



الطبعة الثانية

١٤٣٣ هـ ـ مارس ٢٠١٢

مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية

١٩ شارع عبد السلام عارف (البستان) التحرير ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٢٣٩٢٤٢١٩ ـ ٢٣٩٢٤٢١٧

Email: <nile.center@hotmail.com>

http://nilecss.com

5 ǾƕƸǩł ƴƖǰ ǫǨǶơł ƞǇǽƸǕ

ǟƿʒǨǿǿə ǞǿǩǨǿƱǿǩł ƴǿƜǿǕ

بطاقة الفهرسة

فاروق،عبد الخالق.
عريضة اتهام ضد الرئيس (إعداد/ عبد الخالق فاروق)
الطبعة الثانية ـ القاهرة ـ مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية،٢٠١٢.
٣٤٨ص ، ١٧×٢٤سم.
تدمك: ٤ ١٠ ٥٢٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨.
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ حسنى مبارك (١٩٨١ ـ٢٠١١)
٣٢٠,٩٦٢
رقم الإيداع: ٥٤٣٨ التاريخ:١١/ ٣/ ٢٠١٢

لوحة الغلاف للفنان عصام حنفى

ΘǨǽǸǪƮƷǩƚ

.. ŋǾǅĸŖǩȽ ŋūɯǎǩȽ ƊȽƴøøǵF

إلى أبطال ثورة ٢٥ يناير..
فى مصر..
شهداء كانوا..
أو مصابين أو أحياء ..
لقد أعدتم لمصر الروح
والدور والمستقبل.

āƿʒĸə ĀǩķƱǩȽ ƴɯŪ

ŋǾǱƘƦǩƚ ŋūШăǩƚ ŋǭy⁄Ǣǭ

هذه هى الطبعة الثانية لكتاب «عريضة اتهام» والذى كان لنشره قصة، ولتوزيعه قصة، ولختامه قصة.

ففى البداية حرص زميل الدراسة وصاحب مركز «يافا للدراسات والنشر» الدكتور رفعت سيد أحمد على طبع كمية محدودة جدًّا من الكتاب لم تتجاوز مائتى نسخة برغم تقديره لأهمية الكتاب من حيث الموضوع والمحتوى العلمى.

ولم يمض على صدور الكتاب سوى أقل من أسبوعين إلا وكانت الكمية قد نفدت تمامًا، وطالب القراء من كل المحافظات بنسخ جديدة من الكتاب، وهو ما صعب على الزميل الناشر، لاعتبارات خاصة به وعلاقاته التى لم يرغب أن تتدهور مع بعض الأطراف فى الدولة المصرية.

وإزاء حَذَر الناشر من طباعة جديدة للنص، وإلحاح الأصدقاء والقراء، حاولت البحث عن وسيلة لإعادة طباعته، حتى لو كان ذلك على نفقتى الخاصة، وتعثر المشروع مرة أخرى وتوقف الأمر تمامًا، حتى فوجئت بقرار استدعاء من المدعى العام العسكرى، من أجل المثول للتحقيق معى فيما ورد فى بعض فصول الكتاب، وذلك على أثر بلاغ من مباحث أمن الدولة إلى المخابرات الحربية (انظر الملحق رقم (٢))، تشير فيه إلى إصدارى كتابًا يتعرض لبعض أسرار المؤسسة العسكرية.!!

ولم يكن ذلك صحيحًا على الإطلاق.

وفى صحبة عدد كبير من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان جرى التحقيق معى يوم الثلاثاء الموافق الثامن من يوليو عام ٢٠٠٨، وظل السيف معلقًا فوق رقبتى، والمطلوب هو الاختيار بين الصمت وعدم التعرض للمزايا الهائلة ـ غير المستندة إلى صحيح روح الدستور والقانون ـ التى يحصل عليها كبار القادة والضباط داخل هذه المؤسسة، أو الإحالة إلى المحكمة العسكرية والسجن.

وإزاء الحقيقة .. وأمام التحدى فقد قررت الاختيار، بأن أستكمل مشوار البحث عن ناشر جاد ومغامر، فلم يعد الصمت ممكنًا، إزاء مؤسسة تستأسد على المواطنين المصريين بدلًا من أن تكون مهمتها هى حماية هؤلاء والدفاع عن أمننا القومى، الذى بات فى مهب الريح من جراء سياسات الرئيس مبارك ونظام حكمه.

كما لم يعد ممكنًا الصمت على هيمنة العسكريين على نظم الإدارة الحكومية بدون سند من القانون، وبقوة الأمر الواقع، لقد أصبح مستقبل التطور الديموقراطى الحقيقى فى مصر يتوقف على إرجاع هذه المؤسسة إلى حظيرة الدستور والقانون، والحفاظ عليها من عمليات الإفساد المنظمة التى مارسها نظام حكم طوال أربعين عامًا أو يزيد، بحيث انحرفت هذه المؤسسة الوطنية عن مهامها الحقيقية، فبات البحث عن المزايا والوظائف والامتيازات هو الشغل الشاغل للكثيرين من قادتها والعاملين فيها.

فلسنا على استعداد أن نحول هذه المؤسسة مرة أخرى إلى صندوق مغلق على المواطنين، كما كان يجرى قبل هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، فكانت النتيجة والهزيمة من جنس العمل.

وهنا ينبغي أن نضيف ملامح التغيير في المشهد السياسي المصري بعد اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وأثناء إعدادنا لمقدمة هذه الطبعة الجديدة من الكتاب؛ حيث أجبر الشباب المصري والشعب المصري بقوته وقوة اندفاعه الرئيس حسني مبارك على التخلي عن رئاسته للدولة في الحادي عشر من فبراير، وبعد أن سقط ما يزيد على ثمانمائة وخمسين شهيدًا من خيرة شباب ورجال وفتيات مصر بل وأطفالها كذلك، كما أصيب عدة آلاف، إصابات الكثيرين منهم خطيرة، وكان هذا الثمن القاسي والإصرار الصعب لهذا الشعب العظيم هو ما أجبر قادة المؤسسة العسكرية على التزام جانب الشعب والاستجابة لبعض طلباته، فألزمت الرئيس العنيد على التخلي عن الحكم وإن طالت مدة محاكمته بتهم الفساد والجرائم المتعددة التي في طليعتها إصداره الأوامر لقوى الأمن والشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين وشباب الثورة المصرية.

وها نحن الآن نسطر صفحة جديدة في تاريخ مصر السياسي والاجتماعي ما زال حبره لم يجف بعد، نتمنى فيه أن تلتزم المؤسسة العسكرية بتسليم السلطة إلى حكومة وطنية منتخبة والعودة إلى دورها الطبيعي في حماية مصر وأمنها القومي في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تمثلها إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل.

إنها صفحة مجيدة تفتح على سطح التاريخ بكل آفاقه وآماله وطموحات الشباب فيه.

وإذا جاز لي في ختام هذه المقدمة المطولة أن أقدم شكري وتقديري فإلى زملائى فى مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية الذين قدموا الجهد والعرق خلال فترة زمنية قصيرة من أجل وضع هذا المركز فى مكانه اللائق على خريطة البحث العلمى في مساحة مناسبة فى دائرة العمل الوطنى.

وإلى زوجتى أميمة عبد الحميد على فائض رعايتها وعنايتها، وإلى ذكرى صديقى المناضل المرحوم منير المغربى ورفيقة كفاحه السيدة فتحية وإلى ذكرى المناضل عبد الباسط خلاف اللذين حَّرمانى من نصائحهما وعمق تفكيرهما في شئون الحياة والناس.

عبد الخالق فاروق
المهندسين مارس ٢٠١٢

.. Ấǩƿäł ŋūǖǎǩł ĐłɣøøǵF

إلى السيد حسن نصر الله قائد المقاومة العربية..
وإلى شهداء ومقاتلى حزب الله..
خالد البزى ورفاقه..
ومحمد العسيلى وسامر نجم..
أبطال مرون الراس..
الذين حفظوا كرامتنا وقت أن خذلنا الحكام العرب..
من آل سعود وآل مبارك وآل الحسين.

āƿʒǩə Ǡǩǩʊǩł yǖǖ

.. ŋǭyÆǮǩł ǰǭ ëăyƛ

طوال الأعوام الثلاثة الماضية، خصصت جانبًا كبيرًا من وقتى وجهدى، من أجل مقاومة حالة الاستبداد السياسى والاجتماعى التى هيمنت ـ وما زالت ـ على الساحة السياسية والاجتماعية المصرية، فنقلت البلاد إلى حالة جمود تكاد تصل إلى حد الموات من ناحية، واندفعت بركائز الاستبداد إلى وضع غير مسبوق وغير مقبول، تمثلت فى إجراءات «التمديد» لفترة رئاسية خامسة للرئيس «حسنى مبارك»، وإلى ما هو أبعد من ذلك بوضع الأسس السياسية والدستورية من أجل «توريث» الحكم إلى نجله الصغير «جمال» من ناحية أخرى.

والحقيقة أنه برغم أن دراساتى وأبحاثى وكتبى ومقالاتى الصحفية جميعًا، طوال ربع القرن الماضى كانت بمثابة شكل من أشكال «المقاومة» ضد هذا النظام السياسى الرابض على قلب وعقل مصر وشعبها، فحولها إلى ما يشبه «العزبة» أو «الإقطاعية العائلية» فى الداخل، وإلى مجرد «سمسار إقليمى» فى الخارج، فإن الجديد خلال السنوات الأخيرة هو أننى قد انشغلت بالكامل ـ جسديًّا وفكريًّا ـ فى هذه المعركة الضروس، فشاركت ـ كغيرى من الآلاف ـ فى احتجاجات المواطنين فى الشارع وسط جموع حركة «كفاية»، بقدر ما حاولت أن أنقل وعى الناس والقراء خطوة أبعد فى فهم مخاطر استمرار هذا النظام ورئيسه وعائلته فى سدة الحكم، على مستقبل مصر وأجيالها القادمة.

لذا فقد نشرت عشرات المقالات فى الصحف الوطنية المصرية المعارضة، عارضًا فيها جوانب من الصور غير المرئية لنتائج سياسات هذا النظام ومخاطرها، وبرغم ما حظيت به تلك المقالات من اهتمام واسع من جانب القراء والمهتمين عمومًا بالشأن العام، بقدر ما آلمنى سلوك الزملاء رؤساء تحرير بعض هذه الصحف من اجتزاء بعض هذه المقالات ـ بحجج واهية تتعلق بضيق المساحة ـ أو تغيير بعض عناوين المقالات إلى عناوين أخرى، قد لا تكون مناسبة تمامًا لمضمونها، أو لما أرغب وأريد.

وأخيرًا فإن شمول هذه المقالات لموضوعات وقضايا متنوعة وحساسة، قد أغرتنى إلى الدفع بها لتُجمع فى صورة كتاب متكامل، يحفظ للقلم حقه، وينصاع لمطالب وإلحاح كثير من السادة القراء الذين ألزمونى بضرورة جمعها فى كتاب، يكون بمثابة أحد صفحات أو سطور التأريخ لنضالنا فى مواجهة نظام عائلى فاسد حتى النخاع، أضر بمصر والمصريين، لصالح حفنة قليلة لا تتعدى عدة آلاف من أفراد طبقة هجينة من رجال المال والأعمال الجدد المرتبطين بلا خجل ولا وجل بالحلف الأمريكى ـ الإسرائيلى فى المنطقة والعالم.

وبقدر ما من التواضع، فإننى أضع هذه المقالات المجمعة فى صورة «عريضة اتهام» سياسى ضد نظام حكم الرئيس «حسنى مبارك» وعائلته، وجماعات المصالح المرتبطة به، حتى لو كان تحريك «عريضة الاتهام» لم يأتِ أوانها بعد، فإنها متروكة لحكم الناس، وقرار التاريخ.

وكما سيلاحظ أصدقائى القراء، فقد جاء ترتيب المقالات فى الكتاب بحسب وحدة وتناسق الموضوعات، ولم تأتِ وفقًا لترتيب نشرها الزمنى فى الصحف المختلفة، لكن وحرصًا على طزاجة الذاكرة، فقد سجلت لكل مقال تاريخ نشره ومكان النشر، حتى يتسنى للقارئ الكريم الربط بين مضمون المقال وطبيعة الظرف والسياق السياسى أو الاقتصادى المصاحب له.

وأخيرًا إلى أصدقائى القراء الذين لم يترددوا فى مساندتى والاتصال بى عقب نشر معظم مقالات هذا الكتاب من أجل دعمى وتأييدى خاصة بعد أن اشتدت الحملة الحكومية ضدى وضد الصحف التى واظبت لفترة على الكتابة فيها، فهؤلاء كانوا مقصدى بالكتابة، وكانوا مبتغاى بالمصلحة.

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى

سبتمبر ٢٠٠٦م

ğϸäł ǨdžǞǩł

ŋǽYǨdžǭā èł ǋƷłY âł ĎǸƽϸ ..Ƹdžǭ

السؤال الإستراتيجى الحائر:

هل هى أزمة موارد؟ أم سوء إدارة للموارد؟

(*)ÝKHUWŪ ǁ þ ƸdžǬ 5 Ш f ù ǫ Ǧ ɊǼ ø Ǭ g

طلب منى الزميل والصديق «محمد عبد القدوس» أن أشارك معه فى إصدار العدد الأول من نشرة سوف يتولى الإشراف عليها خاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة فى مصر، سوف تصدر فى شهر يونيو من هذا العام (٢٠٠٦م).

ولأن «لمحمد عبد القدوس» مكانة خاصة فى قلبى وعقلى، كما فى قلب وعقل الكثيرين، بسبب إخلاصه الذى لا حدود له لفكرة الحريات العامة، ومعاداته التى لا هوادة فيها ولا حساب مصالح تقيدها ضد هذا النظام الفاسد الرابض على قلب وعقل مصر منذ ثلاثة عقود كاملة، فلم يكن مناص من الاستجابة لطلبه والنزول عند أوامره.

وبعدها راوحت الأفكار فى مكانها، وارتفعت الأسئلة فى العقل، واحتار القلم.. ماذا أكتُب عن الحريات العامة؟ وما هو الجديد الذى يمكن أن أضيفه فى هذا الموضوع الذى قتل بحثًا وعملًا وصراخًا؟ خاصة أن ضحاياه يقدرون بعشرات الآلاف يقبعون خلف السجون والمعتقلات وزنازين الحبس بأقسام الشرطة المنتشرة فى كل حى وكل قرية فى البلاد؟ وبعد فترة من التأمل والتفكير، أمسكت بالقلم وعزمت على أن أضيف جديدًا وإلا فلا.

فليكن ـ إذن ـ موضوعًا لم يتطرق إليه أحد من قبل: كم يتكلف حبس مصر وشعبها من أموال دافعى الضرائب؟

إذن ـ دعونا نحاول..

ما المقصود بحبس مصر؟

بادئ ذى بدء، لا بد من تعريف إجرائى لمعنى ومفهوم «الحبس» هنا، هل هو المعنى اللفظى الضيق لكلمة «الحبس» وأم المعنى القانونى والمادى للكلمة، أم أنه معنى يتخذ بعدًا أكثر اتساعًا، وممارسات أكثر شمولًا؟

(*) نشرت فى نشرة الحريات التى يصدرها الزميل محمد عبد القدوس ثم فى جريدة الكرامة بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

الحقيقة أن ما نقصده هنا بتعبير «الحبس» هو:

١ـ تكاليف جهاز ضخم للأمن الداخلى يتجاوز حدود المنطق السليم والمعقول فى حال دولة يسودها العدل والسلام الاجتماعى، وتجرى فيها عملية تنمية اقتصادية وسياسية حقيقية.

٢ـ تكاليف جهاز إعلامى ضخم يؤدى دورًا فى «حبس» الحقيقة والمعلومات الصحيحة عن المواطنين.

٣ـ تكاليف بند «الدعاية والإعلام» فى الموازنة العامة للدولة، الذى يؤدى إلى إفساد المؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة، وشراء الذمم الصحفية.

فالحبس بهذا المعنى، هو حبس فكرى ومعنوى، علاوة على «الحبس» المادى المتمثل فى حظر الأنشطة السياسية والتظاهرات الاحتجاجية السلمية فى الشوارع، والقيد المفروض على حق تكوين الأحزاب السياسية وإقامة الجمعيات الأهلية وإنشاء النقابات العمالية المستقلة، وحق إصدار الصحف، والقيود الأخرى المتعلقة بالمطبوعات والنشر، سواء بسبب الرقابة الرسمية أو الرقابة الدينية الرسمية (كالأزهر والكنيسة) وغير الرسمية كالجماعات الدينية الإسلامية والمسيحية.

فلنتأمل ـ إذن ـ كل عنصر من العناصر السابقة:

١ـ قوات الأمن والجواسيس

زاد عدد العاملين فى وزارة الداخلية المصرية من أقل من ١٢٤ ألف شخص ـ سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين ـ فى عام ١٩٥١م إلى حوالى ٢٠٠ ألف شخص بنهاية عام ١٩٧١م، وبحلول عام ٢٠٠٦م كان عدد العاملين فى وزارة الداخلية قد بلغ حوالى ٨٠٠ ألف شخص، جلهم تقريبًا من العسكريين وكلما زاد التوتر الاجتماعى والسياسى ـ بسبب تفشى مظاهر الظلم الاجتماعى والفساد والاستبداد السياسى ـ زادت الحاجة إلى قوات أكثر من الأمن والشرطة من أجل قمع حركات الاحتجاج وعمليات العنف التى قد تنشأ من حين إلى آخر كرد فعل لعنف جهاز الدولة، سواء بالمعنى الاجتماعى

أو البوليسى والأمنى، وبخلاف هؤلاء العاملين فى وزارة الداخلية، فقد تزايد أعداد المجندين فى صفوف قوات الأمن من صفر عام ١٩٧٠م، إلى ٤٥٠ ألف جندى عام ٢٠٠٦م يشكلون ما يسمى قوات «الأمن المركزى» الذين يتمركزون فى جميع محافظات الجمهورية، مهيأون دائمًا للتصدى بالعنف لأية تحركات احتجاجية، ويتوزع هؤلاء على حوالى ٢٠ فرقة عسكرية بخلاف عناصر الشئون الإدارية واللوجيستية.

أى أن القوات التابعة لهذه الوزارة تعادل حوالى ١,٢٥ مليون شخص، وإذا أضفنا إليهم «المرشدين» و«الجواسيس» القابعين فى كل القطاعات الجنائية والسياسية والذين ينتشرون فى الأحياء السكنية، والمصانع، والنقابات العمالية والمهنية، والأحزاب السياسية، والصحفيين، وأساتذة الجامعات، والمدرسين، وغيرهم من الفئات، بحيث يشكلون شبكة هائلة لجمع المعلومات، ونقل الأخبار ويقدر عددهم بنحو ٥٠٠ ألف شخص فإننا نكون بصدد حوالى ٢ مليون شخص يعملون فى مجال الأمن الداخلى.

هذا الجيش يتركز معظم نشاطه خلال الثلاثين عامًا الماضية وبعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل، ومن ثم زيادة التوترات الداخلية، فى مجالات الأمن السياسى بمفهومها الضيق، أى أمن النظام وقياداته، هذا بخلاف الظهير الخلفى المتمثل فى قوات الجيش والتى تزيد على ٥٠٠ ألف شخص.

فإذا حسبنا هذا العدد من أفراد الأمن الداخلى ـ مع استبعاد مؤقت لقوات الجيش ـ وقارناها بعدد السكان نكتشف الحقائق التالية:

١ـ لدينا فرد أمن واحد لكل ٣٣ مواطنًا بمن فيهم الأطفال الرضع.

٢ـ وإذا عرفنا أن عدد من هم فوق سن ١٥ سنة من السكان يقدر بنحو ٤٤ مليون مواطن، فيكون لدينا فرد أمن واحد لكل ٢٥ مواطنًا.

٣ـ وإذا حسبنا عدد المشاركين عمومًا فى العمل السياسى والعام فى مصر من كافة الأحزاب والجماعات وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية ـ بما فيها الحزب الوطنى الحاكم ـ وجدناهم لا يزيدون على ٦ ملايين مواطن، فيكون لدينا فرد أمن واحد لكل ثلاثة مواطنين.

٤ـ أما إذا قدرنا عدد المشاركين فى المظاهرات ـ المناهضة للنظام وسياساته سواء فى الجامعات المصرية، وحركة «كفاية» و«الإخوان المسلمين» وغيرهم ـ بحوالى ٢ مليون مواطن سنويًّا، فيكون لدينا فرد وربع فرد من الأمن مقابل مواطن واحد من مثيرى المشاكل لدى النظام، أو بتعبير آخر عشرة من أفراد الأمن مقابل كل ثمانية من المشاركين فى المشاغبات الأمنية.

٥ـ وإذا كان عدد المشاركين فعليًّا فى الأنشطة الاحتجاجية للمعارضين ـ أى المظاهرات ـ لا يزيد فى أحسن الأحوال على عدة آلاف من الأفراد فى المرة الواحدة، فإنه من المتصور أن تصل نسبة أفراد الأمن إلى ٢٠ فردًا بالنسبة لكل متظاهر.

وقد ترتب على هذه الصورة الواقعية ـ المصحوبة بدرجة من الهزل ـ زيادة المخصصات المالية لوزارة الداخلية المصرية من ١,٧ مليون جنيه عام ١٩٥١م (شاملة النفقات السرية التى بلغت ٢٥٩ ألف جنيه) إلى حوالى ١٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م، بخلاف ٢٥ مليار جنيه أخرى مخصصة لوزارة الدفاع.

وبرغم وجود وسائل وأساليب محاسبية عديدة للخداع والتمويه من أجل إخفاء حقيقة المخصصات المالية التى تذهب إلى هاتين الوزارتين ـ وليس من أسبابها دواعى الأمن القومى ـ فإننا قد استطعنا تعقب هذه المخصصات من باب إلى باب، ومن بند إلى بند، وأهمها على الإطلاق هو ما يسمى «بند الاعتماد الإجمالى» و «المجموعة الرابعة بند ٤ نوع ١٠» من الباب الثانى، ونستخلص منها النتائج التالية:

١ـ أن متوسط ما يخصص للمواطن الواحد فى مصر من مخصصات الأمن ـ تعادل ١١٥ جنيهًا للفرد سنويًّا، بينما ما يخصص للفرد من الصحة لا يزيد على ١١٤ جنيهًا سنويًّا وذلك طبقًا لموازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م، وقد زاد هذا الرقم ليصل إلى ٢٣٠ جنيهًا للبنود من مخصصات الأمن عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

٢ـ أما إذا أخذنا فقط من هم فوق ١٥ عامًا، فإن متوسط نصيبه من مخصصات الأمن تعادل حوالى ١٨٠ جنيهًا سنويًّا (طبقًا لموازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م).

٣ـ فإذا حسبنا هذا المتوسط منسوبًا إلى عدد المشاركين فى العمل السياسى والعام فى البلاد (٦ ملايين مواطن) فإن هذا المتوسط السنوى يعادل ١٣٣٣ جنيهًا سنويًّا (طبقًا لموازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م).

٤ـ أما إذا حسبناها مقارنة بعدد المشاغبين ومثيرى الاضطراب ـ وفقًا للمفهوم الحكومى ـ والمقدر عددهم وفقًا لأفضل التقديرات بحوالى ٢ مليون مواطن، فإن نصيب الواحد منهم من مخصصات الأمن تعادل ٤ آلاف جنيه فى ذلك العام.

٢ـ تكاليف جهاز الإعلام الرسمى المصرى

يتكون هذا الجهاز الإعلامى الضخم من أربعة مكونات أساسية هى:

١ـ وزارة الإعلام.

٢ـ هيئة الاستعلامات.

٣ـ اتحاد الإذاعة والتليفزيون

٤ـ الصحف الحكومية.

سوف نترك الصحف الحكومية إلى مكان آخر فى تحليلنا، فماذا عن هذا الجهاز الضخم؟

لقد زاد عدد العاملين فى مبنى الإذاعة والتليفزيون من عدة مئات قليلة فى نهاية عام ١٩٧٠م إلى أن تجاوز حاليًّا ٥٣ ألف موظف يعملون فى كافة الأنشطة الإعلامية، هذا بخلاف عشرات الآلاف الآخرين المتعاقدين أو المتعاملين مع هذا الجهاز فى كافة برامجه وأنشطته.

أما هيئة الاستعلامات فوفقًا للبيانات المتاحة عن عام ٢٠٠٢م فإن عدد العاملين فيها يزيد قليلًا على ٤٥٧١ موظفًا، ومن ثم فقد زادت المخصصات المالية لهذه الجهات الثلاث فقط من ٥٩٢,٧ مليون جنيه عام ١٩٩١/ ١٩٩٢م إلى ١٨٧٥,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م، ومن المقدر أنها تجاوزت فى العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥م

حوالى ٢,٥ مليار جنيه، أى أن نصيب الفرد المصرى الواحد من لحظة ولادته حتى لحظة مماته تعادل حوالى ٣٦ جنيهًا سنويًّا (طبقًا لموازنة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م).

هذا السجن الفكرى ـ بصرف النظر عن مدى كفاءة الخدمة ومدى كفاءة إدارة هذه الأموال التى كشفت عنها فضائح فساد مروعة فى هذا الجهاز ـ ألا يعد شكلًا من أشكال السجن المعنوى.

نأتى الآن إلى الصحف الحكومية، والتى عشش فيها الفساد ونهب المال العام كما تكشف فى بعض الحالات ودون أن يفتح ملف البعض الآخر، فإن الحكومة والنظام الحاكم فى مصر قد استفادت من حالة فساد قيادات هذه المؤسسات الصحفية ـ الأهرام والأخبار والجمهورية ودار التعاون ـ فالفاسد بطبيعته ضعيف فى مواجهة الحكام والمسؤولين، والسؤال: كم تكلف إهدار وتبديد أموال هذه المؤسسات كثمن لحبس الحقيقة والمعلومات الصحيحة عن القراء من مواطنى هذا البلد؟

أما المخصصات المباشرة التى تدرجها الحكومة فى موازناتها السنوية تحت بند «الدعاية والإعلان والاستقبالات» والتى يتجه معظمها إلى المؤسسات الصحفية فى صورة صفحات أسبوعية أو غير أسبوعية للدعاية والإعلان لبعض الوزراء والوزارات مثل الزراعة والسياحة والكهرباء والصحة وغيرها، فقد بلغ ما أدرج فى موازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م وحده لهذه البنود حوالى ١٠٠ مليون جنيه، وبالإجمال ومنذ عام ١٩٨٢م ـ وهو العام الذى تولى فيه السيد حسنى مبارك الحكم فى مصر ـ فقد بلغت تكاليف هذا البند حوالى ٨٥٠ مليون جنيه دفعت كرشوة مقنعة لبعض المؤسسات الصحفية مقابل حبس الحقيقة عن قرائها.

وفى الختام، إذا حاولنا أن نعرض للصورة الإجمالية، فإن تكاليف حبس مصر لدى الجماعة التى تحكمها وتغتصب السلطة من خلال التزوير الفج فى الانتخابات تعادل

فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م = تكاليف وزارة الداخلية + تكاليف جهاز الإعلام الحكومى + تكاليف رشوة المؤسسات الصحفية

٨ مليار + ٢,٥ مليار + ٢٥٦ مليون جنيه = ١٠,٨ مليار جنيه.

زادت فى عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلى ما يزيد على ٢٥ مليار جنيه.

وهو ما يعادل حوالى ١٠٪ من إجمالى مصروفات الموازنة لذلك العام.

هذا بخلاف مخصصات وزارة الدفاع التى زادت على ٣٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

□ □ □

ÝƐdžǭ Ǻə ηǾƛƘȧƐǩł ѲƘƕ ʅ ǩł ѲyĆȶĈȿḈ ù Ǿ g (*)

ليس هناك قانون فى الدولة، ينص على عدم نشر توزيعات المخصصات المالية للجهات الحكومية المختلفة ـ باستثناء أجهزة الاستخبارات العامة والقوات المسلحة ـ اللتين تدرج مخصصاتهما المالية بصورة إجمالية مجمعة block دون توزيع على أبواب الإنفاق الأربعة المعروفة مثل الأجور والمرتبات، أو النفقات الجارية أو الاستثمارات أو غيرها.

ولكن الخطير فى الأمر أن حكومات الرئيس مبارك توسعت فيما لا ضرورة فيه، فأدخلت جهات أخرى إلى غلاف الغموض والسرية، مع زيادة مخصصاتها المالية، وكأن المقصود هو إفساد هذه الجهات وأعضائها، خاصة إذا علمنا أن هذه الجهات بطبيعتها جهات رقابية، سواء كرقابة من داخل الجهاز الحكومى، أو كجهات ذات صلة برقابة الرأى العام.. فما هى هذه الجهات السرية الأربعة؟

أجهزة الرقابة.. تحتاج إلى رقابة..!!

تتكون هذه الجهات من الآتى:

١ ـ الجهاز المركزى للمحاسبات.

٢ ـ المجلس الأعلى للصحافة.

٣ ـ مجلس الشعب.

٤ ـ مجلس الشورى.

والسؤال هو: ما مناط السرية فى هذه الجهات حتى يلجأ خبراء الموازنة وبتعليمات سياسية لإخفاء توزيعات مخصصاتها المالية، التى تضاعفت بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال أحد عشر عامًا فقط (١٩٩٢ / ١٩٩١م ـ ٢٠٠٢ / ٢٠٠١م) حيث زادت من ١٤١,١ مليون جنيه إلى ٤٣٧,٤ مليون جنيه موزعة على النحو التالى:

(*) نشرت بجريدة الكرامة بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٦.

جدول رقم (١)

المخصصات السنوية لجهات الرقابة الرسمية

خلال الفترة ـ ١٩٩١ / ١٩٩٢م ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م

«بالمليون جنيه»

السنوات	المحاسبات	مجلس الشعب	مجلس الشورى	المجلس الأعلى للصحافة
٩١/ ١٩٩٢	٧٦,٣	٢٩,٣	١١,٣	٢٤,٢
٩٢/ ١٩٩٣	٨٥,٥	٣٨,١	١٣,١	٤٧,١
٩٣/ ١٩٩٤	٩٨,١	٤٤,٧	١٦,٢	٥٠,٧
٩٤/ ١٩٩٥	١١١,٩	٤٩,٤	٢٠,٩	١٠٣,٩
٩٥/ ١٩٩٦	١٢٨,٦	٥٣,٣	٢٤,٩	٤٦,٦
٩٦/ ١٩٩٧	١٥٠,١	٥٢,١	٢٧,٧	٥٢,٥
٩٧/ ١٩٩٨	١٧٩,٧	٥٩,٥	٢٨,٩	٥٧,٥
٩٨/ ١٩٩٩	٢٠١,٠	٦٢,١	٢٨,٩	٦٣,٠
٩٩/ ٢٠٠٠	٢١٩,٠	٦٨,١	٢٨,٩	٦٩,٠
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٤٠,٠	٦٩,٧	٢٨,٩	٧٥,٥
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٦١,٠	٦٩,٦	٢٨,٩	٧٧,٩

المصدر: مجلدات الحساب الختامى ومجلدات الموازنة العامة للسنوات محل الدراسة.

وعلينا أن نلاحظ هنا الدلالات السياسية لهذه الزيادة الكبيرة فى مخصصات واعتمادات هذه الأجهزة التى لم يزد فيها عدد العاملين، أو المستفيدين منها زيادة ملحوظة، بما يعكس حقيقة أن تعظيم المزايا المالية لأعضائها كان وراء هذه الزيادة، فعلى سبيل المثال:

١ـ كان الهدف من زيادة مخصصات المجلس الأعلى للصحافة من ٢٤,٢ مليون جنيه عام ١٩٩١ / ١٩٩٢م، إلى أن بلغت ٧٧,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م هو زيادة مكافآت أعضائه الذين هم قيادات بارزة فى الوسط الصحفى، ورؤساء تحرير الصحف الحكومية والخاصة والحزبية، بما يعطى لهذه العضوية ثمنًا

سياسيًّا، سواء بالمنح أو المنع، فعلى كل عضو أو رئيس تحرير أن يراعى ما يقول وما يفعل.

٢ـ أما أعضاء مجلس الشعب، فإن بدلات حضور الجلسات والمكافآت الشهرية قد زادت بدورها حتى تجاوزت فى أحيان كثيرة الخمسة عشر ألف جنيه شهريًّا، هذا بخلاف المزايا العينية الأخرى، التى يحصل عليها هؤلاء عن طريق التأشيرات من أراض وفيلات وشقق وتراخيص لبعض السلع المدعومة (كالحديد والأسمنت وغيرهما)، وهى كلها تمثل تفاحة «إبليس» لكل أعضاء المجلس، خاصة أولئك المنتمين إلى حزب الحكومة أو الراغبين فى الانضمام إليهم.

٣ـ مجلس الشورى بدوره دخل إلى السباق، فأخذت مخصصاته المالية فى الزيادة عامًا بعد آخر، ثم توقفت عن الزيادة، منذ أن تولى الدكتور «مصطفى كمال حلمى» رئاسته، وهو ما أثار حفيظة بقية الأعضاء ضد رئيسهم، وجاء السيد «صفوت الشريف» ليزيد تلك المخصصات فى السنوات الماضية، وكأن المجلسين (الشورى والشعب) يتسابقان للحصول على المزايا المالية.

٤ـ الجهاز المركزى للمحاسبات الذى تآكل دوره الرقابى خلال السنوات العشر الماضية بفعل تطبيق برنامج الخصخصة، وعمليات التحول التى يشهدها الجهاز الحكومى بهدف إلحاقه بركب الخصخصة، تسابق هو أيضًا للحصول على مزاياه المالية دون ضرورة، حيث تضاعفت مخصصاته أكثر من ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة.

والحقيقة أن هذه الجهات الرقابية، كان من المفترض قانونيًّا ودستوريًّا، أن تضرب القدوة والمثال بنفسها فى مجال الشفافية، وعدم إخفاء طبيعة التوزيعات المالية لهذه المخصصات بين أبواب الإنفاق المختلفة. وعلى العكس من ذلك، فجهاز الرقابة الإدارية مثلًا، ينشر مخصصاته المالية التفصيلية، أى اعتمادات كل باب من أبواب الإنفاق، حيث نجد مخصصات الباب الأول (الأجور والمرتبات)، قد تزايدت من ١١,٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ / ١٩٩٢م إلى ٣٦,٦ مليون جنيه، فإذا قسمناها على عدد العاملين فيه والبالغ عددهم حوالى ٣٣٣٠ مشتغلًا، فإن متوسط نصيب المشتغل

فيه يتجاوز ١١ ألف جنيه سنويًّا (أى ٩١٧ جنيهًا شهريًّا)، ولكى تؤخذ المستويات الوظيفية والدرجات المالية، بعين الاعتبار (قيادات عليا ـ قيادات وسطى ـ وظائف رقابة تخصصية ـ بقية الوظائف الدنيا) فإن متوسط الأجر أو المرتب الشهرى، سوف يتراوح بين ثمانية آلاف جنيه للوظائف العليا، وخمسة آلاف للوظائف الوسطى، بينما سيقل عن ألف جنيه شهريًّا لشاغلى الوظائف الدنيا.

ويقاس على ذلك بقية الأجهزة الرقابية، هذا علاوة على المكافآت المخصصة من حصة الجهات فى كشف القضايا، أو استرداد بعض المال العام المنهوب. أما المجلس الأعلى للصحافة، والذى هو قانونيًّا القيم على شئون الصحافة، والمراقب لأعمالها، وتطبيق ميثاق الشرف الصحفى، فقد تحول بدوره إلى «سبوبة» لبعض الشخصيات العامة ذات الصلات الوثيقة بالنظام وأجهزة أمنه من ناحية، أو كوسيلة لترويض بعض رؤساء تحرير الصحف الأعضاء فيه، حيث يتراوح متوسط المكافآت الشهرية المصروفة لأعضائه بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنيه، بما يجعله مصدرًا لعيش الكثيرين منهم، خاصة رؤساء تحرير ما يسمى الصحف الخاصة والحزبية الذين تعانى مؤسساتهم الصحفية من غياب أى نظام مالى محترم.

وعبر هذا الإغداق المالى على المنضوين فى تلك الجهات الرقابية الشعبية «مجلس الشعب ومجلس الشورى»، أو التنفيذية يتم ترويض اتجاهات الأعضاء بحيث لا تتصادم مع كبار المسؤولين فى الدولة الذين يرعون بشكل مباشر أو غير مباشر مصادر الإثراء غير المشروع، سواء بأنفسهم أو عبر أولادهم وأقربائهم وزوجاتهم.

□ □ □

[illegible] (*)

ما يدفعنا إلى طرح هذا السؤال ومحاولة الإجابة عليه، هو ما هالنا من تكرار ترديد نغمة «نقص الموارد» وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الحكومة، مما يؤثر على قدرتها على تلبية المطالب الأساسية المشروعة للفقراء ومحدودى الدخل.

وقد شغلت قضية الإنفاق الحكومى فى مصر، عقل وفكر الباحثين والدارسين والعاملين فى الحقل التنفيذى، وكذا المهتمين عمومًا بالشأن السياسى العام، وقد لفت النظر فى أحيان كثيرة الصفحات الحكومية المؤجرة فى الصحف الحكومية (القومية) وغير الحكومية، التى عادة ما استخدمت طوال الربع قرن الماضى فى تدجين أعداد كبيرة من الصحف والصحفيين فى تلك المؤسسات ورؤساء تحريرها، سواء من أجل تجنب نقد سياسات الحكومة والنظام عمومًا، أو سياسات هذا الوزير أو ذاك، الذى تفضل مشكورًا فوافق على نشر إعلانات وزارته فى هذه الصحيفة أو تلك.

وهكذا تحولت مخصصات اعتمادات الدعاية والإعلان الواردة فى موازنة الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، إلى إحدى وسائل الفساد والإفساد فى الكثير من الحالات، ولم تنج من هذا السلوك السيئ صحيفة حكومية أو حزبية أو خاصة. بدلًا من أن تكون أداة للتواصل مع الرأى العام ـ كشفًا لحقيقة أو نقدًا لأخطاء.

والحقيقة أن خبراء الموازنة العامة للدولة قد ابتكروا وسائل عديدة للتلاعب بالأرقام من جهة والتحايل على رقابة مجلس الشعب والجهات الرقابية الأخرى من جهة ثانية، ومن هذه الوسائل مثلًا، توزيع مخصصات «الدعاية والإعلان» على أكثر من بند، بل وعلى أكثر من باب من أبواب الموازنة، وبالنظر إلى أن الدستور قد حصر سلطات مجلس الشعب فى مشروع الموازنة العامة للدولة المقدمة من مجلس الوزراء فى مجرد النظر والمناقشة والتصويت على أبوابها، بابًا بعد آخر (م ١١٥) دون التوقف بالنقد والمراجعة والرفض لبعض البنود والمجموعات داخل الأبواب، فإن خبراء

(*) لم يقدر لها النشر فى أى جريدة مصرية.

الموازنة قد تلاعبوا بأعضاء مجلس الشعب كيفما شاءوا، حيث جرى توزيع نفس أغراض الإنفاق على أكثر من بند فى الأبواب المختلفة، وهو ما سمح للوزراء أو رؤساء المصالح باستخدام هذه البنود دون خوف من نقد أو ملاحقة.

خذ مثلًا، بنود «الدعاية والإعلان والاستقبال»، فبعضها وزع تحت مسميات مختلفة مثل:

- نفقات دعاية.
- نفقات الحفلات والاستقبالات.
- نفقات الشئون والعلاقات العامة.
- نفقات الطبع.
- كراسات ودفاتر.
- أدوات كتابية ومكتبية.
- كُتُب ومجلات ووثائق للمكتبات.
- مطبوعات أخرى.
- أخرى.

فإذا استبعدنا تكاليف مطبوعات الكتاب المدرسى ـ والتى تجاوزت فى العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م حوالى ١,٢ مليار جنيه ـ والتى تستخدم بدورها للضغط المباشر وغير المباشر على بعض المؤسسات الصحفية وأصحاب دور النشر الخاصة وما شابهها، فإننا نكون بصدد تكاليف للدعاية والإعلان تجاوزت فى ذلك العام وحده حوالى ٦٠,٤ مليون جنيه، وإذا أضفنا إليها نفس البنود الواردة فى موازنات الهيئات الاقتصادية، فإن الرقم يقارب حوالى ١٠٠ مليون جنيه.

هذا المبلغ الذى استخدم غالبًا فى الصفحات الخضراء والسوداء فى الصحف الحكومية، وفى غيرها من وسائل الإعلام، كان يمكن أن يبنى ٢٥ مدرسة جديدة

تستوعب ما بين ١٥ ألف و٣٥ ألف طالب وطالبة، تخفف من حالات التكدس الرهيبة فى المدارس الحكومية التى حالت دون إدارة جيدة للنظام التعليمى الرسمى.

أما إذا راجعنا هذه المخصصات المالية طوال الربع قرن الماضى ـ منذ أن تولى السيد حسنى مبارك مقاليد الحكم فى البلاد ـ فإن هذا الرقم سوف يتجاوز ١٨٥٠ مليون جنيه بددها الوزراء من أمثال يوسف والى وماهر أباظة ووزراء السياحة وغيرهم، بخلاف رؤساء المصالح والشركات، سواء كان ذلك من أجل شراء ذمم بعض كبار القيادات الصحفية وأعوانهم، أو من أجل إرضاء شهوة الظهور والإعلان، أو عبر تسريبها واختلاس بعضها وتقديم فواتير مشكوك فى دقتها وسلامتها.

والسؤال.. ما الذى كان يمكن بناؤه من مدارس أو مصحات علاجية للفقراء بهذا المبلغ الضخم؟

إن هذا المبلغ كان يكفى لبناء ٥٠٠ مدرسة على أحدث طراز تكفى لاستيعاب ما بين ٢٥٠ ألف و٥٠٠ ألف طالب وطالبة، مما يخفف الكثافة فى الفصول التى زادت فى المدارس بالأحياء الفقيرة فى القاهرة إلى ٨٠ تلميذًا فى الفصل، وقد بلغت فى المناطق الريفية ١٠٠ تلميذ فى الفصل الواحد..!!

إذن، عند الحديث عن محدودية الموارد الاقتصادية، أو نقص الموارد المالية فى مصر، علينا أن ننتبه إلى عدم صحة هذا المنطق، وهذا اللغو اللعوب الذى يمارسه علينا الرئيس وأعوانه، والصحيح أن هناك سياسات خاطئة لجماعات ومنهج فى إدارة الدولة والمجتمع تحرص أشد الحرص على تبديد الموارد المتاحة واستنزافها فى مجالات وأنشطة لا تخدم المصلحة العامة أو مستقبل هذا البلد، بقدر ما تخدم مجموعات محدودة من الأفراد الفاسدين، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات أو حتى رئيس الجمهورية وأسرته وديوانه الحافل بالمسالك والدروب والدهاليز، وألف «بوللى» جديد.

باختصار.. نحن أمام منطق فاسد يؤدى إلى إفساد شامل وكامل، وهو ما يحتاج إلى «إدارة» جديدة ونظام حكم جديد، يمتلك من الرشاد والحرص على الصالح العام ما يؤهله لقيادة هذا البلد بكل تراثه ومكانته.

(*)Ǻǩǩǯ Σ âƚ ƳǩǯɋŪ èƚ ƴǄƛ ƶǔǩ

أبرز ما يميز عهد الرئيس «حسنى مبارك» ـ هو الخروج على الشرعية باسم القوانين واللوائح، سواء كان ذلك فى ممارسته لمهام وظيفته، أو أثناء ممارسة المحيطين به ورجال الحكم والإدارة فى كل المواقع التنفيذية لمهام وظيفتهم، وقد امتد هذا الوباء إلى مجال الصحافة فمارس جل رؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف الحكومية «القومية»، ذلك السلوك المعيب، بحيث أصبح هناك مظلة «قانونية» تحمى ممارسات الفاسدين وتبعدهم عن مجال المساءلة القانونية والقضائية الحقيقية.

وتجسد حكاية «بند الاعتماد الإجمالى» هذه الحقيقة فى مجال الموازنة العامة للدولة، فما هى الحكاية؟ وما هو وجه المخالفة الدستورية فيها؟

بعيدًا عن شرح التطور التاريخى لهيكل الموازنة العامة للدولة المصرية، والذى قد نعرضه فى وقت لاحق، نتوقف عند نشأة «بند الاعتماد الإجمالى» الذى كان ملازمًا لتطور مفهوم السرية و«الأمن القومى» بمضامينه العسكرية بعد عام ١٩٥٢م.

فقبل هذا التاريخ كانت كل بنود الميزانية الحكومية المصرية واضحة وعلنية، لدرجة تثير أحيانًا الضحك والسخرية، حتى إن عدد رتب الجيش والنفقات السرية لوزارة الداخلية كانت معلنة فى مجلدات الموازنة الحكومية، التى لم تكن قد تجاوزت عام ١٩٥١م حوالى ١٨٨ مليون جنيه. بيد أن ذلك ظل محدودًا طوال عقد الستينيات، فقد بلغت مخصصات «بند الاعتماد الإجمالى» ما بين ٢,٣ مليون جنيه فى بعض السنوات (١٩٦٣ / ١٩٦٤م) وحوالى ١٦,٩ مليون جنيه عام (١٩٦٥ / ١٩٦٦م)، وكان هذا المخصص المالى يقع معظمه داخل ميزانية «قطاع الأعمال» وليس «قطاع الخدمات» وذلك بهدف تعزيز مخصصات المكافآت لعمال القطاع العام والأرباح السنوية التى كانت توزع عليهم. ثم حدث العدوان الإسرائيلى فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧م، وأعيد تنظيم هيكل الموازنة العامة المصرية، لتقسم إلى خمسة أقسام، انفرد منها «صندوق

(*) نشر هذا المقال بعد تدخل وإجتزاء من جانب رئيس تحرير جريدة الكرامة بتاريخ ١٤/ ٣/ ٢٠٠٦.

الطوارئ» و«بند الاعتماد الإجمالى» ببعض المخصصات المالية الموجهة للمجهود الحربى، ونشاط أجهزة الاستخبارات ومقتضيات ظروف الطوارئ عمومًا.

وبعد عام ١٩٧٣م صدر قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة للدولة (رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م)، أعاد فيه المشرع تنظيم الموازنة إلى ما كانت عليه قبل عدوان الخامس من يونيه عام ١٩٦٧م تقريبًا، دون أن يعود إلى فكرة تقسيمها إلى ميزانيتى «أعمال» و «خدمات»، وإنما وزعها بين ميزانية للاستثمار وأخرى للأنشطة الجارية داخل نطاق وحدة الميزانية.

وفى عام ١٩٧٩م حدث تطور خطير، وذلك بإصدار القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩م، الذى سلخ القطاع العام وشركاته والهيئات الاقتصادية عن الميزانية العامة للدولة، وأفرد لكل منها موازنة مستقلة، تحت زعم منح هذه الجهات المرونة المالية، ذلك للعمل وفقًا لآليات السوق، فكان بمثابة المسمار الأول فى نعش الملكية العامة للأصول الإنتاجية، ومهدت لكل المصائب التى لحقت بالاقتصاد المصرى، واقتصاد الفقراء وكاسبى الأجور والمرتبات لصالح الطبقة الرأسمالية الداخلية الجديدة.

المهم، ودون أن ينتبه أحد من المحللين الاقتصاديين والسياسيين المصريين، خاصة من قوى المعارضة السياسية، نما بند الاعتماد الإجمالى الذى كان من المفترض أن يكون مخصصًا لمواجهة الظروف الطارئة فقط مثل الزلازل والفيضانات والكوارث عمومًا، فإذا به ينحو فى اتجاه مختلف تمامًا.!!

جدول رقم (٢)
تطور بند الاعتماد الإجمالى على مستوى الباب الأول فقط
فى الموازنة العامة المصرية
خلال الفترة ١٩٩٢ / ١٩٩١م ـ ٢٠٠٢ / ٢٠٠١م

«بالمليون جنيه»

السنوات	المبلغ	السنوات	المبلغ
٩١/ ١٩٩٢	٧١٨,٩	٩٦/ ١٩٩٧	٢٠٧٢,٣
٩٢/ ١٩٩٣	٩١٩,٥	٩٧/ ١٩٩٨	٢٨٤٧,٨
٩٣/ ١٩٩٤	١٠١٠,٦	٩٨/ ١٩٩٩	٣٣٣٥,٨
٩٤/ ١٩٩٥	١٣٧٤,٩	٩٩/ ٢٠٠٠	٤١٨٥,٦
٩٥/ ١٩٩٦	١٥٨٤,٨	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٤٦٩١,٦

المصدر: مجلدات الحساب الختامى، ومجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة.

فبعد أن أعلن «السادات» بأن «حرب أكتوبر هى آخر الحروب»، كان من المفترض أن تنخفض تكاليف أجهزة الأمن عمومًا، ولكن ما جرى على العكس تمامًا، حيث زادت هذه المخصصات المالية عامًا بعد آخر، وأضيف إليها المعونة العسكرية الأمريكية منذ عام ١٩٧٩م، والتى تراوحت بين ١,٢ مليار دولار و٩٠٠ مليون دولار سنويًّا طوال هذه الفترة. أما «بند الاعتماد الإجمالى» فقد كان الباب الخلفى لتعزيز مرتبات ومكافآت كبار رجال الأمن والقوات المسلحة، فيما أطلق عليه سرًّا «علاوة الولاء»......!!

وأدى استمرار إعلان حالة «الطوارئ» منذ اغتيال الرئيس السابق «أنور السادات» وحتى يومنا، إلى مضاعفة مرتبات ومكافآت أفراد قوات الأمن والشرطة والقوات المسلحة، وهكذا تطور بند الاعتماد الإجمالى حتى بلغ فى موازنة العام المالى الجديد ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥م حوالى ١٦,٥ مليار جنيه، وبخلاف هذا فهناك بند الاعتماد الإجمالى على مستوى النفقات الجارية (الباب الثانى)، وهى تكاد تتجاوز هذه المبالغ المخصصة لبند الاعتماد الإجمالى للباب الأول، ويتجه جزء ليس بقليل لتلبية احتياجات الشرطة والقوات المسلحة ورئاسة الجمهورية، وغيرها من الأجهزة الحساسة التابعة للرئيس.

انتهاك المشروعية المالية

والخطير فى هذا الأمر، أن وضع هذه المبالغ والمخصصات المالية يمثل انتهاكًا خطيرًا لمبدأ «المشروعية المالية» من حيث:

١ـ أن هذه المبالغ توضع بصورة إجمالية دون تفاصيل.

٢ـ ويضاف أن تأخير عرض الحساب الختامى للميزانية لمدة سنتين أو ثلاثة يؤدى إلى ميوعة المسئولية الوزارية والإدارية، ويحول دون مراجعة الشعب أو بقية الأجهزة الرقابية ـ كالمحاسبات أو غيرها ـ لتوزيع صرف الاعتمادات الإجمالية، خاصة تلك الاعتمادات التى تذهب إلى قوات الأمن والشرطة.

٣ـ كما أن هناك وسائل احتيالية أخرى تجرى من خبراء الموازنة العامة فى وزارة المالية، حيث عادة ما يلجأون إلى توزيع بند الاعتماد الإجمالى الخاص بين

«الأقسام العامة» أو الدفاع والأمن والعدالة من أجل إخفاء الأحجام الحقيقية، ولكن الباحث المدقق والمثابر الجاد يستطيع أن يتعقب هذه المخصصات فيكتشف وجهتها الحقيقية.

جدول رقم (٣)

تطور المخصصات الرسمية ـ دون بند الاعتماد الإجمالى ـ للقوات المسلحة خلال الفترة ١٩٩١ / ١٩٩٢م ـ ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م

«بالمليون جنيه»

السنوات	المبلغ	السنوات	المبلغ
٩١/ ١٩٩٢	٤٤٩٥,٦	٩٨/ ١٩٩٩	٨٨٩٩,٨
٩٢/ ١٩٩٣	٥٢٩٠,٤	٩٩/ ٢٠٠٠	٩٨٢٠,٧
٩٣/ ١٩٩٤	٦١٢١,٧	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١٠٩٠٠,٠
٩٤/ ١٩٩٥	٦٧٢٣,٠	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	١٢٢٣٤,٦
٩٥/ ١٩٩٦	٧٤١٢,٩	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	١٣٢١٤,٥
٩٦/ ١٩٩٧	٨١٥٩,٥	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	١٤٣٩٩,٥
٩٧/ ١٩٩٨	٨١٣٥,٠	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	١٤١١٠,٦
		٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١٥٦٣٥,٦

المصدر: مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة.

أى أن ما حصلت عليه القوات المسلحة ـ رسميًّا فى الموازنة ـ خلال الخمسة عشر عامًا الماضية قد تجاوز ١٤٥,٦ مليار جنيه، وإذا أضفنا إليها ما حصلت عليه من بند الاعتماد الإجمالى، وهو الباب الخلفى لدعم مكافآت ومرتبات الضباط، فإن الرقم سوف يزيد على ٢٠٠ مليار جنيه بخلاف أموال المعونة العسكرية الأمريكية ـ التى زادت على ٣٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٩م حتى عام ٢٠٠٥م.

وإذا أضفنا مخصصات وزارة الداخلية التى حصلت خلال نفس الفترة على حوالى ٤٥ مليار جنيه، فإن الصورة تبدو واضحة بشأن نمط أولويات هذا الحكم وهذا الرئيس.

□ □ □

ǭ ǰ ǽʏəŭ ƚǩNJƸƚɥ ƚ əǺ ǭžƿƸÝ(*)

كنت قد تناولت منذ فترة قصيرة، ومن خلال سلسلة مقالات فى بعض الصحف الوطنية فى مصر (العربى، الكرامة، الغد، الدستور)، الموازنة العامة للدولة بالشرح والتحليل، سواء فى جوانبها الدستورية والقانونية، أو فى جوانبها المالية والفنية، وركزت فيها على مجالات الإنفاق الحكومى (الاستخدامات أو المصروفات)، من أجل التعرف على الاتجاهات الأساسية، ونمط الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التى تحكم رؤية المسؤولين فى الدولة وواضعى الموازنة العامة.

وقد تبين من عرضنا هذا، أن حوالى ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من إجمالى استخدامات الموازنة العامة طوال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى وحتى النصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كانت تستحوذ عليها قطاعات الدفاع والأمن (وزارتا الدفاع والداخلية والاستخبارات العامة)، سواء فى صورة اعتمادات مباشرة وصريحة، أو بصورة غير مباشرة، عبر عمليات التعزيز والتحايل المحاسبى التى كانت تجرى تحت «بند الاعتماد الإجمالى».

وبالإضافة إلى ذلك فإن، مخصصات خدمة الديون المحلية والخارجية (الأقساط + الفوائد) ظلت تتزايد حتى أصبحت تبتلع سنويًّا ما بين ٣٥٪ إلى ٤٥٪ من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة طوال السنوات العشرين الأخيرة، وبهذا فإن حوالى ٥٠٪ إلى ٦٥٪ تقريبًا من إجمالى مصروفات الموازنة العامة المصرية، ظلت تذهب طوال هذه الفترة إلى هذين القطاعين وحدهما، ويبقى لبقية القطاعات الأكثر حيوية لحياة الشعب المصرى ـ مثل التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والشباب والرياضة والبحوث الزراعية والرى.. إلخ ـ ما يكاد يقل عن ٥٠٪ من إجمالى استخدامات الموازنة العامة، وبصرف النظر كذلك عن مقدار الإهدار وسوء إدارة بعض

(*) نشرت مختصرة ومبتورة بجريدة الكرامة بتاريخ ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦. وقد استدعت الضرورة تحديث بعض البيانات والإحصاءات.

هذه المخصصات المالية، مثل تبديد جزء منها على مجال سفيه «كالدعاية والإعلان» وغيرها من صور الإهدار.

الآن.. نحاول أن نعرض لجانب آخر من جوانب الموازنة العامة للدولة، ألا وهو «موارد الموازنة»، أو «إيرادات الموازنة»، من أين تأتى هذه الموارد والأموال؟

أولًا: الهيكل المالى لموارد الموازنة العامة

حتى يتبين لنا حجم هذه الموارد المالية دعونا نتأمل بيانات الجدول رقم (٤) والذى يظهر فيه بوضوح أن حوالى ٦٣٪ إلى ٧٠٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة تأتى من الضرائب العامة، بينما لا تشكل «المنح» سوى ٣٪ إلى ٥٪ سنويًّا فى المتوسط، أما «الإيرادات الأخرى» ـ مثل عوائد الملكية الحكومية للهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وغيرها ـ فلا تشكل سوى ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالى موارد الموازنة.

سوف نتعرض بالتفصيل إلى كل واحدة من تلك المصادر حتى يتعرف الرأى العام ـ غير المتخصص بل وأحيانًا المتخصص ـ على الهيكل المالى للحكومة المصرية من ناحية، وحتى يتعرف أكثر ـ وبالأرقام ـ على حقيقة حجم مساهمة المليارديرات الجدد والأغنياء عمومًا فى تحمل أعباء الضرائب العامة.

جدول رقم (٤)
توزيع إيرادات الموازنة العامة للدولة
خلال الفترة ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م

«بالمليار جنيه»

السنوات	موارد الموازنة العامة				٪ للضرائب إلى إجمالى الموارد
	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى	الإجمالى	
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٥٠,٨	٤,٣	٢٣,٣	٧٨,٣	٦٥٪
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٥٥,٧	٣,٣	٣٠,١	٨٩,٢	٦٢,٥٪
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٦٧,٢	٥,١	٢٩,٧	١٠١,٩	٦٦,٠٪
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٧١,٢	٢,٩	٢٨,٤	١٠٢,٥	٩٩,٥٪
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٨١,٦	٢,٩	٤٥,٧	١٣٠,٢	٦٢,٧٪
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	١١٤,٣	٣,٩	٦٢,٠	١٨٠,٢	٦٣,٠٪
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	١٦٣,٢	٨,٠	١١١,٣	٣٨٢,٥	٥٧,٨٪

المصدر: من واقع البيان الإحصائى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م وللأعوام اللاحقة.

إذن.. الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة يأتى من حصيلة الضرائب، وبعدها تأتى الإيرادات الأخرى، ثم أخيرًا من المنح الخارجية أو المنظمات الدولية، أو من جهات حكومية.

فمن يا ترى يدفع هذه الضرائب؟ وما هو نصيب وحصة الفقراء ومحدودى الدخل منها؟ وما هى حصة الأغنياء ورجال المال والأعمال؟

ثانيًا: الضرائب يدفعها الفقراء، ويتهرب منها الأغنياء

درجت أدبيات علم «المالية العامة والضرائب» على تقسيم الضرائب العامة إلى نوعين أساسيين هما:

- ما يسمى «الضرائب المباشرة».
- وما يطلق عليه «الضرائب غير المباشرة».

وقد اعتادت هذه الأدبيات على وصف «الضرائب المباشرة» بأنها تلك التى تمس دخول أصحاب عوائد الملكية، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين، أو أشخاصًا اعتباريين (كالشركات ومؤسسات الأعمال)، بينما نظر إلى «الضرائب غير المباشرة» بأنها تلك التى لا تميز بين دافعيها، ومن ثم فهى تمس بشكل رئيسى دخول محدودى الدخل من المستهلكين والفقراء، وهو ما يحمل قدرًا من الظلم على هؤلاء الفقراء دون غيرهم.

وقد كان هذا التقسيم الكلاسيكى (التقليدى) يخفى فى جوهره محاولة القائمين على هذا العلم إخفاء الطابع الاجتماعى الحقيقى للعبء الضريبى، فوفقًا لهذا التصنيف فقد كان متوسط الحصيلة الضريبية من الضرائب المباشرة يدور حول ٣٥٪ فى المتوسط سنويًّا، بينما الضرائب غير المباشرة تتراوح ما بين ٦٥٪ و٧٠٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًّا، وقد كان هذا يريح الضمير قليلًا بقدر ما يخفى حقيقة أخطر وأكثر ظلمًا حول الأعباء الضريبية الحقيقية فى وقت كانت فيه عملية الاستقطاب والتركيز فى الثروات قائمة على قدم وساق منذ عام ١٩٧٤م تحديدًا.

وقد هالنى الموقف عندما كنت أشرع بتأليف كتابى حول «أزمة الانتماء فى مصر» ـ الذى صدر عام ١٩٩٨م ـ بعد أن استغرقت فى إعداده أكثر من عشر سنوات كاملة، فضريبة الشركات أو ضريبة الأموال والتى تصنف عادة من بين الضرائب المباشرة، كان يدفع معظمها (من ٤٢٪ إلى ٩٥٪) الشركات العامة والبنك المركزى وهيئة قناة السويس وهيئة البترول وغيرها، بينما تتضاءل حصة الشركات المملوكة للقطاع الخاص، طوال عقد الثمانينيات، وقد استخلصت بالنتيجة أن حصة الأغنياء فى الحصيلة الضريبية طوال هذا العقد لم تكن تزيد على ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية، وتحمل الفقراء ومحدودو الدخل والحرفيون الجزء الأعظم منها.

ووفقًا للتصنيف الضريبى الوارد فى قانون الموازنة العامة الجديد (رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥م) تتوزع الحصيلة الضريبية على خمس مجموعات هى على النحو التالى:

١ـ الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية (وهى تشمل بندين وأربعة أنواع و١٩ فرعًا).

٢ـ الضرائب على الممتلكات (وتتضمن ثلاثة بنود وأربعة أنواع و٣ أفرع).

٣ـ الضرائب على السلع والخدمات (وتشمل ثلاثة بنود و٢٣ نوعًا و٩ أفرع).

٤ـ الضرائب على التجارة الدولية (وتتضمن ثلاثة بنود واثنين من الأنواع).

٥ـ ثم أخيرًا ضرائب أخرى (وتشتمل على بند واحد وثلاثة أنواع).

ولكن العناوين هنا خادعة وملتبسة، بحيث قد يقع فى حبائلها من لا يعرف من القراء وغير المتخصصين الألاعيب الإحصائية والمحاسبية والتى يطلق عليها الخبراء الدوليون «السحر الإحصائى» Statistical magic.

ثالثًا: التلاعب المحاسبى.. والاحتيال السياسى

عند تأمل مسميات المجموعات الخمس التى أشرنا إليها قبل قليل، يتبادر إلى الذهن أن أعباء الضرائب العامة يتحملها الكافة بصورة متوازنة أو حتى متقاربة، فالمجموعة الأولى مثلًا المسماة «الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية» تبدو وكأن الأعباء موزعة بالتساوى أو التكافؤ بين العناصر الثلاثة:

- الدخول من مرتبات وما فى حكمها.
- الأرباح.
- المكاسب الرأسمالية.

ولكن الحقيقة غير ذلك تمامًا، فهذه المجموعة الضريبية التى تشكل حوالى ٣٨٪ إلى ٤٢٪ فى المتوسط سنويًا من الحصيلة الضريبية خلال السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠١ / ٢٠٠٢م ـ ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م)، حيث زادت من ١٩,٦ مليار جنيه فى العام الأول، إلى ٣٤,٨ مليار جنيه فى العام الأخير، نجد من بين أنواعها الأربعة وفروعها التى بلغت تسعة عشر فرعًا، هناك نوعان فقط وبند واحد تأتى منها معظم حصيلة هذه المجموعة على النحو التالى:

جدول رقم (٥)

حصيلة الضرائب على مجموعة الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية

خلال عامى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م ـ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م «سنوات مختارة»

«بالمليون جنيه»

النوع/ والبند/ والفرع	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
الضرائب على المرتبات المحلية	٢٢١٣,٩	٣٦٦٥,٦	٨٢٦٩,٩
ضرائب الدمغة على المرتبات	٦٢٦,٨	١٣٧٠,٠	١٠٠١٧,٨
ضرائب النشاط التجارى والصناعى	٣٢٣,٩	٣٠٠٠,٠	٤٦٨٧,٦
الضرائب على أرباح شركات الأموال	٧٨٥,٣	٢٠٥٥٢,٠	٦٥٩٧٠,٧
(هيئة البترول ـ قناة السويس ـ البنك المركزى)	غير مبين	غير مبين	١٣٢٦,٥
أخرى (غير مبينة فى الموازنة)	٤٥٨٩,٦	٥٣٠,٠	١٣٢٦,٥
المجموع	١٨٥٤٥,٥	٣٣٨٨٧,٦	٨٠٢٥٤,٢

المصدر: المرجع السابق. وكذلك الحساب الختامى لموازنة٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ م، ص٣٠، ص٣٧.

أى أن ٩٧٪ تقريبًا من حصيلة هذه المجموعة الضريبية الرئيسية تأتى من أصحاب المرتبات ومن هيئات حكومية، بينما ضريبة النشاط التجارى والصناعى ـ وأكثر من نصفها تدفعها شركات عامة ومملوكة للحكومة، والباقى يؤديه القطاع الخاص ـ قد انخفضت خلال نفس الفترة من ٣,٣ مليار جنيه تقريبًا إلى ٣,٠ مليارات فقط (بنسبة انخفاض ٨٪ خلال السنوات الخمس) مقابل زيادة ضرائب المرتبات بأكثر من ٦٥٪، وكذا ضريبة الدمغة على المرتبات التى يدفعها الموظفون أيضًا بنسبة ١١٩٪ أى تضاعفت خلال الخمس سنوات الأولى...!!

أما الضرائب على الأرباح الرأسمالية (ومنها ضريبة الثروة العقارية) فلم تزد على ٢,٥ مليون جنيه ـ أكرر اثنين ونصف مليون جنيه ـ عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م ـ ثم زادت حتى بلغت عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م إلى خمسة ملايين جنيه فقط، فهل تصدقون أن كل

هذه التصرفات العقارية بمليارات الجنيهات سنويًّا للمليونيرات الجدد لم يتحصل منها ضرائب سوى على ٥ ملايين جنيه فقط فى العام الأخير..!!

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: لماذا يتعمد خبراء الموازنة العامة وخبراء الضرائب الحكوميون إضافة اسم «الضرائب على الأرباح الرأسمالية» على رأس عنوان المجموعة كلها.. أليس ذلك نوعًا من الاحتيال السياسى والاجتماعى؟

ننتقل إلى المجموعة الثانية وهى «الضرائب على الممتلكات» وحصيلة هذه المجموعة لم تزد على ٩٩٦ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، أى ما يعادل ٢,١٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية لهذا العام، وهى تتكون من العناصر التالية:

جدول رقم (٦)

حصيلة الضرائب على مجموعة الممتلكات

خلال الفترة ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م-٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م «سنوات مختارة»

(بالمليون جنيه)

النوع/ والبند/ والفرع	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
ضريبة الأراضى	١٥٦,٥	١٧٨,٦	٢٧٨,٢
ضريبة المبانى	١٠١,٨	١٤٧,٤	٣٣٣,٩
رسوم نقل الملكية	٣٠١,٧	٣٤٧,٠	٥٤٥,٦
ضرائب ورسوم على السيارات	١٩٨,٢	٣٢٣,٠	١٦٠٥,٢
المجموع	٧٥٨,٢	٩٩٦,٠	٢٧٦٢,٩

المصدر: المرجع السابق. ومن الحساب الختامى لموازنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م، ص١٣.

لاحظوا معى هذه الزيادة فى كل نوع من هذه الأنواع خلال السنوات الخمس محل الدراسة، سوف نكتشف أن الزيادة الكبيرة والملموسة حدثت فى الضرائب والرسوم على السيارات (بحوالى ٦٣٪)، وهى ضريبة تمس أكثر أصحاب السيارات من جميع الأنواع (تاكسى - سرفيس - ملاكى صغير - ملاكى شبح - نقل... إلخ)، وبالتالى فإن المتضرر الأكبر من الزيادة هم أصحاب السيارات الملاكى القديمة والأجرة والتاكسى،

وهم الغالبية الكاسحة من مالكى السيارات التى تزيد حاليًّا على ٤ ملايين سيارة ومركبة من جميع الأنواع.

أما المجموعة الثالثة وهى «الضرائب على السلع والخدمات»، والتى تشكل بدورها ما بين ٤٠٪ و٤١٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها، فإن من بين أنواعها وبنودها الكثيرة جدّا (ثلاثة بنود و٢٣ نوعًا و٩ أفرع) نجد هناك عددًا محدودًا من تلك الأفرع هى التى يجبى منها الجزء الأعظم من هذه الحصيلة، وهذه الأفرع يقع عبؤها مباشرة على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل، أو على الأقل لا تميز بين دخول الممولين الفقراء والأغنياء، بحيث يتضرر منها الفقراء ومحدودو الدخل مثل الضريبة العامة على المبيعات، وضريبة المبيعات على الخدمات، والضرائب على السلع المحلية، والضرائب على الخدمات الخاصة، كما يظهرها الجدول التالى:

جدول (٧)

أعباء الضريبة على السلع والخدمات

خلال ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م - ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م و ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م

النوع/ والبند/ والفرع	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
ضريبة المبيعات على السلع المحلية	٣٣٣٠,١	٥٧٠٠,٠	٩٥٤١,٥
ضريبة المبيعات على السلع المستوردة	٤٨٢٠,٠	٩٠٠٠,٠	١٨٠٦٣,٠
ضريبة المبيعات على خدمات الفنادق والمطاعم	٢٢٨,٧	١٠٠٠,٠	٢٢١٠,٥
خدمات التشغيل للغير	٢١٧٢,١	١٧٦٥,٠	٢٥٨٢,٣
خدمات الاتصالات الدلية والمحلية	٦٦١,٦	١٨٣٥,٠	٣٦٨٤,١
خدمات أخرى	٢٢٢,١	٤٠٠,٠	٣٢٦,٨
ضرائب على السلع المنتجة محليًّا	٤٢٦٨,٠	٥٦٨٥,٦	١٤٤٥١,١
ضرائب على السلع المستوردة	٧١,٠	١١٤,٤	٢٢,٨
الضرائب على الخدمات الخاصة	٣١٤٧,١	٤٢٠٤,٥	١٠٥٦,٠
ضرائب التضامن الاجتماعى	١٤٩,٠	٣٣٨,٦	١٩٧,٦
ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها	١٠٥٤,٧	٢٦٦٢,٨	١٠٥٠٩,١
المجموع	٢٠٩٧٥,٤	٣٢٣٦٧,٣	٦٢٦٤٩,٨

المصدر: المرجع السابق.

فإذا تأملنا البيانات التفصيلية لكل هذه الأنواع من الضرائب، نجد أنها تمس مباشرة الفقراء ومحدودى الدخل ـ مثل ضريبة المبيعات على السلع المحلية والمستوردة ـ حيث يؤدى فرض الضريبة دون رقابة حكومية على القطاع الخاص، إلى نقل عبئها إلى المستهلكين، وهو ما يسمى فى العلوم الضريبية بنقل عبء الضريبة transfer of taxes.

خذ مثلًا ما يسمى «ضريبة التضامن الاجتماعى» وهى عبارة عن رسوم وضرائب فرضت على تذاكر السفر إلى الخارج، بزعم أن المسافرين إلى الخارج هم أكثر قدرة مالية عن باقى المصريين فى الداخل، وهى أكذوبة كبرى، ذلك أن حركة السفر من مصر إلى الخارج فى معظمها تقوم إما على العمال المصريين المسافرين إلى بلاد المهجر المؤقت، أو مبعوثين مصريين للتعلم فى الخارج، أو متدربين من الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين يسافرون إلى دول التدريب فى أوروبا وغيرها، ومن ثم نكتشف أن عبأها وحصيلتها الكبرى تتحقق من بسطاء الناس. وقس على ذلك الضرائب المفروضة على الاتصالات الدولية والمحلية، وكلنا نعلم ما تقوم به شركات الاتصالات الاحتكارية الثلاثة من فرض أسعار مغالٍ فيها لخدماتها وتحميل المشتركين بعبء هذه الضريبة بصورة غير مباشرة.

والأنكى من ذلك والأغرب، ما يسمى «ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها» التى زادت إلى الضعف تقريبًا خلال الفترة نفسها، من ١٠٥٤,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م إلى ٢٦٦٢,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، هل تعلمون أن نصف هذه الضريبة تدفعها هيئة قناة السويس مجددًا فى صورة «إتاوة»، حيث زادت هذه الإتاوة من ٧٤,٨ مليون جنيه إلى ١٠٣٣,٠ مليون جنيه خلال الفترة نفسها.

وتأتى بعدها رسوم الإجراءات القنصلية التى زادت من ٢٥٤,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م إلى ٦٠١,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، وهذه يدفعها المصريون فى الداخل والخارج نظير الخدمات القنصلية التى تؤدى لهم ـ بصرف النظر عن مستوى معيشتهم ودخولهم، وبالنظر إلى كون الأعداد الكبيرة من المصريين فى الداخل

والخارج هم الذين يحصلون على هذه الخدمات فإن محدودى ومتوسطى الدخول هم الذين يتحملون الجانب الأكبر من هذه الضريبة.

أما «الإتاوة على القمار» فقد زادت بدورها من ١٢٦,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م إلى ٢٥٠,٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٤م، وعلينا هنا أن نقدر حجم مبالغ القمار الهائلة التى تجرى فى هذا النوع من النشاط لنتعرف بدقة على مصر ـ ودورها السياحى..!!

أما رسوم «الموانى والمنائر» فقد زادت من ٢٥٩,٤ مليون جنيه إلى ٤٣٥,٧ مليون جنيه خلال فترة الدراسة نفسها، أى أن ما تحقق من «إتاوة» على القمار فى مصر يكاد يقارب ما يتحقق من رسوم محققة فى الموانى المصرية..!!

فإذا كان لدينا حوالى ثلاثة آلاف شركة من شركات المليونيرات الجدد فى أنشطة التجارة أو الصناعة ـ بخلاف الأنشطة غير المشروعة التى يمارسها الكثيرون منهم مثل تهريب الفياجرا أو البودرة أو غيرها ـ فعلينا أن نتساءل: كم دفع محمد أبو العينين ومحمد إبراهيم كامل ونجيب سويرس وعائلته وممدوح إسماعيل وزهير جرانة ومحمد رشيد ـ وعلاء مبارك وأخوه المعجزة جمال مبارك وأحمد المغربى ومحمد فريد خميس وهشام طلعت مصطفى وإبراهيم أبو العيش وجلال زوربا وحسين سالم وأحمد عز وغيرهم من ضرائب، هل يستطيع أحد فى هذه الدولة الفاسدة من قمة رأسها حتى أخمص قدميها، أن يقدم لنا ـ ولو على سبيل طرف العين ـ كشفًا بالضرائب التى سددها هؤلاء حتى يطمئن قلبنا وتهدأ خواطرنا؟

نعود إلى المجموعة الضريبية الرابعة وهى «ضرائب التجارة الدولية» والتى تمثل حوالى ١٤,٤٪ إلى ١١,٢٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها، فنجد أن هذه الحصيلة تتأتى من ثلاثة مصادر هى:

- الضرائب الجمركية القيمية.
- الضرائب على السجائر والتبغ والدخان.
- ونصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات.

وهو ما يظهره الجدول التالى:

جدول رقم (٨)

أعباء ضرائب التجارة الدولية

خلال عامى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م ـ ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م «سنوات مختارة»

«بالمليون جنيه»

النوع/ والبند/ والفرع	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩
الضرائب الجمركية القيمية	٦٨٨٨,٣	٨٥٥٠,٠	١٣٠٦٤,٠
ضرائب جمركية على السجائر والتبغ	٣٢٥,٠	٣٦٠,٠	٤٣١,٦
نصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات	٨٢,٦	٢٠٤,٨	ـ
الضرائب على الصادر	صفر	٠,١	٤٦١,٤
المجموع	٧٢٩٥,٩	٩١١٤,٩	١٤٠٩٠,٦

المصدر: المرجع السابق. وحساب ختامى موازنة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩م، ص٣٣، ص٥٣.

ونظرًا إلى أن العبء الضريبى للرسوم الجمركية ينتقل من خلال السلع والخدمات المباعة فى الداخل ـ حتى لو كانت من مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة الأخرى ـ فإن قيمة هذه الضريبة يتحملها الجميع دون استثناء، ويستطيع أصحاب المشروعات نقلها كما ذكرنا إلى المستهلكين والفقراء عمومًا.

علينا أن نلاحظ أنه لا ضريبة تفرض على المصدرين والصادرات بدعوى تشجيع المصدرين، وإذا كان ذلك صحيحًا ـ ونحن نوافق عليه ـ فينبغى أن يكون هناك التزام مقابل على هؤلاء المصدرين، وذلك بإيداع حصيلة صادراتهم بالنقد الأجنبى داخل البنوك المصرية، وهو ما لم يحدث طوال الثلاثين عامًا الماضية، وعندما حدث الانهيار المروع فى قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار فى مطلع عام ٢٠٠٠م وأدى إلى انخفاض متتابع فى قيمته أمام الدولار، وأوشك نظام أسعار الصرف كله على الانهيار، ضيق

الأمر على مكاتب الصرافة وجرى إغلاقها عمليًّا، ثم أصدر رئيس الوزراء المصرى وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) قراره رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠٠٣م بضرورة إلزام كل المتعاملين مع الخارج من الهيئات الحكومية والخاصة والأفراد والمصدرين بإيداع وتحويل ٧٥٪ من حصيلة صادراتهم أو معاملاتهم مع الخارج بالنقد الأجنبى فى البنوك المصرية، مما يعنى أن المصدرين من القطاع الخاص من أمثال «أحمد عز» أو «محمد أبو العينين» أو «زهير جرانة» أو «محمد المغربى» أو «محمد رشيد» أو غيرهم كثير كانوا يودعون حصيلة تعاملاتهم مع الخارج فى حسابات بالبنوك الأجنبية، وهى خطيئة وطنية من خطايا هؤلاء وأصدقائهم فى قمة جهاز الحكم فى البلاد.

نعود إلى المجموعة الخامسة والأخيرة من الحصيلة الضريبية وهى المسماة «ضرائب أخرى» والتى تشكل حوالى ٢,٤٪ إلى ٢,٥٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال نفس الفترة، فقد جاءت كلها تقريبًا من بند واحد هو «إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى» بحوالى ٤٢٨٥,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٥م، وكذا فى بقية السنوات، إذن هى ضرائب مفروضة على حركة الأموال المنقولة فى أنشطة البنوك العاملة فى البلاد.

وهكذا نستخلص أن عبء الضرائب الحقيقى فى مصر يقع على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل دون غيرهم ـ سواء بصورة مباشرة مثل ضرائب المرتبات والدمغة أو غير مباشرة عبر نقل عبء الضريبة من خلال الأسعار ـ وبالتالى، فإن نصيب الأغنياء عمومًا وأصحاب المشروعات من المليونيرات والمليارديرات الجدد المرتبط معظمهم برجال الحكم والإدارة لحمايتهم، لا تزيد على ١٠٪ من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويًّا. وقد زاد الطين بلة صدور قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م الذى خفض سعر الضريبة المفروضة على دخول الأغنياء من ٤٢٪ على ما زاد عن ٥٠ ألف جنيه، إلى ٢٠٪ فقط بدلًا من اتباع نظام الضرائب التصاعدية الذى يعد أكثر توازنًا فى الأعباء عن النظام الجديد الذى أتى به جماعة الحكم ووزير ماليتهم يوسف بطرس غالى. لكن ما بالنا وأصحاب المصالح ضاغطون، وأصحاب السلطة مشاركون ومستجيبون، أما الفقراء ومحدودو الدخل الصامتون دائمًا والصابرون أبدًا، فلهم الله.

□ □ □

ƒ ǼǾǼŋ āDžǸʒ łǩNJƐłƕ ł łǩ ῀ÿǽÿ[*]

بدأت الحكومة فى ١/ ٤/ ٢٠٠٦م تطبيق قانون «د. يوسف بطرس غالي» الشهير بقانون ضرائب الدخل الجديد (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م)، وهو القانون الذي ظلت وزارة المالية تروج له لما يزيد عن شهر كامل من خلال ضجة دعائية وإعلانية، وادعاء كاذب بمزاياه للفقراء ومحدودي الدخل، فيما تكشف بنود ومواد القانون ونصوصه عن كذب هذه الادعاءات، بل وتكشف طريقة تنكيله بـ ٨٠٪ من المواطنين.

١ـ قانون الأغنياء ورجال المافيا والتوكيلات

لعل أولى الملاحظات التى تلفت النظر عند القراءة الدقيقة والفاحصة لمواد هذا القانون الفلسفة التى تحكمه، هو أنه صيغ بعقل حاوٍ يجيد لعبة الثلاث ورقات، وبقلب بارد لرجل مال وأعمال، لا يهمه سوى تحقيق الربح حتى لو ذهب الوطن وناسه إلى الجحيم.. والسؤال كيف؟

دعونا نتأمل مواد هذا القانون الجديد مقارنة بكل الدعاوى والصخب الإعلامى حول مزاياه للفقراء وجاذبيته للمستثمرين.

تضمنت المواد ٦ و ٧و ٨ من القانون طريقة معاملة دخول الأشخاص الطبيعيين (أى الأفراد) المقيمين وغير المقيمين فى مصر، حيث تحددت الضريبة على صافى دخولهم من مصادرها المختلفة (المرتبات وما فى حكمها، النشاط التجارى والصناعى، النشاط المهنى غير التجارى، والثروة العقارية) على ما زاد على خمسة آلاف جنيه من دخل الممول خلال سنة (أى ما زاد على ٤٠٨ جنيهات شهريًّا)، وتكون أسعار الضريبة وفقًا لشرائح ثلاث هى:

- **الشريحة الأولى**: أكثر من خمسة آلاف جنيه وحتى ٢٠ ألف جنيه بسعر ١٠٪.

(*) نشرت بجريدة الكرامة بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠٠٦.

- **الشريحة الثانية**: أكثر من ٢٠ ألفًا وحتى ٤٠ ألف جنيه بسعر ١٥٪.
- **الشريحة الثالثة**: أكثر من ٤٠ ألف جنيه بسعر ٢٠٪. بينما يصل متوسط الضرائب على الدخول فى الولايات المتحدة حوالى ٣٠٪ وألمانيا ٥٢٪ وإسبانيا ٣٨٪ (انظر الملحق رقم ١).

فإذا قارنا بين ما ورد فى القانون الجديد، وما تضمنه القانون القديم رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١م نجدنا إزاء مهزلة حقيقية كيف؟

كان القانون القديم ينص على فرض ضرائب على الدخل تتراوح بين ٢٠٪ لمن زاد دخله السنوي على ثلاثة آلاف جنيه، وحتى أقل من ٥٠ ألف جنيه، و ٣٢٪ لمن زاد دخله على ٥٠ ألف جنيه.

وإذا أدركنا أن محدودى الدخل فى مصر هم:

- خمسة ملايين موظف بالحكومة.
- حوالى ١,٣ مليون عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة وقتئذ.
- خمسة ملايين عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة جدًّا.
- ٢ مليون عامل زراعى وعمال التراحيل وبناء وفواعلية.

نكون بصدد ١٣,٣ مليون مواطن يقل دخلهم الشهرى عن ٣٠٠ جنيه فى ذلك الحين، أى الذين يقعون فى الفئة بين ثلاثة آلاف جنيه سنويًّا إلى ١٠ آلاف جنيه سنويًّا (بمتوسط شهرى ٢٥٠ جنيهًا إلى ٧٨٠ جنيهًا)، ومن ثم فإن سعر الضريبة المفروضة عليهم، وبعد خصم حد الإعفاء المقرر فى القانون القديم (ألفان إلى ثلاثة آلاف جنيه) لم يكن ذا معنى، لأن فئات الدخل الأعلى (٥٠ ألفًا فأكثر من ذلك أى بمتوسط شهرى أربعة آلاف ومائتى جنيه أو أكثر) كانوا قلة قليلة، وبالتالى فإن تخفيض سعر الضريبة فى القانون الجديد وتقسيم فئات الوعاء الضريبى هو تحصيل حاصل، ولن يحقق أى استفادة حقيقية لأصحاب المرتبات والأجور، بل على العكس فإن زيادة المرتبات الأساسية والمكافآت والحوافز التى تمت خلال (١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤م) بسبب ضم

العلاوات الخاصة إلى المرتبات الأساسية من أصحاب الأجور والمرتبات أدخلتهم فى شرائح دخل أعلى برغم انخفاض سعر الضريبة.

إذن، نحن إزاء عملية احتيال قانونية وضرائبية جديدة.

٢ـ موائد عامرة لرجال المال والأعمال والمتهربين

حفل قانون الدخل الجديد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥م الذى يقع فى ١٤٨ مادة بعشرات المزايا والتسهيلات الجديدة لرجال المال والأعمال والسماسرة والمتهربين ووكلاء الشركات الأجنبية وغيرهم، ومن نماذج ذلك:

١ـ تخفيض السعر المطلق للضريبة على الدخل من ٤٢٪ إلى ٢٠٪ كأقصى حد للضريبة على أى دخل للممول.

٢ـ إذا كان القانون الجديد قد قام بإلغاء الإعفاءات المقررة بقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م وغيره من قوانين بالنسبة للمشروعات الجديدة، إلا أنه احتفظ بها للمشروعات القائمة التى ما زالت مدة السريان قائمة «١٠ سنوات من تاريخ بدء النشاط»، أو تلك المشروعات التى حصلت على موافقة بنشاطها دون أن تبدأ النشاط فعلًا شرط أن تبدأ العمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان القانون الجديد أى حتى عام ٢٠٠٨م.

٣ـ سمح القانون الجديد بترحيل الخسائر التى تقع على الشركات أو الأشخاص لمدة ٥ سنوات مالية، وهى ثغرة تفتح الباب لكثير من التلاعبات المالية والمحاسبية التى اشتهر بها رجال المال والأعمال وشركات القطاع الخاص المصرى عمومًا، واستمرارها لمدة خمس سنوات هى فترة طويلة جدًّا.

٤ـ كما سمح القانون الجديد بخصم ٣٠٪ من قيمة المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج، سواء كانت جديدة أو مستعملة فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات، وإذا كان الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الاستثمار فى الآلات والمعدات الجديدة وحدها وليس الآلات

والمعدات المستعملة، والتى تشكل فى حد ذاتها عبئًا على الاستثمار ذاته، والموارد المالية للدولة عبر مخصصات الصيانة واستيراد قطع الغيار ونسب الإهلاك والاستهلاكات.

٥- ويرتبط بذلك أيضًا وضع القانون نظامًا جديدًا لحساب نسب الإهلاك والاستهلاكات التى تعد لدى كل الخبراء الاقتصاديين بمثابة «تفاحة إبليس» للمشروعات العاملة فى البلاد، حيث اعتادت هذه المشروعات المبالغة فى نسب الإهلاك والاستهلاكات، بهدف إظهار أرباحها بأقل من حقيقتها، وراجعوا ما سبق ونشرته حول شركات المحمول والشركة المصرية للاتصالات، حيث يجرى استخدام هذا الأسلوب فى الشركة الأخيرة من أجل التلاعب المحاسبى، وها هو القانون الجديد يقدم مزيدًا من التسهيلات فى هذا المجال.

٦- فى محاولة من القانون الجديد لضرائب الدخل تجنب ثغرة كان بمقتضاها يقوم الممولون أو الشركات بإبرام عقود قروض وهمية، أو المبالغة فى الاقتراض بهدف الاستفادة من خصم تكاليف خدمة الدين من الوعاء الضريبى نص القانون الجديد على خصم العوائد المدنية التى تدفعها هذه الشركات على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما لا يجاوز أربعة أمثال حقوق الملكية، وهى نسبة مرتفعة جدًّا؛ لأنها تتضمن ليس فقط رأس مال الشركة «المدفوع» أو «المصدر» بل يضم إلى ذلك عناصر وبنود أخرى.

٧- كما سمح القانون الجديد (المادة ٢٨) بخصم الديون المعدومة للممول وفقًا لتوافر أربعة شروط مثل (وجود حسابات منتظمة للمنشأة، وارتباط الديون المعدومة بنشاطها.. إلخ)، والأهم فى تقديرنا هو غياب ثقافة «الواجب الضريبى» لدى الممولين المصريين خاصة رجال المال والأعمال الجدد الذين قفزوا إلى سطح الحياة المصرية عبر وسائل بعضها احتيالية مثل القروض المصرفية، واستغلال النفوذ والمجاملات والوساطة والرشا لكبار المصرفيين وكبار المسئولين وأبنائهم... إلخ، مما يجعلنا نتشكك فى كثير من التسهيلات

والمزايا الجديدة الواردة فى قانون الضرائب، باعتبارها فتح منافذ جديدة أمامهم إما للتهرب الضريبى أو نقل العبء الضريبى.

٨- كما استبعد القانون الجديد (مادة ٥٣) من حساب الأرباح والخسائر، الأرباح الرأسمالية الناجمة عن تغيير الشكل القانونى للشركة، وبالتالى عدم إخضاعها للضريبة، وحدد القانون تغيير الشكل القانونى فى أعمال من قبيل اندماج شركتين أو أكثر، أو تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر، أو تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال، وأخيرًا عملية شراء أو استحواذ على ٥٠٪ أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، سواء من حيث العدد أو القيمة فى شركة مقيمة مقابل أسهم فى الشركة المشترية أو المستحوذة، وهى كلها تفتح مجالات واسعة لتهرب ضريبى، أو تخفيف عبء الوقع الضريبى على أنشطة الشركات الخاصة أو الجديدة. (تمامًا كما حدث في استحواذ واستيلاء أحمد عز على شركة حديد الدخيلة).

٩- سمح القانون الجديد كذلك بخصم الخسارة التى تقع للشركات وعقود المقاولات والإنشاءات فى فترة معينة من أرباح الفترة السابقة، وبما لا يجاوز الأرباح فى تلك الفترة.

١٠- كما أعفى القانون - كالقانون السابق - إيرادات النشاط الزراعى والمساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر الأرض فيه منتجة، أما من هو الذى يملك سلطة اعتبار الأرض منتجة فهى مسألة غير محددة بما يفتح الباب على مصرعيه لتهرب ضريبى من جانب بعض كبار رجال المال والأعمال الذين اتجهوا فى السنوات الأخيرة نحو مشروعات «توشكى» وغيرها.

١١- وكما هى عادة الحكومات المصرية والنظام منذ ثلاثة عقود أو يزيد، حيث ازدواجية المعايير والكيل بمكلين، فالشدة والعقاب للمتهربين الصغار والحرفيين، أما الممولين الكبار فإن الليونة والتسامح هى السياسة الحكومية والضريبية إزاءهم، ويظهر ذلك جليًا فى حالتين:

- **الأولى**: ما نصت عليه المواد (١٢٠ و١٢١ و١٢٢و ١٢٤) من طريقة تشكيل لجان الطعن وحدود ونطاق صلاحياتها، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٨) من جواز تفويض الوزير لرئيس المصلحة فى إجراء تصالح مع المتهرب من دفع الضرائب، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٧) من أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم الضريبية، أو اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد الرجوع إلى الوزير المختص، وهو هنا وزير المالية السيد «يوسف بطرس غالى»، ولا ندرى بالضبط ما هى الحكمة من ذلك، إلا إذا كانت محاولة حماية كبار المتهربين من رجال المال والأعمال المشاركين فى حكم مصر والمجلس التشريعى والرئاسى، فتصبح رقابهم فى أيدى الوزير وفى أيدى الرئيس ومن حوله؟
- **الثانية**: سيطرة رجال المال والأعمال على لجان الطعن ذاتها، حيث نصت المادة (١٢٠) على أن يكون تشكيل هذه اللجان على النحو التالي:

١ـ رئيس اللجنة من غير العاملين بمصلحة الضرائب..!!

٢ـ عضوان من موظفى المصلحة يختارهما الوزير..!!

٣ـ عضوان من ذوى الخبرة يختارهما اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية من المحاسبين المقيدين فى جداول المحاسبين والمراجعين للشركات..!!

٤ـ وللوزير الحق فى تعيين أعضاء احتياطيين، وتكون هذه اللجان تابعة مباشرة للوزير، ويكون انعقادها صحيحًا فى حال حضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل.

هل نرى كيف يدير رجال المال والأعمال النظم المالية والاقتصادية والضريبية فى بلادنا؟

نحن إزاء كارثة جديدة من كوارث «الطغمة الحاكمة» التى هى أقرب إلى منطق وأساليب عصابات «المافيا» الشهيرة.

□ □ □

ηǭǸ Ğ Ţǩł Ǻə ϴǨɯơƐǮǩłþ ȜǸΣ àł ȜłƐƽ(*)

تواجه الدارس غير المتخصص فى قضايا الأجور والمرتبات فى مصر بوجه عام وفى القطاع الحكومي بوجه خاص، مشكلات مركبة ومعضلات متشابكة، بعضها يعود إلى غياب القاعدة الإحصائية التفصيلية لشكل ونمط توزيع الأجور والمرتبات وغيرها من صور وأشكال التعويضات الأجرية consumptions مثل الحوافز والمكافآت والبدلات والأجور الإضافية والعلاوات الدورية والتشجيعية وغيرها مما بات يسمى فى الفقه الإدارى المصرى «الأجور المتغيرة» والتى يزيد عددها على ٣٠ شكلًا وبدلًا مختلفًا.

وبعضها الآخر يرجع إلى كثرة القوانين واللوائح (القرارات التنفيذية) التى تتناول وتنظم قضايا تسويات العاملين وشئونهم الوظيفية والمالية.

ثم هناك أخيرًا صعوبات تتعلق بغياب الشفافية المالية والمحاسبية التى تسهل على الدارس والمحلل الاقتصادى التعرف بدقة على هياكل الأجور والمرتبات الحقيقية بعد خصم الضرائب واستقطاعات التأمينات وغيرها.

كما يؤدى غياب الخلفية الإدارية والقانونية والمالية لدى بعض الباحثين والدارسين فى هذا الحقل المعرفى إلى وقوعهم فى أخطاء فادحة ونتائج خاطئة، كما حدث مثلًا فى التقرير الاقتصادى الإستراتيچى لعام ٢٠٠٢م الذى صدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام، والذي تضمنت صفحاته الثلاث عشرة التى تعرضت لموضوع الأجور والمرتبات اثنى عشر خطأ معلوماتيًّا، علاوة على ثلاثة أخطاء منهجية قاتلة، وهو موضوع تعرضت إليه فى كتابي «جذور الفساد الإداري في مصر» الصادر عن دار الشروق عام ٢٠٠٩م.

المهم.. لا يستطيع الدارس الخبير فى دهاليز الإدارة الحكومية الأخطبوطية، فهم الأسباب الخفية وراء هذا الرقم أو ذاك، ولماذا تزيد الأجور والمرتبات فى هذه

(*) نشرت بجريدة الغد بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.

المصلحة الحكومية أو تلك عن غيرها من المصالح الحكومية الأخرى، حتى لو كانت داخل نفس التقسيم التنظيمي للوزارة نفسها؟

هنا ينبغي أن نشير إلى حقيقة خفية لا يعرفها من هم خارج العمل الحكومى المصرى، والتي نسميها دور «علاقات القوى والنفوذ» داخل بنية الجهاز الحكومي كله، حيث يقوم هذا التفاوت فى الأجور والمرتبات ليس على أساس قانون العاملين بالضرورة وإنما على سببين مختلفين هما:

- **الأول**: سبب شخصى يتمثل فى درجة نفوذ وقوة علاقات رئيس هذه الوحدة الإدارية أو تلك، سواء كان على درجة وزير أو رئيس مصلحة أو هيئة، وقوة النفوذ تلك ترتبط بمدى قربه أو بعده عن ثلاثة أشخاص داخل هرم السلطة الحكومية هم على الترتيب، رئيس الوزراء ووزير المالية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
- **الثاني**: سبب موضوعى يقوم على مدى قوة وفاعلية ونفوذ هذه الوحدة الإدارية داخل النظام الإداري المصرى، والتى تسمح لها بتعزيز مواردها المالية أو اعتماداتها السنوية بما يتجاوز فى أحيان كثيرة الاعتمادات المدرجة فى موازنة هذه الوحدة الإدارية فى بداية السنة المالية (يوليه من كل عام) ومن أبرز هذه الجهات ما أسميهم الجهات العشر الكبرى، ومنها وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط والمخابرات العامة وبعض الجهات التى ينظمها قوانين الكادر الخاص.

الأجور المتغيرة وما نتج عنها

ومن الصعوبات أيضًا التى لا يدركها كثير من الدارسين والباحثين فى هذا المجال، التغير الهائل الذى طرأ على هياكل الأجور والمرتبات خلال العشرين عامًا الأخيرة ـ وتحديدًا منذ عام ١٩٨٧م ـ فغيرت شكل ملامحها ومكوناتها بصورة كبيرة، ومن أبرز هذه التغيرات تعاظم دور ما يسمى «الأجور المتغيرة» فى فاتورة الأجور والمرتبات

مقارنة بما يسمى «المرتب الأساسي» الذي ورد فى الجداول الملحقة بقوانين العاملين والذي لم يعد يمثل أى شيء حقيقى الآن (بداية مربوط الدرجة المالية ونهايتها).

ومن أبرز هذه الأجور المتغيرة التى أصبحت جزءًا أساسيًّا ومكملًا للمرتب الأساسي للموظفين ما استحدث فى يوليه من عام ١٩٨٧م تحت مسمى «العلاوات الخاصة»، حيث أضيفت على مرتبات العاملين بنسب تراوحت بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ سنويًّا (مقابل ٣٠٠٪ للوزراء ولرئيس الجمهورية) واستمر العمل بها منذ ذلك التاريخ حتى يومنا بحيث زاد الدخل الوظيفي للعاملين خلال السبعة عشر عامًا الماضية بنحو ٢٥٠٪ فى المتوسط.

وهذه الأجور المتغيرة (العلاوات الخاصة والحوافز والمكافآت شبه الشهرية والبدلات والعلاوات والأجور الإضافية... إلخ) قد أصبحت تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف المرتب الأساسي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، دون الغالبية الساحقة العاملين فى المحافظات. وهذا هو السر وراء هذا التفاوت الواسع بين العاملين بالحكومة حتى لو كانوا زملاء دراسة حصلوا على نفس المؤهل ونفس سنة التخرج ومدد الخدمة وغيرها من عناصر التساوي، فإذا بنا الآن أمام سيرك للأجور والمرتبات يخالف الدستور (المادة ٤٠ الخاصة بالمساواة بين المواطنين أصحاب نفس المراكز القانونية) علاوة عن كونه الرافعة الأساسية لكل مظاهر الفساد والإفساد المنتشر فى معظم المصالح الحكومية خاصة فى المحليات.

الأجور الحقيقية تقل عن المعلن بنحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪

كما يغيب عن الكثيرين التمييز بين ثلاثة معانٍ مختلفة للأجور أو المرتبات بالقطاع الحكومى، وهى:

١ـ ما تعلنه الحكومة سنويًّا عن اعتمادات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة وهو رقم إجمالى أو يسمى إجمالى المستحقات.

٢ـ وما يدخل جيب الموظف فعلًا، أى الأجور المستحقة بعد خصم ضرائب الدخل والتأمينات وغيرها من الخصومات التى تتراوح حاليًّا ما بين ١٥٪ و٣٠٪ فى

المتوسط، بينما لم تكن هذه الخصومات تزيد على ١٣٪ من الأجور والمرتبات طوال عقدى الستينيات والسبعينيات.

٣ـ ثم أخيرًا هناك ما يسمى «الأجور والمرتبات الحقيقية» بعد احتساب أثر التضخم وارتفاع الأسعار، والتى أدت فعليًّا إلى تآكل القيمة الشرائية لهذا الأجر أو المرتب.

لذا، فإن المفاوضات التى تجرى بين الحكومة أو رجال الأعمال من جهة وبين نقابات وممثلى العمال والموظفين فى الدول المتحضرة أو المتقدمة غالبًا ما يدور النقاش والجدال فيها حول ماهية الرقم القياسى للأسعار الذى يجب أن يستخدم فى حساب التضخم وارتفاع أسعار الحاجات الضرورية والأساسية للعاملين وأصحاب الأجور والدخول المحدودة، حيث يميل ممثلو العمال إلى استخدام رقمًا قياسيًّا يسمى «لاسبيرز» بينما يصر رجال المال والأعمال على استخدام رقم قياسى آخر يظهر ارتفاع الأسعار بأقل من قيمته الحقيقية، ويسمى «باش».

الحساب الختامى واعتمادات الموازنة «قانون الربط»

وهناك صعوبة أخرى فى دراسة الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى فى مصر، غالبًا ما لا تحظى باهتمام وتدقيق الباحثين المصريين، ألا وهى الفارق بين ما يدرج من اعتمادات أو مخصصات فى مجلدات الموازنة العامة للدولة فى بداية السنة المالية (الذى يسمى قانون ربط الموازنة) وبين التصرفات المالية الحقيقية التى يظهرها «الحساب الختامى» للموازنة، حيث غالبًا ما يأتى الحساب الختامى للميزانية، مختلفًا عما سبق إدراجه من مخصصات فى قانون ربط الموازنة العامة التى سبق وعرضت على مجلس الشعب ونالت موافقته. ودائمًا ما يكون الفارق بين الاثنين يدور حول ١٠٪ زيادة أو نقصانًا فى بعض أبواب الإنفاق.

وبرغم أن الدستور المصرى وقانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م وتعديلاته بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩م والقانون ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ تنص على ضرورة عرض الحساب الختامى على مجلس الشعب خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر إلى

ثمانية أشهر من السنة المالية المنتهية، حتى يتمكن المجلس التشريعي من محاسبة ومراقبة الحكومة على أدائها المالى، فإن الجارى فعلًا هو أن هذا الحساب الختامى لا يقدم إلا بعد مرور سنتين وأحيانًا ثلاث سنوات من انتهاء السنة المالية، مما أفقد المجلس أى قدرة على الرقابة والمحاسبة، ومما زاد الطين بلة منذ تولى الوزير السابق «د. مدحت حسنين» وبعض معاونيه هو تعمد إخفاء مجلدات الحساب الختامي عن الرأي العام المتخصص، ولا يجرى عرض نسخ منها فى بعض المكتبات الحكومية مثل وزارة التخطيط أو معهد التخطيط القومى أو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو غيرها من المكتبات الحكومية، بينما كان نفس الأشخاص قبل تولى المنصب الوزارى يستصرخون من المعاناة فى الحصول على المعلومات والبيانات(*)!!

التأشيرات العامة ومخالفتها للدستور والقانون

كما درجت الحكومات المتعاقبة، خاصة منذ منتصف السبعينيات وحتى سنوات قليلة ماضية على مخالفة الدستور والقانون، والتحايل على أعضاء المجلس التشريعى اعتمادًا على جهلهم بالموازنة وأساليبها الفنية، وذلك بتضمين قانون الربط، بعض المواد فيما يسمى «التأشيرات العامة» التي تنص على إمكانية تعديل وزير المالية ورئيس الوزراء بعض الاعتمادات المدرجة فيها دون الرجوع إلى مجلس الشعب والحصول على موافقته مجددًا على تلك التعديلات، التى غالبًا ما تمس هيكل وبنية الموازنة العامة كلها، وتحولها إلى موازنة أخرى تمامًا غير تلك التى سبق ونالت موافقة المجلس، وهو ما يعد احتيالًا قانونيًّا وتلاعبًا بالمجلس وأعضائه، ولعلنا نتذكر ما جرى فى أبريل من عام ٢٠٠٠م حينما عرض د. مدحت حسنين ـ وزير المالية فى ذلك الحين ـ الحساب الختامى للسنة المالية ١٩٩٩ / ٩٨م وتبين خلالها أن الهيئات الاقتصادية قد حصلت على دعم مالى من الموازنة يقدر بنحو ٥ مليارات جنيه دون أن يكون ذلك مدرجًا فى قانون الموازنة لذلك العام، ودون الحصول على الموافقة المسبقة من المجلس التشريعى والرقابى الأول فى الدولة نظريًّا على الأقل.

(*) المدهش أن من بين هؤلاء المعاونين الذين لعبوا دورًا سيئًا السيد عبد الفتاح الجبالي الذي كان يطالب بالشفافية قبل أن يتولى منصب مستشار وزير المالية مدحت حسنين والوزير يوسف بطرس غالي.

هذه هى بعض أهم الصعوبات التى تواجه الدارس الجاد والمتعمق فى شئون الموازنة العامة للدولة المصرية، وباب الأجور والمرتبات تحديدًا، علاوة ـ بالطبع ـ على المشكلات الفنية والمحاسبية التى سوف نتعرض لها عند مناقشة الموازنة الجديدة التى أعدها الوزير السليط يوسف بطرس غالى.

والخلاصة التى نود أن نقدمها هنا لبعض الباحثين فى مراكز الأبحاث ولدى السياسيين وأعضاء مجلس الشعب الذين يرغبون فى التصدى لمثل هذه التجاوزات الخطيرة هى البدء فى امتلاك ثلاث خبرات نظرية وعملية هى: المعرفة الاقتصادية الجيدة، والخبرة الإدارية العملية، ثم أخيرًا الخلفية القانونية والمالية خاصة ما يتعلق منها بالقانون الإدارى ، وأنا شخصيًّا على استعداد لتقديم دورات تدريبية مجانية لكل هؤلاء، إذا ما تولى الحزب الناصرى أو أى جمعية أهلية غير هادفة للربح تنظيم مثل هذه الدورات لأعضاء مجلس الشعب أو غيرهم من المهتمين.

□ □ □

ϙčċċđ /čċċĐ ϙǨūϘǩ ηǩϷ ƴϘǩ ηϙǨūǩł ηǊƸłǸǮǩł Áə ǋDłƸā(*)

كنت قد آليت على نفسى منذ عدة سنوات، مهمة شرح وتحليل مكونات ودلالات غابة الأرقام التى تقدمها الحكومة المصرية كل عام إلى مجلس الشعب، فيما يسمى «الموازنة العامة للدولة»، ونشرت فى هذا عدة مقالات فى صحف وطنية مصرية، كشفت فيها عن خفايا وأسرار هذه الموازنات، والألاعيب المحاسبية التى تلجأ إليها الحكومة وخبراؤها من أجل طمس معالم واتجاهات الإنفاق الحكومى الحقيقى، وكذلك المنابع الحقيقية للإيرادات العامة التى يتحمل معظمها الفقراء ومحدودو الدخل.

وهأنذا أستكمل هذه المهمة بتحليل مضامين وأكاذيب الموازنة العامة الجديدة (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م)، التي قدمها إلى مجلس الشعب وزير المالية السليط «د. يوسف بطرس غالي» وسط ضجيج إعلامي مبالغ فيه، مغلفًا إياها بشعارات من قبيل «الفكر الجديد» و«الثوب الجديد» و«الشفافية» وغيرها.

إذن.. دعونا نتأمل دلالات الأرقام فى موازنة يوسف بطرس غالى الجديدة لنتبين مواطن الخلل، وأوجه الضرر والقصور.

أولًا: تغيير تبويب الموازنة يهدف إلى إرباك التحليل المالى والاقتصادى

كما هى عادة «د. يوسف بطرس غالى» حينما يتولى شأن وزارة من الوزارات، ينشغل بداية ـ ونهاية ـ ليس بالأداء والنتائج، وإنما فيما يسميه «البنية التحتية» للعمل الإدارى فى الوزارة، فيشغلنا معه بإصدار القوانين الجديدة، وبناء الهياكل التنظيمية الجديدة، والقرارات اللائحية (الوزارية) الجديدة، وما كاد ينتهى من هذه الأعمال البيروقراطية على مدى ثلاث أو أربع سنوات، إلا وينتقل إلى وزارة أخرى (الاقتصاد، التجارة الخارجية، المالية ... إلخ)، فنحن إزاء وزير بيروقراطى مولع بالترتيبات الإدارية والقانونية، وقليل الإنجاز فى مجال اختصاص الوزارات التى تولاها حتى اليوم.

(*) نشرت مختصرة بجريدة الكرامة بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٦م.

فما هى إلا أشهر قليلة على توليه شئون وزارة المالية، إلا وأعد قانونًا جديدًا لتعديل تبويب الموازنة العامة للدولة، صدر عن مجلس الشعب المصرى دون مناقشة تستحقها خطورة الأمر (القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥م).

وقد صور الأمر إعلاميًا بأنه إضفاء شفافية أكثر على بيانات الموازنة العامة للدولة، بما يتسق مع التبويب الدولى، فكل ما هو دولى محل إعجاب واحترام من السيد الوزير، برغم أن الحقيقة تؤكد أن ما جرى من تعديل فى تبويب الموازنة لم يكن سوى مسخ مشوه للتبويب الفرنسى للموازنة المالية، فلا هى التزمت أصوله ومبادئه، ولا هى حافظت أو طورت التبويب الذى كان معمولًا به فى مصر، ويوفر وسيلة مُثلى للمقارنة التاريخية لنمط الإنفاق، وأولويات الموازنة الحكومية أمام الدارسين والباحثين.

لقد درجت الموازنة العامة للدولة طوال السبعين عامًا الماضية على تقسيم أبواب الميزانية بين أربعة أبواب للاستخدامات، وهى:

- **الباب الأول**: الأجور والمرتبات.
- **الباب الثانى**: ويشمل النفقات الجارية والتحويلات الجارية.
- **الباب الثالث**: ويضم الاستخدامات الاستثمارية بأنواعها المختلفة.
- **الباب الرابع**: ويشمل التحويلات الرأسمالية.

ويندرج تحت كل باب من هذه الأبواب عدد من المجموعات، ثم تحت كل مجموعة عدد من البنود، ويليها الأنواع ثم الأفرع، لتشكل بذلك لوحة تفصيلية متكاملة للموقف المالى للإدارة الحكومية.

صحيح أن تعديل قانون الموازنة عام ١٩٧٩م (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩م)، قد أخرج الهيئات الاقتصادية (وعددها حوالى ٨٠ هيئة) وشركات القطاع العام (وعددها ٣٨٠ شركة) من هيكل وصلب الموازنة العامة للدولة بزعم منحها مرونة أكبر فى الحركة، وإدارتها على أسس اقتصادية من أجل تحقيق الربح، وكانت هذه من أكبر الخطايا والآثام.

عمومًا، جاء التعديل الجديد للموازنة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥م، بتقسيمات جديدة، فوزع أبواب الإنفاق إلى ثمانية بدلًا من أربعة، وهى:

- **الباب الأول**: الأجور.
- **الباب الثانى**: شراء السلع والخدمات.
- **الباب الثالث**: الفوائد.
- **الباب الرابع**: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- **الباب الخامس**: المصروفات الأخرى.
- **الباب السادس**: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).
- **الباب السابع**: مدفوعات حيازة الأصول المالية.
- **الباب الثامن**: سداد القروض المحلية والأجنبية.

والحقيقة أن هذا التقسيم الجديد لم يضف شيئًا من الشفافية أو الوضوح، بقدر ما أدى عمليًّا إلى إرباك عملية التحليل المالى والاقتصادى أمام الدارسين والباحثين للتطور المقارن لاعتمادات ومخصصات الموازنة العامة للدولة، سواء فى جانب النفقات، أو جوانب الإيرادات التى قسمها بدورها إلى خمسة أبواب، هى:

- **الباب الأول**: الضرائب.
- **الباب الثانى**: المنح.
- **الباب الثالث**: الإيرادات الأخرى.
- **الباب الرابع**: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول (الخصخصة).
- **الباب الخامس**: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

ويهمنا هنا أن نوضح الحقائق التالية:

١ـ أن التبويب القديم كان يتضمن تفاصيل كاملة حول كل أنواع الإنفاق والإيرادات بصورة واضحة (مجموعات ـ بنود ـ أنواع ـ فروع)، أما التبويب الجديد فهو لم يضف جديدًا بقدر الإرباك والتشويش.

٢ـ أن التقسيم الإدارى أو الوظيفى الذى كان سائدًا (١٥ قطاعًا) مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والدفاع والأمن... إلخ، قد أصبح الآن أكثر غموضًا، وبدلًا من تفكيك التقسيمات القديمة إلى ٢٠ قطاعًا، حتى يتسنى التعرف بدقة على مخصصات الإنفاق لأنشطة مثل البحوث والشباب، أو الشئون الدينية أو الشئون الاجتماعية، نجدنا الآن بصدد تقسيمات وظيفية مدمجة أكثر (١٠ قطاعات) تحت مسميات غير ذات دلالة مثل: الخدمات العامة، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق والمجتمعات، الشئون الصحية، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

فما هى أوجه الدمج بين أنشطة الشباب والثقافة والشئون الدينية معًا، سوى إخفاء مضامين غير إيجابية خاصة لقطاع الشئون الدينية، الذى بات يبتلع جزءًا ليس بقليل من مخصصات الموازنة، بما أصبح يضفى على الدولة المدنية طابعًا دينيًّا مغرقًا فى الأزهرية والسلفية، مقابل تواضع مخصصات البحث العلمى أو الثقافة فى الموازنة العامة.

ثانيًا: أكذوبة زيادة الدعم السلعى والإنفاق الاجتماعى

تضمن البيان المالى الذى قدمه وزير المالية (د. يوسف بطرس غالى)، أرقامًا حول ما اسماه تحقيق «الأهداف الاجتماعية» بقيمة ٩٣,٧ مليار جنيه، أى ما يشكل نصف مصروفات الموازنة لذلك العام، والبالغة ١٨٧,٨ مليار جنيه.

فما هو وجه الحقيقة فى هذا الرقم؟

تعالوا نتأمل توزيع هذه المخصصات الاجتماعية التى اشتملت على:

١ـ التعليم، وخصص له ٢٤,٧ مليار جنيه.

٢ـ الصحة، وخصص لها ٨,٢ مليار جنيه.

٣ـ الدعم، وخصص له ٤, ٣٥ مليار جنيه (منها ٨, ٩ مليار جنيه فقط لدعم أسعار السلع التموينية، وحوالى١, ٢٢ مليار جنيه دعم مفترض للمشتقات البترولية والغاز).

٤ـ مساعدة نظم المعاشات والمساعدات الاجتماعية، وخصص لها ١, ١٩ مليار جنيه.

٥ـ خدمات للشباب والشئون الدينية والثقافية، وخصص لها ٣, ٦ مليار جنيه.

فإذا تأملنا مخصصات ما يسمى «الدعم» نكتشف أنه ولأول مرة فى تاريخ الموازنة العامة المصرية يجرى التلاعب المحاسبى المكشوف بتضمين ما يسمى «الدعم الضمنى» للمشتقات البترولية والتى قدرت بنحو ١, ٢٢ مليار جنيه، أى أن فارق السعر بين بيع المنتجات البترولية المصرية فى الأسواق الدولية، وسعرها المحلى قد جرى ضمه فى حسابات الموازنة فى صورة هزلية لا تصدر إلا من جماعات «مافيا» وليس إدارة دولة محترمة..!!

فإذا كان المطلوب هو إشعار المواطنين بمدى ما يشكلونه من عبء على الدولة، فإن الرسالة قد وصلت، أما إذا كنا بصدد تقييم اقتصادى صحيح فنحن بصدد مغالطة اقتصادية وسياسية، ونحن هنا أحوج ما نكون إلى إدارة سياسية واقتصادية جديدة للدولة والمجتمع تحقق لنا عدة أهداف هى:

- **الأول**: رفع مستوى الأجور والمرتبات المحلية إلى مثيلتها الدولية.
- **الثانى**: إعادة النظر فى معدلات الفائدة التى تقترض بها الحكومة منذ عقود طويلة أموال التأمينات والمعاشات الخاصة بالمواطنين، ثم تعاود استثمارها بمعدلات فائدة تمثل ثلاثة أضعاف (٥, ٤٪ إلى ٠, ٩٪ حاليًّا مقابل سعر فائدة في الأسواق يقارب ١٩٪).

ويقدر فارق السعر هذا بنحو ٩٠ مليار جنيه منذ عام ١٩٧٤م حتى عام ٢٠٠٤م، أى بمتوسط سنوى ٣ مليارات جنيه تحصل عليها الحكومة دون وجه حق من أصحاب المعاشات والتأمينات، وكأننا هنا بصدد «دعم عكسى» من الفقراء ومحدودى الدخل إلى الحكومة المصرية.

فإذا قارنا بين مخصصات الدعم، وخفض تكاليف المعيشة منذ عام ١٩٧٤م، وحتى عام ٢٠٠٦ والتى تقارب حوالى ٥٥ مليار جنيه بتلك التى حصلت عليها الحكومة بسبب اقتراضها أموال التأمينات والمعاشات، بأسعار فائدة تتراوح بين ٣٪ و٦٪ خلال تلك الفترة الطويلة، فى حين كانت أسعار الفائدة السوقية فى البنوك تدور حول ١٢٪ إلى ١٨٪، نكون بصدد حقيقة أن الفقراء وأصحاب المعاشات قد دعموا الحكومة المصرية خلال تلك الفترة بأكثر من ٣٥ مليار جنيه.

أما مخصصات الصحة فى الموازنة الجديدة (والبالغة ٢,٨ مليار جنيه)، فإذا قارناها بعدد المرضى المترددين على المستشفيات العامة والوحدات الصحية بالريف، والبالغ عددهم عام ٢٠٠٣ حوالى ١٩ مليون إنسان، أو بعدد السكان عمومًا (الصحة الوقائية) فإن نصيب الفرد لا يكاد يزيد على ١٠٠ جنيه سنويًّا، أى أقل من سبعة جنيهات شهريًّا، هذا ناهيك عن نمط وأولويات تخصيص هذا المبلغ، حيث تستحوذ المستشفيات الكبرى بالعاصمة بنصيب الأسد، بينما لا تحظى الوحدات الصحية التى تقوم على خدمة أكثر من ٥٣٪ من السكان إلا بأقل القليل.

ثالثًا: ألعوبة «بند الاعتماد الإجمالى»

كنا قد كتبنا عدة مقالات سابقة حول التلاعب المحاسبى والمالى الذى درج عليه خبراء الموازنة الحكوميون، من أجل إخراج كميات مالية كبيرة من مجال «المشروعية المالية»، أى الرقابة المسبقة للمجلس التشريعى، والأجهزة الرقابية اللاحقة على هذه الأموال، وأفردنا مجالًا خاصًّا لما يسمى فى الموازنة «بند الاعتماد الإجمالى».

هذا البند الذى شهد قفزات كبيرة فى مخصصاته خلال عهد «الرئيس مبارك» تحديدًا، فأصبح يضم مليارات الجنيهات، لا تخضع للرقابة التشريعية أو غيرها.

وقد أشار وزير المالية فى بيان تقديم مشروع الموازنة الجديدة، بأنه قد تم إلغاء الاعتمادات الإجمالية فى موازنة الجهات المختلفة (عدا الجهات ذات الطبيعة الخاصة)، ولم يذكر بالطبع هذه الجهات ذات الطبيعة الخاصة، وهى تحديدًا القوات المسلحة والشرطة.

وقد تضمن بند الاعتماد الإجمالى حوالي ١٦,٥ مليار جنيه، أى ما يعادل ٩,٠٪ تقريبًا من إجمالى استخدامات موازنة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، علاوة على ٥,٣ مليار جنيه أخرى اعتمادات إجمالية موزعة بين المياه والإنارة (٢,٠ مليار جنيه) وطبع الكُتُب المدرسية (مليار جنيه) وعلاج المواطنين على نفقة الدولة (٧٠٠ مليون جنيه)، ومواجهة الظروف الطارئة (مليار جنيه) واعتمادات أخرى (٦٠٠مليون جنيه).

وتمثل مبالغ الاعتمادات الإجمالية الأخرى البالغة ١٦,٥ مليار جنيه «ثقب الشيطان» أو «تفاحة إبليس»، حيث توجه هذه المبالغ لمنح مكافآت لكبار ضباط القوات المسلحة والشرطة، بخلاف مرتباتهم وأجورهم المدرجة أصلًا فى الموازنة العامة، بما يعد تلاعبًا محاسبيًّا وسياسيًّا، لا يمكن السكوت عليه، أو تركه يجرى بتلك الصورة المهينة.

نحن إزاء شكل من أشكال الفساد والإفساد، ونحن إزاء تحايل مالى يرتب مسئولية سياسية ودستورية فى حق كل المشاركين فيه، بدءًا من رئيس الجمهورية، وحتى وزير المالية.

رابعًا: شماعة تحفيز الاستثمار كوسيلة للتهرب الضريبى

منذ عام ١٩٧٤م وتعبير «تحفيز الاستثمار»، يستخدم كوسيلة لتبرير كل الأخطاء والخطايا الاقتصادية والمالية، والمرء لا يستطيع أن ينكر أهمية وجود سياسات محددة لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى، كأداة لحفز النمو الاقتصادى، وكوسيلة لضخ الأموال من الخارج إلى الداخل وليس العكس.

ومعظم الدراسات الاقتصادية التى قمنا بها، وقام بها غيرنا من رجالات الاقتصاد المصريين، قد أكدت على حقيقة حزينة، وهى أن مصر قد شهدت أكبر عملية نزوح وهروب وتهريب للأموال من الداخل إلى الخارج، بينما ما تم جذبه من استثمارات خارجية إلى الداخل كانت محدودة للغاية، وفى قطاعات معينة مثل البترول والسياحة والعقارات، ولم تبن مصانع أو مشروعات اقتصادية ذات أهمية.

ومع ذلك فما زلنا نسمع ونقرأ فى كل وثيقة حكومية شعار «تحفيز الاستثمار»، فعبرها نزفت البنوك المصرية لرجال مال وأعمال هربوا بها إلى الخارج (٤٠ مليار جنيه)، وتحت لوائها جرت أكبر عملية تهرب من أداء الضرائب العامة بأشكالها المختلفة.

وفى موازنة العام المالى (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م) تضمن بيان وزير المالية (ص ١٩): «إنه من أجل تشجيع المستثمرين وتحفيز الاستثمار تقرر إعمال مبدأ استخدام معدلات مرتفعة لحساب الإهلاك» وهى مصيبة كبرى جديدة يقدمها لنا هذا الوزير ورئيسه، فهذا المبدأ سيؤدى حتمًا إلى نتيجتين خطيرتين:

- **الأولى:** تشجيع التهرب الضريبى من خلال استخدام الأساليب المحاسبية برفع مخصصات الإهلاك، ومن ثم تقليل الأرباح المعلنة.
- **الثانية:** تشجيع المنشآت وأصحابها على الاستخدام غير الرشيد وغير الكفء للأصول الإنتاجية.

كما أقر وزير المالية فى مشروع موازنته الجديدة مبدأ «استرداد ضريبة المبيعات على الآلات والسلع الرأسمالية» التى سبق وضمنها فى قانون الضرائب على الدخل (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م)، الذى كان قد أعد بمطبخ هذا الوزير بحجة تشجيع المستثمرين..!!

بيد أن الخبرة الاقتصادية الطويلة لسلوك رجال المال والأعمال المصريين تؤكد أن هذا المبدأ سوف يكون بمثابة «ثغرة إبليس» إضافية من أجل التهرب الضريبى، أو التخفيف من الوقع الضريبى عليهم، وتحميل أعبائه الأولية على عاتق المستهلكين ومحدودى الدخل.

والمتأمل للهيكل الضريبى المقدر فى موازنة عام (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م)، أو الإيرادات المقدرة بنحو ٨١,٦ مليار جنيه يكتشف أن ٩٠٪ منها يتحملها الفقراء ومحدودو الدخل على النحو التالى:

١ـ الضرائب العامة تعادل ٥٠٪ من إجمالى هذه الحصيلة المقدرة، وهى ضرائب تمس دخول الفقراء مثل ضريبة الدخل، وضريبة المرتبات، وضرائب التمغة، وضريبة الأرباح، والأخيرة تلك لا يقصد بها أرباح رجال المال والأعمال، بل هى ضرائب تسددها شركات عامة وهيئة قناة السويس والبنك المركزى والبنوك العاملة فى مصر.

٢ـ الضرائب على المبيعات، وهى تعادل ٣١,٢٪ من الحصيلة المتوقعة، وهى أيضًا يتم نقل عبئها إلى المستهلكين الفقراء ومحدودى الدخل.

٣ـ الضرائب الجمركية وتعادل حوالى ١١,٠٪ يسددها المستوردون والتجار ويقومون بنقل عبئها أيضًا إلى المستهلكين.

٤ـ إيرادات ضريبية أخرى وتعادل ٧,٨٪.

وبرغم كل المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التى حصل عليها رجال المال والأعمال منذ عام ١٩٧٤م (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م وتعديلاته التى زادت على ثمانية قوانين حتى اليوم وآخرها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٨م الخاص بحوافز الاستثمار) فقد بلغت المتأخرات الضريبية حوالى ٢٨ مليار جنيه معظمها لدى القطاع الخاص الصغير والمتوسط. زادت في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٩٨ مليار جنيه، كثير منها لدى قطاع المال والأعمال الخاص.

وبالمثل نجح كبار رجال المال والأعمال فى التهرب من عبء أداء الضرائب العامة، فهل يستطيع أحد فى هذه الدولة أن يقدم لنا بيانًا واضحًا وشفافًا عن الضرائب التى دفعها أمثال «أحمد عز» أو «محمد أبو العينين» أو «أحمد بهجت» أو «محمد إبراهيم كامل» أو غيرهم طوال الثلاثين عامًا الماضية؟

بل إننا نرى كل يوم تنازلًا لهؤلاء، فقد صدر القانون رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠٤م بتعديل فئة الضريبة على المبيعات على خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات النقل السياحى، وخدمات التليفون المحمول والثابت، استجابة لمطالب أصحاب النفوذ الضخم على القرار التشريعى والتنفيذى فى البلاد.

ثم عادت الحكومة وأصدرت القانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤م لمعالجة ما اسمته «بعض التشوهات» التى ظهرت فى قانون ضريبة المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١م، وذلك أيضًا لتحقيق مطالب «المستثمرين»، وذلك بالسماح بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية.

كما جرى إلغاء ضريبة المبيعات على الخبز الفاخر والمياه الغازية، كل هذه التصرفات قد أدت ـ وفقًا للبيان المالى ـ إلى تخفيض الحصيلة الضريبية للمبيعات بمقدار ٩٠٠ مليون جنيه.

فهل يستطيع أحد أن ينكر أن هذا النظام يقوم على خدمة هؤلاء أولًا وأخيرًا..!!

خامسًا: نمط الاستثمارات الحكومية.. وقطاع المقاولات

لم تنجح محاولات تغيير مسمى «الاستخدامات الاستثمارية» فى الموازنات السابقة، بتعبير «شراء الأصول غير المالية» فى إخفاء طبيعة ونمط الاستثمارات الحكومية التى مثلت أحد أوجه الفساد والإفساد فى المجتمع.

ذلك أن الاستثمارات الحكومية المدرجة فى موازنة عام (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م) قد بلغت ١٧,٤ مليار جنيه، مقابل ٢٠,٥ مليار جنيه فى العام الماضى (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م). فكيف توزعت الاستثمارات الحكومية تلك، أو ما أصبح يسمى بالتعبير الجديد «الأصول غير المالية»؟

لقد جاء توزيعها كاشفًا عن نمط التشابكات بين قطاع المقاولات وسيده المختار «د. محمد إبراهيم سليمان»، وبين أموال الموازنة العامة للدولة، حيث مثل التشييد والمبانى أكثر من ٦٠٪ منها على النحو التالى:

جدول رقم (٩)
توزيع الاستثمارات الحكومية فى موازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م

«بالمليون جنيه»

النوع	القيمة	٪ من الإجمالى
التشييدات	٦٦٨٥,١	٣٨,٤٪
مبان غير سكنية	٣٦٤١,٨	٢٠,٩٪
مبان سكنية	٨٩,٤	٠,٥٪
جملة المبانى والتشييد (١)	١٠٤١٦,٣	٥٩,٩٪
آلات ومعدات	٣٩٤٩,٥	٢٢,٧٪
وسائل نقل وانتقالات	٢٢٩,٨	١,٣٪
عدد وأدوات	٩٦,٨	٠,٦٪
البعثات	٣٩٠,٠	٢,٢٪
أخرى	٢٣١٣,٠	١٣,٣٪
إجمالى الاستثمارات	**١٧٣٩٥,٤**	**١٠٠٪**

المصدر: البيان المالى للعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م.

واللافت للنظر أن هذا التخصيص المالى الضخم (٦٠٪ إلى ٧٠٪) من الاستثمارات الحكومية طوال ربع القرن الماضى، بقدر ما ساعد فى تعزيز البنية التحتية للمجتمع والاقتصاد المصرى (طرق ـ كبارٍ ـ محطات مياه ـ صرف صحى ـ محطات كهرباء ـ مدارس... إلخ)، بقدر ما خلق شبكات فساد ضخمة تتربح من العطاءات والمناقصات الحكومية، فتحول بعض الوزراء والمسئولين ذوى الصلة بهذه الأنشطة الإنشائية، إلى مليارديرات فى عالم المال والأعمال، وحيتان مفترسة (أُنظُر قضية ممدوح حمزة ودلالتها المالية والسياسية)، حيث بلغت الاستثمارات الحكومية فى هذه البنية التحتية منذ تولى الرئيس «مبارك» حوالى ٤٠٠ مليار جنيه.

وبالمقابل فإن الاستثمارات فى مجال العدد والآلات والمعدات ظل دون المستوى المطلوب، بل المدهش أن دولة مدينة بديون تتجاوز ٦٠٠ مليار جنيه داخليًا وخارجيًا(*)، ما زالت حريصة على استيراد سيارات للنقل وتنقلات المسئولين تزيد على ٢٣٠ مليون

(*) حتى عام ٢٠٠٥م.

جنيه عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م، بينما كانت ٢٣٥ مليون جنيه فى العام السابق، بل إننا نقدر حجم المبالغ التى خصصت لشراء سيارات ركوب للمسئولين والقادة الإداريين خلال ربع القرن الماضى بأكثر من ٥ ,٣ مليار جنيه، هذا بخلاف تكاليف تشغيلها، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه العادة ليست وليدة الجهل، بل إنها وليدة الغرض، وكما قالوا قديمًا فإن فى «الغرض مرض»..!!

سادسًا: مخاطر التوسع في الديون المحلية طويلة الأجل

من أخطر الاتجاهات لحكومة «أحمد نظيف» ووزير ماليته السليط، هو التوسع فى إصدار سندات خزانة متوسطة وطويلة الأجل (٥ سنوات و٧ و١٠و٢٠ عامًا)، وهو ما سيؤدى إلى نقل عبء الديون المحلية الضخمة للأجيال الجديدة ، فيتسلمون البلاد أشبه «بالخرابة» أو الأطلال.

لقد بدأت هذه السياسة فى موازنة عام (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م)، مع خلق آلية «المتعاملون الرئيسيون» فى سوق الأوراق المالية الحكومية (الأذون والسندات)، باعتبارها سوقًا جديدة تتعامل فيها البنوك المرخص لها بالدخول فى هذا الاكتتاب، أو شركات التأمين العاملة فى البلاد، ومع استسهال هذه الوسيلة والتوسع فيها، سنجد أنفسنا إزاء احتمالات خطرة، وألغام متفجرة فى هيكل وبنيان الاقتصاد المصرى.

ذلك أن إجبار هذه البنوك وشركات التأمين على الاكتتاب فى هذه الأوراق المالية الحكومية فى إطار محافظها المالية، ومع ضعف مرونات هذه الأوراق المالية الحكومية، فإن حدوث أية أزمة طارئة فى هذه البنوك أو شركات التأمين سوف يدفعها دفعًا إلى محاولة طرح هذه الأوراق المالية الحكومية للبيع حفاظًا على ملاءتها المالية وهياكلها التمويلية، وهو ما سيؤدى إلى تفاقم حدة الأزمة لصعوبة تسويق هذه الأوراق، مما سيجبر الحكومة على الاختيار بين وسيلتين أحلاهما مر:

- فإما أن تدفع البنك المركزى المصرى لشراء هذه الأوراق المالية الحكومية، مما سيؤدى حتمًا إلى انهيار أسعارها، وبالتالى خسارة الحائزين لها مثل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.

- أو تضطر الحكومة إلى السماح بفتح السوق المالية لتداول هذه الأوراق المالية الحكومية، مما سيؤدى حتمًا إلى انهيار أسعارها، وبالتالى خسارة الحائزين لهذه الأوراق المالية الحكومية مثل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.

سابعًا: استخدام عائد الخصخصة فى الموازنة الجارية

أصبح فى حكم المؤكد اتجاه الحكومة إلى تجاهل كل التحذيرات التى أطلقها الخبراء الاقتصاديون الوطنيون بشأن سُبل استخدام إيرادات بيع الشركات العامة (الخصخصة)، والدعوة إلى استخدامها فى بناء أصول إنتاجية جديدة بدلًا من توجيهها فى النشاط الجارى الحكومى.

لقد تضمنت موازنة (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م) مبلغ ٣ مليارات جنيه عبارة عن عائد الخصخصة، سوف يجرى استخدامها لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ ٧٧ مليار جنيه (لكن بعد استبعاد التلاعب المحاسبى الخاص بالدعم الضمنى للمشتقات البترولية فإن العجز الحقيقى المقدر هو ٥٥ مليار جنيه).

إن استمرار هذه السياسة المدمرة، والاعتماد الذى ثبت عدم جدواه على القطاع الخاص لتنمية مصر، سيؤديان لا محالة إلى دخول البلاد فى أزمات خانقة، ويضعف مناعتها فى مواجهة أية تحديات إقليمية أو دولية.

إننا بصدد مستقبل شديد الغموض، إن لم يكن شديد الخطر.



ηØŨǨɮǬΣ èŀ ϴǨǅØǭǮǬǨŀ ğŀǸǭǮƛ η ăØƮɮǨŀ ƸĂǨƲɮǨŀ

(*)ηǾǨɮǨŀ ǸɮŀƐϷ ÁǨƑ ϴǨǅØǭǮǬǨŀ ÁǬǀØǵ Ǭlj yŭƛ

منذ عقود طويلة، قامت فلسفة المشرع المصرى ـ اقتباسًا من النظم التأمينية الحديثة فى أوروپا ـ على ضرورة الفصل بين مؤسسات التأمين الاجتماعى ونظم معاشات التقاعد retirements من جهة ووزارات وهيئات العمل الحكومى التنفيذى من جهة أخرى. وقد استندت تلك النظرة ـ الصحيحة ـ على مفهومين أساسيين:

الأول: تجنب أن تتغول السلطات التنفيذية على أموال هذه الصناديق التأمينية، خاصة إذا ما اشتدت ملامح الأزمات الاقتصادية والمالية التى غالبًا ما تعانى منه اقتصاديات الدول المختلفة ومن بينها مصر مما يمثل ضررًا فادحًا على أصحاب المعاشات، وهم الفئات الأكثر فقرًا وحاجة فى المجتمع.

الثانى: ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لهذه الصناديق ومجالس إداراتها واستثمارها فى المجالات الآمنة من أجل تعظيم العائد منها بعيدًا عن مجالات المخاطرة، ووفقًا لآليات العمل الاقتصادى والاستثمارى السائد فى المجتمع.

وبرغم ما تعرضت له الحكومات المصرية المختلفة طوال العقود السبعة الماضية منذ عرفت مصر نظم التأمين الاجتماعى ـ أو صندوق الادخار كما كان يسمى ـ من أزمات عاصفة، ليس أقلها ما حدث فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م وتداعياتها الكارثية، فقد ظل هذا المفهوم سائدًا، وحافظت فيه هذه الحكومات على مسافة من الاستقلالية لأموال التأمينات الاجتماعية بعيدًا عن هيمنة الوزارات التنفيذية.

بيد أن ما جرى فى التشكيل الوزارى الأخير (يناير ٢٠٠٦م) من ضم صناديق التأمين الاجتماعى والمعاشات إلى الهيكل التنظيمى لوزارة المالية، وحسم تلك المعركة المكتومة التى ظلت تدور فى الكواليس منذ عدة سنوات وصمدت فيها الوزيرة السابقة

(*) نشرت بجريدة الكرامة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(أمينة الجندى)، حتى تم التخلص منها، وضم هذه الصناديق إلى وزارة المالية التى يتولاها أسوأ العناصر الوزارية فى العمل التنفيذى ـ والحقيقة أنهم جميعًا أسوأ من بعضهم البعض ـ يشى بمخاطر حقيقية على هذه الأموال، كما يكشف عن تدهور جديد فى العقل التشريعى والتنفيذى الذى أدار هذه العملية التنظيمية والمالية.. كيف؟

دعونا بداية نتوقف بالشرح عند هيكل النظام التأمينى المصرى الراهن:

أولًا: هيكل النظام التأمينى المصرى

يتكون النظام التأمينى المصرى الراهن من ثلاثة مكونات أساسية هى:

١ـ نظم التأمين الحكومية الممثلة فى هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية اللتين أدمجتا فى هيئة قومية واحدة عام ١٩٩٤م، ويغطى هذا النظام التقاعد والعجز والشيخوخة وإصابات العمل وفقًا للقوانين الأربعة الرئيسية، وهى، القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م الخاص بالعاملين بالحكومة والقطاع العام، والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م الخاص بأصحاب الأعمال، والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠م الخاص بالعمالة غير المنظمة، والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨م الخاص بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج، وقد جرى على هذه القوانين تعديلات كثيرة وتنقيحات متعددة لتوائم بها الظروف المتغيرة على أوضاع العمالة المصرية سواء فى الداخل أو الخارج. وينضوى تحت لواء هذه المظلة عدد من المشتركين المُؤمَّن عليهم زاد عددهم عام ١٩٨٨ / ١٩٨٧م على ١٣,١ مليون شخص، ووصل عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣م إلى ١٨,٧ مليون شخص.

٢ـ نظم التأمين التكميلى، وهى صناديق تأمين إضافية ارتضى العاملون بالكثير من المصالح الحكومية والقوات المسلحة والشرطة وغيرهم وجودها لاستشعارهم بأن نظم التأمينات الحكومية لم تعد تفى باحتياجاتهم، سواء بالنسبة لمكافآت نهاية الخدمة، أو معاشات التقاعد أو إصابات العمل والوفاة.. إلخ، وقد انتشرت هذه الصناديق ـ التى تشرف عليها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين الحائزة بين الوزارات المختلفة ـ منذ مطلع الثمانينيات، ويكاد يزيد عدد المشتركين فيها على

٥ ملايين مشترك. وداخل هذه الصناديق تتباين وتتفاوت المكافآت المصروفة فى نهاية الخدمة لتتجاوز لدى ضباط القوات المسلحة والشرطة عشرات الآلاف من الجنيهات، وتقارب أحيانًا المائتى ألف جنيه لبعض الرتب العليا، ويجرى تمويلها عادة ليس من اشتراكات أعضائها، وإنما من المنح التى تقدمها وزارة المالية فى الموازنة العامة لبعض هذه الصناديق، مثل صندوق تأمين العاملين فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية أو صندوق ضباط القوات المسلحة أو صندوق ضباط الشرطة، وكذا صندوق تأمين العاملين بجهاز المخابرات العامة.. إلخ، ومن ثم فإن هذه النظم التكميلية بوسائل تمويلها الراهنة قد شكلت إضافة لحالة التشوهات وعدم العدالة فى نظام التأمين الاجتماعى المصرى الراهن.

٣ـ نظم التأمين التجارى الخاصة على الحياة، الموجودة لدى شركات التأمين التجارية التى انتشرت منذ أوائل الثمانينيات، وزاد عددها حاليًّا على ٢١ شركة تأمين خاصة وحكومية، ويخضع هذا النظام إلى متطلبات واحتياجات السوق التجارية، بمعنى ضرورة توافق أقساطه مع الشروط الاكتوارية ونظم التعويضات المعمول بها، وإن كان هذا النظام له انتشاره فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية، فإنه بالمقابل لا يحظى بانتشار كبير فى الحالة المصرية لأسباب عديدة لا مجال للخوض فيها الآن.

ومن بين هذه النظم، يمثل نظام التأمين الحكومى مركز الثقل الأساسى، سواء من حيث عدد المشتركين فيه، أو الأموال المستثمرة فيه، أو حتى التعويضات المدفوعة، وكذا عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، والذين زاد عددهم تدريجيًّا حتى بلغ عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م حوالى ٧,٤ مليون إنسان.

لذا فسوف نخصص مقالنا هذا عن نظام التأمين الحكومى، على أن نرجئ شرح وتحليل النظامين الآخرين إلى مقالات لاحقة.

ثانيًا: نظام التأمين الحكومى.. الفقراء يعولون الحكومة..!!

القراءة المتأنية فى أداء نظام التأمين الحكومى تكشف عن مفارقات وتناقضات حزينة، ومثيرة للألم، بقدر ما تحمل من سخرية:

ولعل أولى هذه المفارقات: أن المُؤمَّن عليهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام ظلوا يشكلون حوالى ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من إجمالى المنضمين تحت مظلة التأمين الحكومى، بعدد يدور حول ٥ إلى ٦ ملايين شخص طوال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، بينما العاملون فى القطاع الخاص لا يتمتع معظمهم بأى نظام تأمينى، باستثناء حوالى ٣,٥ مليون شخص بالقطاع الخاص النمطى و ٥,٥ مليون شخص بالقطاع الخاص غير المنظم طوال نفس الفترة، أى أن لدينا حوالى ٥ ملايين إلى ٧ ملايين شخص آخرين يعملون بالقطاع الخاص المصرى لا يتمتعون بأى مظلة تأمين اجتماعى أو صحى. هذا ناهيك عن المتعطلين عن العمل والذين يزيد عددهم حاليًّا على ٦ ملايين شاب وفتاة، تخرجوا فى المدارس المتوسطة والجامعات ولا يجدون عملًا منتظمًا، ويهيمون على وجوههم يوميًّا فى الشوارع والمقاهى بحثًا عن فرصة عمل ـ ناهيك عن أن يكون متناسبًا مع مؤهلاتهم ـ ومن ثم فهم لا يخضعون لأى مظلة تأمين.

ثانى هذه المفارقات: أنه ومنذ أن بدأ نظام الحكم وجماعات المصالح بيع أصول الإنتاج وممتلكات القطاع العام (الخصخصة) عام ١٩٩١م، قد زاد عدد ونسبة حالات ترك الخدمة، سواء لبلوغ السن القانونية للتقاعد، أو بسبب نظام المعاش المبكر، أو غيرها من ١٪ إلى ١,٨٪ من إجمالى العاملين المؤمن عليهم خلال عقد الثمانينيات، إلى أكثر من ٣٪ إلى ٥٪ فى المتوسط طوال عقد التسعينيات، وفي عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م بلغ عدد حالات ترك الخدمة بشكل عام حوالى ٣,٢ مليون شخص، منهم ٧٩,٦ ألف شخص من القطاع الحكومى، والباقى كلهم تقريبًا من العاملين فى القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، منهم حوالى مليون شخص بسبب التقاعد العادى و ٨٩٣ ألف شخص بسبب الوفاة، أما العجز والإصابة فقد بلغ عددهم حوالى ٢٤٥ ألف شخص، وقد ترتب على ذلك، أنه ومنذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م تحول الميزان تمامًا، فأصبحت مبالغ المعاشات والتعويضات والإعانات المنصرفة تزيد على صافى مبالغ الاشتراكات المحصلة، وقد اتسع هذا الفارق عامًا بعد آخر حتى بلغ عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م حوالى ٣,٨ مليار جنيه، ومع استمرار هذه الظاهرة لعقد قادم فإن هناك خطرًا حقيقيًّا على الهيكل المالى لنظام التأمين الاجتماعى الحكومى.

وثالث هذه المفارقات: مع تزايد حصيلة الاشتراكات للمُؤمَّن عليهم (من ٣, ١٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧١ / ١٩٧٠م إلى ٣, ١٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣م)، زاد بالمقابل أرصدة الاستثمارات لصندوقي التأمين الاجتماعي، وتركزت معظمها (٧٥٪ إلى ٩٠٪) لدى بنك الاستثمار القومي، الذي يقوم بدوره بإعادة إقراض هذه الأموال للهيئات العامة والشركات العامة، بل وأيضًا للشركات الخاصة، وهنا مناط المفارقة والتناقض، فأموال صندوقى التأمينات المحولة إلى بنك الاستثمار القومي زادت من ٦, ٢٥٣١ مليون جنيه عام ١٩٧٦م إلى أن بلغت ٩, ١٧ مليار جنيه عام ١٩٨٧ / ٨٦م، ثم إلى ٢, ١٩٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣م، وكان يجري التعامل معها بطريقة أقرب ما تكون إلى الاحتيال «القانوني» والسؤال كيف؟

ففي الوقت الذي كان صندوق الادخار والاستثمار ـ الذي تحول إلى بنك الاستثمار القومي عام ١٩٨٠م ـ يقوم باقتراض أموال التأمينات الاجتماعية بسعر فائدة لا يزيد على ٣٪ ثم ٥, ٤٪ سنويًّا طوال عقدي الستينيات والسبعينيات، كان يتولى إعادة إقراضها إلى الشركات العامة والخاصة والهيئات العامة بأسعار فائدة تتراوح بين ٨٪ إلى ٩٪ حتى منتصف السبعينيات، ثم زادت أسعار الفائدة بسبب سياسات الانفتاح بحيث تجاوزت في بعض السنوات ١٥٪ إلى ١٦٪ طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في المتوسط.

وبالمقابل لم تتحرك أسعار الفائدة الدائنة المحددة على أموال التأمينات الاجتماعية إلا في حدود ضيقة على النحو التالي:

أسعار الفائدة على أموال التأمينات:

- ٥, ٤٪ طوال عقد السبعينيات.
- ٦٪ اعتبارًا من أول يوليو ١٩٨١م.
- ٨٪ اعتبارًا من ١/ ٤/ ١٩٨٤م فقط للمبالغ المحولة من فائض حساب الأجور المتغيرة.
- ٧٪ اعتبارًا من ١/ ٧/ ١٩٨٧م لباقي أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار.

- ٨٪ اعتبارًا من أول يوليو ١٩٨٩م.
- ٩٪ اعتبارًا من أول يوليو ١٩٩٠م.
- ١١٪ اعتبارًا من أول يوليو ١٩٩١م.
- ١٣٪ اعتبارًا من أول يوليو ١٩٩٢م على الأمـوال المحولة فقط في هذا التاريخ.

بيد أن هذه النسبة الأخيرة قد عادت وانخفضت طوال السنوات اللاحقة بحيث لم تزد على ١١,١٪ طوال السنوات (١٩٩٨ / ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣م) وفي عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م انخفضت مرة أخرى إلى ١٠,٣٪ كما يظهرها الجدول التالى.

جدول رقم (١٠)

تطور الأموال المحولة إلى بنك الاستثمار القومي وعائد الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٨ / ١٩٩٩م ـ ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م

«بالمليون جنيه»

السنوات	الرصيد أول المدة	المحمول خلال السنة	ريع الاستثمار	الرصيد آخر المدة	٪ لربع الاستثمار إلى رصيد أول المدة
٩٨/ ١٩٩٩	٩١٧٥٧	٢٩٤٢	١٠٢٥٩	١٠٤٩٥٧	١١,١٪
٩٩/ ٢٠٠٠	١٠٤٩٥٧	٣١٥٥	١١٧٢٥	١١٩٨٣٧	١١,١٪
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١١٩٨٣٧	٣١٤٦	١٣٣٥٧	١٣٦٣٤٠	١١,١٪
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	١٣٦٣٤٠	٣١٤٢	١٥١٧٦	١٥٤٦٥٨	١١,١٪
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	١٥٤٦٥٨	٣٢٤٠	١٦٩٣٥	١٧٤٨٣٣	١١,٠٪
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	١٧٤٨٣٣	٣٣٤٥	١٧٩٧٩	١٩٦١٥٧	١٠,٣٪

المصدر: وزارة التأمينات، الكتاب السنوى للسنوات محل الدراسة.

فإذا قارنا بين الريع المتحقق من أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار القومى ـ بخلاف استثمارات صندوقى التأمينات فى أذون الخزانة والسندات الحكومية وودائع البنوك وبين عمليات إعادة الإقراض بأسعار السوق المصرفية السائدة فى تلك السنوات، فإننا نكون بصدد حوالى ٣٥ مليار جنيه تحولت من أموال أصحاب المعاشات الفقراء لصالح الخزانة العامة للدولة طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٦م وحتى عام ٢٠٠٤م.

بينما يصدع السادة المسئولون ـ وعلى رأسهم رئيس الجمهورية المفتقر للكفاءة ـ رؤوسنا ليل نهار حول تكاليف الدعم.!!

ثالثًا: مخاطر إلحاق هيئة التأمينات القومية بوزارة المالية

في الحديث حول مخاطر هذه الخطوة يحكمنا اعتبارات:

الأولى: اعتبارات موضوعية.

الثانية: اعتبارات شخصية تتعلق بشخص وزير المالية الحالى.

تتمثل الاعتبارات الموضوعية لمخاطر هذه الخطوة فى الآتى:

١ـ أن وزارة المالية بطبيعتها المميزة فى النظام الإدارى والحكومى المصرى وخلال العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص، هى وزارة «جباية»، أكثر من كونها وزارة رفاهية، أو سياسات دعم اجتماعى، ومن ثم فإن هيمنة هذا الميراث التاريخى لوزارة من هذا النوع على أموال التأمينات الاجتماعية يمثل أولى الانزلاقات الخطرة على إدارة هـذه الأموال وطريقة التعامل معها وزوايا النظر إليها، خاصة مع تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز ٥٢ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، بما أصبح يشكل حوالي ٩٪ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٢ـ ومع وصول الدين المحلى الإجمالي إلى حوالى ٥١٠ مليارات جنيه ـ بخلاف الدين الخارجى المقدر بنحو ٣٠ مليار دولار، أى ما يعادل ١٧٠ مليار جنيه مصرى أخرى ـ وجزء كبير من هذا الدين يتمثل فى اقتراض الحكومة لأموال التأمينات والمعاشات، فإن الخوف ـ كل الخوف ـ من استخدام أساليب التلاعب المحاسبية الشيطانية التى تجيدها أجهزة هذا النظام ـ كما فعلوا فيما يسمى دعم المشتقات البترولية فى موازنة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م ـ من أجل إظهار هذا الدين المحلى بأقل من قيمته أمام مؤسسات التمويل الدولية، بما قد يؤدى إلى التلاعب فى هذه المديونية.

٣ـ والأرجح أن هيكل التوظيف الاستثمارى الراهن لأموال التأمينات والمعاشات سيجرى تغييره، إذا استمرت هيمنة وزير المالية على هيئة التأمينات القومية، ذلك أنه مع الاندفاع الحكومى غير الحصيف والمشكوك فى نزاهته فى عملية الخصخصة وبيع الشركات العامة، وبداية التفكير فى تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شركات تمهيدًا لبيعها، فإنه لا يكون هناك مجال لإقراض أموال التأمينات إلى بنك الاستثمار القومى، بل الأرجح أن تتجه إلى تمويل عطاءات الخزانة العامة وطروحات أذون الخزانة والسندات الحكومية، وهو الباب الخلفى الخطير للسيطرة الكاملة على أموال التأمينات وتحويلها إلى جهة أخرى تمامًا، فإذا تأملنا التوظيف الاستثمارى لأموال التأمينات حتى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٣م يتأكد لنا احتمالات هذا الخطر.

جدول رقم (١١)

التوظيف الاستثمارى لأموال التأمينات حتى عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م

«بالمليون جنيه»

نوع الاستثمار	المبلغ	٪
استثمارات لدى بنك الاستثمار القومى	١٩٦١٥٦,١	٩٢,٠٪
استثمارات فى أوراق مالية	١٦٧٧,٩	٠,٨٪
استثمارات طرف الخزانة العامة	٢٠٠٠,٠	٠,٩٪
سندات حكومية	٩,٠	ـــ
القيمة الحالية للاستبدال	٢٣٢,١	٠,١٪
ودائع لأجل بالبنوك المحلية	١٣٠٤٦,٦	٦,١٪
الإجمالى	**٢١٣١٢١,٧**	**١٠٠٪**

المصدر: الكتاب السنوى لوزارة التأمينات لعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م.

٤ـ إن إزاحة المسافة بين إدارة صناديق التأمين والمعاشات والإدارة المالية الحكومية والممثلة فى وزارة المالية، هى خطوة غير إيجابية على مستوى التوازنات بين المصالح والقوى الاقتصادية والمالية داخل الإدارة الحكومية ذاتها، فلا شك أن الاستقلال المالى والقانونى لأموال التأمينات الاجتماعية، خاصة إذا توافر لها خبراء ماليون من أجل تعظيم الاستفادة بها، وفى حال سوق مالى مصرى وعربى

مضمون يحفظ حقوق المُؤمَّن عليهم ويزيد من فرص الكسب لأصحابه، وكذلك فإن تحول الإشراف على بنك الاستثمار القومى من وزارة التخطيط إلى وزارة المالية فى العام الماضى يعنى كما ذكر بحق أستاذ القانون المدنى والخبير فى شئون التأمينات الدكتور برهام عبد الله، أن يشرف وزير المالية على أموال الدائن (أموال التأمينات) وعلى أموال المدين (بنك الاستثمار) وهى سلطة ضخمة من شأنها توفير شروط وظروف الانحراف بها، كما أنها تمثل مخاطر حقيقية على أموال التأمينات التى هى أموال خاصة بأصحاب المعاشات، وليست ملكًا للحكومة حتى لو كانت تديرها هيئة عامة.

هذا عن الاعتبارات الموضوعية، أما الاعتبارات الشخصية التى تتعلق بوزير المالية الحالى الذى جرى هذا الإلحاق التنظيمى لصالحه وهو الدكتور يوسف بطرس غالى، فعلاوة على كونه شخصًا يتسم بضيق النظر والاندفاع، فهو أيضًا قد أثبت فشلًا ذريعًا فى المناصب الوزارية التى تولاها طوال السنوات العشر الماضية وحتى اليوم، سواء فى وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية، أو فى وزارة التجارة الخارجية، أو فى منصبه الحالى كوزير للمالية، وقد جرت فى عهده جريمة الاحتيال الاقتصادى والمالى على المواطنين فى موضوع «ما يسمى دعم المشتقات البترولية» تمهيدًا لرفع أسعار هذه المشتقات، وهى جريمة بالمعنى التخصصى أو المهنى وليس بالمعنى القانونى، ومن هنا فإن مصائر أكثر من ١٨,٧ مليون شخص وأسرهم من المُؤمَّن عليهم والمستفيدين الآن وفى المستقبل من أموال التأمينات قد أصبحت فى مهب الريح، فهذا الوزير الذى صدر بمعرفته أسوأ قوانين الضرائب (القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م) الذى تحيز فيه بكل فجور لرجال المال والأعمال وضد الفقراء ومحدودى الدخل، وهو الوزير الذى تلاعب فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، من خلال استخدام أصوات الناخبين من موظفى وزاراته المختلفة، والذى لم يتورع عن استخدام ألفاظ نابية يعف اللسان عن ذكرها تحت قبة مجلس الشعب ضد أحد النواب، فهل يُؤتَمن مثل هذا الرجل على أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات؟

نحن إزاء أخطار حقيقية وشيكة الوقوع إذا ما استمر هذا النظام بسياساته وإجراءاته ورجاله.. فهل آن الآوان، وهل ينجح القضاة فى تخليصنا من الطغاة.. سؤال يحتاج إلى إجابة.

ηϸʒǨ Ğ ǩ ηǿŰǨǯɋΣ ȅɫþ ηǽɎǨǆɋǡ ȅɫ ɎǨǖƛ ȁɫ

ʒǸǾ ǎ ǩɫ ɫƷǲǸǪǞǲF(*)

كنت قد دعيت إلى ندوة علمية متخصصة فى حزب «الكرامة»، حول كارثة إنفلونزا الطيور، حضرها لفيف من المواطنين وعدد من أساتذة الطب البيطرى المتخصصين فى «باثولوچيا» الدواجن، وقد لفت نظرى ما أشار إليه الأستاذ الدكتور «فارس الخياط»، أستاذ علم الحيوان بكلية الطب البيطرى فى كفر الشيخ، عن تاريخ هذا المرض الذى بدأ ظهوره منذ أواخر القرن التاسع عشر وتحديدًا فى عام ١٨٩٦م، وكيف أصاب دولًا وشعوبًا عديدة، والجديد الذى لم أكن على دراية به، أن هذا المرض قد لحق بالطيور فى مصر عام ١٩٥٨م، وبرغم ذلك لم يصب المجتمع المصرى بحالة الفزع تلك، ولم يتضرر منها اقتصاد المجتمع المصرى والفقراء فيه مثلما حدث فى هذه المرة، ولم تمارس الدولة وأجهزتها الشرطية والصحية حالة القهر على فقراء المربين، أو أصحاب المحلات التى تتولى عمليات البيع والذبح.

إذن.. ما الجديد الآن الذى جعل إدارة الدولة ونظام الرئيس «مبارك» يتصرف بتلك الطريقة التى أقل ما يمكن أن توصف بها، أنها «مرعبة» ومدفوعة بغرض غامض؟

سنحاول أن نشرحه من خلال قراءة اقتصادية واجتماعية لأبعاد هذه الأزمة/ الكارثية.

أولًا: في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للكارثة

ركزت معظم وسائل الإعلام الحكومية حول بُعد واحد تقريبًا، ألا وهو الخسائر المالية للمربين والبائعين للدواجن والطيور، وأهملت ـ أو تكاد ـ بُعدًا مهمًّا جدًّا، إلا وهو المتعلق «بالمستهلكين» الفقراء الذين يجدون فى الدواجن والطيور الفرصة

(*) نشرت بجريدة الكرامة بعنوان «خراب الإنفلونزا» بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

الوحيدة تقريبًا فى التعلق بالبروتين الحيوانى، بعد أن نجحت «مافيا اللحوم» فى قتل مشروع «البتلو»، ثم نجحت أيضًا فى تدمير مشروع استيراد اللحوم الرخيصة من السودان والصومال، وهكذا احتكروا السوق المصرى وقفزوا بسعر كيلو اللحوم الحمراء من أقل من ١٥ جنيهًا للكيلو فى المتوسط إلى ٣٠ جنيهًا فى المتوسط، مع تفاوت بحسب المناطق الجغرافية أو نوع اللحوم.

إذن، عندما نتحدث عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية علينا أن نتعرف على أربعة عناصر أو مكونات لها هى:

١ـ خسائر المنتجين الذين يمثلون حوالى ٢٥ ألف مزرعة مرخصة، بخلاف ٢٥ ألف مزرعة غير مرخصة، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المزارع العائلية للأسر الفقيرة.

٢ـ خسائر البائعين، فقد نجحت هذه الصناعة فى خلق ما يقارب ٤٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف منفذ بيع يعمل بها حوالى ٢ مليون شخص، يعولون بدورهم أسرًا يزيد عددها على ٤ ملايين إلى ٦ ملايين إنسان.

٣ـ خسائر البنوك، خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى الذى بلغت حجم قروضه لقطاع الثروة الداجنة القصيرة والمتوسطة الأجل عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م حوالى ٢٤٦ مليون جنيه.

٤ـ المستهلكون، حيث يبلغ عدد الأسر فى مصر حوالى ١٥ مليون إلى ١٦ مليون أسرة، منهم حوالى ١٢ مليون أسرة تمثل لهم الطيور والدواجن ـ تحديدًا ـ منفذهم الوحيد تقريبًا إلى البروتين الحيوانى، بسبب تناسب سعره مع دخولهم ومستويات أجورهم ومرتباتهم، وحتى نتعرف أكثر على حجم الكارثة دعونا نتأمل حجم هذه الصناعة الضخمة.

ثانيًا: حجم الصناعة من الطيور والدواجن

برغم عدم دقة البيانات والإحصاءات الحكومية الرسمية حول إنتاجنا من الطيور والثروة الداجنة، فإننا فضلنا أن نتعامل مع هذه البيانات باعتبارها مجرد مؤشرات

تقديرية قد تقترب من الصورة الواقعية دون أن تشملها كلها، فالكتاب الإحصائى السنوى لعام ٢٠٠٤م الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لم يتضمن أى ذكر لحجم الثروة الداجنة، برغم أن هذا البيان كان يتواجد فى إصدارات السنوات السابقة، وعمومًا تواجهنا هنا الحقائق التالية:

١ـ أن حجم إنتاجنا من الدجاج المنزلى كان يتراوح بين ٤٥,٣ مليون دجاجة سنويًّا عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩م، ونحو ٨٥٠ مليون دجاجة عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م، وتتم عمليات ذبح ما يعادل ٣ إلى ٥ ملايين دجاجة يوميًّا، أى ما قيمته ٣٠ إلى ٥٠ مليون جنيه يوميًّا، وهو ما يعادل ١١ مليار جنيه إلى ١٥ مليار جنيه سنويًّا.

٢ـ إنتاجنا من البط عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩م كان حوالى ١٤,١ مليون بطة، وأصبح عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م يعادل ٣٥ مليون بطة، والأوز ٥٦ مليونًا، والدجاج الرومى حوالى ١,٥ مليون ديك رومى.

٣ـ أما الحمام ـ غير الحامل أو الناقل لعدوى إنفلونزا الطيور على الإطلاق ـ فقد كان إنتاجنا منه حوالى ٦٠ مليون حمامة بلدى، والأرانب حوالى ٣١ مليونًا. وهؤلاء جميعًا يبلغ حجم مبيعاتها اليومية حوالى ٣ ملايين جنيه أى ما يعادل مليار جنيه سنويًّا.

٤ـ وإذا أضفنا إلى ذلك إنتاجنا من البيض ـ وهو أحد نواتج هذه الصناعة الضخمة ـ حيث يبلغ إنتاجنا السنوى من البيض حوالى ١٠,٣ مليار بيضة، وإذا استبعدنا منها بيض التفريخ؛ حيث تبلغ نسبة الكتاكيت المفرخة إلى البيض الموضوع للتفريخ حوالى ٧٥٪ إلى ٨٠٪ فى المتوسط، يكون لدينا حجم مبيعات من البيض يعادل ١٥ مليون بيضة إلى ٢٠ مليون بيضة يوميًّا، أى ما يعادل ٥ ملايين إلى ٦,٥ مليون جنيه يوميًّا، أى حوالى ٢ مليار جنيه سنويًّا، أى أننا نتحدث هنا عن حجم مبيعات تقدر بحوالى ١٨ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م.

٥ـ ويرتبط بهذه الصناعة كما سبق وأشرنا، البعد التمويلى لها خاصة البنك الرئيسى للائتمان والتنمية الزراعية، الذى بلغت قروضه لها حوالى ٢٤٦ مليون جنيه موزعة كالتالى:

- قروض قصيرة الأجل حوالى ١٠٢,٣ مليون جنيه.
- قروض متوسطة الأجل ٨٩,٧ مليون جنيه.
- قروض للشباب قصيرة الأجل ٩,٥ مليون جنيه.
- قروض للشباب متوسطة الأجل ٤٤,٥ مليون جنيه.

هذا بخلاف قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية، الذى لا نعرف على وجه الدقة كم موَّل فى هذا المجال من الأنشطة، وعلى سبيل المقارنة التى سيكون لها تأثير كبير مستقبلًا فى إعادة ترتيب هذه الصناعة، نشير إلى القروض الممنوحة للثروة الحيوانية من مربى الماشية واللحوم الحمراء، والتى بلغت عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م حوالى ٤,٥ مليار جنيه، أى أننا بصدد جماعات مصالح أخرى تتحين الفرص للاستفادة من انهيار صناعة الدواجن.

ثالثًا: من المتضررين أكثر من هذه الكارثة؟

إن المتضررين الحقيقيين من هذه الكارثة الجديدة هم الفقراء تحديدًا دون غيرهم سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وذلك للأسباب التالية:

١ـ أن كبار المربين لديهم فرص أكبر لبيع دواجنهم إلى القوات المسلحة أو الشرطة، وأجهزة الحكومة عمومًا بأسعار معقولة، مع ملاحظة أن البيع بنصف الثمن السائد قبل الكارثة (٧ جنيهات للكيلو) سوف يحقق السعر التوازنى دون تحقيق أرباح ودون إيقاع خسائر.

٢ـ كما أن كبار المربين، وهم على صلة وثيقة بكبار رجال الدولة والمحافظين، لديهم فرصة أعظم لدى المجازر القائمة (وعددها ٤٣ مجزرًا آليًا) ومنها مجازر موجودة لدى القوات المسلحة والشرطة، ويستطيعون عبر منح العمولات وإكراميات ورشا أن يتقدموا الصفوف فى عمليات الذبح، بعكس صغار المربين والمزارع العائلية.

٣ـ أن صغار المربين ليس لديهم ـ فى حالة الفزع التى روجت لها الحكومة بسياساتها وأجهزة إعلامها ـ سوى أن يلجأوا إلى التخلص من دواجنهم وطيورهم، سواء بالبيع بأى سعر، أو حتى إطلاقها فى الشوارع والقرى كما حدث فعلًا.

٤ـ أما المستهلكون فإن الفقراء هم الأكثر تضررًا من هذه الكارثة، فالأغنياء يمتلكون القدرة المالية لاستبدال اللحوم البيضاء بالأسماك واللحوم الحمراء، وفى هذا فنحن لدينا حوالى ٥ ملايين أسرة على الأقل سوف تحرم من البروتين الحيوانى لفترة طويلة مقبلة، سواء من الطيور أو البيض، ولدينا حوالى ثلاثة ملايين أسرة أخرى سوف تخفض استهلاكها من البروتين الحيوانى واللحوم الحمراء بأكثر من نصف ما كانوا يستهلكون، وهؤلاء هم:

- موظفو الحكومة ٥ , ٥ مليون موظف.
- عمال وموظفو شركات قطاع الأعمال العام وعددهم حوالى ٧٠٠ ألف إنسان.
- صغار البائعين والحرفيين وعمال القطاع الخاص غير المنظم.
- العمال الزراعيين فى الريف وعمال التراحيل.
- عمال البناء والتشييد.

لقد قفزت أسعار اللحوم الحمراء والأسماك اقتناصًا للفرصة، واستفادت من الكارثة بنحو٣٠٪ إلى ٥٠٪ من أسعارها التى كانت قائمة قبلها، فقد قفز سعر كيلو اللحوم من ٢٥ جنيهًا إلى ٣٥ جنيهًا، وكذلك الأسماك من ٨ جنيهات أو ١٢ جنيهًا إلى ١٢ جنيهًا إلى ١٨ جنيهًا للكيلو.

رابعًا: إعادة تنظيم الصناعة في المستقبل ومخاطرها

عند الحديث عن المستقبل ومخاطره تواجهنا عدة حقائق عنيدة هى:

١ـ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والطيور كانت قد بلغت ١٠٠٪ من احتياجاتنا، وبضرب هذه الصناعة بفعل سوء الإدارة السياسية للأزمة انفتح باب جهنم على مصراعيه من عدة زوايا، وأضيفت عناصر ضعف جديدة في موقفنا الاقتصادى والإستراتيچي العام.

٢ـ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء كانت تتراوح بين ٨٠٪ إلى ٨٥٪، والباقي كان يجرى استيراده، وبانهيار صناعة الدواجن المحلية، واستمرار ذلك لعدة سنوات لن تقل عن خمس سنوات مقبلة، فإن هناك وضعًا جديدًا قد تحقق لطرفين:

- **الأول**: مستوردو اللحوم.
- **الثانى**: منتجو اللحوم المحليون.

بحيث سيكسبون عدة مليارات جديدة من الجنيهات على حساب المستهلكين الفقراء، وكلنا نتذكر ما قامت به «مافيا اللحوم» فى السنوات الثلاث الماضية بعد إعلان صفقة اللحوم السودانية والصومالية، من ترويج للشائعات ومحاصرة آثار هذه الصفقة، مما أدى فعليًّا إلى اختفاء هذه اللحوم من الأسواق المصرية، والتى كان من شأنها أن تخفض أسعار اللحوم الحمراء إلى أقل من نصف ما كانت عليه، وتواطأ معهم فى هذا وزير التموين السابق، وجماعات نافذة فى الحكم والرئاسة.

٣ـ تلقى البيض أيضًا ضربة مؤلمة، وقد كان اكتفاؤنا الذاتي منه كاملًا (١٠٠٪) مما سيؤدي في المستقبل إلى ارتفاع أسعار البيضة إلى ضعف ما هي عليه، وهي مصيبة أخرى للفقراء ومتوسطى الدخول.

٤ـ فى إعادة تنظيم هذه الصناعة، وتحت حجة متطلبات الصحة والأمن، سيتضرر المربون الصغار والمزارع العائلية الصغيرة لعشرات الآلاف من الأسر، بينما على العكس سيتعزز مركز كبار المربين، وأصحاب المزارع المرخصة مع التشدد فى منح التراخيص لصغار المربين، مما سيؤدى إلى سيطرة الكبار على هذه الصناعة وعلى السوق المصرى، وسيتمكنون من تعويض خسارتهم ـ إذا كان ثمة خسائر وقعت عليهم ـ من خلال زيادة أسعار كيلو اللحوم البيضاء ليصل السعر إلى ١٢ جنيهًا للكيلو، وربما سيتجاوز حاجز ١٥ جنيهًا للكيلو.

وبالمحصلة النهائية، فنحن إزاء كارثة حقيقية تمس مصالح الفقراء وحدهم فى الصميم، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وهو ما يطرح علينا السؤال الهام التالى:

لماذا حدث هذا؟ وهل كان هناك وسائل أخرى لإدارة الأزمة بحيث تقلل الخسائر، ولا تصيب المجتمع المصرى وفقراءه بالفزع الذى حدث؟

الإجابة بوضوح.. نعم..

كانت هناك وسائل أخرى لإدارة الأزمة ، مثلما حدث فى أزمة عام ١٩٥٨م، ولم يشعر بها أحد، ولم يتضرر منها الاقتصاد المصرى، كما حدث هذه المرة، وهذا يجرنا إلى خصائص وسمات إدارة النظام فى عهد الرئيس مبارك، والجماعات المرتبطة به لكل الكوارث والأزمات التى مرت بنا، وسوف تحدث لنا فى المستقبل، بحيث يستطيع المحلل الأمين أن يميز بين ثلاث سمات لإدارته لشئون المجتمع والدولة، وهى:

السمة الأولى: ضعف الكفاءة الفنية، وتواضع الخيال السياسى والجرأة فى إدارة شئون المجتمع.

السمة الثانية: سيطرة جماعات المصالح التى هى أقرب فى سلوكها وتصرفاتها إلى عصابات «المافيا» على القرار السياسى والاقتصادى والإعلامى.

السمة الثالثة: انغماس رجال الحكم وأبنائهم وزوجاتهم وأقربائهم فى علاقات مصالح مالية تتناقض تمامًا مع المصلحة العامة، وأحيانًا كثيرة مع الأمن القومى بمضمونه الإستراتيچى.

ومع كل مصيبة أو كارثة، أو أزمة يمر بها المجتمع المصرى تصيب الفقراء فيه، نجد من يستفيد منها ويحقق أرباحًا طائلة، ويتشارك معه من يجلس على قمة الحكم والإدارة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو عبر قنوات سرية وخلفية، وغالبًا ما يكون الأبناء هم جسور هذه العلاقات الخفية غير المشروعة.



ǰ ǾĀǑǸǮǩł ǺǪǕ ŋǭƘǖǩł ŋǞǾǑǸǩł ǯǸǅƘā ǛƿƩ ǂ ǭ ƩǍƘƱǭ (*)

انشغل الفكر والفقه الإدارى المصرى منذ منتصف القرن الماضى بقضية من أكثر القضايا تعقيدًا وتشابكًا، ألا وهى «قياس كفاءة أداء العاملين» بالمنظمات الحكومية والخدمية، وكان الجهد منصبًا على كيفية وضع نظام يضمن ترتيب كفاءة العاملين من ناحية، وكشف القدرات المميزة من ناحية أخرى. وفى هذا الإطار تكشف دراستنا تلك التطور الفكرى والفقهى التاريخى، وما أسفرت عنه التجربة العملية من مشكلات، وإيجاد حلول تتناسب مع الحقائق الجديدة فى مجال الإدارة الحكومية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها.

وبعد مرور أكثر من نصف قرن عاد الحديث مرة أخرى حول مراتب ومعايير تقدير كفاءة العاملين، مما استلزم تأصيل موقف نظرى ممزوج بالخبرة العملية وتفعيل أفضل ما وصل إليه الفكر الإدارى والفقه المصرى والمعبر عنه فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م وتعديلاته، ومناقشة الأفكار الجديدة المطروحة بشأن تعديل نظام قياس كفاية الأداء ومدى قدرتها على حل معضلات الواقع الراهن، خاصة بعد أن تردد أكثر من مرة حديث وزير التنمية الإدارية، وغيره من الهابطين بالبراشوت على حقل الإدارة الحكومية والوظيفة العامة.

وتكشف الأفكار التى طرحها هؤلاء (الأهرام بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٥م) عن مدى السذاجة فى طرح أفكار ووضع مشروعات قوانين، ستؤدى لا محالة إلى إهدار حقوق العاملين من جهة، وتفتح الباب واسعًا للوساطة والمحسوبية بعد شرعنتها قانونيًّا.

١ــ التطور التاريخى لنظام تقارير الكفاية

استقر الرأى منذ قرن مضى على أهمية تقدير كفاية الأداء للعاملين بالإدارة الحكومية، ويظهر ذلك واضحًا مما نصت عليه النظم الحاكمة للوظيفة العامة وفقًا للتطور التالى:

(*) نشرت بجريدة الكرامة بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٦، وكانت فى الأصل دراسة قدمت إلى الوزير المسئول بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لنقد ومراجعة المشروع المقترح لتغيير قانون الوظيفة العامة.

- صدر الأمر العالى فى ١٠/ ٤/ ١٨٨٣م متضمنًا أول نظام لائحى للوظيفة العامة فى مصر، أوجبت أحكامه إجراء بيان لأحوال جميع المستخدمين، وبناء عليه يتم إعداد جداول الترقى.

ولم تستمر تجربة تقدير كفاية الأداء للمستخدمين، فصدر الأمر العالى فى ٢/ ١٢/ ١٨٩٣م والأمر العالى فى ٢٤/ ٥/ ١٩٠١م، وتغيب فيهما تنظيم مسألة تقدير كفاية الأداء، ومع هذا ظلت التعليمات تؤكد أهمية مراعاة الجدارة فيما يخص الترقيات والعلاوات، إلا أن غياب المظلة التشريعية أفقد هذه التعليمات القوة التنفيذية.

ولنصف قرن لاحق ظل دعاة الإصلاح الإدارى ينادون بضرورة عودة نظام الجدارة، باعتباره أحد الوسائل الضرورية لتصويب مسار الإدارة الحكومية عبر استخدام نظم قياس كفاية الأداء.

وقد استجابت الحكومة المصرية لدعاة الإصلاح الإدارى بعد إعداد تقرير الخبير الإنجليزى sinker عام ١٩٥٠م، وصدر القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١م متضمنًا تنظيمًا شاملًا لتقدير كفاية الأداء تتمثل فى:

- إعداد ملف لكل موظف يتضمن الملاحظات المتعلقة بأداء العمل.
- إعلان الموظف بتقرير كفايته وإقرار حق التظلم.
- الاعتداد بتقدير الكفاية عند الترقية ومنح العلاوات.
- تقدير كفاية الأداء يكون بمرتبة جيد أو متوسط أو ضعيف.
- يخضع جميع الموظفين لنظام تقارير كفاية الأداء عدا درجة مدير عام ورؤساء المصالح.

وقد أدخلت تعديلات على نظام العاملين بمقتضى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧م، وكان أهمها:

- التقارير السنوية سرية لجميع الموظفين من الدرجة الثالثة فما دونها.
- إعلان الموظف الذى يكون تقريره بدرجة ضعيف فقط.

- مراتب الكفاية للأداء تعدلت إلى «ممتاز» أو جيد أو «مُرْضٍ» أو «ضعيف».
- الموظف الذى يقدم عنه تقريران بمرتبة ضعيف ينظر فى أمر نقله لوظيفة أخرى، وإذا قدرت كفايته بعد ذلك بذات المرتبة يتم فصله.

وكانت النتائج المحققة من نظام قياس كفاية الأداء محدودة، وصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤م، متضمنًا أحكامًا جديدة، هى:

- الموظفون حتى الدرجة الثالثة يخضعون لنظام تقاير الكفاية السرية، ويعلن فقط من قدرت كفايته بمرتبة ضعيف أو دون المتوسط.
- مراتب الكفاية تكون «ممتاز» أو «جيد» أو متوسط، أو دون المتوسط أو ضعيف.
- يجب لفت نظر العامل إلى أن أداؤه دون المتوسط مع ذكر المبررات.
- ويحرم من الترقية والعلاوة من يوضع عنه تقرير بمرتبة ضعيف أو تقريران بمرتبة دون المتوسط.

ثم صدر القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧١م متضمنًا أحكامًا مماثلة لما تضمنه القانون السابق (رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤)، إلا أنه أدخل تعديلًا بشأن الفئات الخاضعة لنظام تقارير الكفاية، وبمقتضاه يخضع جميع العاملين عدا شاغلى وظائف الإدارة العليا فضلًا عن شاغلى الفئة التى يبدأ مربوطها المالى بمبلغ ٨٧٦ جنيهًا.

إن أهم ما ترتب على تطبيق القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤م، وتأكد مع القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧١م، أن قياس الأداء أصبح يتميز بطابع السرية، ونجم عن ذلك إلغاء عملى للنظام..!!

ثم صدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م، والذى أخذ بتطبيق نظام ترتيب الوظائف، وتبعه صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم (١٣٤) لسنة ١٩٧٨م، وقد تضمن القانون نظامًا لقياس كفاية الأداء تمثل فى أن تضع كل وحدة معايير يتم

قياس كفاية الأداء على أساسها، مع اعتبار أن مستوى الأداء العادى يمثل حدًّا لكفاية الأداء (المادة ٢٨).

كما استحدث قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨م فى نظام قياس كفاية الأداء التمييز القانونى والإدارى بين مفهومين:

الأول: معايير قياس كفاية الأداء.

الثانى: عناصر التقييم ذاتها.

فالمعايير قد تختلف طبقًا لاختلاف النشاط (كالطبيب أو المدرس أو المهندس، أو العامل أو الموظف.. إلخ) بينما عناصر تقييم أداء العمل وفقًا للخطة المعتمدة والقدرات الإدارية أو الفنية، وكذلك الجوانب السلوكية تكاد تكون واحدة، كما استحدث القانون العناصر التالية:

١ـ أن مراتب كفاية الأداء تقدر بمرتبة «ممتاز» أو «جيد» أو «متوسط» أو «ضعيف» وفقًا للمادة ٢٨ من القانون.

٢ـ يخضع جميع العاملين دون استثناء لقياس كفاية الأداء.

٣ـ يعلن جميع العاملين بمستوى أدائهم، ولهم حق التظلم مع مراعاة إخطار العامل الذى يكون أداؤه أقل من المستوى العادى أولًا بأول.

٤ـ يحرم العامل من الترقية والعلاوة إذا قدر بمرتبة ضعيف.

٥ـ العامل الذى قدرت كفايته بدرجة ضعيف سنتين متتاليتين ينقل لوظيفة أخرى، فإذا تبين للجنة شئون العاملين عدم صلاحيته لوظيفة أخرى، اقترحت فصله، وإذا حصل على مرتبة ضعيف فى السنة التالية لنقله لوظيفة أخرى، يفصل من اليوم التالى لاعتبار التقرير نهائيًّا.

٦ـ تكون الترقية بالاختيار فى حدود النسب التى حددها المشرع من العاملين الحاصلين على مرتبة ممتاز فى السنتين السابقتين على الترقية، فإذا لم يكن من هو مستوف لهذا الشرط تكون الترقية للحاصلين على مرتبة جيد.

٧ـ منح العلاوات التشجيعية للحاصلين على مرتبة ممتاز فى السنتين السابقتين على منح العلاوة.

ويتبين من هذا العرض ما يلى:

أولًا: أن التشريعات المنظمة للوظيفة العامة قد تطورت من الطابع السرى لقياس كفاية الأداء منذ القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٧م، إلى علانية التقرير، كما نص على ذلك فى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م.

ثانيًا: أن التشريعات المنظمة للوظيفة العامة منذ القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١م، وحتى صدور القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م وتعديله بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٢م، قد اعتمدت فكرة تدرج مراتب قياس كفاية الأداء، حيث اعتمد القانون (٢١٠) ثلاث مراتب هى (جيد ـ متوسط ـ ضعيف) حتى استقرت فى القانون (٣٤) على خمس مراتب هى (ممتاز ـ جيد جدًّا ـ جيد ـ متوسط ـ ضعيف) لتتماشى مع تطور الفكر الإدارى الذى انتهى إلى تدرج مستويات الأداء وفقًا لمفاهيم ومعايير تتمايز بها درجات كفاءة أداء العاملين.

ثالثًا: برزت فكرة الربط بين مرتبة «ممتاز» ومنح كل الحقوق والمزايا مثل الترقية والعلاوات التشجيعية وشهادات التقدير والمنح الدراسية وغيرها.

رابعًا: ظل المشرع الإدارى عند موقفه تجاه الحاصلين على مرتبة ضعيف، والذى تدرج من الحرمان من العلاوة والترقية، ليصل إلى حد إنهاء الخدمة بضوابط معينة.

خامسًا: لم يقتصر استئثار الحاصلين على مرتبة «ممتاز» بالحقوق والمزايا المقررة بمقتضى القانون، بل امتدت إلى المزايا المقررة وفقًا للوائح الداخلية لكل وحدة والتى تشمل:

- المنح الدراسية.
- المنح التدريبية.
- الإعارات الخارجية.
- المنح الخارجية.

وترتب على تطبيق هذه الأحكام اعتبار مسألة حصول الموظف على درجة «ممتاز» أمرًا ذا أهمية قصوى، ولا نبالغ إذا قلنا مسألة حياة أو موت، مما أخضع الرئيس الإدارى لضغوط نفسية وإنسانية، وساهم بالتالى بشكل مباشر فى تكوين ظاهرة «الكل ممتازون»..!!

وهكذا بدا واضحًا أن أهمية قياس كفاية أداء العنصر البشرى قد حسمت منذ أكثر من قرن مضى، إلا أن النقاش الإدارى ظل عالقًا حول مدى جدوى النظام ومعايير تفعيله، خاصة أن المظلة التشريعية للنظام تراوحت بين الوجود الكامل (القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١م) والوجود الجزئى (القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧م، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤م، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١م) وعودة النظام كاملًا بمقتضى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م، والمتضمن علانية التقرير والإخطار به، والتظلم والربط بين تقدير الكفاية والحقوق والمزايا الوظيفية.

ومن أهم ما يلاحظ على التشريعات المتعاقبة أنها أغفلت معالجة فاعلية المعايير التى يعمل من خلالها نظام قياس كفاية الأداء، فانعكس ذلك سلبًا على العائد من التطبيق، وظل الخلط قائمًا بين الجدوى من النظام وكيفية تفعيله، وهو ما حدا بالمشرع الإدارى إلى إدخال تعديل بمقتضى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢م ليضيف مرتبة «جيد جدًّا» إلى تدرج مراتب الكفاية المقررة فى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م المعمول به حاليًّا.

٢ـ نتائج تطور نظم قياس كفاية الأداء الراهن

برغم تنبه المشرع الإدارى إلى ضرورة معالجة ظاهرة «الكل ممتازون» والتى أدت إلى تفشى حالة إدارية سلبية تمثلت فى:

١ـ تساوٍ غير موضوعى بين المُجدين والمُمتَازين بحق، والمُهملين ومتواضعى الأداء.

٢ـ إهدار أحد أهم أركان العمل الإدارى وهو الثواب والعقاب.

٣ـ انتشار مناخ من الصراع غير الإيجابى، وحالات من الانهيار النفسى، إذا ما قدرت كفاية أحد العاملين أو الموظفين بمرتبة أقل من «ممتاز».

٤ـ وضع الرئيس الإدارى فى موقف شديد الصعوبة نفسيًّا واجتماعيًّا وإداريًّا.

٣ـ قصور التعديل التشريعى عن معالجة المشكلة

برغم أن المشرع الإدارى كان يهدف من إدخال مرتبة «جيد جدًّا» على مراتب تقارير الكفاية المقررة معالجة ظاهرة «الكل مُمتَازون»، فإنه لم يضمن التعديل إعادة ترتيب الحقوق والمزايا الوظيفية، بحيث يتحقق نوع من التوازن بين تدرج مراتب الكفاية، وتدرج منح الحقوق والمزايا الوظيفية، وعلى نحو يسمح بدرجة من المرونة لدى الرئيس، مع إتاحة الفرصة للعاملين ـ ووفقًا لتدرج مراتب كفايتهم ـ من الحصول على الحقوق والمزايا.

وقد صارت القرارات التنفيذية على نهج المشرع فيما يخص الربط الجامد بين مرتبة «ممتاز» والمزايا الوظيفية المختلفة، مما ساهم فى تزايد حالة «الالتباس» والتعقيد، وخلق مناخ من الضغوط على كلٍّ من الرئيس والمرؤوس..

٤ـ رؤية جديدة حول التعديلات المقترحة

طُرح الآن داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ووزارة التنمية الإدارية وعلى المشرع الإدارى فكرة استبدال النظام الراهن بنظام جديد يقوم على الآتى:

١ـ اتخاذ معيار الأداء «الجيد» أساسًا لقياس كفاية الأداء، خلافًا لما هو مقرر الآن من الاعتداد بمعيار الأداء «العادى»، بما يعنى دمج مرتبتى (متوسط وضعيف) الموجودة فى النظام الحالى لتكون فى مرتبة «غير كفء»، ثم دمج ثلاث مراتب معمول بها فى النظام السارى الآن وهى (جيد، وجيد جدًّا، وممتاز) لتكون بمرتبة واحدة هى «كفء».

٢ـ اعتماد مرتبتين فقط لكفاية الأداء هما: كفء، وغير كفء.

٣ـ إلزام الرئيس الإدارى المختص، بأن يضع ترتيب العاملين تحت رئاسته والمقدر كفايتهم بمرتبة «كفء» فى ترتيب تنازلى لشاغلى كل درجة مالية.

٤ـ أن ترتيب مرتبة الكفاية «كفء» هو أساس الترقية بالاختيار.

والسؤال هو: هل المقترحات المشار إليها والمقدمة فى مسودات القوانين المعروضة من وزارة التنمية الإدارية كفيلة بحل المشكلة؟

الحقيقة أن التناول الموضوعى للمقترحات والأفكار التى عبر عنها وزير التنمية الإدارية مؤخرًا لن تؤدى إلى حل المشكلات الراهنة، ويمكننا هنا إبداء الملاحظات التالية:

١ـ أن اختزال مراتب الكفاية فى مرتبتين فقط (كفء، وغير كفء) ليس كفيلًا وحده بحل مشكلة «الكل ممتازون»، حيث تؤكد الخبرة العملية الطويلة أن الجميع سوف يتحولون إلى «كفء».

٢ـ حتى فى حال الترتيب التنازلى، فإن هذا سيقتضى ترتيب الحقوق والمزايا الوظيفية مثل (الترقية، العلاوات، المنح.. إلخ) على نحو يربطها بالترتيب العددى التنازلى.

٣ـ أن المقترحات الراهنة والتى تتسم بالجمود من شأنها أن تخلق حالة نفسية وإدارية متناحرة بين العاملين، سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين

٤ـ أن إلزام الرئيس بوضع ترتيب تنازلى لمرتبة «كفء» وربطه بالحقوق والمزايا الوظيفية، خاصة الترقية سوف يؤدى إلى محدودية فرص الترقى، ويقصرها على المتقدمين فى الترتيب العددى، مما يزيد من حالة التناحر بين العاملين.

٥ـ النظام المقترح لا يضمن تحييد عناصر التحيز والمجاملة من جانب الرؤساء لبعض المرؤوسين، خاصة فى ظل غياب معايير موضوعية، ونظام صارم للتقييم الدورى للمرؤوسين

٦ـ وضع الرؤساء تحت ضغوط مزدوجة بسبب إلزامهم بترتيب مرؤوسيهم تنازليًا، حتى لا تقدر كفاية الرؤساء أنفسهم بمرتبة «غير كفء»، مما يؤثر سلبًا على سلامة عملية التقدير.

٧ـ تكوين حالة من الضغوط الشديدة على كل من الرؤساء والمرؤوسين، تؤدى إلى إضعاف فرص خلق بيئة عمل تعاونية، تحرمنا إمكانية تفعيل نظام فرق العمل، الذى يمثل ملاذًا ومخرجًا لمواجهة تضخم الهياكل الوظيفية والتنظيمية بالجهاز الإدارى للدولة فى ضوء الوضع الراهن.

٨ـ لم تتضمن المقترحات المعلن عنها كيفية التعامل مع الأثر القانونى لحصول أحد العاملين على مرتبة «غير كفء» لسنتين متتاليتين، هل سيكون بنفس الأثر الذى وصفته المادة (٣٥) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م، أم سيكون له أثر قانونى مختلف؟

٥ـ أفكار ومقترحات بديلة بشأن حل مشكلة النظام الراهن

عبرت ظاهرة «الكل ممتازون» عن مشكلة عميقة فى الأداء الإدارى والوظيفى المصرى، ولم تكن هذه الظاهرة سوى نتاج موضوعى لمجموعة من الإجراءات العملية الإدارية التى استمرت لسنوات طويلة بالإدارة الحكومية، والتى بمقتضاها تم الربط الميكانيكى الصارم بين الحصول على مرتبة «ممتاز» والحقوق والمزايا الوظيفية المقررة قانونيًّا وفى اللوائح التنفيذية الداخلية بكل وحدة إدارية.

وبرغم تنبه المشرع الإدارى لخطورة استمرار ظاهرة «الكل ممتازون»، وهو ما دعاه إلى إجراء تعديل تشريعى تم بمقتضاه إدخال مرتبة «جيد جدًّا» ضمن مراتب الكفاية المقررة فى قانون العاملين وذلك عام ١٩٩٢م، بيد أن هذا الإجراء لم يستكمل بما هو ضرورى، ويتمثل فى مجموعة من الإجراءات التى نراها هامة مثل:

١ـ فى حال الترقية بالاختيار، ينص على أن يكون آخر تقريرين للمرشح للترقية بمرتبة «ممتاز» أو ثلاثة تقارير بمرتبة «جيد جدًّا».

٢ـ بالنسبة للعلاوات التشجيعية ينص أيضًا على أن يكون آخر تقريرين بمرتبة «ممتاز» أو آخر ثلاثة تقارير بمرتبة «جيد جدًّا».

٣ـ وفى حالة المزايا الأخرى (المنح الدراسية أو التدريبية) فينص أيضًا على الأحكام السابقة التى عرضناها أعلاه.

٤ـ إلزام الرئيس المختص بوضع التقرير بتسلم سجلات يدون فيها أولًا بأول وبصورة دورية (كل ثلاثة أشهر) مستوى أداء العامل وفقًا لجميع عناصر التقييم المعمول بها فى التقرير، وتكون هذه السجلات محل نظر الرئيس الأعلى عند وضع التقرير النهائى للموظف أو العامل.

٥ـ تقديم مشروع قانون بتعديل المواد المتعلقة بنظام قياس كفاية الأداء، والمنصوص عليه بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨م، على أن يتضمن مشروع القانون المقترحات السابقة مع مراعاة تعديل القرارات التنفيذية واللائحية فى هذا الشأن.

□ □ □

ʘ ʃ ɣ ƴ σ ŽƊØƮƘΘ ŧǩγʒƿǽ ا .. ¼ŧ â ƳŧʒɳƘƘƛǩʒǓʒǓŋ¬..!!(*)

عرفت نظم الإدارة الحديثة مجموعة من الأفكار والنظريات والمدارس العلمية، كلها كانت تبحث عن سبل ووسائل تحقيق أفضل أداء ممكن للموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو أصول إنتاجية أو غيرها.

ومن أبرز هذه النظريات التى سمع بها خبراء الإدارة والعاملين فى الأجهزة الحكومية المصرية منذ أواخر عقد الستينيات من القرن الماضى، نظرية «الإدارة بالأهداف» و«الإدارة بالنتائج» و«الإدارة الإستراتيچية» وغيرها من الأفكار والتعبيرات. كما هب على البلاد خلال عقد التسعينيات تعبير جديد تناولته الألسن فى دهاليز الإدارة الحكومية فى مصر ألا وهو «الهندرة» وهو اختصار لتعبير ومعنى «إعادة هندسة الإدارة» reengineering management والتى يقصد بها ببساطة إعادة هيكلة الإدارة والهياكل التنظيمية بالمنشأة باستخدام أدوات العلوم الهندسية، بحيث تتخلص من الأنماط التقليدية، واللجوء إلى نظم مختلفة تتواءم مع التطورات المذهلة فى علوم الاقتصاد والاتصالات والتكنولوچيا الحديثة ونظم المعلوماتية.

والجديد فى الأمر، هو ما تفتق عنه وابتكره عقل مفلس، هبط على حقل الإدارة العامة فى مصر، وهو السيد «أحمد درويش» وزير ما يسمى وزارة التنمية الإدارية، والذى سماه «الإدارة بالضحك»..!!

لقد هال الرجل، بكل ما تميز به من قلب عطوف، وفكر متجدد يدعو فيه إلى وضع قانون جديد للخدمة المدنية فى البلاد ستؤدى لا محالة إلى التخلص من مئات الآلاف من الموظفين تحت مسمى «نظم التعاقد» بدلًا من الوظائف الدائمة، وشغل الوظائف القيادية بالمحاسيب والأقرباء وغيرهم، حالة الكآبة التى تتبدى على وجوه الموظفين والمواطنين عمومًا فى البلاد، فتفتق ذهنه على ما سماه «الإدارة بالضحك».

(*) لم يقدر لها النشر فى أية جريدة مصرية.

والحقيقة أنه بقدر ما تحمل الفكرة من إقرار واعتراف المسئول عن الوظيفة العامة فى مصر، بقدر الكآبة والعبوس اللذين يميزان ملامح وسلوك المصريين عمومًا والموظفين على وجه الخصوص، والتى هى نتيجة طبيعية لسياسات هذا النظام ورجاله ـ وهو واحد منهم هبط بمظلة المحسوبية وقلة الكفاءة على حقل الإدارة العامة فى أسوأ فترات التاريخ المصرى ـ سواء فى مجال تدنى مستوى الأجور والمرتبات خاصة لدى العاملين فى المحافظات (ونسبتهم حوالى ٦٥٪ من إجمالى الموظفين فى الدولة)، أو فوضى نظم العمل وسيادة مناخ عمل غير إيجابى، وتواضع مستوى التجهيزات المكتبية وبيئة العمل عمومًا فى المصالح الحكومية ـ وأحيله فى هذا من باب التثقيف الذاتى لقراءة مؤلفاتى وكتبى فى هذا المجال ـ بقدر ما تكشف عن تواضع الخيال وغياب الرؤية لدى هذا الوزير، وسطحية تفكيره فى القضايا محل النقاش والجدل العام.

فمثلما اُبتليت مصر بوزراء من أمثال وزير التموين السابق (حسن خضر) الذى ذهب إلى حد اقتراح تأجير أراضٍ فى كندا لزراعة القمح وتلبية حاجات المصريين منه..!! وكذلك ما اُبتليت به من وزير بعينة «يوسف والى» الذى تبنى طوال ربع قرن إستراتيجية زراعة الفراولة والكانتلوب وغيرهما من زراعات النباتات العطرية بديلًا عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والأرز والشعير بحجج متهافتة من عينة تصدير المنتجات الأعلى سعرًا فى السوق العالمية، وشراء القمح وغيرها الأقل سعرًا، وغاب عنه وعن القيادة السياسية التى عينته وأبقته على قلوبنا ربع قرن كامل، الأبعاد الإستراتيجية لتأمين المقومات الأساسية لغذاء الشعب المصرى، حتى لو تنازلنا عن بعض الأرباح المالية القليلة الشأن. وكان من نتيجة هذه السياسات أن سلمت القرار السياسى المصرى للولايات المتحدة، تمامًا مثلما فعلوا فى موضوع تنويع مصادر السلاح، فإذا به بعد عشر سنوات من إعلان هذه السياسة عام ١٩٧٤م، يتحول إلى زبون دائم لمصدر واحد ووحيد للتسلح هو الولايات المتحدة الأمريكية، أى ببساطة فى قبضة إسرائيل.

كما كان من نتائج سياسات وزير الزراعة السابق، استيراد مبيدات «مسرطنة» لا نعرف حتى الآن على وجه اليقين كم من المصريين أصيبوا بهذا المرض الفتاك من

جراء استخدام تلك المبيدات المسرطنة طوال عشرين عامًا من سياساته، كما أُبتليت مصر بوزراء من عينة «محمود محي الدين» الذى تحول بلا فخر إلى دور أستاذه الذى علمه السحر «د. عاطف عبيد» أى إلى المصفى والسمسار لبيع أصول مصر الإنتاجية بأبخس الأثمان، فى عمليات بيع يشوبها الكثير من الغموض ويحيط بها الكثير من الفضائح وعلامات الاستفهام، وليس أقلها صفقة أو فضيحة بيع «عمر أفندى».

وهكذا، فنحن اليوم أمام وزير لا يدرك الفرق بين المظاهر والأسباب، وبين السلوك والدوافع، وبين الظاهر والباطن، فالشعب المصرى المشهور عنه إطلاق النكات، والضحك على النكات، والعيش بالنكات، كوسيلة للتسرية وتخفيف ضغوط الحياة، والصبر بها على المكاره، قد تحول فعليًّا إلى شعب عبوس، مكتئب، حزين، والسؤال الذى لم يسأله هذا الوزير إلى لنفسه، ولم يشغل تفكيره بالبحث عن إجابة له هو: لماذا حدث هذا التحول النفسى الرهيب؟

إذن، لم يحاول الرجل البحث عن إجابة أمينة لهذا السؤال، وكذلك يفعل بقية زملائه من المسئولين والوزراء، ذلك أن تلك الإجابة كانت ستذهب بهم إلى طريق العروبة..!!

نعم.. الطريق المؤدى إلى مَنْ عينهم فى مناصبهم، إلى رئيس الجمهورية وعائلته الذين يتصرفون فى الدولة والشعب كأنهم قطيع من الأغنام، يورثونهم، ويستعبدونهم، ويمارسون عليهم كافة أشكال القهر والتعذيب، ويرى الموظفون ويسمعون كل يوم عن الفساد المستشرى، وأحمد نظيف أحد رموز هذه السياسة، مثلما كان عاطف عبيد، مثلما هو علاء أو جمال، أو غيرهم.

ومثلما استشرى الفساد بين كبار المسئولين فى القمة، بدأ الموظفون والمصريون عمومًا يمارسون الفساد على قدر حاجاتهم، فلا مانع من قبول «الإكراميات» لأداء الواجبات الوظيفية، ولا مانع من قبول الرشا فى المحليات، ولا مانع من تعاطى الدروس الخصوصية لدى المدرسين ولتذهب قيم الأستاذية إلى الجحيم، ولا مانع فى المحاكم من تعاطى الرشا من كل نوع من أجل ضمان سير إجراءات التقاضى، ويراها ويعرفها القضاة وأعضاء النيابات جهارًا نهارًا فى المكاتب المجاورة ولدى قلم

المحضرين وسكرتيرى الجلسات وغيرها كثير. وبالمقابل أصبح الشباب بلا أمل فى المستقبل، لقد بلغت معدلات البطالة حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة، أى أننا أمام ٦ ملايين عاطل من الشباب والفتيات، معظمهم قد تعلم كما طلبنا منهم، وبعضهم قد تفوق كما حلم وتمنى.

كل هذا قد كسر فى المصريين شيئًا من كرامتهم، واعتزازهم بأنفسهم.

نعم.. كل هذا قد جرح كبرياءهم، حتى وإن أخفوا ذلك فى ملامحهم.

نعم.. لقد انكسر فينا إحساسنا بالأمان الوظيفى، والأمان النفسى.

نعم.. لقد فقدنا القدوة فى القيادة، وفقدنا القدوة فى آبائنا.

وكان طبيعيًّا بعد كل هذا أن تعتلى ملامح المصريين بالكآبة والحزن، وليس الموظفين وحدهم.

أما إذا أردنا أن نستكمل مسرح العبث واللا معقول، الذى يديره الوزير «أحمد درويش» فى وزارته الوهمية تلك، فإننى أقترح عليه ومن واقع خبراتى الإدارية والاقتصادية أن يقوم بإصدار كتاب دورى على كافة مصالح وأجهزة الدولة، يلزمها فيها باستحداث نشاط تنظيمى جديد داخل هذه الوحدات الإدارية بمسمى «قطاع الضحك والمسخرة» يرأسه رئيس قطاع ويتدرج وظيفيًّا، بحيث تستحدث مجموعة نوعية جديدة بمسمى «المجموعة النوعية للمزغزغتية» تتكون من «كبير مزغزغاتى» نزولًا إلى وظيفة «مزغزغاتى أول» و«مزغزغاتى ثانٍ» و«مزغزغاتى ثالث». ولله فى خلقه شئون..؟

□ □ □

ÝÁǮØǪūǭǩŁ ǫǨŏǮǩŁ ŋǬǦǫ ǨŢǮ ùØ ǥ (*)

لا شك أن الحال الذى وصل إليه النظام التعليمى المصرى، قد بات خطرًا حقيقيًّا على مستقبل هذه الأمة، ولا نبالغ إذا قلنا إنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى بمضمونه الحضارى الشامل، وليس بمنظوره الأمنى المجرد، الذى جرى النظر من خلال ثقبه الضيق خلال فترة تولى الوزير الأسبق د. حسين كامل بهاء الدين.

فما هى ملامح تشخيص أزمة النظام التعليمى المصرى الراهن؟ ولماذا فشلت ـ وسوف تفشل ـ الجهود الحكومية الجارية حتى الآن فى حلها؟

أولًا: التشخيص الصحيح.. وخطأ أساليب العلاج

سوف أتناول فى هذا المقال، التعليم قبل الجامعى فقط، على أن أُعالج فى مقال لاحق أزمة النظام التعليمى الجامعى. وهنا تواجهنا عدة حقائق ومعطيات بشأن نظام التعليم قبل الجامعى، يمكن إبرازها فى العناصر الآتية:

١ـ إن أعداد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى فى مصر فى تزايد مستمر عامًا بعد آخر، لأسباب عديدة بعضها اقتصادى وبعضها اجتماعى، كما أن التطورات التى حدثت فى المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، قد أدت عمليًّا إلى زيادة الإقبال على التعليم حتى لدى الفتيات بالريف والمدينة، وهكـذا زاد عدد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى من ٣ ملايين تلميذ وتلميذة عام ١٩٥٧م إلى أن بلغ حوالى ١٧ مليون طالب وطالبة عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م.

٢ـ ويتوزع هذا العدد الكبير على عدد من المدارس يقل كثيرًا عن الاحتياجات المطلوبة، حيث لا تزيد هذه المدارس على ٤١٩٨١ مدرسة ومعهد أزهرى، وبعدد فصول لا تزيد على ٤٢٨,٥ ألف فصل.

(*) نشرت مع بعض الاحتصارات بجريدة الكرامة بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠٠٦.

٣ـ وقد أدى تواضع الاستثمارات فى مجال إنشاء المدارس الحكومية منذ عام ١٩٦٧م، وحتى زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢م، إلى تآكل البنية التحتية للنظام التعليمى المصرى، وفتح ثغرة واسعة لنشأة المدارس الخاصة والاستثمارية، التى زاد عددها من أقل من ٥٠٠ مدرسة عام ١٩٦٦م إلى ما يزيد حاليًّا عن خمسة آلاف مدرسة خاصة واستثمارية، وبعضها يعتبر امتدادًا لمدارس أجنبية، وقد أصبحت هذه المدارس الاستثمارية تستوعب ما يزيد قليلًا على ١,٥ مليون تلميذ وتلميذة.

٤ـ وقد أدى هذا الواقع إلى بروز ظاهرة شديدة الخطورة، ألا وهى حالة التكدس بالفصول، حيث تصل هذه الكثافة فى المتوسط إلى ٥٠ تلميذًا لكل فصل، وبلغت فى مدارس الضواحى والأحياء الفقيرة بالمدن المصرية ـ بما فيها القاهرة ـ حوالى ٨٠ تلميذًا لكل فصل، وفى المدارس الريفية تجاوز هذا المعدل فى كثير من الأحيان ١٠٠ تلميذ لكل فصل، مما استحال معه إدارة عملية تعليمية صحيحة فى الفصول والمدارس الحكومية.

٥ـ ومع تواضع أجور ومرتبات المدرسين، وتزامنها مع تنامى ظواهر ونتائج سفر الآباء وأولياء الأمور إلى دول الخليج والعمل فيها، تخلقت تيارات ضغط شديدة القسوة على الأطراف جميعًا، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «نظرية الأوانى المستطرقة» فى مجال التعليم، فتعرض الأبناء وأولياء أمورهم إلى عملية ابتزاز واسعة النطاق، سواء من جانب المدرسين ـ وعددهم يزيد حاليًّا على مليون مدرس ـ أو الإدارات التعليمية من أجل «تعاطى الدروس الخصوصية» أو «مجموعات التقوية»، مما ترتب عليها نتيجتان خطيرتان:

الأولى: أن قيمة القدوة والأستاذية قد سقطت إلى الأبد، ومعها سقطت حصون الدفاع الأولى لقيم الأجيال الجديدة.

الثانية: نشأة نظام تعليمى موازٍ وغير رسمى، أو ما نطلق عليه «السوق السوداء التعليمية»، ويقوم النظام الرسمى كمجرد خيال مآتة، من أجل خدمة النظام «غير الرسمى» وغير القانونى.

٦ـ وبتداعى الأحداث، وبقوة الأمر الواقع، وبدلًا من البحث عن حلول حقيقية لتلك المأساة المتزايدة، انصاعت الدولة ومسئولوها لحقائق القوة الجديدة، فصمتت عن المخالفات، ثم وبعد فترة دخلت الدولة وسياساتها فى مزاد «الابتزاز» المتبادل للطلبة وأولياء أمورهم من خلال أربعة إجراءات هى:

الأول: اتباع نظام التبرعات الإجبارية وإلزام أولياء الأمور بذلك.

الثانى: الإقرار بنظام «مجموعات التقوية» والتوسع فيه داخل المدارس الحكومية ذاتها.

الثالث: الصمت عن مراكز الدروس الخصوصية وإعلاناتها فى الشوارع وفى كل المدن المصرية، بل ومشاركة الحزب الحاكم وأعضاء مجلس الشعب منه فى افتتاح مثل هذه المراكز، ومن بعدها نزول الدولة لإجراء محاسبة ضريبية عن تلك الأنشطة.

الرابع: ثم أخيرًا الإقرار بفكرة بناء ما يسمى «المدارس المتميزة» أسوة بالرغيف المحسن أو الرغيف «الطباقى»، أو الأتوبيس السياحى، والأتوبيس المميز.. إلخ تلك التعبيرات الهجينة، وقد تبنت الدولة ورئيس وزرائها السابق د.عاطف عبيد تلك السياسة تحت عنوان خادع وهو «المدارس التعاونية» لتعلن بذلك الدولة عن إفلاسها السياسى والاجتماعى فى إدارة شئون المجتمع.

وبرغم الدفعة الجديدة التى حصلت عليها الاستثمارات فى مجال التعليم بعد كارثة زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢م، وما أدى إليه من انكشاف قدم وتهالك المدارس الحكومية (حيث تبين أن ٣٥٪ من المدارس لم تكن صالحة للاستخدام أصلًا)، وبناء حوالى ١١ ألف مدرسة جديدة خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ٢٠٠٤م) فقد ظل التفاوت كبيرًا بين معدلات نمو الالتحاق بالمدارس، ومعدلات نمو عدد المدارس والفصول، مما أبقى عمليًّا على الوضع دون تغيير جوهرى.

وزاد الأمر سوءًا عناد الوزير الأسبق وإصراره غير المبرر على اتباع نظام «اليوم الكامل» فى ظل عجز فاضح فى عدد المدارس والفصول المتاحة.

ثانيًا: الفجوة التمويلية.. وفقه الأولويات

زاد عدد العاملين فى وزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها بالمحافظات طوال الثلاثين عامًا الماضية زيادة كبيرة، من أجل المواءمة مع الزيادة الكبيرة فى أعداد الملتحقين بسلك التعليم، فبلغ عدد العاملين فى ذلك القطاع بحلول عام ٢٠٠٤م حوالى ١,٧ مليون موظف، منهم حوالى مليون مدرس والإدارة المدرسية، والباقى عبارة عن عمالة إدارية فى مختلف الوظائف الإدارية بديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات، ومن بين هؤلاء جميعًا يوجد حوالى ٤٠٠ ألف عامل خدمات معاونة (سعاة).

وبالمقابل، زادت المخصصات المالية الواردة فى موازنة الدولة لوزارة التربية والتعليم من حوالى ٢٢٩٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م إلى أن تجاوزت ١٠٦٦٨ مليون جنيه عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م، ثم بحلول عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م كان المبلغ قد وصل إلى حوالى ١٦ مليار جنيه.

وبرغم هذه الزيادة الملحوظة فى مخصصات وزارة التربية والتعليم، فقد ظل مستوى الأداء التعليمى بالمدارس الحكومية دون المستوى المأمول، والأخطر هو بقاء نفس الظواهر والأمراض التى تعانى منها النظم التعليمية المصرية، وأبرزها التكدس فى الفصول وانتشار سرطان الدروس الخصوصية.

إذن أين موطن الداء؟ وكيف يمكن تجاوز هذا الواقع المر؟

الحقيقة أن تحليل هذا المخصص المالى سوف يكشف عن جوهر الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها النظام التعليمى الحكومى الراهن، والذى يمكن تحديده على مستويين هما:

المستوى الأول: مدى فاعلية النفقات العامة فى تحقيق الأهداف المرجوة.

المستوى الثانى: نمط أولويات توزيع هذه المخصصات.

فإذا تأملنا فى شكل وأساليب توزيع هذه المخصصات المالية الممنوحة لوزارة التربية والتعليم ومديريات التعليم بالمحافظات، وبقية الهيئات التابعة للوزارة ـ مثل

هيئة الأبنية التعليمية ـ فسوف نكتشف عدم كفاءة هذه النفقات، وليس عدم كفايتها، وكذا تشوه نطاق استخدامها، حيث تواجهنا الحقائق العنيدة التالية:

١ـ أن حوالي ٨٢٪ إلى ٨٥٪ فى المتوسط من هذه الاعتمادات المالية تذهب إلى بند «الأجور والمرتبات والمكافآت»، ويظل الجزء اليسير مخصصًا للاستثمارات الجديدة، سواء فى بناء مدارس جديدة أو صيانة المدارس القائمة منذ عقود، كما لا يوجه لنفقات العملية الجارية سوى أقل القليل، خاصة إذا علمنا أن طباعة الكتاب المدرسى تتكلف حوالى ٢,١ مليار جنيه سنويًّا، بما يؤدى عمليًّا إلى غياب عناصر هامة فى العملية التعليمية، مثل الإنفاق على الأنشطة والمهارات وغيرها.

٢ـ وبرغم التحسن الظاهرى فى مخصصات الباب الأول (الأجور والمرتبات ومكافآت نهاية العام) من عام إلى آخر، حيث زادت اعتمادات «مكافآت الامتحانات»من أقل من ٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ / ١٩٩٢م إلى أكثر من ٥,٧ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، فإن هذا الوضع لم ينعكس إيجابًا على أداء المدرسين ويخفف من غلواء نزوعهم نحو تعاطى جريمة الدروس الخصوصية، ذلك أن متوسط ما يتقاضاه المدرس شهريًّا ظل عند مستواه المتدنى ـ من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ جنيه ـ وهو مبلغ من المستحيل تصور العيش به طوال الشهر، وبرغم زيـادة مكافآت الامتحانات التى يتقاضاها المدرسون فى نهاية العام الدراسى من أجر ١٤٠ يومًا عام ١٩٩٠ / ١٩٩١م إلى أن بلغت حوالى ٢٢٠ يومًا فى العام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م، أى بمعدل ألفين إلى ثلاثة آلاف جنيه سنويًّا، فإن المدرس المصرى لا يستطيع أن يؤجل نفقاته اليومية لحين تقاضى هذا المبلغ المجمع فى نهاية العام، لذا فإن الصحيح هو توزيع هذا المتوسط السنوى على شهور العام، وهو ما سيؤدى إلى رفع متوسط ما يتقاضاه المدرس شهريًّا من ٢٥٠ جنيهًا أو ٥٠٠ جنيه فى الوقت الحالى إلى ٤٥٠ جنيهًا إلى ٧٥٠ جنيهًا. وهذه خطوة فى الاتجاه الصحيح مع خطوات أخرى سنذكرها بعد قليل.

٣ـ كما أن توزيع «مكافآت الامتحانات» دون تمييز بين أعمال التدريس ـ التى هى مناط عمل الوزارة ـ وبقية الأعمال الإدارية بالوزارة ومديرياتها، يؤدى إلى ظلم

بين للمدرسين، وهو ما يتطلب وضع «كادر وظيفى» خاص بالمدرسين أسوة بكادر الشرطة والمخابرات العامة وضباط القوات المسلحة، فهؤلاء أكثر حيوية للأمن القومى لوجود الدولة من غيرهم.

٤ـ ومع استمرار تواضع المخصصات المالية للباب الثالث (الاستثمارات) فى قطاع التعليم قبل الجامعى، واللجوء إلى بدعة «المدارس التعاونية» لأبناء القادرين، وانتشار المدارس الاستثمارية والمدارس الأجنبية، فإن حالة التكدس وكثافة الفصول بالمدارس الحكومية سوف تستمر، مما يؤدى قطعًا إلى تدهور الأداء التعليمى الرسمى وانتعاش سوق الدروس الخصوصية، حتى لو دفعنا للمدرس عدة آلاف من الجنيهات شهريًّا، فإصلاح البنية التحتية لعملية التعليم أساس كل إصلاح.

٥ـ لدينا مصدر إضافى لتمويل العملية التعليمية فى مصر ـ هذا إذا خلصت النوايا وجرت سياسات جادة لوقف نزيف الفساد ـ والمتمثل فى المخصصات المالية لبنود «الدعاية والإعلان والنشر»، والتى بلغت كما ذكرنا فى مقال سابق حوالى ١٠٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م وحده، ويتجاوز مجموعها منذ تولى السيد حسنى مبارك حكم هذا البلد عام ١٩٨١م حوالى ٨٥٠ مليون جنيه، بددت فى شراء صمت بعض الصحف والصحفيين المرتبطين بالدولة، وكذا فى إعلانات التعازى أو التهنئة للسادة المسئولين، ويمكن وقف هذا المخصص المالى نهائيًّا وتوجيهه إلى دعم الاستثمارات فى التعليم وبناء مدارس وفصول جديدة، مما سينعكس فورًا فى خفض معدل الكثافة بالفصول الذى هو أساس كل بلاء فى النظام التعليمى الحكومى والخاص.

٦ـ نعود إلى «أم المشاكل» فى النظام التعليمى الحكومى وهو أجور ومرتبات المدرسين، وفى هذا الصدد لدينا تصور ينسجم مع بقية رؤيتنا للإصلاح المالى والاقتصادى فى البلاد، ويمكن لهذا التصور توفير حوالى ٨ مليارات جنيه إضافية لتعزيز أجور ومرتبات المدرسين، وذلك عبر مراجعة وإعادة النظر فى الباب السحرى للتحايل المالى ونقصد به «بند الاعتماد الإجمالى» الذى سبق وكتبنا

بشأنه عدة مقالات فى الصحف الوطنية المصرية نكشف فيه أبعاد هذا التحايل المالى الذى تقوم به الحكومة منذ عام ١٩٨٢م للالتفاف على المشروعية المالية، فهذا البند الذى بلغ فى العام المالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م حوالى ١٦,٥ مليارات جنيه يتوجه سرًّا لتعزيز بند المكافآت لضباط الجيش والشرطة، وهو تلاعب محاسبى ممقوت، بخلاف ما يسمى موازنات جهات أخرى والتى تراوحت بين ٣,٣ مليار جنيه إلى ٥,٣ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م. ويمكننا بتحويل نصف هذا «الاعتماد الإجمالى»، أى بحوالى ٨ مليارات جنيه، لصالح المدرسين بقطاع التعليم الحكومى وإعداد «كادر خاص» لهم، من شأن هذا الإجراء زيادة مرتبات المدرسين بأكثر من ثمانية آلاف جنيه سنويًّا، أى ما يعادل ٩٠٠ جنيه شهريًّا، فيصبح إجمالى ما يحصل عليه المدرس الواحد شهريًّا من هذه المقترحات العملية حوالى ١٢٠٠ جنيه إلى ١٤٠٠ جنيه بدلًا من الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه متوسط ما يحصل عليه المدرس على ٢٥٠ جنيهًا إلى ٥٠٠ جنيه شهريًّا.

جدول رقم (١٢)
تطور المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى
خلال الفترة ١٩٩١ / ١٩٩٢م ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ م

«بالمليون جنيه»

السنوات	ديوان عام وزارة التربية والتعليم	بقية الهيئات الخدمية التعليمية	هيئة الأبنية التعليمية	المديريات التعليمية	الإجمالي
٩١/ ٩٢	٤٣٧,٧	٤٢,٨	٢٨,٤	٢٦٣٣,٧	٣١٤٢,٦
٩٢/ ٩٣	٨٠٥,٤	٥٤,٣	٧٠,٣	٣٢٩٤,٩	٤٢٢٤,٩
٩٣/ ٩٤	٧٩٠,٥	٦٤,٥	١١٢٤,١	٣٥٩٤,٢	٥٥٧٣,٣
٩٤/ ٩٥	٨٧٩,٢	١٠٦,٧	١٦٣٠,٦	٤٢٢٤,١	٦٨٤٠,٦
٩٥/ ٩٦	١٠٩٦,٥	١٧٤,٥	١٨٩٩,٨	٥٠٥٥,٢	٨٢٢٦,٠
٩٦/ ٩٧	١٧٥٨,٢	١١٤,٩	١٩٩٩,٠	٥٩٠٦,٠	٩٧٧٨,١
٧٩/ ٩٨	٣٠٠٩,٨	٢١٢,٩	١٠٥٣,٠	٦٤٢٣,٤	١٠٦٩٩,١
٩٨/ ٩٩	٢٨٧٠,٥	٢٣٥,٦	١١٤٦,٤	٧٠٩٧,٠	١١٣٤٩,٥
٩٩/ ٢٠٠٠	٣٣٥٠,٦	٢٣٤,٦	١٢١٣,٥	٧٥٩٦,٩	١٢٣٩٥,٦
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٣٧٠٣,٠	٢١٨,٧	١٤٠٣,٧	٨٧٢٤,٠	١٤٠٤٩,٤
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٤٠٧٢,٥	٢٦٧,٧	١٤٠٦,٨	٩٦٤٨,٧	١٥٣٩٥,٧

المصدر: حتى عام ١٩٩٧ / ٩٦ مصدرها مجلدات الحساب الختامي للسنوات ١٩٩٣ / ٩٢ (ص٥٠٣ ص٥٨٣) و٩٣ / ١٩٩٤، (ص٥٠٥ ص٥٧٠ ص٥٨٠) ٩٤/ ١٩٩٥ (ص٥٢٧ ص٦١٠) و٩٦/ ١٩٩٧ (ص٥٢١ ص٦٠٤ ص٦١٩)، وبعد ذلك مصدره مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات ١٩٩٩ /٩٨ (ص٥٠٤ ص٥٨١) ٢٠٠٠ / ١٩٩٩ (ص٥٠٦) و٢٠٠٢ / ٢٠٠١ (ص٥٠٦ ص٥٨٣ ص٥٩٣).

صحيح أن تطورًا ملحوظًا قد حدث بعد زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢م، الذى أدى إلى انهيار الكثير من المبانى المدرسية، مما دفع الحكومة إلى زيادة مخصصات الاستثمار فى مجال الأبنية التعليمية، ولكن بتأمل الصورة عن قرب نكتشف مدى انتهازية البيروقراطية المصرية، والجهاز الإدارى الذى اقتنص الفرصة لتعزيز مكاسبه المالية عبر زيادة اعتمادات الأجور والنفقات الجارية لدى الهيئة المسئولة عن بناء هذه المدارس، بحيث زادت تلك المخصصات بصورة هائلة، ودون مبرر موضوعى حقيقى، اللهم سوى الانتهازية الإدارية، ونظرة على تطور مخصصات هيئة الأبنية التعليمية تكشف لنا هذه الحقيقة.

جدول رقم (١٣)
تطور الاعتمادات المالية المخصصة لهيئة الأبنية التعليمية
خلال الفترة ١٩٩١ / ١٩٩٢ ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

«بالمليون جنيه»

السنوات	الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	الباب الرابع	الإجمالي
٩١/ ١٩٩٢	٢,٧	١٩,٤	٦,٣	٠,٠٠٢	٢٨,٤
٩٢/ ١٩٩٣	٦,٨	٤٧,٢	١٣,٣	٣,٠	٧٠,٣
٩٣/ ١٩٩٤	١٤,٢	٥٦,٤	١٠٥٣,٥	—	١١٢٤,١
٩٤/ ١٩٩٥	٢٠,٨	٩٠,٧	١٣٣٤,٥	١٨٤,٦	١٦٣٠,٦
٩٥/ ١٩٩٦	٢٦,٥	١١٣,١	١٧٥٤,٤	٥,٨	١٨٩٩,٨
٩٦/ ١٩٩٧	٣٣,٧	١٢٩,٢	١٥٨٥,٠	٢٥١,١	١٩٩٩,٠
٩٧/ ١٩٩٨	٤١,١	٩١,٣	٩٢٠,٦	—	١٠٥٣,٠
٩٨/ ١٩٩٩	٥٠,٥	١٢٠,٣	٩٧٥,٦	—	١١٤٦,٤
٩٩/ ٢٠٠٠	٦٤,١	١٣٧,٧	١٠٠٧,٧	٤,٠	١٢١٣,٥
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٧٦,٠	١٥٢,٥	١١٦٧,٠	٨,٢	١٤٠٣,٧
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٨٧,٤	١٥٣,٨	١١٥٧,٢	٨,٤	١٤٠٦,٨

المصدر: المراجع السابقة.

وهكذا هى البيروقراطية المفتقرة إلى الكفاءة المهنية، والمستغرقة فى ممارسات الفساد والمحسوبية والوساطة من كل نوع.

إذن ـ المشكلة، كما هو واضح ليست فى نقص الموارد المالية بقدر ما تكمن فى سوء إدارة هذه الموارد من جانب رجال الرئيس، وما أسوأهم.

□ □ □

(*)ǹƸdžǮǩł ǫÊǕ âł ŋǕǨǱDž ƟÊ Ǧ ǂǭ

ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها بناء المجتمع الحديث، بصرف النظر عن هيكل الملكية فى هذا المجتمع، أو نمط علاقات الإنتاج السائدة فيه، أو الأيديولوچيا الحاكمة لأفراده وجماعاته ونظام حكمه، وبصرف النظر كذلك عن مستوى تقدمه أو تخلفه الاقتصادى والاجتماعى، هذه الركائز هى:

الأولى: هيكل اقتصادى وإنتاجى ينمو أو فى طريقه للنمو.

الثانية: جيش وقوات أمن واستخبارات تحفظ الكيان والنظام السياسى والدولة.

الثالثة: جهاز إعلامى قادر على التأثير بالصوت والصورة على خلق انطباعات، وصياغة وجدان ورسم خطوط، سواء كانت حقيقية أو وهمية.

وتلعب ركائز «أرشميدس» الثلاث هذه أدوارها المتكاملة أو المتنافرة وسط سياق اجتماعى وسياسى وثقافى محدد، ووظائفها وأهدافها بصورة عامة هى ضمان استقرار المجتمع وتحقيق أمن النظام السياسى الحاكم.

بيد أن التجارب الاجتماعية والسياسية الحديثة، قدمت إلينا نماذج متعددة، بعضها قدر له النجاح فى تكامل الوظائف والأدوار الثلاثة، ومن ثم توفير شروط أفضل للحياة وديمومة الاستقرار والتوازن، وبعضها الآخر تناقضت فيه الأدوار والوظائف، واصطدمت فى الكثير من الأحيان، فأدخلت المجتمع كله بطبقاته وقواه المختلفة فى حالة من «التيه» الوطنى والقومى.

ويكمن جوهر التناقض عندما يصبح هيكل الإنتاج والاقتصاد فى دولة ما، عاجزًا عن النمو، وقاصرًا عن تلبية الحاجات الأساسية والطموحات المعيشية للفئات والطبقات الاجتماعية الفقيرة والتى تمثل الغالبية العظمى فى المجتمع، بينما على العكس، ينمو جهاز الأمن وقوى العنف المنظم للدولة، ويضطر إلى استخدام أدوات قهره وسطوته

(*) نشرت بجريدة الغد مبتورة بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٥.

فى مواجهة الاحتجاجات والتمردات الاجتماعية والسياسية المتزايدة من جانب المحرومين فى المجتمع، كل ذلك يجرى وسط خطاب إعلامى وأداء إعلامى بعيد عن الواقع، مستخدمًا ما يسمى أسلوب ومنهج «ملء الفراغ» أو «شغل الفضائيات المفتوحة» والتمويه بالتالى عن الحقائق، بل والذهاب إلى حد «اختراع حقائق» أو زرع أوهام، فى محاولة يائسة لتجميل واقع معيشى، يراه أبناء المجتمع سيئًا، ويتجه كل يوم إلى الأسوأ.

وهنا يسقط جهاز الإعلام كله فى دائرة شريرة وحلقة جهنمية من «عدم المصداقية» سواء فى الداخل بين أبناء المجتمع ذاته أو فى الخارج بين شعوب العالم ونظمه الديمقراطية المفتوحة. والحقيقة أن جهاز الإعلام الرسمى أو «الحكومى» بقدر ما يصبح ضحية لحالة الفشل فى الأداء الاقتصادى والسياسى العام للنظام والحكم، بقدر ما يمارس بدوره دور الجلاد للحقيقة وللمستقبل فى آنٍ معًا.

هذه الحالة المعقدة والمركبة والملتبسة، تتوه فى زحمة الأداء الوظيفى التقليدى أو الحكومى، وتزداد صعوبة الموقف عندما يصطدم هذا الأداء المتواضع للجهاز الإعلامى الرسمى أو الحكومى، بواقع عالمى جديد فرضته التطورات العلمية والتكنولوچية فى عالم الاتصالات والمعلومات، فحولت الكوكب كله إلى ما يشبه «القرية الصغيرة»، حيث الحقائق نبضات طيف سابحة فى الفضاء، يلتقطها كل من يستطيع حيازة أطباق لاقطة ووسط عالم إعلامى جديد، يزدحم بالفضائيات ونظم البث والإرسال.

والحالة المصرية لم تكن فريدة أو خارج هذا السياق التاريخى بكل ظروفه وملابساته، ولكن مع توارى أهداف التعبئة الوطنية إلى خلفية المشهد، وبداية عصر تبدل التحالفات الدولية، والانخراط المتزايد فى التعاون والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تمثله من تعارض مصالح مع طموحات شعوب هذه المنطقة العربية فى الوحدة والاستقلال وتحرير فلسطين، والانغماس فى مسيرة التسوية السياسية للصراع العربى ـ الصهيونى على أسس غير عادلة، تغيرت الوظائف المنوطة بجهاز الإعلام المصرى بصورة جذرية، ورويدًا رويدًا زحف مفهوم «ملء الفراغ» وشغل

مساحة الفضاء المفتوح «حماية» للمجتمع من موجات بث قد تأتى بما هو غير مرغوب رسميّا وغير مطلوب سياسيًّا للقائمين على إدارة شئون الدولة وأمنها.

ومع تعقد الواقع الإعلامى والاتصال العالمى، ودخولنا فعلًا عصر «السماوات المفتوحة» ازدادت صعوبة المهمة على صناعة الإعلام المصرى والعربى، التى لم تستطع مواجهة خصائص وتحديات الأوضاع الجديدة، وباستثناء عدة قنوات عربية فضائية مستقلة نسبيًّا عن الحكومات التى مولتها، رسبت كل صناعة الإعلام المصرى والعربى فى مواجهة أكبر اختبار وتحدٍّ حينما قرعت الولايات المتحدة طبول الحرب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ثم عندما اقتحمت أبواب المنطقة بعنف فكسرت أبواب العراق، ولوحت للآخرين باقتراب الأجل ولحظة الرحيل.

والآن.. علينا أن نتساءل: أين يكمن الداء؟ وأين جوهر الخلل فى الأداء الإعلامى المصرى؟ هل هو نقص التمويل والموارد؟ هل هو ضعف الرؤية وقصور السياسات؟ ولكن دعونا قبل الخوض فى الأطر النظرية، أو المعطيات العالمية الجديدة، نتوقف عند المفهوم ذاته، أى مفهوم «الإعلام» فى عصرنا الراهن.

أولًا: مفهوم الإعلام.. ومكوناته

منذ تلك اللحظة التى حاول فيها الإنسان أن يقيم جسور اتصال وتفاهم داخل جماعته أو بين تلك الجماعة والجماعات الأخرى، أصبحنا بصدد حالة «إعلامية» بالمعنى البسيط والواضح للكلمة، وبصرف النظر عن تواضع هذه الوسائل (بالخطابة المباشرة أو كتابة الرسائل أو إصدار نشرات أو صحف.. إلخ) أو تعقدها وتطورها (مثل الفضائيات الراهنة) يظل الجوهر واحدًا ألا وهو نقل رسالة ما محملة بمضمون معين، سواء كان هذا المضمون سياسيًّا أو ثقافيًّا أو فكريًّا.. إلخ من فرد أو جماعة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن نظام سياسى واجتماعى إلى آخر بهدف التأثير فى قيمه ووعيه وسلوكه وأفكاره، ومن ثم تحقيق مصالح هذا الطرف المرسل أو تحقيق بعض أهدافه.

وبرغم أن الرسالة الإعلامية المُحمَّلة «بخطاب ما» قد أصبحت أكثر تعقيدًا وتداخلًا، بحيث لم تعد فى اتجاه واحد، بل باتت أقرب إلى شبكة تفاعلات متبادلة Feedback Network بين أطراف المجتمع العالمى كله، فإن الحقيقة المؤكدة، أن رواد هذه التكنولوچيا الإعلامية والاتصالية الحديثة، ظلوا محتفظين بقدرتهم العليا فى التأثير على الآخرين، سواء كان هذا التأثير متخذًا طابعًا قيميًّا أو ثقافيًّا أو سياسيًّا أو غيره، بفعل ضخامة حجم الرسائل وسرعة تدفقها المستمرين من ناحية، أو بفعل أثر الحنكة والمهارة فى صياغتها وعرضها من ناحية أخرى.

واللافت للنظر أن الخمسين عامًا الماضية قد شهدت تطورين أساسيين فى عالم الإعلام والاتصال هما:

الأول: التطورات التكنولوچية الهائلة التى أدت عمليًّا إلى ما يمكن أن نسميه «إزاحة الوسائل الإعلامية لبعضها البعض» فلم تعد هناك درجة من التوازن أو التناسب أو التكامل فى الأدوار الإعلامية المختلفة؛ حيث أزاحت الجريدة الصحفية دور الوسائل الفردية والخطب الجماهيرية، ثم جاءت الإذاعة المسموعة لتزيح قليلًا ما قبلها من وسائل إعلامية وصحفية وغيرها، وإن لم تأتِ عليها تمامًا، ثم جاء جهاز الإرسال التليفزيونى منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ليؤثر بالصوت والصورة ويطغى على ما عداه، وها نحن الآن أمام تأثير طاغٍ للصورة التليفزيونية كوسيلة لنقل الخطاب الإعلامى والثقافى والسياسى بحيث جازٌ للبعض القول بأننا فى عصر «التليفزيون».

الثانى: كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبصفة خاصة وسائل الإعلام المرئية «التليفزيون» خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد دخل القطاع الرأسمالى الخاص إلى هذه السوق الضخمة، لينقل دون وسطاء (الدولة) رسالته وخطابه المباشر إلى الجماهير العريضة، وإذا كانت الصحف منذ بداياتها بنتًا شرعية للمشروعات الخاصة والأفراد، سواء فى العالم الصناعى المتقدم (إنجلترا ـ فرنسا ـ أمريكا.. إلخ) أو فى الدول المتخلفة (مصر ـ العراق.. إلخ) فإن التليفزيون تحديدًا كان ابنًا وحيدًا للدولة، خاصة فى دول العالم النامى أو الدول الاشتراكية وفى مصر كذلك.

هذان التطوران، سرى مفعولهما على الحالة المصرية، كما فى غيرها من دول العالم، ورويدًا رويدًا احتكرت الدولة لسنوات طويلة أدوات التأثير على الرأى العام بالصورة (التليفزيون) وكذلك عبر الصحف المقروءة، فأثرت أيما تأثير على توجهات الناس وقيم الجمهور، وخلقت بالتالى بنية فكرية وثقافية تحتاج إلى مزيد من الجهد لحلحلة مفاهيمها المحافظة والرجعية.

وعندما دخلت مصر عصر القطاع الخاص الإعلامى، فى مجال الصحافة والبث التليفزيونى، كان الزمن قد تغير والبنية قد تشكلت والوجدان قد تصلب عند قيم الفردية وتفشى الأنانية وغيرها من القيم السلبية.

ثانيًا: الحالة المصرية من إعلام التعبئة والشمولية.. إلى إعلام السوبرمان الأمريكى

تميزت السياسة التى تحكم جهاز الإعلام المصرى المسموع منه أو المقروء أو المرئى، منذ ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٧٤م بسمات معينة يمكن تقديم أبرز ملامحها على النحو التالى:

١ـ سياسة إعلامية تعبوية، تقوم على فكرة حشد الجماهير ككتل اجتماعية ـ لا حزبية ـ خلف المشروع القومى الناصرى بكل خصائصه الوطنية والقومية المعادية لإسرائيل والاستعمار الغربى، والدعوة إلى وحدة الوطن العربى وتحرير بلدانه التى ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار مثل الجزائر والجنوب اليمنى وفلسطين وغيرها.

٢ـ إنها سياسة تركز على دور الرئيس/ الزعيم التى تتجسد فيه روح الأمة وحكمتها، فتتحرك السياسة الإعلامية وفقًا لتصوراته ورؤيته، وتهتم بحركاته ومقابلاته، وهى بهذا المعنى تجسد فكرة «الإعلام الموجه» الخادم للرئيس/ الزعيم.

٣ـ إنها سياسة إعلامية غير معنية بفكرة ومفهوم الرأى والرأى الآخر، أى أنها غير معنية بمسألة الديمقراطية وحرية الرأى المعارض.

٤ـ إنها سياسة تتعامل مع جهاز الدولة ومع نفسها باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من جهاز الدولة الرسمى، والمعبرة عن سياسة الرئيس وحكومته، وليس عن الرأى العام

واحتياجاته، تحت زعم وظن أن هناك تطابقًا بين سياسات الرئيس والزعيم وحكومته ومتطلبات الجماهير وأمانيهم.

جاءت رياح السبعينيات مختلفة وعاتية، وظللت السياسات العامة فى مصر ثلاث حقائق ومعطيات جديدة، عكست نفسها مباشرة على السياسة الإعلامية وسقفها المفترض، وهى:

- سياسة الانفتاح الاقتصادى الرأسمالى.
- سياسة الصلح مع إسرائيل، وترك المنطقة العربية لافتراس إسرائيلى أمريكى مشترك.
- سياسة التحالف والتبعية المطلقة للولايات المتحدة ودول الخليج العربى والسعودية، باعتبارهم الممولين الجدد للنظام والحكم فى مصر.

وباستثناء عدة شهور من تجربة الحوار السياسى بين أطراف التعدد الحزبى الجدد على شاشات التليفزيون المصرى وبقية وسائل الإعلام طوال شهور عام ١٩٧٦م وحتى اندلاع أحداث يومى ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧م، فقد ارتد الجهاز الإعلامى المصرى كله والخطاب السياسى إلى حالة الشمولية ـ دون تعبئة هذه المرة ـ فلم تعد هناك قضية وطنية أو قومية تشغل الخطاب السياسى الرسمى والحكومى المصرى، ولا خطابه الإعلامى بالتالى، وانخرط الإعلام المصرى فى الترويج لسياسات التسوية واتفاقيتى كامب ديفيد، وترديد الشعار الجديد «مصر أولًا».

وهكذا بقدر ما انقلبت السياسة الرسمية المصرية على ثوابتها القديمة للفترة الناصرية (١٩٥٢م ـ ١٩٧٠م) بقـدر ما تغير الخطاب الإعلامى وتميزت الفترة الجديدة (١٩٧٤م حتى يومنا) بسمات جديدة يمكن حصرها فى الآتى:

١ـ السمة المميزة الأولى للسياسة الإعلامية والخطاب الإعلامى المصرى هو أنه خطاب «انكفائى» على الذات المصرية، بعيدًا عن المفاهيم القومية العربية وقضاياها، علاوة بالطبع على قطع كل صلة له بقضايا التحرر للدول الأفرو آسيوية

وغيرها فى أمريكا اللاتينية، وتحول المفهوم السائد إلى معنى المصلحة بالمعنى الضيق للكلمة، فلا علاقة بمصير مشترك ولا أمن قومى مشترك.

٢ـ السمة الثانية الغالبة على هذا الخطاب الإعلامى وعلى برامجه، هى مفهوم السوبرمان الأمريكى، حيث تصبح الولايات المتحدة هى محور الكون ومركز العلاقات الدولية والعلاقات المصرية، وفى مجال الدراما التليفزيونية المصرية على سبيل المثال، نجد زيادة ساعات بث المسلسلات والأفلام الأمريكية والمنوعات الأمريكية بصورة لافتة للنظر، وإذا كانت ساعات البث التليفزيونى المصرى قد زادت من ١٥ ساعة يوميًا عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦م إلى ٢٥ ساعة يوميًا عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣م ثم إلى ٣٣ ساعة يوميًّا عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩م ثم إلى ٣٨ ساعة يوميًّا عام ١٩٩١ / ١٩٩٢م ثم شهدت قفزة جديدة وهائلة عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧م إلى ما يقارب ١٢٤ ساعة يوميًّا، فإن الحيز الذى أصبحت تشغله الدراما الأمريكية والمنوعات الأمريكية والغربية عمومًا قد تجاوزت ١٢ ساعة يوميًّا معظمها على قنوات الإرسال الرئيسية (الأولى والثانية)، بل إن البرامج المصرية التى باتت تقلد وتحاكى المنوعات الأمريكية والدراما الأمريكية تزيد أضعاف هذا الرقم، بحيث بدأ السوبرمان الأمريكى أو النموذج الغربى هو النمط الكاسح والغالب والمؤثر فى عقلية النشء والشباب.

٣ـ السمة الثالثة هى هيمنة الخطاب الرسمى الحكومى، وضعف حيز ومساحة البرامج الحوارية والسجالية التى بعض أطرافها من المعارضة السياسية، وباستثناء قناة النيل للأخبار وقناة النيل الثقافية، فإن الشاشة التليفزيونية المصرية تكاد تكون حكرًا على رموز النظام والحكم، والملتحقين بطابوره من أساتذة الجامعات والصحفيين والكتاب، وهم أقلية ضئيلة فى نسيج الحياة الثقافية المصرية.

٤ـ والصحيح أن إدخال عنصر القطاع الخاص فى قنوات الإرسال التليفزيونى المصرى (دريم، أون تي في.. إلخ) كان قد أضاف لفترة محدودة درجة من الحيوية وأضفى طابعًا تنافسيًا، بيد أن ضغوط الجهات الرسمية ـ ووزير الإعلام السابق ومن وراؤه من القيادات السياسية ـ على هذه القنوات من أجل إلغاء بعض

البرامج وتخفيض سقف حريتها (مثل برامج على المقهى للصحفى إبراهيم عيسى، وحوارات الأستاذ محمد حسنين هيكل والفريق الشاذلى فى قناة دريم أو غيرها من القنوات.. إلخ) قد أعاد الصورة مرة أخرى إلى وضعها وطابعها القديم الشمولى الطابع والاحتكارى المضمون.

٥ـ وإذا أخذنا بالتوزيع النسبى لتصنيف برامج الإرسال التليفزيونى المصرى ـ قبل انطلاق القنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية ـ أى حتى عام ١٩٩٧م نجده يتوزع بصورة مثيرة للقلق والحيرة، حيث كان على النحو التالى:

جدول رقم (١٤)

توزيع وتصنيف الإرسال التليفزيونى المصرى عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧م و٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م

نوع البرامج	عدد ساعات البث اليومي عام ٩٦/ ٩٧		٪ من الإجمالي	عدد ساعات البث عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥		٪ من الإجمالي
	دقيقة	ساعة		دقيقة	ساعة	
درامى	٥٠	٢١	٪١٧,٤	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ثقافى	٧	١٠	٪٨,١	٣٥	١٨	٪١٤,٧
ترفيهى	٣٨	٤٩	٪٤٠,٠	٣٨	٢٨	٪٢٢,٧
سياسى	٢٥	١٧	٪١٤,٠	٤٥	١٤	٪١١,٧
دينى	٤٦	٦	٪٥,٥	١٠	١٠	٪٨,١
تعليمى	٢٧	٤	٪٣,٦	٤١	٤	٪٣,٧
خدمات موجهة	٣٤	٢	٪٢,١	٠٠٠	٠٠٠	٪٠,٨
إعلانات تجارية	٢٢	٩	٪٧,٦	٤٠	١	٠٠
برامج طوائف	٢٥	١	٪١,٠١	٠٠٠	٠٠٠	٪٠,٨
المجموع	٥٣	١٢٣	٪١٠٠	٢٣	١٢٦	٪١٠٠

المصدر: الكُتُب السنوية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون.

ومصدر القلق هنا متعدد فهو:

أولًا: لا نعرف على وجه الدقة الأساس العلمى والمعايير المضبوطة لمثل هذا التصنيف، فكثيرًا ما نجد برنامج مسابقات متواضع المستوى ـ إن لم يكن تافهًا ـ مدرجًا فى خانة البرامج الثقافية، بل إن معظم برامج المسابقات التى تعرض فى شهر رمضان تدرج فى تصنيف البرامج الثقافية. وكذلك الأمر فى البرامج السياسية، حيث تدرج فيها النشرات الإخبارية التى تفتقر إلى الحيوية ونقل الحدث، ويغلب عليها الطابع البروتوكولى والبيروقراطى الخانق، مرورًا بالتعليقات الإخبارية التى هى أيضًا تحمل فى معظمها رؤية الحكومة المصرية وحدها، انتهاء بالبرامج الحوارية التى يطغى عليها ممثلو الحكومة والمرتبطون بها فى الحزب الحاكم كما سبق أن أشرنا، بحيث نستطيع أن نؤكد بثقة أن هذا التصنيف والتوزيع النسبى للبرامج الواردة فى الجدول السابق لا يعبر بدقة عن الأوزان النسبية التى تشغلها البرامج الإعلامية المصرية، بل إننا نذهب إلى أن الغالبية الساحقة للإرسال التليفزيونى المصرى هى للدراما والمنوعات، سواء كانت أجنبية أو مقلدة ومقتبسة منها.

ثانيًا: أن الحيز الكبير الذى تشغله البرامج الدرامية (١٧,٤٪ من الإرسال اليومى) يحتاج إلى إعادة نظر وتأمل، فقد طغى عليه مفهوم التسلية والترفيه ونظرية ملء الفراغ على معايير الجودة والأمانة العلمية والتاريخية، حتى إن بعض هذه المسلسلات قد قدمت دوافع قائد ثورة يوليو وبقية رفاقه على أنها محض حقد شخصى، وهكذا امتلأت الشاشة الفضية بالكثير من الأعمال الدرامية المتواضعة المستوى من حيث الرواية أو الحبكة القصصية، أو من حيث الموضوعات، أو من زاوية ضعف السيناريو والحوار، أو الحشو الزائد بالأخطاء التاريخية والإساءة لتاريخنا الحديث بصورة مقززة، وقد نال جمال عبد الناصر وثورة يوليو نصيب الأسد فى عمليات «الإساءة المنظمة» تلك على الشاشة الصغيرة المصرية طوال الثلاثين عامًا الماضية، ولم تنج من هذه السقطات الكبرى سوى أعمال الكاتب والسيناريست الموهوب أسامة أنور عكاشه وإلى حد ما وحيد حامد وصفاء عامر، وباستثناء أعمال من قبيل «ليالى الحلمية» و«الراية البيضاء» و«ضمير أبلة حكمت» و«أبو العلا البشرى» و«فى المشمش» و«العائلة» و«الضوء

الشارد» و«رأفت الهجان» و«دموع فى عيون وقحة» التى تركت بصماتها واضحة فى ذاكرة المشاهدين جيلًا وراء جيل وفى تاريخ الشاشة الفضية، فقد امتلأت الشاشة بأعمال سقطت من الذاكرة الجماعية للناس بمجرد انتهاء تاريخ عرضها بأيام قلائل.

ثالثًا: إذا تأملنا برامج المنوعات، نكتشف مقدار السفه والتفاهة فى تناول موضوعاتنا واختيار القضايا، وبات يغلب على هذه البرامج تقليد البرامج الأمريكية، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون، وبدلًا من أن يكون الجهاز الإعلامى «أداة تنموية» بمعنى نقل وعى المشاهدين والشباب خطوة للأمام نجد على العكس أن كثيرًا من البرامج قد نزل إلى المستوى السائد والمتدنى فى وعى الشباب بزعم الاقتراب منهم، فغرق بهم وبنا فى مستنقع شيطانى، وبهذا يعاود الجهاز الإعلامى والشاشة الفضية إنتاج نفس القيم المتدنية التى استزرعت فى مصر من جراء التغيرات السياسية والثقافية التى جرت طوال الثلاثين عامًا الماضية بين الشباب وقطاعات ليست قليلة من المواطنين، الغريب والمدهش أن تحفل برامج المنوعات بأمثال «مايكل جاكسون» الذى ما فتئ يردد كراهيته للعرب وازدراؤه لهم ومساندته وحبه لإسرائيل!!

رابعًا: من المفارقات المثيرة للدهشة، تواضع المساحة الزمنية التى تشغلها البرامج الثقافية والتى تتوزع على القنوات غير الرئيسية ـ قناة النيل الثقافية، وقناة النيل للأخبار، وقناة التنوير ـ ولا تحظى القنوات الرئيسية مثل الأولى والثانية أو حتى القنوات الإقليمية الكثيرة ـ بدون مبرر معقول ـ بأى تناول ثقافى ذى بال، بينما على العكس، تحفل الشاشة الفضية الحكومية ـ وينافسها فى ذلك بعض القنوات الفضائية الخاصة الجديدة مثل دريم والمحور ـ بالبرامج الدينية التى تستضيف نوعيات من الشيوخ ورجال دين يطرحون أكثر الأفكار محافظة ووهابية، والمغرقة فى السلفية والأصولية، وكأن الشاشة الحكومية تنافس بذلك الجماعات السلفية و «الجهادية» وتزايد عليهم، بينما يحرم المشاهدون من عرض الأفكار العلمية والعلمانية باعتبارها الخلاص الوحيد من حالة الإرهاب الفكرى المغلف بغلالة دينية الذى يلف المنطقة العربية والإسلامية كلها منذ صعود الدول النفطية خاصة العائلة السعودية.

فما هو العقل الكامن والمحرك الخفى للسياسة الإعلامية المصرية خاصة فى قطاع التليفزيون؟ وما هى توجهاته واتجاهاته؟ وما هى آليات العمل وإجراءات التنفيذ المسئولة عن الأداء الإعلامى الحكومى الذى يتدهور بصورة مستمرة من حيث العمق والمضمون، وإن كان يتزايد حجمًا وكمًّا بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الإعلام المصرى والعربى؟ وأين تذهب المخصصات المالية الضخمة التى يحصل عليها قطاع الإعلام سنويًّا؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه لاحقًا.

□ □ □

ŸǹƸdžǮǩƚ ǫÊǕâƚ ƸꝀΣ ğƚǸǭ ƚ ǵƶơ ǰǽ(*)

إذا كان من المفهوم وجود فلسفة وموقف سياسى للنظام الإعلامى المصرى، مشتق من جملة أفكار وإستراتيچيات النظام والحكم السياسى، مثل الحفاظ على علاقة التحالف مع الولايات المتحدة، وعدم الإضرار بما يسمى «مسيرة التسوية مع إسرائيل»، وكذا تناول القضايا العربية فى الحدود التى لا تضر مصالح الحكم وأولوياته مع هاتين الدولتين المعتديتين، وكذلك تقديس مفهوم الملكية الخاصة والقطاع الخاص باعتبارهما قاطرة النمو الاقتصادى ـ الذى لم يحدث ـ وعدم المساس بالعلاقات مع العائلة المالكة السعودية أو العائلات المالكة فى الخليج العربى، وكذا عدم المساس بشخص رئيس الجمهورية وعدم توجيه النقد إليه أو إلى سياساته وأفكاره حتى لو مست مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

فإن هذه الاعتبارات والقيود قد شكلت عبر الزمن سقفًا لحدود «الحرية الإعلامية المصرية» سواء كانت فى وسائل الإعلام الحكومية أو حتى وسائل الإعلام الخاصة أو الحزبية أو ما يسمى خطأ «الصحف المستقلة»، بحيث فرضت بدورها قيودًا على الأداء الإعلامى المسيطر عليه من جانب الحكومة والحكم من حيث:

١ـ طبيعة الموضوعات محل التناول الإخبارى والإعلامى عمومًا.

٢ـ طبيعة انتقاء الشخصيات التى تجرى استضافتها فى التعليقات الإخبارية أو غيرها.

٣ـ طبيعة البرامج الدرامية والمنوعات التى ينبغى أن تراعى تلك الحساسيات، سواء كانت متعلقة بالولايات المتحدة أو المملكة السعودية.

٤ـ الاهتمام بالكم الإعلامى على حساب الكيف الإعلامى والتثقيفى، حيث يزيد عدد ساعات البث التليفزيونى الراهن على ١٦٤ ساعة يوميًّا، خاصة بعد التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى وغير الفنى فى القنوات المحلية والإقليمية والمتخصصة.

(*) نشرت بجريدة الغد مبتورة بتاريخ ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥.

حتى تلك المحاولات الخجولة والجريئة ـ نسبيًّا ـ التى حاول فيها بعض المسئولين فى قناتى الثقافية والنيل للأخبار توسيع هامش الحرية، جرى تطويقهما والعودة بهما مرة أخرى إلى حظيرة الرسمى والمحدود، مما أفقد «الشاشة المصرية التليفزيونية» أى طعم مميز، أو نكهة جادة قادرة على اجتذاب المشاهدين والمتابعين لكل الأحداث الجسام التى تجرى فى فلسطين أو العراق أو السودان أو غيرها ، فلجأ الجميع إلى القنوات الفضائية العربية الجديدة مثل الجزيرة والعربية وأبو ظبى، علاوة بالطبع على CNN,BBC.

فأين أوجه الخلل فى أدائنا الإعلامى الراهن؟

إذا كان هذا هو الوضع التنافسى المتواضع للأداء الإعلامى المصرى، خاصة فيما يتعلق بأهم قطاعاته وأكثرها تأثيرًا ألا وهو جهاز «التليفزيون» برغم زيادة عدد ساعات بثه الإجمالى إلى أكثر من ١٦٤ ساعة يوميًّا بكل قنواته الأساسية (الأولى والثانية والثالثة) والإقليمية أو المتخصصة أو حتى القنوات الخاصة، فإن هذا يطرح سؤالًا حيويًّا وهو أين مناط الخلل؟ وهل هو نتيجة نقص فى الموارد المالية أو الكوادر الفنية والبشرية؟

يستطيع المحلل المدقق فى الأداء الإعلامى المصرى، وجهاز التليفزيون تحديدًا أن يكتشف مجموعة من الاختلالات الأساسية، وهى:

١ ـ لعل أهمها وأكثرها تأثيرًا على مجمل الأداء هو تدنى سقف الحرية والسماح الديموقراطى أمام معدى البرامج الإخبارية والحوارية والأفلام التسجيلية والدرامية وغيرها.

٢ ـ ويترتب على ذلك هروب الكوادر الفنية الشابة، خاصة من المخرجين ومعدى البرامج والمذيعين، سواء كان ذلك بسبب تواضع مستوى الحرية، وبالتالى القيود المفروضة على إبداعهم، أو بسبب نقص الإمكانيات الفنية مثل الاستوديوهات، أو الكاميرات وكذا تدنى الأجور والمكافآت لصغار العاملين والكوادر التنفيذية.

٣ـ سوء توزيع العمل، سواء بسبب ضعف المديرين أو بسبب سيادة منطق وروح الشللية والمجاملة داخل القنوات وبين مشرفى البرامج المختلفة.

٤ـ التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى فى القنوات التليفزيونية، سواء كانت قنوات إقليمية (من الرابعة وحتى الثامنة) أو القنوات المتخصصة، وتكرار نفس الوظائف والاختصاصات، وهو ما أدى إلى تواضع أدائها الفنى والموضوعى.

٥ـ زيادة ساعات البث التليفزيونى بصورة مفزعة، مما غلب اعتبارات الكم على اعتبارات الجودة وفاعلية الاختيار بدءًا من النصوص وحتى الأداء التمثيلى والإخراج، مما أضعف الشاشة المصرية وأساء إلى سمعتها.

٦ـ انتشار الفساد، أو ما يطلق عليه العاملون فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون تعبير «الزيس» وتسمح لوائح الإنتاج والإشراف على البرامج بثغرات واسعة تؤدى إلى تفشى الفساد وانتشاره، خاصة بين كبار العاملين وقيادات التليفزيون، ولدينا فى هذا حالات ونماذج قضى فيها القضاء المصرى بأحكام إدانة، وهى بالقطع ليست الحالات الوحيدة.

ويبقى السؤال:

أزمة موارد.. أم خلل فى إدارة الموارد المالية؟

يدهش المرء من معرفة مقدار النقص الموجود فعلًا فى المعدات الفنية (الكاميرات) أو الأستديوهات، فى هذا المبنى الضخم الذى يضم أكثر من ٥٥ ألف موظف وكادر فنى وهندسى وتحريرى.. إلخ.

خذ مثلًا قناتى النيل للأخبار والثقافية وهما الأكثر جرأة وكفاءة من الناحيتين الإخبارية والثقافية، لا يمتلكان سوى عدد محدود جدًّا من كاميرات التصوير الخارجى ـ ربما كاميرتين لكل قناة منهما إن لم تخُنى الذاكرة ـ بما يعجزهما عن ملاحقة الأحداث الهامة سواء كانت سياسية أو ثقافية، وذلك على الرغم من ضخامة الموارد المالية التى حصل عليها اتحاد الإذاعة والتليفزيون طوال الأحد عشر عامًا الماضية (٩٢/ ١٩٩٣م ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م) والتي زادت على ١٣,٤ مليار جنيه؟ بما جعل هذه المؤسسة

واحدة من أكبر الأجهزة أو الهيئات الاقتصادية التى تحصل على اعتمادات مالية، وهى أيضًا من أكبر الهيئات التى تحقق خسائر سنوية فى البلاد. والجدول التالى يبين تطور مخصصات جهاز الإعلام الحكومى المصرى خلال الفترة المشار إليها:

جدول رقم (١٥)

تطور مخصصات قطاع الإعلام المصرى فى الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة ١٩٩١ / ١٩٩٢م - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

«بالمليون جنيه»

السنوات	ديوان وزارة الإعلام	هيئة الاستعلامات	اتحاد الإذاعة والتليفزيون	الإجمالى
٩١/ ١٩٩٢	٤٧,٦	٤٥,٠	٥٠٠,١	٥٩٢,٧
٩٢/ ١٩٩٣	٥٤,٨	٤٨,٨	٦٩٤,٢	٧٦٧,٨
٩٣/ ١٩٩٤	٦٣,٠	٦٣,٠	٨٧٢,١	٩٩٨,١
٩٤/ ١٩٩٥	٧٧,٦	٦٢,٣	٩٩٨,١	١١٣٨,٠
٩٥/ ١٩٩٦	٩٦,٩	٨٠,٧	١٤٢٩,٨	١٦٠٧,٤
٩٦/ ١٩٩٧	١١٥,٧	١٣٥,٠	١٣٩٢,٨	١٦٤٣,٥
٩٧/ ١٩٩٨	١١٥,٤	٧٢,٤	١٢٢٠,٧	١٤٠٨,٥
٩٨/ ١٩٩٩	١١٥,٧	٧٥,٦	١٤٢٧,٧	١٦١٩,٠
٩٩/ ٢٠٠٠	١١٦,٠	٧٩,٤	١٧١٨,٥	١٩١٣,٩
٢٠٠٠/ ٢٠٠١	١١٦,٤	٨٤,٢	١٤٧٦,٠	١٦٧٦,٦
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	١١٦,٧	٨٤,٨	١٦٧٣,٧	١٨٧٥,٢
الإجمالي	**١٠٣٥,٨**	**٨٣١,٢**	**١٣٤٠٣,٧**	**١٥٢٧٠,٧**

المصدر: مجلدات الحساب الختامى للدولة فى السنوات الستة الأولى، ثم بعدها من مجلدات الموازنة العامة للدولة.

إذن، فإن هذا الجهاز الضخم لا يعانى من نقص الموارد المالية، بل المؤكد أنه يعانى من سوء إدارة هذه الموارد، وهو ما كشفته وقائع الفساد والانحرافات التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية خاصة فى قضية رئيس قطاع الأخبار السابق (محمد الوكيل)، وهو ما زال موجودًا بين كثير من القيادات خاصة ما يتعلق بالتحايل لزيادة مكافآتهم الشهرية عبر ما يسمى «الإشراف على البرامج» برغم أنها من صميم عمل هذه القيادات ومن صميم اختصاصاتهم الوظيفية، وهو ما أدى فى النهاية إلى رسوب

الدور الإعلامى المصرى فى السوق التنافسية العربية والدولية من جميع النواحى الفنية والمهنية.. لماذا؟

هنا نستطيع أن نشير ونؤكد على مداخل أساسية لإصلاح هذا الوضع المختل مثل:

١ـ ضرورة إعادة هيكلة التنظيم الراهن لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، خاصة مراجعة تجربة القنوات الإقليمية موضوعيًّا ومهنيًّا وفنيًّا، حيث تبين أن معظمها خلال السنوات الخمس الماضية لم يقدم إضافة ذات بال، سواء فى المجال الإعلامى أو فى مجال التنمية بالمحافظات المختلفة.

٢ـ العمل فورًا على تقليل ساعات البث التليفزيونى والإذاعى، فقد زاد البث الإذاعى بدوره من ١٥ ساعة عام ١٩٥٢م إلى ٢٢٢ ساعة يوميًّا عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤م ثم إلى ٢٥٤ ساعة يوميًّا عام١٩٨٨/ ١٩٨٩م، وبحلول عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧م كان قد تجاوز ٢٩٩ ساعة يوميًّا من البث الإذاعى، أما التليفزيون الحكومى فقد قاربت ساعات بثه حاليًّا نحو ٢٠٠ ساعة يوميًّا. ومن شأن التقليل أن يحقق عدة أهداف إستراتيجية فى آنٍ واحد فهو من ناحية سيتيح فرصة أفضل لعملية اختيار الأعمال التى تنتج على الشاشة الفضية من حيث العناصر الفنية المتكاملة (نصوص، سيناريو، ديكور، إخراج.. إلخ)، كما سيسمح للقيادات التنفيذية والإدارية بالجهاز بالتقاط الأنفاس، وسيمنح الأسرة المصرية فرصة للتواصل والحوار بعيدًا عن شاشة تقتحم بفضولها وإلحاحها بيوتهم وغرف نومهم، والقول بأن ذلك من شأنه ترك الفضاء المصرى للبث من الخارج أو الإرسال الإسرائيلى أو غيره هو أكذوبة كبرى لا تنطلى سوى على السذج، فالحقيقة أن الأداء الراهن للشاشة الفضية المصرية هو الذى من شأنه دفع المصريين جميعًا للبحث عن قنوات أخرى وفضائيات أخرى.

٣ـ مراجعة تجربة الفضائيتين المصريتين الأولى والثانية، ودمجهما معًا فى فضائية واحدة، مع الحفاظ على القنوات الجادة وتعزيز دورها مثل القناة الثقافية والنيل للأخبار.

٤ـ النظر جديًّا فى اعتماد نظام كفء ومتجدد الدماء للمراسلين المصريين مصحوبين بكاميرات للتعامل مع الحدث مباشرة ونقله بالصوت والصورة خاصة فى مواقع الأحداث التى تهمنا وتمس أمننا القومى مثل العراق وفلسطين والسودان.

٥ـ مراجعة بل إلغاء نظام المنتج المنفذ الذى تحول إلى ثقب هائل فى أموال التليفزيون، لا يستفيد منه واقعيًّا سوى عدد محدود جدًّا من قيادات الجهاز، سواء الذين ما زالوا فى الخدمة أو الذين تقاعدوا لبلوغ السن القانونية.

٦ـ مراجعة نظام الإشراف على البرامج الذى أصبح بمثابة وسيلة «احتيال» من جانب عدد كبير من قيادات القنوات المختلفة للحصول على مكافآت هائلة شهريًّا برغم أن هذا العمل من صميم الوظيفة القيادية.

٧ـ مراجعة كل الأسس التى تقوم عليها الأعمال الفنية من مسلسلات درامية أو برامج منوعات التى كان لها فى السنوات الماضية دور خطير فى عقلية النشء والشباب، وفى زرع قيم سلبية فى الريف والمدينة وفقًا للدراسات الجادة التى اهتمت بمتابعة تأثير الدراما التليفزيونية على أنساق القيم والمفاهيم المصرية فى عصر الحقبة النفطية والانفتاح والصلح مع إسرائيل.

نحن فى أشد الحاجة إلى إعلام تنموى حقيقى وليس إلى إعلام «ملء الفراغ» أو التسلية، فما أبعد شعبنا وأمتنا عن الترفيه والتسلية، وما أقرب الهموم إلى قلبهما ووجدانهما.

□ □ □

ğǸǮȚǮǩł ΥǨȿə ƴǉ ǫǨǶơł ŋǊǽƐǕ(*)

منذ بدأت شركات المحمول العمل فى مصر عام ١٩٩٨م، والكل يعرف أن دراسات الجدوى تؤكد أن عدد زبائن هذا النشاط الجديد سوف يتزايد ليصل إلى ١٠ ملايين مشترك بحلول عام ٢٠٠٥م، لذلك بالغت الشركتان (موبينيل وفودافون مصر) فى أسعار خدماتهما بصورة كبيرة على الرغم من صدور القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨م، والقرار الجمهورى رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٨م، اللذين ألزما وزارة الاتصالات بوضع ضوابط معينة من أجل ضمان تسعير تنافسى لخدمات شركات الاتصالات العاملة فى السوق المصرى.

المهم، ونظرًا لتزايد صرخات المشتركين المصريين فى خدمات المحمول من مبالغة الشركتين الاحتكاريتين فى أسعار خدماتهما، فقد اضطر المسئولون وأعضاء مجلس الشعب، بل ورئيس الجمهورية إلى التصريح أكثر من مرة بضرورة إنشاء الشركة الثالثة للمحمول، لتخفيف الأثر والممارسة الاحتكارية البغيضة التى تمارسها شركتا المحمول (فوادفون وموبينيل).

وبالفعل بدأت الشركة المصرية للاتصالات ـ وهى شركة مملوكة للحكومة ـ فى اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية، وإعداد دراسات الجدوى من أجل إنشاء الشبكة الثالثة للمحمول، واستمر هذا الجهد عامين كاملين وشمل:

١ـ إعداد دراسات الجدوى التى أكدت الجدوى الاقتصادية لإنشاء الشبكة الثالثة للمحمول.

٢ـ تفعيل الترخيص الذي كان قد حصلت عليه منذ عام ١٩٩٨ من الجهاز القومى لتنظيم مرفق الاتصالات بالموجة الترددية ١٨٠٠ ميجا هرتز مقابل دفع مبلغ ١٤٥٠ مليون جنيه.

(*) نشرت بجريدة الكرامة بعنوان مختلف بتاريخ ٢١/ ٣/ ٢٠٠٦.

٣ـ بداية اتخاذ مقر للشركة الجديدة وتأثيثه وإعداد طاقم العاملين الإداريين فيها.

وفجأة توقف كل شيء، وبدت تصريحات وزير الاتصالات وقتئذ (د. أحمد نظيف) معادية لفكرة إنشاء شركة ثالثة للمحمول، وبعده بدأت تصريحات جوقة الوزير من أمثال المهندس «عقيل بشير» رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات صاحبة المصلحة الكبرى فى إنشاء الشبكة الثالثة..!! وبعده مستشار الوزير (د. طارق كامل) وغيرهما، وقد استندت أقوالهم وتصريحاتهم الرافضة للشركة الثالثة على أساس:

١ـ إنه قد ثبت عدم الجدوى الاقتصادية لهذه الشركة.

٢ـ إنها بالتالى ستؤدى إلى خسائر كبيرة.

٣ـ وأن السوق المصرى فى حالة تشبع.

وكلها كانت أكاذيب ملفقة، ناقشتها فى حينها وفق أصول التحليل الاقتصادى الوطنى الأمين فى جريدة العربى الناصرى (بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م و ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤م)، وها هى الأيام تثبت كذب ادعاءاتهم بعد أن زاد عدد المشتركين فى شبكتى المحمول القائمتين من ٤ ملايين مشترك عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ مليون مشترك فى نهاية عام ٢٠٠٥ مما يؤكد كذب أقوالهم بشأن تشبع السوق المصرى، وعدم الجدوى الاقتصادية.

وقد زادت أرباح شركتى المحمول بأكثر من ٢ مليار جنيه على أرباحهما المعتادة سنويًّا، قبل توقف الحديث عن إنشاء الشركة الثالثة للمحمول، مما يؤكد أن تواطؤًا قد تم بين هؤلاء المسئولين وشركتى المحمول على حساب المستهلكين المصريين الذين تُركوا نهبًا للأسعار الاحتكارية المبالغ فيها من جانب شركتى المحمول.

أولًا: الأسس الاقتصادية للاتهامات

الأساس الأول للاتهام الاقتصادى

تأملوا معى هذه الأرقام (الفضيحة)، التى تكشف جريمة «نظيف» ومساعديه من أمثال عقيل بشير وطارق كامل.

١ـ فبعد اطمئنان شركتى المحمول إلى توقف مشروع بناء الشبكة الثالثة للمحمول، مقابل إرضاء كبار المسؤولين، وأحد الوسطاء من أبناء كبار المسؤولين جدًّا، تغولت الشركتان فى الأسعار من حيث تقليل فترات سماح الشحن، وهو ما كان يعنى فعليًّا رفعًا يزيد على ٣٠٪ فى أسعار المكالمات وبقية الخدمات.

٢ـ قامت الشركتان فى الوقت نفسه بما يمكن تسميته «إغراق السوق» من خلال طرح خطوط للاشتراك بأسعار زهيدة في عام ٢٠٠٥م، فزاد عدد المشتركين فى عام واحد من ٦,٥ مليون مشترك عام ٢٠٠٤م، إلى ١٤ مليون مشترك نهاية عام ٢٠٠٥م، مما سد الطريق على بناء شبكة ثالثة مستقبلًا، أو وضعها فى موقف صعب اقتصاديًّا، وكأنهما على معرفة مسبقة بأن هذا الاتفاق سوف يستمر عدة سنوات قليلة، وسيعود بعدها الضغط الشعبى فى التأثير من أجل بناء الشبكة الثالثة للمحمول، فيحقق كل طرف منهما أغراضه، فالشركتان قفزت بأرباحهما إلى أكثر من ١٥٠٪ فى عام واحد، وقد حققتا معًا خلال السنوات الأربعة الماضية (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥) صافى أرباح حوالى ٧ مليارات جنيه من دم المستهلكين المصريين، وحقق المسئولون المتورطون فى الجريمة منافع وعمولات أودعت فى بنوك سرية.

جدول رقم (١٧)

تطور صافى أرباح شركتى المحمول خلال الفترة ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٥م

«بالمليون جنيه»

السنوات	شركة موبينيل	شركة فودافون	المجموع
٢٠٠٢	٤٢٢,٨	٣٧٠,٢	٧٩٣,٠
٢٠٠٣	٩١٥,٢	٨١٤,٩	١٧٣٠,١
٢٠٠٤	٨٧٣,١	٧٧٧,٩	١٦٥١,٠
٢٠٠٥	١٣٩٧,٠	١٢٣٣,٠	٢٦٣٠,٠
المجموع	٣٦٠٨,١	٣١٩٦,٠	٦٨٠٤,١

المصدر: من واقع ميزانيات الشركتين المعلنة بالصحف المصرية.

ونستنتج من ذلك:

١ـ أصبح وجود شركة ثالثة للمحمول مجرد «محلل احتكارى»، فلا هى ستكون قادرة لعدة سنوات بعد قيامها على منافسة هذا الحجم من المشتركين لدى الشركتين ـ إلا إذا أقدمت على مجازفة اقتصادية كبرى ـ بتقبل خسائر فادحة لعدة سنوات من أجل جذب هؤلاء المشتركين أنفسهم إلى شبكتها الجديدة، وذلك بتخفيض أسعار خدماتها إلى نصف ما تتقضاه الشركتان الاحتكاريتان القائمتان فعلاً، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الشركة الثالثة بقوة الشركة الصينية china telcom، وليست شركة متوسطة مثل «اتصالات» الإماراتية، أو غيرها.

٢ـ الأرجح أن ترسو المزايدة أو المناقصة الجديدة على شركة خليجية صغيرة أو متوسطة تكون مجرد «محلل احتكارى»، ستشارك فى اقتسام كعكة السوق مع الشركتين القائمتين دون أن تجرؤ على منافستهما فعلاً بجدية.

الأساس الثانى للاتهام الاقتصادى

يتمثل فيما جاء على لسان رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات «عقيل بشير» فى مايو عام ٢٠٠٤م بمجلة الشركة (اتصالات)، يتأكد منه أن هناك مؤامرة مفضوحة مغلفة بالأكاذيب، حيث قال:

١ـ إن تكلفة الشبكة الثالثة ستكون فى حدود ٥ ,٢ مليار جنيه، ستنفق على مدار خمس سنوات أى بمتوسط سنوى ٥٠٠ مليون جنيه.

٢ـ وإن مصاريف التشغيل ستكون حوالى ٢٥٠ مليون دولار أخرى، بينما العائد السنوى سيكون بالجنيه المصرى..!!

٣ـ وإننا ـ أى عصابة مجلس الإدارة ـ قد فشلنا فى الحصول على شريك إستراتيجى..!!

٤ـ وإن هناك ركودًا فى سوق الاتصالات العالمية..!!

٥ـ وإن الظروف السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط لا تساعد على ذلك..!!

لقد كان الرجل كاذبًا ومتواطئًا، وأنا أتهمه مباشرة بأن وراؤه أغراضًا غير شريفة، دفعته إلى حرمان الشركة التى يتولى رئاسة مجلس إدارتها من نشاط مربح حقيقى، وهو ما ثبت بالأرقام التى نشرناها فى هذا المقال.

الأساس الثالث للاتهام

فضيحة صفقة «فودافون مصر»، ووفقًا للترتيب والاتفاق الذى تم بين الأطراف الثلاثة المتآمرين على المستهلك المصرى وعلى الشركة الوطنية المملوكة للمجتمع المصرى، وهم شركتا المحمول ووزارة الاتصالات، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، فقد تم مقابل تنازل الأخيرة عن ترخيص الشبكة الثالثة للمحمول، أن تؤدى شركتا المحمول قيمة الترخيص ـ وقدره ١٤٥٠ مليون جنيه ـ إلى الجهاز القومى لتنظيم مرفق الاتصالات، وارتضت «شركة موبينيل» أن تدفع حصتها وقدرها حوالى ٧٨٠ مليون جنيه على أقساط مريحة لمدة خمس سنوات (أى حوالى ٢٥٥ مليون جنيه سنويًّا)، بينما قبلت «فودافون مصر» أن تتنازل بنظام البيع عن ٢٥,٥٪ من أسهمها لصالح الشركة المصرية للاتصالات بسعر السهم ٢٣,٣ جنيه (مع ملاحظة أن سعر إصدار السهم كان ٥ جنيهات). وبهذا انخفضت حصة «فوادافون العالمية» ـ وهى شركة إنجليزية عملاقة تسيطر على جزء كبير من سوق الاتصالات العالمية ـ فى مصر من ٦٧٪ إلى ٥١,٠٪، وهكذا ظلت السيطرة الحقيقية فى يد «فودافون العالمية»، وهذا من ناحية.

وبهذا توزعت القيمة بين الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

- ٥١٪ من الأسهم لفودافون العالمية.
- ٢٤٪ من الأسهم لحصة الأقلية.
- ٢٥٪ من الأسهم لصالح الشركة المصرية للاتصالات.

والأنكى هو توزيع مقاعد مجلس الإدارة الثلاثة عشر، حيث توزعت على النحو الآتى:

- ستة مقاعد لمجموعة فودافون جروب.
- ثلاثة مقاعد أخرى لمساهمى الأقلية.
- أربعة مقاعد للمصرية للاتصالات.

ولم يحدد الاتفاق ـ على حد علمنا ـ مدى وإمكانية تداول هذه الأسهم التى امتلكتها المصرية للاتصالات لدى «فودافون مصر» فى البورصة المصرية أو البورصات العالمية.

وبهذا أصبحت «فودافون العالمية» وحلفاؤها من الأقلية «مثل محمد نصير وجماعته» يسيطرون فعليًّا على سياسة الشركة وتوجهاتها، ولم يتحقق للمصرية للاتصالات شىء جديد فى الاقتصاد المصرى، أو إضافة شىء من النشاط الاقتصادى..!!

الأساس الرابع للاتهام

ما يجرى فى الشركة المصرية للاتصالات ذاتها، وتعمد تكبيدها خسائر دون مبرر معقول، وكأن المقصود بخس أصولها التى تزيد على ٣ ,٣٣ مليار جنيه (أى حوالى ٦ مليارات دولار بأسعار الصرف الراهنة)، ورأس مال يتجاوز ١ ,١٧ مليار جنيه (حوالى ٢ ,٣ مليار دولار) ونشير هنا إلى الحقائق التالية:

١ـ زيادة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، وهى كلها ديون موجودة لدى عملاء الشركة من القطاعين الخاص والرأسمالى، حيث زادت هذه المخصصات من ٥ ,٥١١ مليون جنيه عام ٢٠٠١م إلى ٤ ,٨٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢م، ثم إلى ١ ,١٠٤٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٣م، ثم إلى ٣ ,١١٤٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٤م.

٢ـ الاستثمار فى شركات خاصة لا تحقق عائدًا مجزيًا للشركة المصرية للاتصالات، وكأن هذه الشركات قد أسست من المال العام لخدمة أقارب بعض المسئولين فى الدولة وأبنائهم، وقد بلغت هذه الاستثمارات حوالى ١٦٠ مليون جنيه.

٣ـ زيادة مخصصات المخزون الراكد، أو التالف فى الشركة المصرية للاتصالات بمعدلات تتراوح بين ٥ ,٦٪ إلى ٠ ,٨٪ من قيمة المخزون نفسه، وهى معدلات مرتفعة بما يشير إلى إهمال فى صيانة المخزون أو عمليات التخريد والإهلاك.

٤ـ المبالغة فى مخصصات الإهلاك والاستهلاك، التى زادت من ٩٢٩ مليون جنيه عام ١٩٩٨م، إلى ١٣٠٧ ملايين جنيه عام ١٩٩٩م، ثم إلى ١٥٠٦ ملايين جنيه فى يونيو عام ٢٠٠٠م، ثم إلى ١٧٠٩ ملايين جنيه فى ديسمبر عام ٢٠٠١م، ثم قفزت عام ٢٠٠٢م إلى ٢,٤ مليار جنيه، بما أصبح يعادل فى المتوسط ٤٠٪ سنويًّا من تكاليف النشاط فى الشركة، فإما أن هناك إهدارًا للأصول والممتلكات، أو أننا إزاء محاولة محاسبية للتلاعب فى بعض البنود من أجل إظهار الأرباح بأقل من حقيقتها، لأسباب عديدة كلها تؤدى إلى نتيجة واحدة، ألا وهى ضرورة إحالة المسؤولين عن هذه الجرائم إلى المحاكمة الجنائية.

ثانيًا: الأسس القانونية والدستورية للاتهام

نأتى الآن إلى الأبعاد القانونية والدستورية التى يتأسس ويقوم عليها اتهامنا للدكتور «أحمد نظيف» و «عقيل بشير» و «طارق كامل» والجماعة المحيطة بهم والمستفيدة من فضيحة شركات المحمول.

فعندما صدر القانون الخطيئة رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨م الذى تضمن:

١ـ تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من هيئة اقتصادية إلى شركة من أشخاص القانون الخاص.

٢ـ إنشاء جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات يكون تابعًا لوزير الاتصالات والمعلومات.

٣ـ وقد نصت الفقرة الثانية من المادة (١٢) من هذا القانون على دور لهذا الجهاز وهو «اعتماد أسعار الخدمات المقدمة للجمهور، وإصدار التراخيص للشركات للعمل فـى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها».

٤ـ كما نصت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٨م على مسئوليات هذا الجهاز، وعلى «أن يدار قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على أسس غير احتكارية»، واستكملت المادة الثانية من القرار الجمهورى ذلك

بأن نصت على أن يتولى جهاز تنظيم مرفق الاتصالات وضع القواعد التى تكفل المنافسة المشروعة بينها.

٥ـ وأكدت المادة الخامسة من هذا القرار ذلك، بأن نصت على مسئولية الجهاز فى أن يقوم بمراجعة التكلفة الاقتصادية، وتعريفة الخدمات بمراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية.

إذن، هذا هو الإطار القانونى المنظم لعمل جميع الوزارات والأجهزة المعنية بهذا النشاط.. والسؤال هو: هل احترم الوزير المختص ـ أحمد نظيف وجماعته ـ هذا الإطار القانونى الذى يلزمه بحكم القسم الذى أداه حين تولى مسئوليته الوزارية؟

الإجابة.. بالقطع كلا.

لقد ترك الرجل السوق لحيتان مفترسة، دون قواعد أو تسعير اقتصادي تنافسى، أو غير احتكارى.

كما تغاضى الجهاز ووزير الاتصالات عن الممارسات الاحتكارية لشركات الاتصالات، سواء في مجال المحمول أو الشركة المصرية للاتصالات، كما لم يراجع الجهاز والوزارة التكلفة الاقتصادية، وتعريفة الخدمات لشركتي المحمول، وهي تكلفة تقل عن ربع (٢٥٪) من أسعار خدماتهما، بما يحقق لها أرباحًا خيالية تعادل ما بين ٦٥٪ إلى ٩١٪ من رأسمالهما في العام الأخير، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت أرباح كل منهما ما يعادل في المتوسط ١١٥٪ من رأسمالها.

كما تواطأ السيد الوزير ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وغيرهما، لوأد مشروع الشبكة الثالثة للمحمول، فأهدروا على المال العام فرصة تعظيم أرباحه، وتحقيق مصالح تنافسية للمستهلكين والمشتركين فى خدمات المحمول، الذين قارب عددهم حاليًّا ١٢ مليون مشترك.

هذه عريضة اتهام صريحة ضد الفساد، نقدمها إلى النائب العام، وأعضاء مجلس الشعب الشرفاء.

□ □ □

(*)YƘƽĀǪǩ ƴǽƴƩ ƙƗYƸƼƿ ..ǴǅǾǅƼƿ ..ğǸǮƮǮƙƗ

وسط زفة إعلامية، وإعلانية خرج علينا رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف وشلته (طارق كامل ويوسف بطرس غالى ومحمود محيى الدين) يوم الثلاثاء (٢٠٠٦ / ٧ / ٤م) يزفون إلى الشعب المصرى خبر الانتصار الساحق الماحق الذى تحقق بإرساء مناقصة ومزايدة «إقامة الشبكة الثالثة للمحمول» على التكتل أو «الكونسرتيوم» الذى تقوده المؤسسة الإماراتية للاتصالات (اتصالات)، ويضم فى عضويته هيئة البريد المصرية، والبنك الأهلى المصرى، والبنــك التجارى الدولـى C.I.B، واستبعاد سبعة أو ثمانية تكتلات أخرى، كان من بينها تكتل أو «كونسرتيوم» تقوده الشركة المصرية للاتصالات Egypt telecom.

وكان منطق الانتصار والتباهى الذى بدا واضحًا على ملامح وجوه المسئولين المصريين ورنات صوتهم ينطلق من الادعاءات التالية:

١ـ أنهم قد نجحوا فى رفع قيمة المزايدة لتصل إلى ٩ , ٢ مليار دولار ـ أى ما يعادل ١٦ , ٧ مليار جنيه مصرى ـ ثمنًا للرخصة، وأن هذا المبلغ سوف يدخل إلى خزينة الدولة، مما يخفف من الأعباء الملقاة على عاتقها.

٢ـ وأن الشفافية كانت أساسية وحاكمة فى إدارة عمليات المزايدة على هذه الشبكة.

٣ـ وأنهم أخيرًا ـ ودون أن يصرحوا بهذا علنًا ـ قد تخلصوا من «العار» الذى لحق بهم والشكوك والظنون التى صاحبتهم بعد فضيحة عام ٢٠٠٢م، حينما وقف نفس الأشخاص تقريبًا ليعلنوا على الملأ ويقنعوا رئيس الجمهورية الذى ليس لديه أى خبرة، أن الشبكة الثالثة للمحمول غير ذات جدوى اقتصادية، وأن من شأن إقامتها أن تؤدى إلى استنزاف موارد الشركة المصرية للاتصالات صاحبة الترخيص وقتئذ بمبلغ ٤ , ١ مليار جنيه، وبالتالى فإن السوق المصرى للاتصالات لا يستوعب وجود شبكة ثالثة للمحمول..!!.

(*) نشرت كاملة بجريدة الكرامة بعد تغيير عنوانها إلى «خديعة الشبكة الثالثة» بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

وبصرف النظر عن أن ادعاءاتهم كانت كاذبة ووراؤها رائحة فساد مالى طال أشخاصهم ومن وراؤهم من أبناء أحد كبار المسئولين جدًّا، وهو ما كشفته عبر عدة مقالات قمت بنشرها فى جريدتى «العربى الناصرى» و«الكرامة» و«الأهرام العربى»، وعرضت الأمر ذاته فى عدة ندوات حضرها لفيف من المتخصصين فى عالم الاتصالات والمعلومات، من خلال «الجمعية العلمية لمهندسى الاتصالات»، وقدمت خلالها بلاغات إلى «النائب العام» أطالبه فيها بفتح تحقيق معى أو معهم حول هذه الفضيحة وادعاءاتهم الكاذبة وقتئذ، فإن الغريب والمدهش أن أحدًا لم يجرؤ على أن يرد علىَّ وعلى مزاعمى واتهاماتى لهم بالفساد والتواطؤ مع شركتى المحمول العاملتين فى السوق المصرى بشكل احتكارى.

والآن.. بعد هذه الزفة الكبرى وعلامات الانتصار البادية على ملامح وجوههم التعيسة ما هى الحقيقة فى كل هذا؟ وما هى أبعاد المصيبة المحدقة فى سوق الاتصالات المصرى؟ وبالمواطنين؟ وبالشركة المصرية للاتصالات ذاتها؟

دعونا نتناول كل واحدة من انتصاراتهم الكاذبة بشىء من التفصيل:

أولًا: أكذوبة الخزانة العامة..!!

صحيح أن رخصة التشغيل للشبكة الثالثة للمحمول قد تجاوزت التوقعات التى كانت سائدة لدى الجمهور ولدى المتخصصين على حد سواء، حيث بلغت ٢,٩ مليار جنيه (أى حوالى ١٦,٧ مليار جنيه مصرى)، وقد حاول رجال السحر والشعوذة الجدد إيهام الرأى العام بأن هذا المبلغ هو بمثابة استثمار جديد سوف يدخل إلى شرايين الاقتصاد المصرى، وأن الشركة الإماراتية قد ضخت أموالًا إضافية بسبب الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى!!

بيد أن هذا لم يكن حقيقيًّا على الإطلاق.. كيف؟

الحقيقة أن من سيتولى تمويل ثمن رخصة الشبكة الثالثة هذه وبقية تكاليف التشغيل من إقامة محطات التقوية وغيرها هو مجموعة الشركاء أعضاء هذا التحالف وبنفس نسبة مشاركتهم وهم:

١ـ المؤسسة الإماراتية للاتصالات (اتصالات) بنسبة ٦٦٪.

٢ـ هيئة البريد المصرية ـ وهي هيئة حكومية مصرية ـ بنسبة ٢٠٪.

٣ـ البنك الأهلى المصرى ـ وهو بنك حكومى مصرى ـ بنسبة ١٠٪.

٤ـ البنك التجارى الدولى ـ وهو بنك مملوك للبنك الأهلى المصرى ـ بنسبة ٤٪.

إذن، فإن ٣٤٪ من حصة التمويل هى من جهات حكومية مصرية وليست استثمارًا جديدًا وافدًا من الخارج، هذه واحدة، وإذا عرفنا أن هيئة البريد المصرية تمتلك حتى مايو ٢٠٠٥م حوالى ٦ , ٣١ مليار جنيه فى صورة مدخرات للأفراد والعائلات المصرية، وكانت تقوم بإقراض جانب كبير من هذه المدخرات إلى بنك الاستثمار القومى وغيره من الوسطاء الماليين، وأن البنك الأهلى المصرى وشقيقه السرى البنك التجارى الدولى سيقومان بدورهما بتمويل جزء كبير من هذه الصفقة عبر توفير القروض والمشاركة فى رأس المال، بما يعنى أننا إزاء عملية نقل أصول مالية من اليد اليسرى للحكومة (هيئة البريد والبنكين)، إلى اليد اليمنى للحكومة، خاصة إذا علمنا أن «مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)» التى أنشئت عام ١٩٧٦م، واتسع نطاق نشاطها بشكل غريب فى دول غرب وشرق أفريقيا والسعودية وبعض دول الخليج بمساعدة هيئات استشارية أمريكية، لا يتجاوز رأسمالها فى ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٥م حوالى ٣٦٣٠ مليون درهم إماراتى (أى ما يعادل ٣ , ٥٦٨٥ مليون جنيه مصرى)، وأن حجم استثماراتها فى ذلك التاريخ لم يزد على ٨ , ٣٤٧١ مليون درهم (أى ما يعادل ٥ , ٥٤٣٧ مليون جنيه مصرى)، بما يؤكد أنها سوف تأتى بحصتها الكبيرة فى هذه الشبكة الثالثة من خلال الحصول على القروض والائتمان المصرفى، سواء من البنوك العربية أو المصرية، وغالبًا سيكون من الأسهل الحصول عليها من البنوك المصرية التى انتشر فيها الفساد والمجاملة، وعرف عنها تدخل كبار المسئولين وبعض أبنائهم وأطفالهم للتوصية لمنح القروض لبعض الشخصيات، سواء من باب المجاملة أو من مدخل العمولات والرشا، وهو ما أدى لإهدار أكثر من ٤٠ مليار جنيه على هذه البنوك وهروب الكثيرين من كبار المقترضين خلال السنوات القليلة الماضية.

هذا هو الوجه الأول للخديعة الكبرى، أما الوجه الثانى فيتمثل فى المخاطر الحقيقية المحدقة بهذه القروض والمساهمات الخاصة بالبنوك المصرية لعدة أسباب جوهرية هى:

الأول: أن شركتى المحمول القائمتين فى مصر منذ عام ١٩٩٨م (موبينيل وفودافون) قد نجحتا فى العام الماضى وحده فى إغراق السوق المصرى لاتصالات المحمول تمامًا، بحيث زاد عدد مشتركيهما فجأة من ٥ ,٦ مليون مشترك فى ديسمبر عام ٢٠٠٤م إلى ٥ ,١٣ مليون مشترك فى ديسمبر عام ٢٠٠٥م، ثم إلى ٣٥ مليون مشترك في ديسمبر من عام ٢٠٠٧م وذلك بهدف سد الطريق على الشبكة الثالثة للمحمول المزمع إنشاؤها، وبعد أن نجحتا عام ٢٠٠٢ فى رشوة كبار المسئولين فى قطاع الاتصالات والمعلومات، فتركوا لهما السوق والمواطنين لقمة سائغة دون حسيب أو رقيب مما رفع معدل أرباحهما بصورة هائلة فحققتا حوالى ٥ ,٦ مليار جنيه صافى أرباح خلال السنوات الأربعة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥م).

الثانى: ولأن الشركة الثالثة للمحمول تواجه أوضاعًا جديدة فى السوق المصرى، فإن الفرصة الوحيدة المتاحة لها للتواجد فى هذا السوق تتمثل فى تقديم أسعار أقل من الأسعار الجشعة لشركتى المحمول القائمتين حاليًّا (٥٠ قرشًا للدقيقة فى الخط السحرى و١٥٠ قرشًا للدقيقة فى الخط العادى)، علاوة على إضافة خدمات جديدة، وذلك حتى تضمن قطاعًا جديدًا من السكان فى ظل مستوى المعيشة ومستوى التضخم الراهن، وهذا الحجم من الزبائن الجدد لن يزيد على مليون مشترك جديد سنويًّا ولمدة ثلاث إلى خمس سنوات، أو سحب جزء من مشتركى الشركتين القائمتين بمعدل لن يزيد على نصف مليون مشترك، وهذا يعنى أن يظل مستوى إيرادات الشركة الجديدة دون مستوى نفقاتها لمدة لن تقل عن ثلاث سنوات قادمة، سيكون فيه الوضع المالى للشركة يحقق خسائر كبيرة، أى خسائر لهيئة البريد المصرية وللبنكين التجاريين المصريين، وباختصار خسائر لأصحاب الودائع المصريين.

الثالث: وبافتراض ثبات مستوى الأسعار الباهظة لشركتى المحمول (موبينيل وفودافون) على حالهما لمدة السنوات الثلاثة القادمة ـ وهى مسألة مشكوك فيها ـ فإن الشركة الجديدة لن تستطيع تحقيق التوازن المالى بين تكاليف تشغيلها ومستوى إيراداتها

إلا بعد مرور ثلاث سنوات إلى خمس على الأقل، أما إذا تحالفت الشركتان من أجل تخفيض أسعار خدماتهما فإن خسائر الشركة الجديدة سوف تستمر لسنوات أطول.

الرابع: حالة التشبع الموجودة فى السوق المصرى للاتصالات قد تحققت بعد عملية الإغراق الذى مارسته شركتا المحمول طوال عام ٢٠٠٥م، كما سبق وأشرنا ، ومن غير المتوقع أن ينمو عدد مشتركى هذا السوق خلال السنوات القادمة سوى بأقل من ١٠٪ سنويًّا، لقد نجح تحالف الفساد الذى جرى عام ٢٠٠٢ فى حرمان المواطنين المصريين من فرصة التمتع بخدمة المحمول بأسعار معقولة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا.

ثانيًا: مخاطر محدقة بصرح الشركة المصرية للاتصالات

لم يكن ما جرى من إرساء المزايدة على التحالف الذى تقوده الإماراتية للاتصالات، وخسارة التحالف الذى تقوده المصرية للاتصالات، سوى المسمار قبل الأخير فى نعش هذه الشركة الحكومية العملاقة التى يجرى تحطيمها بشكل ممنهج منذ أن جاءوا «بعقيل بشير» من إحدى الدكاكين الخاصة لقيادة هذا الصرح الحكومى العملاق.

فالصفقة بشكلها الحالى سوف تعود بالأضرار على الشركة المصرية وعلى المواطنين الذين أسرعوا فى مارس الماضى بشراء أسهم تلك الشركة فى أول طرح لنسبة ٢٠٪ من أسهم الشركة، والتى أدت إلى قفزة فى سعر شراء السهم من أقل من ١٥ جنيهًا إلى أن تجاوز فى الساعات الأولى للطرح ٣٥ جنيهًا، ثم وبعد أن انجلى غبار الوهم أخذ فى الانخفاض، حتى جاءته الضربة الجديدة ليصل إلى نحو ١٠ جنيهات للسهم مما يمثل خسارة فادحة لحملة الأسهم، والأخطر فى هذا هو المستقبل المحيط بالشركة خاصة فى ظل قيادة هذا الرجل وإهداره لموارد الشركة وتصرفه فيها وكأنها عزبة خاصة ورثها عن أجداده، حيث المخصصات المالية الهائلة التى يحصل عليها والتى تقدر وفقًا لأقرب المقربين لهذه الجماعة الضيقة المحيطة به بحوالى ٣٠٠ ألف جنيه شهريًّا، ونفقات بدل الاجتماعات والفنادق الفخمة التى تتولى تقديم الغداء والمشروبات أثناء اجتماعات مجلس الإدارة، وكأنهم يديرون جنرال موتورز أو بنكًا أمريكيًّا وليس شركة حكومية فى دولة معرضة للإفلاس المالى والانهيار الاقتصادى.

فهذه الشركة تتعرض لعملية تحطيم «ممنهجة» من أجل دفعها ودفع الرأى العام المصرى للقبول بفكرة «خصخصتها» وبيعها للأجانب الذين يتربصون بها منذ سنوات طويلة، ولعل إحدى هذه العمليات الممنهجة هو خلق مشاعر من الكراهية من جانب الرأى العام تجاه السلوك الاحتكارى الذى تمارسه إدارة الشركة منذ سنوات، والمبالغة فى رفع أسعار خدماتها بصورة مستمرة ودورية حتى أصبح هناك ـ فعلًا ـ رفض من جانب الرأى العام والمتعاملين مع هذه الشركة العريقة ـ وعددهم يزيد على ٢٠ مليون متعامل ومشترك ـ لسلوك هذه الشركة، مما أوقع البعض بحسن نية فى فخاخ الصيادين، فارتفعت الأصوات ـ وبعضهم وطنيون مخلصون ـ بالدعوة إلى التخلص من الطابع الاحتكارى لهذه الشركة والقبول بفكرة دخول الأجانب على سوق الهاتف الثابت أسوة بما جرى فى سوق الهاتف المحمول..!!

وإذا ما حدث هذا ـ لا قدر الله ـ فإن عقدة الاتصالات الأرضية الضخمة وشبكاتها الهائلة التى بنيت على مدى ١٥٠ عامًا ستكون قد وقعت فى أيدٍ غير معلومة، فنصبح أشبه بالعراة تمامًا، مكشوفين كمجتمع، وكدولة، وكأفراد فى حجرات نومنا أمام أجهزة التجسس الاستخبارية العالمية، فمشروع «أشلون» أو الآذان العالية الأمريكى يتجسس على كل اتصالات العالم، وكذلك جهاز الاستخبارات البريطاني ٦.M.I، وكلها تتم عبر وسيلتين أساسيتين هما:

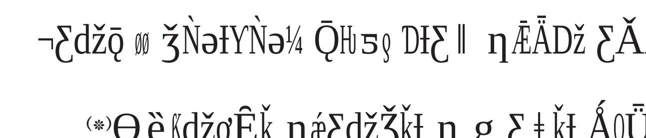
- شبكات الاتصالات الأرضية والمحمول.
- الأقمار الصناعية، ومن بينها القمر الإماراتى «الثريا».

والمؤكد فى تحليلى أن «الإماراتية للاتصالات» ومن وراؤها من كبار أمراء ومشايخ الخليج، يدركون أن فرص تحقيق أرباح كبيرة من الشبكة الثالثة للمحمول فى مصر، هى فرص متواضعة لسنوات خمس قادمة، لذا فإن التصور الأقرب إلى المنطق والعقل هو نظرتهم إلى مستقبل «الشركة المصرية للاتصالات» والوعود التى قد تكون قد قطعت لهم بحصة معتبرة من كعكة المصرية حين يأتى أوان تصفيتها وتمزيقها إربًا وبيعها، وهذا ربما سر إصرار «الإماراتية» على رفع قيمة عروضها فى المزاد من أجل الدخول إلى السوق المصرى.

أما حكاية الخزانة العامة التى ستمتلئ بالأموال القادمة من هذه المزايدة فهى أكذوبة كبرى تنطلى على بعض البسطاء من المواطنين وبعض غير المتخصصين، تمامًا كما فعلوا فى موضوع مشروعات BOOT شهورًا طويلة، فإذا بها تتحول إلى ثقب واسع فى مواردنا المالية وميزان المدفوعات المصرى، مما حدا برئيس الجمهورية علنًا فى لقاء صحفى وفى حضور رئيس وزرائه ـ طباخ السم كله ـ د. عاطف عبيد إلى التأكيد على ضرورة إعادة النظر فى موضوع BOOT، وبعدها مات هذا النظام بالسكتة القلبية برغم تحذيرنا منه على صفحات جريدة «العالم اليوم» منذ عام ١٩٩٩م.

دعونا أيها الناس، أصحاب المصالح غير المشروعة نتوقف عن الأكاذيب وترويج الدعاية السوداء، وتحلوا ولو مرة واحدة بالأمانة والجدية عند مناقشة قضايانا الاقتصادية والوطنية، فمصر على وشك الغرق إن لم تكن قد غرقت فعلًا.

□ □ □



خلال الأسابيع القليلة الماضية، تسارعت الخطى والأخبار التى نشرت فى الصحف الحكومية والخاصة حول رغبة مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات الذى يقوده السيد «عقيل بشير» فى شراء حوالى ٢٤٪ أخرى من أسهم شركة المحمول الثانية فى مصر «فودافون ـ مصر» بسعر مائة جنيه للسهم الواحد، بعد أن سبق وقامت المصرية للاتصالات بصفقة مماثلة ـ دارت حولها الشكوك والظنون وما زالت ـ عام ٢٠٠٢م واشترت بمقتضاها حوالى ٢٥٪ من أسهم الشركة المذكورة بسعر ١٠,٤ جنيه للسهم الواحد، فى إطار خطيئة تنازل المصرية للاتصالات عن رخصة شبكة المحمول التى كانت قد حصلت عليها من قبل.

وقد أثارت هذه الرغبة المحمومة من جانب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات ـ وهو صاحب الأمر والنهى دون مراجع فى أمور الشركة ـ وبهذه الصورة الإعلامية المبالغ فيها، والرقم المعلن لشراء الأسهم، عدة تساؤلات حرجة لدى المتخصصين فى عالم الاقتصاد وسوق الاتصالات المصرية، وكذلك لدى الرأى العام الذى لم يفق بعد من تخبطات السنوات الخمس الماضية من جانب رئيس الشركة المصرية ووزير قطاع المعلومات والاتصالات السابق ـ د. أحمد نظيف ـ والحالى د. طارق كامل والمجموعات المحيطة بهم، التى أدت فى المحصلة النهائية إلى إخراج الشركة المصرية للاتصالات ـ وهى من الممتلكات العامة من حيث الشكل القانونى حتى اليوم ـ من سوق المحمول من ناحية، وبداية تفتيتها و«نشل» بعض أصولها الفرعية ـ مثل الشركة المصرية لنقل البيانات ـ لصالح شركات خاصة تمارس نفس النشاط، ويشارك فى تأسيسها بعض أقارب كبار المسئولين فى الدولة، وكل هذا التخبط والغموض الهدام فى القرارات قد أدى عمليًّا إلى تدهور الأداء المالى والاقتصادى

(*) نشرت بجريدة الكرامة كاملة بعد تغيير عنوانها إلى «فضيحة صفقة فودافون» بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

للشركة الضخمة ـ أصولها حوالى ٣٣ مليار جنيه ورأسمالها ١٧ مليار جنيه ـ عامًا بعد آخر مما استدعى رغبة عارمة لدى الرأى العام والمتخصصين فى معرفة حقيقة ما يجرى فى هذه الشركة.

والآن بعد أن امتلكت الشركة المصرية ما يزيد قليلًا على ٤٩٪ من أسهم شركة «فودافون ـ مصر» للهاتف المحمول من خلال صفقتين متتاليتين (٢٠٠٢م و٢٠٠٦م) يثور السؤال: ما هى حقيقة هذه الصفقة؟ وما هى مبررات أصحابها؟ وما هى مخاطرها على البنيان المالى والاقتصادى للشركة المصرية التى هى فى زمام «المال العام»؟ رغم ما يجرى داخلها من منطق إدارة هو أقرب إلى مفهوم «العزبة الخاصة»، أو العزبة التى بدون صاحب؟

صمت مجلس الإدارة يثير الشكوك ويؤكد الظنون

حتى الآن امتنع السيد «عقيل بشير» وأعضاء مجلس إدارة عزبته الخاصة، عن تقديم مبرر علمى مقبول ومعقول مبنى على دراسة جدوى حقيقية حول دواعى هذا القرار الخطير وفوائده على الأداء المالى والاقتصادي للشركة المصرية للاتصالات..!! بل إنه وبقية المسؤولين فى الشركة قد امتنعوا تمامًا، واختفوا واعتذروا عن حضور أى ندوة أو مؤتمر علمى لمناقشة قراراتهم.

إذن، دعونا نناقش أبعاد هذا القرار وتداعياته على البنيان المالى والاقتصادى للشركة المصرية للاتصالات، ولنبدأ بتصور دوافع وأسباب ومبررات قرار مجلس إدارة هذه الشركة ومن وراؤهم من المسؤولين ـ خاصة رئيس الوزراء أحمد نظيف ومستشاره السابق ووزير الاتصالات الحالى طارق كامل ـ فى هذه الصفقة.

فى الوقائع المعلنة يقول المسؤولون عن الشركة إن الأهداف الثلاثة من وراء هذه الصفقة هى:

الأول: أن تملك ٤٩٪ من أسهم شركة «فودافون ـ مصر» من شأنه الدخول مرة أخرى إلى سوق الهاتف المحمول الذى أخرجت منه الشركة المصرية للاتصالات،

مرة بسبب تنازلها الغامض عن الرخصة الممنوحة لها منذ عام ١٩٩٨م لإقامة شبكة للمحمول (بمبلغ لم يكن يتجاوز ١٥٠٠ مليون جنيه) لصالح الشركتين المحتكرتين لسوق الهاتف المحمول (موبينيل وفودافون)، وأعلنوا فى تبجح غير معهود أمام رئيس الجمهورية ـ المفتقر للخبرة والكفاءة ـ بأنه ليس هناك جدوى اقتصادية لبناء شبكة ثالثة للمحمول، وهو ما ثبت كذبه بعد ثلاث سنوات فقط من هذا التصرف المريب، ومرة أخرى حينما جرى التواطؤ الخفى بين بعض المسئولين الكبار جدًّا فى الحكم والإدارة وشركة «اتصالات» الإماراتية لإرساء المناقصة لبناء الشبكة الثالثة للمحمول عليها عام ٢٠٠٦م، مقابل مبلغ ٢,٣ مليار دولار، مول جزء كبير منها من البنوك المصرية والشركاء المصريين، وكان وجود «عرض» المصرية للاتصالات وحلفائها مجرد show إعلامى، أو مجرد ذرٍ للرماد فى العيون، من أجل إخفاء حقيقة الوعود السرية التى قطعت للشركة الإماراتية بحصة كبيرة من كعكعة المصرية للاتصالات حينما يبدأ طرح جديد لأسهمها (٢٥٪) خلال الشهور أو السنوات القادمة.

الثانى: أن الاتجاه العالمى السائد منذ أكثر من خمسة عشر عامًا هو عمليات الدمج والاستحواذ التى تتم بين كبريات الشركات العالمية من أجل إقامة كيانات كبرى تستطيع السيطرة على جانب أكبر من السوق، ومن ثم فإن ما تقوم به المصرية للاتصالات من شراء حصص كبيرة من أسهم «فودافون ـ مصر» يندرج فى إطار هذا المعنى.

الثالث: أن شراء ٢٤٪ أخرى من أسهم تلك الشركة من شأنه تحقيق بعض المكاسب المالية السنوية من خلال عمليات جنى الأرباح، حيث يبلغ متوسط نصيب السهم من الأرباح فى تلك الشركة حوالى ٣,٥ جنيه للسهم فى المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، وقد تحسن هذا المعدل فى العام الأخير (٢٠٠٥م) إلى ما يعادل ٧ جنيهات للسهم.

فما هو وجه الحقيقة فى هذه المبررات والادعاءات؟

إن أى تحليل اقتصادي ومالى دقيق ومحايد ـ وغير مغموس بمستنقع العمولات والرشا والمصالح الشخصية الخفية ـ يستطيع أن يفند هذه الادعاءات ويكشف مدى زيفها، وهنا نقدم ثلاثة أسباب جوهرية وراء قولنا هذا:

السبب الأول: أنه عندما قامت الشركة المصرية للاتصالات فى نهاية عام ٢٠٠٢م بشراء ٢٥٪ من «فودافون ـ مصر» ـ أى حوالى ٦٠ مليون سهم ـ بمبلغ ٦١٩ مليون جنيه (بواقع ١٠,٤ جنيه للسهم الواحد)، فإن هذا الاستثمار المالى لم ينتج أثرًا إيجابيًّا ملموسًّا على نتائج أعمال وأرباح الشركة، حيث ظلت أرباح المصرية للاتصالات عند مستواها المتدنى تقريبًا والذى لا يتناسب إطلاقًا مع أصولها ورأسمالها وزيادتها المستمرة لأسعار خدماتها التى يتحملها المشتركون من الفقراء ومحدودى الدخل، ووفقًا للبيانات المنشورة للشركة فإن هذه الأرباح كانت كالتالى:

جدول رقم (١٦)

صافي أرباح الشركة المصرية للاتصالات

خلال الفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٥م

السنة	الأرباح «بالمليون جنيه»
٢٠٠١	١٣٣٨
٢٠٠٢	٧٩١
٢٠٠٣	١٠٨٧
٢٠٠٤	١٠٠٨
٢٠٠٥	١٨٣٦

فأين ـ إذن ـ أثر شراء ربع أسهم «فودافون ـ مصر» عام ٢٠٠٣م على مستوى الأرباح، علمًا بأن متوسط نصيب السهم من أرباح شركة «فودافون ـ مصر» ظل يدور حول ٣,٤ جنيه للسهم سنويًّا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ، أى أن استثمار هذا المبلغ لم يأت بالكثير، على عكس الأرباح الكبيرة التى حققتها شركتا المحمول فى السوق المصرى كما سبق وعرضنا، حيث بلغت أرباح «فودافون مصر» وحدها عام ٢٠٠٥م حوالى ١٢٣٣ مليون جنيه.

السبب الثانى: أن عرض الشركة المصرية للاتصالات لشراء جديد لأسهم «فودافون ـ مصر» وبسعر مغالٍ فيه جدًّا (١٠٠ جنيه للسهم) بينما سعره الاسمى أو سعر الإصدار خمسة جنيهات، وشراؤه قبل عامين بحوالى ١٠,٤ جنيه للسهم تضع ألف علامة

استفهام حول هذا القرار والمستفيدين منه، يكفى أن نعلم أن السيد «محمد نصير» الذى يمتلك ٥٪ من أسهم «فودافون مصر» ـ أى حوالى ١٢ مليون سهم ـ قد اشترى هذه الأسهم وقت الإصدار بحوالى ٦٠ مليون جنيه، قد قام ببيعها فى هذه الصفقة الجديدة المشبوهة بحوالى ١٢٠٠ مليون جنيه (ألف ومائتى مليون جنيه). إذن، نحن إزاء «عصابة مصالح» و«غابة مصالح» تبدد المال العام لصالح حفنة من الأفراد الذين يشكلون شبكة سرية شيطانية لنهب المال العام بشكل «قانونى».

ولا يضمن هذا الشراء الجديد وحيازة المصرية للاتصالات لحوالى ٤٩٪ من أسهم «فودافون ـ مصر» أى قدرة على توجيه سياسات الشركة أو إداراتها، ومن ثم لا يمكن إدراج ذلك فى التصنيف الخاص بعمليات الدمج أو الاستحواذ المعروفة فى العالم وشركاته الكبرى، إنما يمكننا إدراجها فيما يمكن تسميته «توظيف أموال» لشركة من المال العام لصالح كيان احتكارى دولى هو «فودافون العالمية» الإنجليزية ذات الصلات الوثيقة بأجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية.

السبب الثالث: أن شراء المصرية للاتصالات لهذه الأسهم الجديدة (٥٤ مليون سهم) بهذا السعر يعنى صفقة شراء بحوالى ٤,٥ مليار جنيه، وهو ما سيدفع الشركة المصرية للاتصالات ـ المدينة بحوالى ٧ مليارات جنيه ـ إلى النزول مرة أخرى إلى سوق الاقتراض المصرفى المحلى أو العربى لتمويل هذه الصفقة ـ المشبوهة ـ مما يؤدى من ناحية إلى زيادة مديونية الشركة إلى حوالى ١٢ مليار جنيه ـ أى ما يعادل ٦٠٪ من رأسمال الشركة ـ وهو ما يضر ضررًا بليغًا بالهيكل المالى للشركة ويدفعها دفعًا إلى طرح مزيد من أسهم الشركة المصرية ذاتها إلى البورصة، فى خطوة أبعد لخصخصة الشركة بالكامل وبيعها لرأس المال العربى والأجنبى، ويبدو أن هذا هو الهدف الحقيقى لعصابة الأربعة التى تدير قطاع الاتصالات فى مصر الآن.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا القرض الجديد يعنى تكاليف «فوائد مصرفية» سنوية تتراوح بين ٥٤٠ مليون جنيه (فى حال سعر فائدة ١٠٪ فقط)، أو ٧٠٢ مليون جنيه سنويًا (فى حال سعر فائدة ١٣٪)، والسؤال المطروح هل الأرباح المتوقعة من سهم

«فودافون ـ مصر» يكفى لتغطية تكاليف خدمة هذا الدين الجديد والمتمثل فى الفوائد مضافًا إليها الأقساط؟

والحقيقة أنه وبافتراض بقاء معدل توزيع أرباح الأسهم فى شركة «فودافون ـ مصر» عند أعلى معدلاته كما حدث فى العام الماضى (من ٢ إلى ٥ ,٣ جنيه للسهم)، وهى مسألة مشكوك فيها خاصة بعد دخول الشبكة الثالثة للمحول إلى سوق العمل والتشغيل خلال السنوات الثلاثة القادمة، فإن صفقة شراء الأسهم تلك لن تحقق أرباحًا ذات بال للشركة المصرية للاتصالات، إن لم تكن ستحقق خسائر ما نسميه اقتصاديًّا بنفقة الفرصة البديلة، إذا ما وظفت الشركة المصرية مواردها لصالح التوسع الإنتاجى.

إن هذا الأسلوب ـ المشبوه ـ فى إدارة الشركة المصرية للاتصالات لا يندرج إطلاقًا فى مفاهيم الدمج والاستحواذ الحديثة التى تقوم بها الكيانات الكبرى، بقدر ما هو أقرب إلى أسلوب شركات توظيف الأموال التى أودت بشركاتها والأفراد المودعين لديها إلى التهلكة، علاوة عن كونه يحول صرح اقتصادى كبير مثل الشركة المصرية للاتصالات (٣٣ مليار جنيه أصولها، و١٧ مليار رأسمالها) إلى مجرد أداة لخدمة شركة فودافون، بما يضع ألف علامة استفهام حول هذا الرجل وتصرفاته والمساندين له فى قمة جهاز الحكم والإدارة.

إننى هنا لن أقدم بلاغًا إلى النائب العام ـ كما فعلت فى المرات السابقة دون جدوى أو حراك ـ ولكنى أتحدى المسؤولين فى هذه الشركة أن يظهروا فى ندوة عامة فى مواجهتى، ويقدموا مناظرة ضدى أمام الملأ حول دوافعهم وحول تحليلى لسياستهم، ولن تفلح هذه المرة عمليات شراء الذمم التى يقومون بها بشكل منظم عبر نشر أو الامتناع عن نشر إعلاناتهم فى الصحف الحكومية والخاصة ، نحن إزاء عمليات «سطو» و «نشل» علنى ومنظم للشركة المصرية للاتصالات، وتحويل أصولها فى مسارات خفية إلى شركات خاصة ـ كما يجرى حاليًّا فى الشركة المصرية لنقل البيانات ـ فهل يوافقون أو يقدرون على المواجهة العلنية هم ووزير الاتصالات ورئيس الوزراء الذى يتزعم فعليًّا هذه الجماعة المخربة للمال العام.. سؤال يحتاج إلى إجابة؟

□ □ □

..ŋ ƨƙƕƸƙƚ ƴǽƴǮơ ǰǭ ǫƙǕ ƴǖƛ

ǣ ǮƙƜǭ 5 ǾƕƸǬƙ ǹƳƙǳǭǟ ȅƚ ƨǭƙƸƜƙƚ Ǩ ƚ ə (*)

تمر هذه الأيام بالذكرى السنوية الأولى للوعود الانتخابية التى قطعها الرئيس حسنى مبارك على نفسه أثناء ما سمى «المعركة الانتخابية للرئاسة»، وشملها برنامجه الانتخابى.. فما الذى تحقق من هذه الوعود؟ وما الذى لم يتحقق؟ تعالوا ـ إذن ـ نحاسب الرئيس.

الحقيقة والموضوعية تقضيان القول بأن الرئيس مبارك حينما تسلم مقاليد الأمور، بعد اغتيال الرئيس السابق «أنور السادات» كانت مصر واقتصادها على حافة الإفلاس، فلا هى قادرة على تسديد ديونها التى زادت فى عهد الرئيس السادات من أقل من ٥ مليارات دولار عام ١٩٧٠م ـ بخلاف الديون العسكرية التى قاربت ٣ مليارات دولار ـ إلى ما يقارب ٣٠ مليار دولار، ولا هى قادرة على استثمار نتائج حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، والمشاركة فى الغنائم الاقتصادية والمالية الهائلة التى تحققت لدول النفط العربية، بسبب سياسات الرئيس السادات التى ارتمت فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وأقدمت على عقد اتفاقية تسوية و«استسلام» لمطالب «إسرائيل» وشروطها، مما أدى إلى عزل مصر إقليميًّا ودوليًّا.

بيد أنه، وبعد مرور أكثر من ربع قرن من تولى الرئيس مبارك الحكم، يكاد يترك مصر وهى على حافة انهيار اقتصادي وسياسى وأخلاقى غير مسبوق، بسبب تحالف طبقة رجال المال والأعمال، التى صنعها السادات بسياساته ورعاها الرئيس «مبارك وعائلته» بقراراته وحضوره الدائم على موائد محافلها ومغانمها، مع طبقة العسكر والبيروقراطية العتيدة.

(*) نشرت بجريدة الكرامة بعنوان «فشل البرنامج الرئيس» بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠٠٦.

وعلى الرغم مما سبق وعرضناه فى مقالات ودراسات وكتب، خلال السنوات القليلة الماضية عن نتائج سياسات الرجل ومخاطرها على مستقبل مصر وأجيالها القادمة، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى مطالبين بمناقشة وتحليل نتائج هذه السياسة خلال عام من إعادة تنصيبه رئيسًا للجمهورية فى ضوء برنامجه الذى قدم به نفسه فى حملته الانتخابية فى سبتمبر من العام الماضى (٢٠٠٥م)، لنتعرف بدقة على ما حققه منها وما لم يحققه.

بيانات الحكومة.. وألاعيب الأرقام

قدمت الحكومة خلال الأسابيع القليلة الماضية، وعبر الصحف الرسمية، بعض البيانات والأرقام التى تشير إلى الإنجازات التى تحققت فى العام المنصرم وأهمها:

١ـ أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى المصرى قد بلغ ٥,٩٪.

٢ـ أن مستوى التشغيل للعمالة قد قارب ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

٣ـ أن حجم الصادرات المصرية قد زاد من أقل من ٥ مليارات دولار إلى ما يقارب ١٢ مليار دولار.

فما وجه الحقيقة فى هذا؟ وما هي انعكاساته على حياة المصريين؟

يبدو أننا مطالبون فى كل مرة نناقش فيها بيانات الحكومة ودعاويها الاقتصادية، أن نبدأ بعرض البديهيات التى يدرسها طلبة السنوات الأولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أو حتى كليات التجارة، وهى أن غاية أى إنجاز، أو أداء اقتصادي للحكومة هو تحسين أحوال المعيشة لغالبية السكان الذين هم عماد أى مجتمع، والذين يتحددون فى حالتنا المصرية فى الفئات التالية:

١ـ موظفو الحكومة والقطاع العام وشركاتها، الذين يبلغ عددهم حوالى ٥,٦ مليون مواطن، يعولون فى المتوسط حوالى ١٥ إلى ١٨ مليون مواطن.

٢ـ العاملون فى القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد، والعمالة الهامشية والحرفيين، والذين يقدر عددهم بحوالى ٨ ملايين مواطن، يعولون فى المتوسط حوالى ٢٤ مليون إنسان.

٣ـ الفلاحون والمزارعون الذين يبلغ عددهم حوالى ٣ ملايين فلاح، يعولون بدورهم فى المتوسط حوالى ٩ ملايين مواطن.

٤ـ وبخلاف هؤلاء هناك عمال وموظفو المشروعات الخاصة والاستثمارية المنظمة ـ أى الذين لديهم سجلات وتراخيص وحسابات منتظمة ـ والذين تعرضوا بدورهم لعمليات استنزاف بشعة حرمتهم من التمتع بنظم التأمينات الاجتماعية والضمان الصحى والأجازات، وغيرها، ويقدر عدد هؤلاء بحوالى ٢ مليون مواطن يعولون بدورهم حوالى ٦ ملايين إنسان.

باختصار، فإن هؤلاء جميعًا يشكلون حوالى ٤٥ مليونًا إلى ٥٠ مليون إنسان، أى ما يمثل حوالى ٦٤٪ إلى ٧٠٪ من سكان مصر، فما الذى قدمته حكومة الرئيس «مبارك» لهؤلاء خلال العام الماضى؟ وأين مناط الخطأ والخلط فى بيانات الحكومة؟

إذا عدنا إلى بيانات الحكومة عن إنجازاتها خلال العام الماضى، السابق الإشارة إليها، نستطيع أن نشير إلى مناط الخطأ والتلاعب الحكومى فى النقاط التالية:

١ـ أن معدل النمو في الاقتصاد القومي، لم يشر إلى ما يعنيه بهذا النمو، هل يقصد معدل نمو الناتج القومي؟ أم الإنتاج القومي؟ أم الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف طلاب أقسام الاقتصاد جميعًا مقدار الفارق الكبير بين كل هذه التعبيرات والمصطلحات، وهي كلها لا تشير إلى معنى واحد، بل إلى معانٍ مختلفة وأحيانًا متناقضة، كما أن هذا البيان يقدم المعدل وفقًا للأسعار الجارية، وليس بالأسعار الثابتة، والجميع يعلم ـ كما سوف نعرض بعد قليل ـ أن العام الماضي (والأول في رئاسة مبارك الخامسة) قد شهد أعلى معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، بحيث اكتوى منها الفقراء ومحدودو الدخل، والتي تجاوزت في معظم السلع والخدمات معدلًا يقترب من ٢٥٪ إلى ٤٠٪ مثل أسعار الوقود والمحروقات، والسلع الغذائية والخضراوات، ومستلزمات الإنتاج كالأسمنت والحديد وغيرها.

جدول رقم (١٨)
تطور أسعار بعض السلع والخدمات
خلال الفترة من سبتمبر عام ٢٠٠٥م إلى سبتمبر عام ٢٠٠٦م

المجموعة	الأسعار (بالقرش)	
	سبتمبر ٢٠٠٥	سبتمبر ٢٠٠٦
الخضروات	١٥٠	٢٥٠
البطاطس	٢٠٠	٣٠٠
الطماطم	١٥٠	٣٠٠
متوسط الزيادة خلال الفترة ٢٠٪ الألبان ومنتجاتها (بالقرش/ الكيلو)		
لبن سائب	٢٥٠	٣٥٠
لبن أكياس	٢٥٠	٤٠٠
جبنة بيضاء ـ أنواع مختلفة	٩٥٠	١٢٠٠
حلاوة	٦٧٥	٨٠٠
الوقود (باللتر)		
بنزين معيار (٨٠ ـ ٩٠ ـ ٩٢)	١٠٠ ـ ١٢٠	١٣٠ ـ ١٤٠
سولار	٤٥	٧٥
كيروسين	٥٠	١٠٠
أخرى		
أرز	٢٠٠	٢٥٠
سكر	٢٥٠	٣٥٠
صابون	١٠٠ ـ ١٢٥	خفض الوزن ٢٥٪ وبقاء السعر
كبريت (بالقاروصة)	١٠٠	١٥٠
الخدمات		
مترو الأنفاق (بالقرش)	٧٥	١٠٠
عربات النقل العام	٥٠ ـ ٧٥	٧٥ ـ ١٠٠

٢ـ كما أن هذا المعدل الحكومى ـ الزائف ـ قد تغاضى عن حقيقة ما جرى من ارتفاع فى سعر برميل النفط ، ومصر دولة مصدرة له، منذ الاحتلال الأمريكى للعراق، وتصاعد أعمال المقاومة البطولية المسلحة للشعب العراقى، وما خلقه ذلك من مناخ توتر فى أسواق الطاقة والنفط، بحيث زاد إلى ما يقرب من ٧٠ دولارًا للبرميل، ويقل قليلاً بالنسبة للزيت الثقيل الذى تنتجه مصر. وهذا هو السبب فى زيادة الصادرات المصرية، وليس بسبب خلق أسواق جديدة للمنتجات المصرية ولا «الكويز» أو غيرها.

٣ـ أما الادعاء بأن أسواق العمل المصرية قد نجحت فى توفير ما يقارب ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة، فهو أمر يعوزه البرهان، وذلك لعدة أسباب، منها حالة الركود فى الأسواق، وبالتالى فإن تصور وجود عمليات توسع أو استثمارات إنتاجية جديدة، أو خدمية من القطاعين الحكومى أو الخاص يصبح غير صحيح على الإطلاق، ومنها كذلك أن الدولة لا تزال تنتهج سياسات الخصخصة الرامية إلى انسحابها من الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى وقف أى توسعات فى شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام، بل العكس هو الصحيح، حيث حالة الانتظار البليدة من جانب جميع رؤساء الشركات انتظارًا لعمليات البيع المرتقبة، وما جرته من سياسات «خلو الرجل الوظيفى» أو ما يسمى «المعاش المبكر» التى زادت من معدلات البطالة وليس العكس. كما أن الأرقام المؤكدة تشير إلى تواضع حجم الاستثمار الأجنبى المباشر، باستثناء قطاع الطاقة والبورصات وهى بطبيعتها قطاعات غير منتجة لفرص عمل جديدة أو مؤثرة.

٤ـ وأخيرًا، فإن حالة الكساد والركود فى الأسواق المصرية قد انعكست سلبيًّا على المشروعات الصغيرة وما يسمى «مشروعات الشباب»، بحيث يعانى هذا النشاط من مشكلات عويصة، ليس فى مجال التسويق فحسب، وإنما فى مجال تسديد القروض لمصادر التمويل المختلفة، وبالتالى فإن تصور توفير فرص عمل جديدة من خلال هذا النشاط هو تصور غير واقعى.

فماذا قدم الرئيس مبارك وحكومته خلال العام الماضى لمواطنيه وشعبه؟

نستطيع أن نشير إلى أن ما قدمه الرئيس لشعبه ومحدودى الدخل هو التالى:

١ـ الأسعار والأجور

كان من أبرز النقاط البرنامجية التي قدمها «الرئيس» في برنامجه الانتخابي في سبتمبر من العام الماضي، هو الوعد بمضاعفة الأجور والمرتبات للموظفين خلال السنوات الستة القادمة من ولايته الخامسة. ويدرك الاقتصاديون خصوصًا والمواطنون عمومًا أن العبرة دائمًا ليست في زيادة الأجور الاسمية، بقدر ما تحمله هذه الأجور من قدرة شرائية معينة، فعلى سبيل المثال، إذا زادت الأجور لشخص بنسبة ١٠٪ أو حتى ٢٠٪ خلال عام، وفي الفترة نفسها زادت أسعار حاجاته الأساسية من سلع وخدمات بنسب تتراوح بين ١٠٪ أو ٢٠٪ أو حتى ٣٠٪ أو أكثر أو أقل، فإن المحصلة النهائية قد تكون تدهور قيمة الأجر الحقيقي، على الرغم مما قد يكون من زيادة شكلية أو اسمية، وهذا هو ما حدث بالضبط مع وعد الرئيس.

ذلك أنه ومنذ عام ١٩٨٧م انتهجت حكومات الرئيس مبارك سياسات تقوم على تقديم علاوة خاصة لموظفي الدولة والقطاع العام وشركات قطاع الأعمال تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ وأحيانًا ٢٠٪ من قيمة الأجر الأساسي، مقابل تخلي الدولة فعليًّا عن سياسات دعم الأسعار. خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ١٩٩٨م حدث بعض التحسن النسبي في أحوال الموظفين، أتت عليها آليات الفساد التعليمي تحديدًا، بحيث تآكلت هذه الزيادات مع تكاليف الدروس الخصوصية.

والجديد الآن أنه قد حدثت مصيبتان لمحدودي الدخل، **أولاهما**: زيادة كبيرة وغير متوقعة في أسعار السلع والخدمات خلال العام الماضي وحده، تراوحت بين ٣٠٪ و ٤٠٪ في أسعار معظم تلك السلع والخدمات.

وثانيتهما: استمرار الفساد التعليمي، ومن ثم زيادة فاتورة تكاليف التعليم الحكومي والخاص، بحيث أصبحت الزيادة الجديدة التي قدمها «مبارك» للعاملين والموظفين (في حدود ١٥٪ تقريبًا) في العام الحالي لا تفي بمتطلبات الزيادة الكبيرة في الأسعار، مما يعني في المحصلة النهائية تدهور مستوى معيشة هؤلاء الموظفين، والأسوأ أن

القطاع الأكبر من محدودي الدخل الذين أشرنا إليهم، ويمثلون حوالي ٦٤٪ إلى ٧٠٪ من سكان مصر، قد تضرروا من هذا الوضع الجديد الذي أتى به مبارك لهم في عامه الأول بعد ربع قرن من الحكم.

٢ـ الإزاحة التعليمية.. كارثة جديدة

من أخطر السياسات التى يتبعها نظام الرئيس مبارك وينفذها وزراؤه، هى ما أسميه سياسات «الإزاحة الاجتماعية»، حيث تلجأ الحكومة إلى دفع الناس دفعًا إلى التعامل مع القطاع الخاص عبر تخلص الحكومة من أعباء الخدمات الضرورية التى يقوم بها أى نظام حكم محترم.

ففى مجال التعليم يجرى تقليص أعداد المقبولين فى الكليات الجامعية الحكومية ، مع رفع درجات القبول بها، مما يضطر الأهالى وأولياء الأمور إلى تقديم أوراق أبنائهم إلى الجامعات الخاصة والأكاديميات التى تزيد على ٢٠ جامعة وأكاديمية خاصة، كثير منها يفتقر إلى المستوى التعليمى المقبول أو المعترف به مقابل الحصول على مبالغ طائلة.

وجوهر المأساة للأسر المصرية يتمثل فى أولياء أمور الطلاب الذين يحصل أبناؤهم على مجموع درجات تزيد على ٩٠٪ من مجموع النجاح، ثم يجدون أنفسهم عاجزين عن الالتحاق بالكليات التى يرغبون أو يطلقون عليها كليات القمة (الطب ـ الهندسة ـ الاقتصاد ـ الإعلام.. إلخ) مما يدفع أولياء الأمور دفعًا إلى التصرف فى أى شىء من أجل إلحاق أولادهم ببعض تلك الكليات التى يرغبون فيها ويطمحون.

هذه «الإزاحة الاجتماعية» المقصودة، يكمن وراؤها عقل رجال مال وأعمال، وليس رجال دولة وقادة، إنهم يحطمون طموح الأجيال الجديدة، ويدفعونهم دفعًا إلى اليأس من كل شىء فى هذا البلد المنكوب برئيسه وعائلته والملتفين حولهم من رجال المال والبيزنس.

٣ـ البطالة.. واغتيال جيل كامل

لقد أدت سياسات الرئيس مبارك، ومن قبله سلفه «السادات» إلى تآكل قوى الإنتاج فى مصر، والتى تعتمد بصفة أساسية على الدور الحكومى والقطاع العام فى مجال الإنتاج، ومنذ أن تبنى النظام والحكم عام ١٩٧٤م سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومنح القطاع الخاص ورجال المال والأعمال الدور الأكبر فى الاقتصاد المصرى، ومعاداة فكرة المشروع العام، وانتهاج الرئيس مبارك منذ عام ١٩٩١م سياسات الخصخصة، ووقف تعيين الخريجين وهناك تراكم فى أعداد العاطلين من الشباب، بحيث تجاوز عددهم وفقًا لبعض الدراسات العلمية المحايدة والموضوعية حوالى ٦ ملايين عاطل، معظمهم من المتعلمين، وشاهدنا فى عصر «مبارك» مئات الآلاف ـ دون مبالغة ـ من الفتيات والشباب المؤهل علميًّا يجوبون المقاهى والشوارع حاملين سلعًا هامشية يتسولون ببيعها، ويعرضون أنفسهم إلى مخاطر أخلاقية عديدة، فهل يرضى الرئيس والسيدة قرينته ـ راعية المرأة المصرية ـ أن يجوب أبناؤنا وهم فى سن الإنتاج والعمل فى الشوارع والمقاهى باحثين عن أى شىء.. وكل شىء..!!

وقد استمرت هذه الظاهرة فى التزايد خلال العام الماضى، خصوصًا أن النظام التعليمى المصرى يقذف كل عام بحوالى ٤٥٠ ألفًا إلى ٥٠٠ ألف شاب وفتاة إلى سوق العمل دون توافر فرصه حقيقية.

٤ـ الدين المحلى.. والتأمينات.. والودائع المصرفية

استمرت سياسات الرئيس مبارك خلال العام الماضى فى الاتجاه نفسه الرامى إلى تحميل الأجيال القادمة عبء سياساته الاقتصادية الضارة، فمن ناحية استمر الاعتماد على تمويل العجز فى الموازنة العامة والاستثمارات الحكومية من خلال الاقتراض المحلى، عبر طرح أذونات الخزانة والسندات الحكومية، ومن ناحية أخرى الاستيلاء القسرى على أموال صناديق التأمين والمعاشات.

والخطير فى العام الماضى هو إقدام الحكومة والنظام على خطوة لها أضرار راهنة ومستقبلية على أصحاب المعاشات وأبنائهم وذويهم، حيث جرى دمج هيئة التأمينات القومية فى الهيكل التنظيمى لوزارة المالية، تمهيدًا لتغيير النظام التأمينى كله الذى ينتمى

ـ من وجهة نظر رجال المال والأعمال الجدد ـ إلى النموذج الاشتراكى القديم، حيث يجرى إعداد «وطبخ» قانون جديد للتأمينات الاجتماعية، يقوم على نظرية «الدفعة الواحدة» بدلًا من النظام القائم حاليًّا المعتمد على فكرة «الدفعات المستمرة»، ويهدف النظام الذى يجرى إعداده بمعرفة الوزير «الشيطانى» يوسف بطرس غالى، إلى تحقيق هدفين خطيرين:

الأول: السيطرة على أموال التأمينات من أجل إظهار الدين المحلى بأقل من حقيقته أمام مصادر التمويل الدولية.

الثانى: نقل عبء نظام التأمين من الدولة إلى الأفراد، مع تنشيط سوق التأمين التجارى، وشركات التأمين الخاصة على الحياة ، ومن ثم قصر فائدة النظام التأمينى على صاحب المعاش وحده، دون بقية المستحقين وفق شروط معينة.

أما فائض الودائع لدى النظام المصرفى ، فهو يعكس بشكل جلى خللًا فى الأداء الاقتصادى الحكومى، فهذه الأموال تركت لتقديمها إلى رجال المال والأعمال لسنوات طويلة، وامتنعت عن تقديمها إلى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، بحجج واهية، وهو ما أدى إلى ما شاهدناه خلال السنوات الماضية من تهرب عدد كبير من كبار رجال المال والأعمال من تسديد هذه الديون، بل هروب بعضهم إلى خارج البلاد حاملًا معه أموال البنوك، وحتى الآن ليست هناك سياسة حكومية جادة لنزول الحكومة إلى سوق الاستثمار الإنتاجى، مستفيدة من فائض الودائع لدى النظام المصرفى المصرى، بل الأدهى هو استمرار سياسة استثمار جزء كبير من هذه الأموال لدى بنوك الخارج، وشراء سندات الخزانة البريطانية وأذون الخزانة الأمريكية وغيرها من أشكال التوظيف والاستثمار.

باختصار.. وبعد مرور عام على فترة خامسة من حكم الرئيس مبارك، لا يزال مسلسل الكوارث وتواضع الأداء الاقتصادى والاجتماعى، ناهيك عن أن نظام التبعية السياسية المطلقة لأمريكا و«إسرائيل» والسعودية قائمًا، لقد أصبح الرئيس مبارك وعائلته جزءًا رئيسيًّا من مشكلة مصر لا جزءًا من الحل.

□ □ □

(*)ηǩƿyǭǩ ηǭƙǖǩł ηǲɛłǸǮǩł Ǻə ƫƙǆəâł ǫyǕƿ łǕÊƣǩł Ǌƙǲǭ

«التأشيرات العامة» والتبويب الجديد

تمثل الموازنة العامة للدولة فى مصر ـ كما فى غيرها من دول العالم ـ حجر الزاوية فى معرفة نمط أولويات النظام والحكم تجاه كثير من قضايا الحاضر الاقتصادى والسياسى فى آن واحد.

وقد تعرضت الموازنة العامة للدولة فى مصر إلى تغيرات عديدة وعميقة طوال الخمسين عامًا الماضية؛ سواء من حيث الهيكل المحاسبى أو من زاوية درجة الإفصاح والشفافية.

فعلى سبيل المثال؛ كانت الموازنة العامة للدولة قبل عام ١٩٥٢ تتضمن كافة جوانب الإنفاق الحكومى ومصادر الإيرادات كافة ، كما كانت تتضمن بيانًا تفصيليًّا عن عدد قيادات الجيش والبوليس ودرجاتهم الوظيفية وغيرها. وهو الأمر الذى تغير تمامًا بعد عام ١٩٥٢ ؛ واستمر حتى يومنا.

وقد شهدت الموازنة العامة كذلك تغيرات جوهرية من حيث البنية الهيكلية لها، ففى عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣ جرى تقسيمها إلى موازنتين: إحداهما للخدمات والثانية لقطاع الأعمال؛ ومرة أخرى يجرى تقسيمها إلى خمس موازنات (كما حدث بعد يونيو عام ١٩٦٧) ومرة ثالثة يجرى دمجها فى موازنة واحدة (كما فى قانون ٥٣ لسنة ١٩٧٣) ثم فى عام ١٩٧٩ جرى فصل موازنات الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام عن بقية الموازنة العامة (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩) بحجة إتاحة الفرصة لهذه الهيئات الاقتصادية والشركات الحكومية للعمل بحرية وفقًا لآليات السوق ومعايير الأداء الاقتصادى السليم بعيدًا عن اللوائح والقيود الحكومية.

(*) نشرت بجريدة المصري اليوم بتاريخ ١٩/ ٢/ ٢٠١١م وجريدة العربى الناصرى فى ٢٠/ ٢/ ٢٠١١م و٢١/ ٢/ ٢٠١١م.

وهو ما كان يخفى فى الحقيقة غرضًا آخر تبين فيما بعد فى مطلع التسعينيات فيما سمى «برنامج الخصخصة» وبيع هذه الشركات العامة إلى القطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى.

ثم جاء القانون الجديد للموازنة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بإعادة تبويب وتصنيف الموازنة العامة للدولة تحت زعم «أن التقسيم النمطى للموازنة العامة كان يشوبه العديد من المآخذ، أهمها عدم القدرة على التفرقة بين الموارد والمصروفات (كذا..!!) من ناحية والمعاملات التمويلية من ناحية أخرى، وفيما بين التحويلات ومعاملات المبادلات، وكذا عدم التفرقة بين التبويب الاقتصادى والإدارى وعدم التبويب السليم لبعض البنود».

والحقيقة أن هذه المبررات المزعومة لإحداث هذا الانقلاب الهيكلى فى الموازنة العامة ليست صحيحة على الإطلاق، كما سوف نرى ونشاهد بعد قليل.

وجوهر الأمر أنه فى إطار الإدماج القسرى للاقتصاد المصرى والمالية العامة فى الهيكل الاقتصادى العالمى الذى ترعاه مؤسسة صندوق النقد الدولى التزمت الحكومة المصرية ووزير ماليتها ـ الموظف السابق فى صندوق النقد الدولى ـ الدكتور يوسف بطرس غالى أمام بعثات إدارتى الإحصاء والشئون المالية بالصندوق باتباع النظام المعمول به إحصائيًا لدى الصندوق فى تصنيف وتبويب البيانات المالية، وذلك وفقًا لما يسمى «موجز إحصاءات المالية الحكومية» الصادر عام ٢٠٠١ من جانب هذه المؤسسة الدولية.

هذا الانقلاب فى الهيكل المالى للموازنة سوف نرى مقدار التضارب وعدم الوضوح وغياب الشفافية وعدم الكفاءة المصاحب له فى التعامل مع بيانات الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ بعد قليل.

وسوف نعالج هنا عدة موضوعات أساسية نظرًا لما لاحظته من أخطاء بعض الأصدقاء والزملاء الذين تناولوا بالبحث والنقد بعض قضايا الموازنة العامة فوقعوا بحُسن نية فى أخطاء بسبب غموض بعض المفاهيم والمصطلحات عليهم، وهذه الموضوعات التى سوف نتناولها هى:

١ـ مجالات التلاعب فى المخصصات المالية المعتمدة بالموازنة من جانب وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء بما يخالف تصديق المجلس التشريعى عليها.

٢ـ الترتيب والتصنيف الراهن لأبواب وبنود الموازنة لا يساعد على الشفافية والإفصاح.

٣ـ حدود ونطاق صلاحية مجلس الشعب فى مناقشة وتعديل أبواب وبنود مشروعات الموازنة (التعديل الدستورى المزعوم).

٤ـ مخاطر استمرار فصل موازنات الهيئات الاقتصادية والشركات التابعة عن الموازنة العامة للدولة.

٥ـ أكذوبة عجز الموازنة العامة للدولة وحدوده.

٦ـ حقيقة الأجور والمرتبات ومجالات التلاعب فيهما.

٧ـ بند الاعتماد الإجمالى يتحول إلى بند الاحتياطيات العامة، فهل تغير المضمون؟

٨ـ أين تنفق الحكومة أموالها.. أو أوجه الإسراف والتبذير فى الموازنة العامة.

٩ـ حكاية الدعم والمشتقات البترولية.

أولًا: التأشيرات العامة والتلاعب في الموازنة العامة للدولة

منذ أن عرفت الشعوب والمجتمعات الحديثة فكرة «البرلمان» أو المجلس المنتخب من جانب الشعب ليمثله أمام السلطة التنفيذية أو الحكومية؛ وهناك قاعدة مستقرة فى العمل الدستورى ـ المكتوب أو غير المكتوب ـ تقضى بأنه لا ضريبة دون موافقة البرلمان ولا عمل بميزانية الحكومة والدولة دون مناقشتها والموافقة عليها من جانب هذا البرلمان.

وقد نصت المادة (١١٥) من الدستور المعمول به فى مصر منذ عام ١٩٧١ على ضرورة «عرض مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقته عليها»؛ بل وزاد التعديل

الدستورى الأخير (عام ٢٠٠٧) على ذلك بالنص على إمكانية تعديل بعض أبواب الموازنة من جانب مجلس الشعب.

فما هو مناط التلاعب إذن؟

يبدأ التلاعب منذ السطر الأول فى إصدار قانون الموازنة العامة، حيث يتضمن القانون الصادر عن مجلس الشعب ما يسمى «مواد الإصدار المعروضة باسم التأشيرات العامة للموازنة» التى تسلب مجلس الشعب فعليًّا أية سلطة مسبقة أو لاحقة على الموازنة العامة التى سبق وناقشها أعضاء المجلس واعتمدها المجلس ذاته.

خُذ مثلًا التأشيرات العامة المصاحبة لقانون إصدار موازنة عام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩، والتى تتضمن ٤٦ مادة نجد منها ١٢ مادة تسلب مجلس الشعب سلطته السابقة على الموازنة وهى المواد (١، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١١، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٣٧).

فالمادة (٢٨) مثلًا تنص على حظر صرف الأجور الإجمالية المدرجة بالباب الأول بمختلف الموازنات إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع وبموافقة وزير المالية ـ أو من يفوضه ـ بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

ولما كانت هذه المجموعة يتراوح حجمها بين ٩ , ٥ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وحوالى ٩ مليارات جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ فإن الواقع الفعلى يعنى أنه لا يجرى صرف هذه الأموال بما يجعلها رقمًا مخادعًا وغير حقيقى فى باب الأجور والمرتبات الذى اعتمده مجلس الشعب سابقًا، أو أنه سوف يجرى تحويلها إلى جهات معينة (قطاع الأمن والدفاع) من وراء ظهر المجلس وموافقته.

والمادة (١) من التأشيرات تتيح لوزير المالية ـ أو من يفوضه ـ نقل الاعتمادات المالية من باب إلى باب بما لا يتجاوز نسبته ١٠٪ من الاعتمادات الأصلية لكل باب.

وكذلك تتيح هذه المادة لوزير المالية ـ أو من يفوضه ـ التصريح باستخدام وفورات فى اعتمادات بنود وأنواع أحد الأبواب غير المحظور استخدام وفوراتها.

وكذلك تتيح له هذه المادة استحداث بنود وأنواع فى نطاق التقسيم الاقتصادى للموازنة العامة.

والمادة (٢٩) تتيح لوزير المالية ـ أو من يفوضه ـ تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين.. إلخ.

والمادة (٣١) تتيح لوزير الدولة للتنمية الاقتصادية وبموافقة مجلس الوزراء نقل الاعتمادات الاستثمارية من جهة إلى أخرى دون حاجة إلى الرجوع إلى مجلس الشعب وإصدار قانون جديد.

والمادة (٣٧) تتيح للوزير المختص استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر.

وهكذا يبدو واضحًا أن مواد التأشيرات العامة تمنح تفويضًا مفتوحًا لوزير المالية ـ أو من يفوضه من قيادات وزارة المالية ـ وإلى وزير التنمية الاقتصادية وإلى الحكومة إجمالًا إجراء تغييرات جوهرية على الموازنة العامة للدولة التى سبق ووافق عليها مجلس الشعب؛ مما يهدم بالأساس جوهر مفهوم «المشروعية المالية» حيث لا مصروف ولا ضريبة دون موافقة المجلس الرقابى والتشريعى الأول الممثل للأمة أو هكذا يجب أن يكون.

ثانيًا: التصنيف والتبويب الجديد ودوره فى الالتباس

تعرضنا فى المقطع السابق إلى أثر «التأشيرات العامة» المصاحبة لقانون الموازنة العامة على تغيير ملامح وشكل الموازنة بما يخل بمبدأ المشروعية المالية، والآن نتعرض إلى نماذج أخرى لحالة عدم الشفافية والإفصاح فى ظل التصنيف والترتيب الجديد للموازنة العامة الذى بدأ عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ وإخضاع شكل موازناتنا العامة إلى مقتضيات صندوق النقد الدولى وإدارة الإحصاء فيه. والسؤال هو:

هل التصنيف الجديد يؤدى إلى الشفافية والإفصاح؟

استقر تصنيف وترتيب «موازنة البنود» منذ عقود طويلة على بنية محددة قائمة على رباعية الأبواب ، بمعنى أن المصروفات (أو الاستخدامات) توزع على أربعة أبواب، هى:

- **الباب الأول**: الأجور والمرتبات.
- **الباب الثانى**: النفقات الجارية والتحويلات الجارية.
- **الباب الثالث**: الاستخدامات الاستثمارية.
- **الباب الرابع**: التحويلات الرأسمالية.

وداخل هذه الأبواب هناك عدد من المجموعات والبنود والأنواع والأفرع بما يرسم خريطة تفصيلية متكاملة لاتجاهات الإنفاق الحكومى وأنواعه، وبما ينفى عنه الادعاء الكاذب الذى قدمته وزارة المالية فى عهدها الجديد بأنه لم يكن يتيح التفرقة بين الموارد والمصروفات.. إلخ.

وبالنسبة للإيرادات كانت مقسمة أيضًا إلى أربعة أبواب واضحة، هى:

- **الباب الأول**: الإيرادات السيادية (الضرائب ـ الجمارك.. إلخ).
- **الباب الثانى**: الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية.
- **الباب الثالث**: الإيرادات الرأسمالية المتنوعة.
- **الباب الرابع**: القروض والتسهيلات الائتمانية.

وداخل هذه الأبواب الأربعة عدد كبير من المجموعات الموزعة بدورها بين عدة بنود وأنواع وفروع بما يمكن من عرض تفصيلى لجوانب الإيرادات العامة.

وبين هذه الأبواب للاستخدامات (المصروفات) و(الإيـرادات) تتوزع على تقسيمات الموازنة العامة للدولة وفقًا لثلاثة أنواع من التقسيمات:

الأول: التقسيم الإدارى (جهاز إدارى ـ إدارة محلية ـ هيئات خدمية).

الثانى: التقسيم الاقتصادى (زراعة ـ صناعة ـ ثقافة وإعلام ـ تعليم ـ شئون صحية ـ شئون اجتماعية ـ خدمات رئاسية ـ دفاع وأمن وعدالة.. إلخ).

الثالث: التقسيم التفصيلى لكل قطاع إدارى أو اقتصادى من هذه القطاعات لكى يتحدد نصيب كل وحدة أو جهة أو منظمة إدارية تابعة لهذا القطاع أو ذاك.

إذن، مقولة وزير المالية (د. يوسف بطرس غالي) والطاقم المعاون له والمتضمن فيما سمى «الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقًا لموجز إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١م» الصادر بعد عام ٢٠٠٦م؛ بأن التقسيم النمطى أو التقليدى القديم لم يكن يتيح الشفافية والإفصاح هى مقولة خادعة وغير صحيحة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العمل بالتقسيم الجديد المتفق مع أدبيات صندوق النقد الدولى ـ رب الأرباب لدى العقول التى تربت فى المؤسسات المالية الدولية والأمريكية ـ قد جاء حافلًا بالغموض وعدم الوضوح المتعمد، وإليكم بعض الأمثلة من عشرات الأمثلة التى تسبب إرباكًا فى التحليل لدى الكثيرين:

١ـ إن التقسيم الجديد للأبواب جاء غريبًا وغير دقيق؛ فالاستخدامات على سبيل المثال وزعت بين ثمانية أبواب، بينما الإيرادات وزعت بين ثلاثة فقط..!!

فأبواب الاستخدامات جاءت كالتالى:

- **الباب الأول**: الأجور وتعويضات العاملين.
- **الباب الثانى**: شراء السلع والخدمات.
- **الباب الثالث**: الفوائد (كانت سابقًا تتضمن داخل الباب الثانى المسمى النفقات الجارية والتحويلات الجارية).
- **الباب الرابع**: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (كانت تتضمن أيضًا داخل الباب الثانى والرابع).
- **الباب الخامس**: مصروفات أخرى (بها الكثير من الغموض والارتباك).
- **الباب السادس**: ما سمى «شراء الأصول غير المالية»، أى الاستثمارات التى كانت تدرج عادة فى الباب الثالث سابقًا.
- **الباب السابع**: الحيازة من الأصول المالية المحلية والأجنبية، وكانت عادة تدرج فى الباب الرابع المسمى «التحويلات الرأسمالية».
- **الباب الثامن**: ما سمى «سداد القروض» وكان عادة يدرج فى الباب الرابع «التحويلات الرأسمالية».

وداخل هذه الأبواب الكثير من المجموعات والبنود والأنواع والفروع كذلك.

أما تقسيم الإيرادات الجديدة فتوزعت بين ثلاثة أبواب فقط، هى:

- **الباب الأول**: الضرائب.
- **الباب الثانى**: المنح.
- **الباب الثالث**: الإيرادات الأخرى.

وتحليل الإيرادات الأخرى سوف يكشف أنها أيضًا تتضمن أشكالًا ضريبية ورسومًا وإتاوات وعوائد الملكية وعوائد بيع الشركات العامة (الخصخصة).

٢ـ أما عن التقسيم الجديد لقطاعات الموازنة والذى سمى «بالتقسيم الوظيفى» و«التقسيم الاقتصادى» فقد زاد الأمر سوءًا وإرباكًا، ذلك أن قطاعات الموازنة قبل عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ كانت توزع على ١٦ قطاعًا، وكان يعيب هذا التقسيم إدماجه لبعض الأنشطة داخل أنشطة أخرى، مما يصعب تحليل المخصصات المالية ونمط الأولوية والاهتمام الذى تحظى به أنشطة مثل البحث العلمى أو الشباب.. إلخ، حيث كان يقسم القطاعات كالتالى:

١	قطاع الزراعة والرى
٢	قطاع الصناعة والبترول أو الصناعة والتعدين
٣	قطاع الكهرباء والطاقة
٤	قطاع النقل والمواصلات
٥	قطاع التجارة والتموين
٦	قطاع المال والاقتصاد
٧	قطاع الإسكان والتشييد والمجتمعات الجديدة
٨	قطاع الخدمات الصحية والشئون الدينية والقوى العاملة
٩	قطاع التعليم والبحوث والشباب
١٠	قطاع الثقافة والإعلام
١١	قطاع السياحة والطيران
١٢	قطاع الدفاع والأمن والعدالة
١٣	قطاع الخدمات الرئاسية
١٤	قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية
١٥	الأقسام العامة
١٦	شئون المديريات والدواوين العامة

فإذا به فى النظام الجديد للسيد يوسف بطرس غالى يزيد الأمر سوءًا، حيث جرى دمج القطاعات إلى ١٠ قطاعات فقط، فتاهت معالم الوضوح المالى، فمثلًا استحداث ما سمى «**قطاع الخدمات العمومية العامة**» الذى يشمل عددًا كبيرًا جدًّا من الأنشطة مثل الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمالية والشئون الخارجية والبحوث الأساسية، ولا نعرف بالضبط ما هو الرابط الإدارى أو الاقتصادى لمثل هذه الأنشطة والقطاعات إلا إذا كان المقصود إضافة المزيد من الغموض والالتباس على المخصصات المالية وإنفاق بعض هذه الجهات.

ونفس الأمر ينطبق على ما سماه «**الشباب والثقافة والشئون الدينية**» وما أطلق عليه «النظام العام وشئون الأمن العام» أو «الشئون الاقتصادية».

هذا التقسيم الغبى وغير الشفاف لم يقدم إضافة حقيقية للشئون المالية والتحليل المالى بقدر ما أضاف غموضًا وتمويهًا على حقائق الأولويات المالية للحكومة والنظام.

٣ـ مسميات البنود والغموض غير البناء

يلجأ خبراء الموازنة العامة منذ سنوات بعيدة إلى بعض الألاعيب المحاسبية والإحصائية التى تؤدى إلى وضع صعوبات أمام الباحثين والدارسين المستقلين لأنماط الإنفاق وأوجه الإيرادات للحكومة المصرية، وقد زاد هذا الأثر السلبى بعد عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ونشير هنا إلى مجموعة من هذه الألاعيب المحاسبية والإحصائية المقصودة:

١ـ يقدم القائمون على إعداد الموازنة العامة للدولة منذ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ بيانات تفصيلية عن بنود معينة فى بعض السنوات ثم يعرضونها مدمجة فى سنوات أخرى، مما يصعب مهمة الباحث فى بناء سلسلة زمنية متكاملة تجاه بعض البنود والأنواع.

٢ـ تغيير مسمى نفس البند من سنة إلى أخرى (مثل فوائد قروض تمويل الاستثمارات فيطلق عليه فى سنوات أخرى مسمى فوائد بنك الاستثمار القومى).

٣ـ فى الباب الرابع فى بعض السنوات يقسم الدعم إلى مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة، وفى سنوات أخرى (موازنة ٢٠٠٩ / ٢٠١٠) لا يذكر فيها المؤسسات الخاصة وكأنها غير موجودة، بينما هى مدرجة داخل بنود أخرى.

٤- «دعم فائدة القروض الميسرة» أحيانًا يجرى فصله بين دعم إسكان محدودى الدخل ودعم فائدة القروض الميسرة، وأحيانا أخرى لا يتم فصلهما بل يدمجا معًا مما يصعب مهمة الباحث وكذلك أعضاء مجلس الشعب.

٥- فى موازنة ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ مثلًا جاء بند الضرائب على دخول الأفراد موزعًا على بعض الفروع والأنواع وغير موزع فى بقية السنوات، مما يصعب إجراء مقارنة زمنية بين تلك المخصصات أو الإيرادات.

٦- نفس الأمر تقريبًا بالنسبة لبنود الضرائب على المرتبات المحلية والضرائب على المرتبات ورسم تنمية على المرتبات والضرائب على رسم التنمية على صافى أرباح النشاط التجارى والصناعى والضرائب على الفوائد.

٧- أيضًا الضريبة على الأراضى فى عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وضريبة المبانى منذ ذلك العام.

٨- كذلك رسوم التنمية على السيارات التى بدأت منذ عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ورسم التنمية على السيارات الجديدة المنتجة محليًا.

كل هذه التلاعبات المحاسبية والإحصائية تؤدى إلى إرباك مقصود للباحثين، حتى لا يتعرفوا على جوهر الأداء المالى الحكومى، وهذا يمثل تلاعبًا بالمجلس التشريعى ذاته.

ثالثًا: أكذوبة الدعم

ننتقل الآن من التلاعبات الإجرائية Procdeures أو الشكلية ذات التأثير الهام فى الموازنة العامة إلى الملاحظات الجوهرية فى عمق المخصصات المالية وأشكال التلاعب فيها وتضليل الرأى العام بشأنها.

دعونا نبدأ بأكثر الموضوعات مساسًا بحياة المواطنين اليومية ألا وهى «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» على أن نتبعها «بالأجور والمرتبات وخفاياهما».

الدعم وسنينه..!!

بدأ ظهور بند «الدعم» فى الموازنة العامة للدولة فى مصر عام ١٩٤٣ أثناء تولى حكومة الوفد؛ وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية المصاحبة للحرب العالمية الثانية تأثرت سلعتا «الكيروسين والسكر» اللتين كانتا جوهريتين فى حياة غالبية المصريين؛ فرصدت حكومة الوفد مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه لتوفير هاتين السلعتين بسعر يناسب مستويات معيشة الفقراء؛ ولم يكن هذا المبلغ يشكل سوى أقل من ٦ ,٠٪ من مصروفات الموازنة فى ذلك العام.

فمصطلح «الدعم» أو «الإعانات ـ Subsidies» علميًّا ينصرف تحديدًا إلى «المبالغ التى تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة الفارق بين سعر تكاليف إنتاج سلعة أو خدمة معينة ـ محملة بهامش مناسب للربح ـ وسعر بيعها المستهلكين» وفى عام ١٩٦٠ وعلى إثر أزمة محصول القطن فى مصر ظهر مرة أخرى الحاجة إلى دعم أسعار ثلاث سلع للفقراء هى (القمح ـ السكر ـ الكيروسين) فرصدت الحكومة الناصرية ٩ ملايين جنيه لهذا الغرض، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٧٣ حينما بلغ مخصص دعم أسعار السلع الضرورية للفقراء ٥٣ مليون جنيه، والآن عام (٢٠١١) نحن نتحدث عن رقم خيالى يقدر بـ ٠ ,١١٦ مليار جنيه.

فما هى الحقيقة فى هذه الأرقام الواردة فى الموازنة العامة؟

لأغراض موضوعنا لن نتعرض إلى الأسباب الاقتصادية والهيكلية التى أدت بالاقتصاد المصرى والدولة المصرية إلى هذا الخلل الجوهرى، سواء على صعيد اندماجها المتزايد وغير المبرر بالسوق الرأسمالية الدولية أو إهمالها لجوانب الإنتاج السلعى الداخلى، خاصة ما يتعلق منها بالقطاع الزراعى واحتياجاتنا الغذائية ومستلزمات إنتاجنا المحلية التى أصبح الاستيراد يشكل ٤٥٪ إلى ٦٠٪ من تلك الاحتياجات.

هنا سوف نركز على مجال واحد وهو الجوانب المالية لهذا «الدعم».

فإذا تأملنا تطور الاعتمادات المالية لما سمى «الدعم وخفض نفقات المعيشة» نجده فى الزيادة المستمرة عامًا بعد آخر، بيد أن عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ كانت علامة فارقة وذات دلالات خطيرة على الصعيدين الاقتصادى والسياسى.

فقبل لعام (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) كانت اعتمادات الدعم حوالى ١٣,٧ مليار جنيه اتجه معظمها لدعم أسعار (القمح ـ وإنتاج رغيف الخبز) ودعم بعض الفوائد المصرفية ودعم بعض الهيئات الاقتصادية مثل (هيئة السكك الحديدية ـ اتحاد الإذاعة والتليفزيون) ثم فجأة وفى العام التالى ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ الذى تولى فيه وزير المالية الجديد د. يوسف بطرس غالى إعداد موازنته ظهر بند جديد فى الدعم يسمى «دعم المشتقات البترولية» وقدر بحوالى ٤١,٨ مليار جنيه، أى قفز فجأة الرقم الوارد فى الموازنة للدعم إلى حوالى ٥٤,٢ مليار جنيه.!!

جدول رقم (١٩)

تطور اعتمادات «الدعم» من عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ / ٢٠١١

«بالمليار جنيه»

السنوات	دعم						أخرى	الإجمالي
	السلع التموينية	المواد البترولية	الكهرباء	الإسكان	تنشيط الصادرات	المناطق الصناعية والتدريب الصناعي		
٢٠٠١ /٢٠٠٢	٤,٤	ـ	ـ	٠,٤	٠,٢	ـ	٠,٨	٥,٨
٢٠٠٢ /٢٠٠٣	٥,٢	ـ	ـ	٠,٧	٠,٢	ـ	٠,٨	٦,٩
٢٠٠٣ /٢٠٠٤	٨,٢	ـ	ـ	٠,٨	٠,٦	ـ	٠,٧	١٠,٣
٢٠٠٤ /٢٠٠٥	١١,٢	ـ	ـ	٠,٨	٠,٨	ـ	٠,٩	١٣,٧
٢٠٠٥ /٢٠٠٦	٩,٤	٤١,٨	ـ	.٠٤	١,١	ـ	١,٥	٥٤,٢
٢٠٠٦ /٢٠٠٧	٨,٦	٤٠,٠	ـ	١,٦	١,٥	٠,٢	١,٩	٥٣,٨
٢٠٠٧ /٢٠٠٨	٩,٥	٣٦,٦	٢,٠	١,٧	٢,٠	٠,٢	٢,٦	٥٥,٧
٢٠٠٨ /٢٠٠٩	٢١,١	٦٢,٧	ـ	١,٩	٤,٢	ـ	٢,١	٩٣,٨
٢٠٠٩ /٢٠١٠	١٤,١	٥٧,١	ـ	٢,٠	٣,٠	ـ	٥,٢	٨٣,٩
٢٠١٠ /٢٠١١	١٣,٦	٦٧,٧	٦,٣	١,٧	٤,٠	ـ	٤,٣	١٠١,٨

المصدر: وزارة المالية «يوسف بطرس غالى» البيان المالى (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) ومن البيان الإحصائي لموازنات أعوام (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ـ ٢٠١٠/ ٢٠١١).

والسؤال المحورى: لماذا هذه القفزة؟ وهل السنوات السابقة على عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ لم يدرج مخصصات لدعم المشتقات البترولية؟

هنا جوهر التلاعب والتناقض معًا.

لقد بدأ وزير المالية (د.يوسف بطرس غالى) تطبيق تلك الفكرة الشيطانية المسماة «الدعم الافتراضى» أو ما نسميه اقتصاديًّا بنفقة الفرصة البديلة opportunity cost التى عجز وتردد عن تطبيقها كل وزراء المالية ورؤساء الحكومات السابقين منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

فالرجل والطاقم المعاون له، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء قد تعامل مع المشتقات البترولية المنتجة فى الداخل أو المستوردة معاملة واحدة، مفترضًا أن الفارق بين سعرها فى الأسواق العالمية وسعر تداولها فى السوق المحلية هو بمثابة «دعم» مالى تدفعه الحكومة المصرية.

وهنا كان مناط التلاعب والمغالطة.

فهذا الأمر يصح فى حالتين فقط لا ثالثة لهما:

الأولى: إذا كانت دوال الأسعار المحلية متطابقة ومتماثلة مع دوال الأسعار العالمية، وبالمثل إذا ما كانت الأجور السائدة فى الداخل تتعادل مع نظيرتها فى العالم الغربى.

الثانية: إذا كانت جميع مستلزمات تشغيلنا والمشتقات البترولية كلها مستوردة من الخارج.

ونظرًا إلى أن هاتين الحالتين غير متحققتين يصبح ما أقدمت عليه وزارة المالية ووزيرها فى موازنة عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مجرد تحايل محاسبى، علاوة عن كونه «احتيالًا سياسيًّا».

صحيح أن سوء إدارة قطاع البترول والغاز، سواء بالنسبة لتسعير هذه المنتجات للزبائن الدوليين (ومنهم إسرائيل طبعًا) أو طريقة صياغة العقود مع الشركاء الأجانب وشركات البحث والتنقيب قد أديا إلى اضطرار الحكومة المصرية لشراء جزء من حصة الشريك الأجنبى من بعض هذه المنتجات البترولية أو استيراد بعض هذه المشتقات

(كالبوتاجاز ـ والسولار ـ والبنزين) مما يحمل الموازنة عبئًا إضافيًّا كان من الممكن تلافيه لو أدير هذا المرفق الإستراتيجي بطريقة صحيحة.

بيد أن هناك جانبًا آخر من الصورة المخفية وهو أن هناك ٤٠ مصنعًا كثيفة استخدام الطاقة (الحديد ـ الأسمنت ـ السيراميك ـ السماد ـ الألومنيوم.. إلخ) تستحوذ وحدها على ٥٥٪ من الطاقة المستخدمة فى القطاع الصناعى المصرى، وأن هذه المصانع الأربعين تستحوذ على ٧٥٪ من «الدعم الحقيقى والافتراضى» من الغاز الطبيعى المقدم للقطاع الصناعى كله، ويزيد على ذلك أنها تستحوذ على ٦١٪ من دعم الطاقة الكهربائية لهذا القطاع الصناعى.

وقد يبادر البعض بالسؤال: هل تعود علينا هذه الأسعار المدعومة للكهرباء والغاز المقدمتين لهذه المصانع الأربعين فى أسواقنا المحلية؟

هنا جوهر إضافى للخلل والتلاعب، فمنتجات هذه المصانع المدعومة تطرح منتجاتها (الحديد ـ الأسمنت ـ السماد.. إلخ) فى الأسواق المحلية بأسعار تكاد تزيد على أسعار بيعها فى الأسواق العالمية، أى أن أصحاب هذه المصانع من كبار رجال المال والأعمال المرتبطين بالحكم والحزب الحاكم يضاعفون أرباحهم مرتين؛ مرة بالحصول على الطاقة بأسعار أقل كثيرًا من نظرائهم فى العالم، ومرة أخرى من خلال بيع منتجاتهم لنا فى الداخل بأسعار تزيد أحيانًا كثيرة عن الأسعار العالمية وحتى يتبين مقدار التلاعب المحاسبى نشير إلى ما قدمته الموازنة العامة عن دعم المشتقات البترولية لعامى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ و٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ليتبين طبيعة هذا التلاعب المحاسبى.

جدول رقم (٢٠)

«الدعم الافتراضى» أو الحقيقى للمشتقات البترولية يتركز فى خمسة مكونات هى:

«بالمليون جنيه»

م	البيان	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	ملاحظات
١	الغاز الطبيعى	٨٤٣٩,٦	٧٧١٦,٠	ينتج محليًّا
٢	السولار	١٥٢٦٤,٠	١٢١٢٠,٠	يستورد حوالى ٢٥٪ فقط من الخارج
٣	المازوت	٣٨٠٤,٥	٤١٧٢,٠	ينتج محليًّا
٤	البوتاجاز	٨٣٧٠,٢	٨٥٤٦,٠	يستورد حوالى ٤٠٪ من الخارج
٥	البنزين	٣٦٢٤,٤	٣٦٦٦,٠	يستورد بنزين الطائرات فقط من الخارج
	المجموع	٣٩٥٠٢,٧	٢٤١٠٠,٠	

ويكشف عن هذا الخلل فى الخطاب الرسمى العام ما نشره اتحاد الصناعات المصرية عن قيمة المنتجات البترولية المباعة محليًّا والمقومة بالأسعار العالمية فى مايو ٢٠٠٨ والتى تبين منها أن قيمة استهلاكنا من أربعة مصادر فقط (البوتاجاز ـ البنزين ـ السولار ـ المازوت) تعادل ١٤٢,٤ مليار جنيه بالأسعار العالمية، بينما تباع محليًّا بنحو ٣٣,٧ مليار جنيه مما يعنى أن هناك دعمًا لهذه المشتقات يعادل ١٠٨,٦ مليار جنيه. هذا فى حين أن وارداتنا من المنتجات البترولية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لم تتجاوز ٤,٤ مليار جنيه (أى أقل من ٢٥ مليار جنيه) فى ذلك العام وفقًا لبيانات البنك المركزى المصرى فى نشرته الشهرية لعدد أغسطس ٢٠١٠.

إن سوء إدارة مرفق البترول والغاز من ناحية، وسوء توزيع مصادر الطاقة ومنحها لكبار المستثمرين بأسعار متدنية لمنحهم فرصة تنافسية فى الأسواق العالمية قد أديا إلى أضرار كبيرة ترغب الحكومة ووزير ماليتها فى تحميل الفقراء ومحدودى الدخل عبأها على الصعيدين النفسى والمالى.

ولا شك أن سيادة خطاب حكومى مراوغ ومغالط من هذا النوع من شأنه ترسيخ معانٍ سلبية فى ضمير عشرات الملايين من المصريين بأنهم قد صاروا عبئًا على الوطن، فتحول الوطن لديهم إلى كابوس.

استعرضنا فى المقطع السابق الأساس المخادع والتحايل المحاسبى الخاص بمفهوم «دعم المشتقات البترولية» الذى استحدث منذ موازنة عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ وما طرأ عليه من زيادة ظاهرية. الآن نتوقف عند أبعاد إضافية لهذا الالتباس ونكشف جوهر المغالطات فى حكاية دعم المشتقات البترولية؟ ومن أجل التبسيط أمام القارئ غير المتخصص فى الشئون الاقتصادية وألاعيب الموازنة الحكومية؛ سوف نأخذ مثالًا دراسيًّا فى بعض السنوات المالية خاصة عام ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ لنبين بالأرقام جوهر هذا التلاعب بالرأى العام.

أولًا: مكونات دعم ما يسمى «دعم المنتجات البترولية»

إذا تأملنا مكونات ما يسمى «دعم المنتجات البترولية» والتى تراوحت كما سبق وأشرنا بين ٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وحوالى ٦٧,٧ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ نكتشف حقائق غريبة ومثيرة لعل أبرزها يتمثل فى العناصر التالية:

١ـ إن المكون الأكبر لهذه المنتجات «المدعومة» يتمثل فى ثلاثة أنواع هى: الغاز الطبيعى والبوتاجاز، والسولار، وهذه الأنواع تكاد تشكل حوالى ٦٠٪ تقريبًا مما يسمى «دعم المشتقات البترولية».

٢ـ ولكن بالنظر إلى أن مصر دولة منتجة للغاز الطبيعى ـ بصرف النظر عن سوء إدارته وتسعيره ـ وكذلك لنسبة كبيرة من السولار والبوتاجاز بينما تقوم باستيراد الجزء الباقى من حصة الشركاء الأجانب أو من بعض الدول العربية النفطية (كالكويت ـ الإمارات ـ السعودية) فإن افتراض أن هذه المكونات الثلاثة يتم استيرادها بالأسعار العالمية هو افتراض غير سليم.

٣ـ أما البنزين والذى ينتج معظمه محليًّا فإن تحليل مكوناته بين أنواعه الثلاثة (بنزين ٨٠، ٩٠، ٩٥) يظهر كذب الادعاء الحكومى بشأن ما يسمى «مستحقو الدعم»، حيث نجد أن معظمه (والذى بلغ حوالى ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨) قد ذهب إلى ما يمكن أن نطلق عليه البنزين الشعبى (٨٠ و ٩٠) كما يظهرها الجدول رقم (٢١).

٤ـ من ناحية أخرى، فإن الغاز الطبيعى والسولار والمازوت تتجه فى معظمها إما إلى محطات إنتاج الكهرباء التى تستحوذ على معظمها المصانع الكثيفة استخدام الطاقة أو لدى المخابز بكافة أنواعها.

٥ـ وبدلًا من كل هذا الضجيج حول «دعم المشتقات البترولية» ما بين المستورد والمنتج محليًّا فى غابة من الألغاز وعدم الإفصاح؛ فإن تخصيص الحكومة لحوالى ١٠ مليارات جنيه على مدار ثلاث سنوات لبناء معملى تكرير جديدين للنفط من شأنه أن يوفر جانبًا كبيرًا من استيراد بعض هذه المشتقات البترولية.

بيد أن سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة فى إدارة الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد التى هى سمة مميزة للحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩١ يؤدى إلى مزيد من الاختناق وتدهور الإدارة العامة. تعالوا نتأمل هذا الدعم:

جدول رقم (٢١)

توزيع الدعم الافتراضى للمشتقات البترولية

«بالمليون جنيه»

م	البيان	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨
١	دعم السلع التموينية	٨٦٤١,٨	٩٤٨٢
٢	المواد البترولية	٤٠٠٠٠,٠	٣٦٥٧٩,٠
	تتوزع على:		
١	الغاز الطبيعى	٨٤٣٩,٦	٧٧١٦,٠
٢	البوتاجاز	٨٣٧٠,٢	٨٥٤٦,٠
٣	البنزين	٣٦٢٤,٤	٣٦٦٦,٠
	(بنزين ٨٠ بـ ١١٥٦ مليون جنيه) (بنزين ٩٠ بـ ١٦٠١ مليون جنيه) (بنزين ٩٢ بـ ٩٠٦ ملايين جنيه) (بنزين ٩٥ بـ ٣ ملايين جنيه)		

١	الكيروسين	٤٩٧,٣	٣٥٩,٠
٢	السولار	١٥٢٦٤	١٢١٢٠
٣	المازوت	٣٨٠٤,٥	٤١٧٢

المصدر: وزير المالية، مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م.

ثانيًا: الضرائب البترولية وأثرها على تضخم فاتورة الدعم الافتراضى

يكشف تحليل تطور الضرائب والإتاوات المفروضة على هيئة البترول والشريك الأجنبى مقدار العلاقة الطردية الحميمة بينهما والزيادة الكبيرة غير المبررة لما يسمى «دعم المشتقات البترولية» ولننظر معًا فى هذا البيان لنكتشف جوهر الخلل والتلاعب بالرأى العام المصرى فيما يسمى «دعم المنتجات البترولية».

جدول رقم (٢٢)

تطور الضرائب والإتاوات المفروضة على هيئة البترول والدعم الافتراضى للمشتقات البترولية خلال الفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠

«بالمليون جنيه»

السنوات	الضرائب على أرباح (فعلية) هيئة البترول والشريك الأجنبى	الإتاوات المفروضة «عائد إيجارات»	دعم ما يسمى المشتقات البترولية
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٤٧٧١,٥	ـ	صفر
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١٢٥٤٤	٣٨٠٠	٢٢٠٧٨,١
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٦٨١٣,٠	١٧٩٧,٠	٤٠١٢٩,٥
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٩٢٦٨,٤	١٤٤٤,٠	٦٠٢٤٨,٨
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٣٤١٣٥,٢	٣٦٦٢,٠	٦٢٧٠٢,٥
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٣٠٣٨٧,٢	٢٠٩٨,٩	٥٧٠٥٧,٦
٢٠١٠/ ٢٠١١	٣٥٧٦٥,٣	٢١٩٢,١	٦٧٦٨٠,٠

المصدر: من واقع البيان الإحصائى والتحليلى للموازنة العامة للدولة للسنوات المشار إليها.

فإذا تأملنا بيانات الجدول السابق نكتشف أنه كلما زادت الضرائب المحصلة من هيئة البترول لصالح الخزانة العامة، زاد بالمقابل رقم ما يسمى «دعم المشتقات البترولية» مما يؤكد حقيقة على جانب كبير من الأهمية، وهو أن الحكومة المصرية تحايل وتخادع الرأى العام المصرى فى هذه القضية الحيوية من زاويتين:

الأولى: هى أن ارتفاع التكلفة لهذه المنتجات البترولية يرجع إلى الزيادة المستمرة للضرائب المفروضة على قطاع البترول.

الثانية: هى افتراض أن أسعار بيع هذه المنتجات السائدة فى الأسواق الدولية متعادلة مع التكاليف الفعلية لإنتاجها فى السوق المصرية المحلية، وهى مغالطة كبرى وخديعة محاسبية وسياسية ينبغى محاسبة المسئولين عنها بتهمة خيانة مصالح الشعب والحنث بالقسم الدستورى الذى أقسموه ويقضى برعاية مصالح الشعب رعاية كاملة.!!!.

رابعًا: الأجور ومأساتها والأجور المخفية

١ـ الأجور ومأساتها

من أكثر الأمور المالية غموضًا على الرأى العام وملايين الموظفين مسألة الأجور والمرتبات؛ وهى برغم أهميتها القصوى للعاملين بالقطاعات الحكومية المختلفة الذين يزيدون على ٦ , ٥ مليون وأسرهم الذين يقاربون ١٧ مليون مواطن آخرين، فإن الكثير من تفاصيلها وتناقضاتها وألاعيبها لا يدرك أبعادها معظم أفراد المجتمع المصرى، بل وأذهب إلى حد القول بأن كثيرًا من رجال النخبة المصرية والنشطاء السياسيين لا يعرفون منها سوى العناوين العامة وشعار «الحد الأدنى الإنسانى للأجور».

والسؤال: كيف هى الصورة الحقيقية للأجور والمرتبات؟ وما هو جوهر الخلل فيها؟

انظروا معى إلى هذا الجدول البسيط الذى يظهر تطور مخصصات الباب الأول من أجور وتعويضات للعاملين لنتعرف معًا على جوهر الموضوع.

جدول رقم (٢٣)

تطور الباب الأول: الأجور والتعويضات للعاملين على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من (٢٠٠٥ / ٢٠٠٦) حتى (٢٠١٠ / ٢٠١١)

«بالمليون جنيه»

م	البيان	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١
		فعلى			متوقع	متوقع	مشروع موازنة
	إجمالى الأجور والتعويضات للعاملين	٤٥٨٤٢,٧	٥١٤٣٠,٠	٥٩٥٧٤,٠	٧٧١٧٩,٠	٨٦١٣٥,٠	٩٤٦٠٨,٥
١	الوظائف الدائمة	١٥٧٧٤,٦	١٣٦٩١,٠	١٤٧٢٥,٠	١٥٣١٦,٠	١٧١٢٣,٠	١٩١٠١,٠
٢	الوظائف المؤقتة	٢٨٤,٤	٣٨٨,٠	٥٤٦,٠	٩٣٤,٠	١٠٤٥,٠	١٤١٩,٠
٣	المكافآت	١٤٠٨٤,٩	١٦٨١٠,٠	١٩٢٦٧,٠	٢٦٩٣٣,٠	٢٩٦٩٤,٠	٣٣٦٥٠,٣
٤	البدلات النوعية	١٧٢٥,٩	١٨٧٧,٠	٢٠٢٠,٠	٦٧٠٧,٠	٧٨٣٥,٠	٨٩٦٣,٦
٥	المزايا النقدية	٤٧٧٢,٧	٦٠١٥,٠	٦٩٨٦,٠	١٢١٧٢,٠	١١٣٣٣,٠	١٠٧٣٧,١
٦	المزايا العينية	١٠٠١,١	١١٨٠,٠	١٤٣٦,٠	١٧٢٣,٠	٢٠٣٤,٠	٢٢٦٣,٣
٧	المزايا التأمينية	٥٢٨٣,٧	٥٨٩٨,٠	٦٥٣٨,٠	٨٠٠١,٠	٨٦٨٦,٠	٩٤٤٤,٨
٨	الأجور الإجمالية والاحتياطات العامة	٥٩١٥,٤	٦٢٠٠,٠	٨٠٥٦,٠	٥٣٩٤,٠	٨٣٨٥,٠	٩٠٢٩,٢

المصدر: وزارة المالية، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ من ص ٥٠ إلى ٥٢، والبيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦ من ص ٣٦ إلى ٣٧، والبيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٨ / ٢٠٠٧ من ص ٤٠ إلى ٤١، والبيان التحليلى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ من ص ١٠٨ إلى ١١٢ (والمتضمن المتوقع للعام).

لاحظوا معى أن القراءة الأولى تشير إلى أن زيادة ملموسة ومحسوسة قد جرت فى مخصصات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة (دون الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام) حيث زادت هذه المخصصات من ٤٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ إلى أن بلغت ٩٤,٦ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠١٠ / ٢٠١١م.

فما هو مناط التلاعب والمغالطة إذن؟

أولى هذه المغالطات: أن الرقم المعلن لإجمالى الأجور والمرتبات والذى بلغ فى موازنة ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى ٩٤,٦ مليار جنيه لا يعبر عن حقيقة ما يجرى فعلًا، حيث إن ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من هذا المبلغ يحتجز فعلًا لدى الحكومة فى صورة استقطاعات ضريبية بكافة أنواعها وحصة العاملين فى المزايا التأمينية، وكذلك حصة الحكومة (كصاحب عمل) فى هذه التأمينات.

لقد زاد متوسط الاستقطاعات الضريبية والتأمينية من استحقاقات الأجور للعاملين من متوسط ٧٪ إلى ١٣٪ خلال عقدى الستينيات والسبعينيات إلى ١٧٪ إلى ٢٥٪ فى المتوسط خلال عقدى التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة.

ثانيًا: إذا تأملنا جيدًا توزيع مجموعات الأجور وتعويضات العاملين الواردة فى البيان السابق، نكتشف أن ما يذهب منها لأصحاب الوظائف الدائمة (وعددهم حوالى ٥,٦ مليون موظف ومشتغل) لا تزيد على ٢١٪ من قيمة إجمالى اعتمادات الأجور، وهو أحد مناط الخلل فى الإدارة المالية للقطاع الحكومى؛ حيث لا يمثل المرتب الأساسى سوى خمس الاستحقاقات الأجرية لمعظم العاملين بهذه الإدارة الحكومية. بينما نجد أن بند المكافآت والذى تجاوزت قيمته ٣٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بما يشكل ٣٥,٦٪ من إجمالى اعتمادات الأجور يوزع بصورة غير متكافئة على الإطلاق بين مكونات ووحدات القطاع الحكومى؛ حيث نجد وزارات ووحدات (رئاسة الجمهورية ـ رئاسة مجلس الوزراء ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزى للمحاسبات.. إلخ) يحصل العاملون فيها على أكثر من ثمانية أضعاف المرتب الأساسى، بينما فى وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات (والبالغ عددهم ٣,٥ مليون موظف ومشتغل) يكاد لا يحصلون منها سوى على الفتات (٧٥٪ من المرتب الأساسى) باستثناء العاملين فى التربية

والتعليم الذين يحصلون فى نهاية العام الدراسى على ما يسمى مكافآت التصحيح وعلى بدلات مُعلم وبدلات اعتماد معلمين. بل إن تحليل مجموعة المكافآت لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ البالغة ٣٣,٧ مليار جنيه يبين أن ١٢,٧ مليار جنيه منها ذهبت فقط إلى العاملين بالإدارة المحلية مقابل ١٤,٧ مليار جنيه ذهبت إلى العاملين بالجهاز الإدارى بالعاصمة (وعددهم لا يزيد على ١,٦ مليون موظف منهم ٨٠٠ ألف بجهاز الشرطة) هذا بخلاف ٦,٣ مليار جنيه ذهبت كمكافآت للعاملين بالهيئات الخدمية (وأهمها العاملون فى الجامعات الذين يزيدون على ٣٢٠ ألف موظف وكادر جامعى) إذن هذا الخلل الجوهرى يظهر مغالطة أخرى بشأن الرقم الإجمالى للمكافآت؛ حيث نكتشف بالتحليل سوء توزيع هذه الأموال.

ثالثًا: فى بند المزايا العينية الذى بلغ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى ٢,٣ مليار جنيه والذى يتضمن أنواعًا مثل «أغذية للعاملين» وملابس للعاملين وعلاج طبى للعاملين وخدمات اجتماعية ورياضية للعاملين نكتشف أن ٨٥٪ من هذا المخصص المالى يذهب إلى «قطاع الدفاع والأمن» وليس إلى «العاملين بالدولة»، لقد استولت الشرطة والدفاع عامًا بعد آخر على هذا المخصص المالى الذى هو فى الأصل موضوع لصالح ٥,٦ مليون موظف، فإذا به يتجه إلى مسارات أخرى بما يشير إلى خديعة إضافية.

رابعًا: أما مجموعة «البدلات النوعية» التى بلغت عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى ٩,٠ مليارات جنيه والتى تشتمل على حوالى ٣٣ نوعًا من هذه البدلات (بدل تمثيل - طبيعة عمل - بدلات عسكرية - بدل خطر - بدل تفرغ.. إلخ) فنجد أن توزيعاتها تشى بدرجة من عدم التوازن؛ حيث يستحوذ الجهاز الادارى (١,٦ مليون موظف نصفهم لدى وزارة الداخلية) على ٣,٣ مليار جنيه والهيئات الخدمية (معظمهم لدى الجامعات) على ٢٣٩,٧ مليون جنيه، ويذهب الباقى (وقدره ٥,٤ مليار جنيه) لدى الإدارة المحلية؛ حيث يستحوذ بدل المُعلم على ٢,٢ مليار جنيه وبدل اعتماد مُعلمين على ٢,٦ مليار جنيه، هذا بخلاف بدل مُعلم بالجهاز الإدارى ٣٥٢,٥ مليون جنيه، وبدل اعتماد مُعلمين بالجهاز الإدارى ١٣٠٠,٠ مليون جنيه، بيد أن تجربة السنوات الثلاثة الماضية منذ صدور قانون الكادر للمُعلمين (رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٧) يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من

مخصص «بدل اعتماد مُعلمين» يجرى تعليقه أو عدم صرفه بحجج واهية واختبارات مُذلة للمدرسين من أجل عدم صرف هذا المخصص المالى.

خامسًا: نأتى إلى مجموعة المزايا التأمينية والتى تجاوزت ٩,٤ مليار جنيه نجد أنه وبعد أن وضعت وزارة المالية ووزيرها د. يوسف بطرس غالى يدها على أموال التأمينات والمعاشات منذ عام ٢٠٠٦، ويكاد يكون هذا المخصص المالى أن يكون جزءًا من الباب الدوار للخزانة العامة؛ حيث يدرج هذا المخصص، ولكنه فعليًّا يعود إلى إدراج وزارة المالية فى لعبة جديدة وخطيرة تتعلق بالدين العام الحكومى والسعى من أجل إظهاره بأقل من حقيقته، وهو موضوع آخر سبق أن تناولناه في مكان آخر من هذا الكتاب.

سادسًا: نأتى إلى مجموعة ما يسمى «الاحتياطيات العامة على مستوى الموازنة» والتى بلغت ٩,٠ مليارات جنيه. فهذا الرقم يجرى عليه إحدى عمليتين؛ فإما أنه يجرى تحويله لتعزيز «الباب الأول» لدى قطاعى الشرطة والدفاع من وراء ظهر الرقابة التشريعية وغيرها من أجهزة الرقابة وإما أنها تخضع لتقديرات السلطات الثلاثة الأعلى فى هذا الشأن (رئيس الجمهورية ـ رئيس الوزراء ـ وزير المالية) فى توجيهها، وقد سبق وأشرنا إلى أن التأشيرات العامة المصاحبة لقانون إصدار الموازنة العامة تتضمن فى إحدى موادهـا على طريقة التصرف فيها، فالمادة (٢٨) من قانون موازنة عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ على سبيل المثال حدد حظر الصرف من هذه المجموعة إلا بعد الرجوع إلى وزير المالية أو من يفوضه بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يخصه.

وهكذا يبدو واضحًا أن الأرقام الواردة فى الموازنة والمعلنة على الرأى العام المصرى غير المتخصص تعطى انطباعًا غير صحيح وغير دقيق بشأن اعتمادات الأجور والمرتبات، وطريقة توزيعها المختلفة وغير العادلة.

فهذه الاعتمادات المالية التى تبدو ضخمة تتوزع بصورة غير متكافئة بين وزارات وأجهزة ومصالح مختلفة؛ بحيث يجد القطاع الأكبر من العاملين أنفسهم فى عوز دائم، مما يدفعهم دفعًا إلى خطيئة الرشوة بكافة صورها المحزنة والمخزية.

٢ـ لغز الأجور المخفية

فى حواره الشهى مع الجريئة «إيناس الدغيدى» فى شهر رمضان (٢٠١٠)، أشار الدكتور على الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية السابق ومسؤول الإعلام والدعاية فى الحزب الوطنى الحاكم إلى معلومة تتعلق بالأجور والمرتبات؛ حيث أكد أنه لا يتحصل من وظيفته سوى على خمسة آلاف جنيه شهريًّا فقط لا غير.

ولأن الدكتور على الدين هلال هو رجل أنصاف الحقائق، وأستاذ المراوغة والمناورة والتحبيك؛ فلم يكن ممكنًا أن تمر جملة الدكتور هلال؛ هكذا دون تمحيص وتحليل؛ فما هو مناط الحقيقة أو إخفائها فى الحديث الرمضانى للدكتور هلال؟

أولًا: الدخول الرسمية.. والدخول المخفية

درج الفن المالى والمحاسبى على تنظيم أبواب الإنفاق على الأجور والمرتبات وفقًا لأنواعها وبنودها المختلفة، ومن التقسيمات الشهيرة تلك التى تقسم نفقات الأجور والمرتبات بين ثلاث مجموعات أساسية، هى:

- أجور وبدلات ومزايا نقدية.
- المزايا العينية.
- المزايا التأمينية.

ولا يدرك غير المتخصصين أين يكمن مناط التلاعب المالى والمحاسبى، خُذ مثلًا فى موازنة عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ بلغت المزايا العينية حوالى مليار جنيه موزعة على النحو التالى:

جدول رقم (٢٤)

توزيع المزايا العينية فى موازنة ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وفقًا لقطاعات الموازنة

«بالمليون جنيه»

البيان	جهاز إدارى	إدارة محلية	هيئات خدمية	الإجمالى
بند (١): تكاليف تغذية للعاملين	٣٢٢,٦	٤٩,٧	٢٩,٤	٤٠١,٧
بند (٢): تكاليف ملابس للعاملين	٢٣٧,٧	٣,٤	٥,٤	٢٤,٥
بند (٣): علاج طبى للعاملين	١١٠,٣	٠,٠٥	٧٥,٢	١٨٥,٦
بند (٤): خدمات اجتماعية ورياضية	٢٦,٩	٠,٧	١,٠	٢٨,٦
بند (٥): مزايا عينية أخرى	١٠,٣	—	٠,٠٥	١٠,٤
الإجمالى	**٧٠٧,٨**	**٥٣,٩**	**١١١,١**	**٨٧٢,٨**

المصدر: وزارة المالية، مجلد الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥، صفحات (٩٢، ٣٠٤، ٥١٤).

فإذا تأملنا بيانات الجدول السابق نكتشف أن معظم المزايا العينية تذهب إلى العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وعددهم لا يزيد على ١,٣ مليون موظف ومشتغل في ذلك العام، ثم إذا ذهبنا إلى مدى أبعد فى التحليل نكتشف أن معظم هذه الأموال لا تذهب إلى كل العاملين بالجهاز الإدارى، بل إلى العاملين فقط فى قطاع الدفاع والأمن، فعلى سبيل المثال من بين ٣٢٢,٦ مليون جنيه تغذية للعاملين بالجهاز الإدارى ذهب ٢٩٢,٨ مليون جنيه لقطاع الدفاع والأمن والعدالة، أما قطاع التعليم والبحوث والشباب فلم يحظ سوى بـ ٣,٦ مليون جنيه.. !!.

وكذلك العلاج الطبى للعاملين (١١٠,٣ مليون جنيه) ذهب ٨٨,٩ مليون جنيه منها لقطاع الدفاع والأمن ولم يحظ قطاع التعليم سوى بـ ٩,٣ مليون جنيه، أما بند خدمات اجتماعية ورياضية فقد ذهب كلها تقريبًا لقطاع الدفاع والأمن، وعلى نفس النمط والمنوال جاءت الاعتمادات المالية للسنوات اللاحقة.

هذه الحالة تصلح مدخلًا توضيحيًّا لما أعلنه الدكتور على الدين هلال بشأن مرتبه الشهرى سواء كأستاذ جامعى أو كقيادى داخل الحزب الوطنى الحاكم، ذلك أن ما ذكره الرجل قد يكون نصف الحقيقة.

أما النصف الأخر المسكوت عنه فهو ما نطلق عليه «الأجور والمزايا المخفية» والتى هى طيف واسع من المكتسبات من قبيل:

- تخصيص قطع أراضٍ مقابل أسعار زهيدة.
- تخصيص فيلات أو شاليهات فى بعض المناطق المميزة بأسعار زهيدة.
- أداء الإيجارات الشهرية لخدمات ـ مثل المسكن أو غيرها ـ لكبار القادة والمسؤولين.
- تخصيص عدة سيارات فاخرة للمسؤول وأفراد أسرته مصحوبة بالسائقين.
- تذاكر مجانية للانتقالات بالطائرات والسفن والقطارات.
- العلاج المجانى للمسؤول وأفراد أسرته، سواء فى المؤسسات الصحية المرموقة فى الداخل أو الخارج.
- إمدادات الطعام دون مقابل أو بمقابل متواضع جدًّا.
- رحلات الاستجمام والإجازات المدفوعة فى المنتجعات المخصصة لكبار المسؤولين والوزراء والقادة.

كل هذه العناصر وغيرها تمثل أحد مكونات «الأجور المخفية» التى يحصل عليها عدة مئات من كبار المسئولين فى الوزارات والحزب الوطنى الحاكم. وقد يمول جزء كبير من هذه المزايا من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر أخرى (مثل الأراضى والفيلات والشاليهات) ولا تدرج عادة فى بند الأجور المخصصة للوزراء وكبار قيادات الحزب الحاكم والحكومة.

ونقدر من جانبنا حجم هذه المخصصات والمزايا سنويًّا بما يزيد عن ثلاثة مليارات جنيه يستحوذ عليها ما لا يزيد عن ثلاثة آلاف شخص من كبار المسئولين والقادة بالحزب والحكومة والقيادات العليا بالقوات المسلحة والشرطة.

خامسًا: أكذوبة عجز الموازنة العامة وحدوده

يترتب على المبالغة المقصودة فى قيمة الرقم الخاص «بالدعم» بما يتجاوز ثلاثة أضعاف حقيقته أو أكثر قليلًا إلى إظهار رقم عجز الموازنة العامة للدولة بصورة مبالغ فيها، سواء فى صورة (العجز الكلى) أو (العجز الصافى) وهو ما لم ينتبه إليه بعض أصدقائنا من العاملين فى حقل المتابعة الصحفية لشئون المال والاقتصاد فى البلاد ودون التورط فى ذكر أسماء.

وهنا ينبغى التمييز بين ثلاثة أنواع من العجز، هى:

الأول: العجز النقدى: والذى هو محصلة الفارق بين إيرادات الموازنة (ثلاثة أبواب) ومصروفات الموازنة (ستة أبواب).

الثانى: العجز الكلى: الذى هو حصيلة الفارق بين إيرادات الموازنة (ثلاثة أبواب) وإجمالى استخدامات الموازنة (ثمانية أبواب) أى بإضافة البابين: السابع: «الحيازة من الأصول المالية» ـ والثامن: «سداد القروض المحلية والأجنبية» فى مجموع الاستخدامات.

الثالث: العجز الصافى: الذى يتضمن الفارق بين إجمالى الإيرادات المحصلة للموازنة مضافًا إليها طرح الحكومة من سندات وأذون على الخزانة العامة للدولة وبين إجمالى استخدامات الموازنة، وهذا الجزء يجرى تمويله من خلال مزيد من الاقتراض الخارجى.

والجدول التالى يظهر صور العجز فى الموازنة المصرية.

جدول رقم (٢٥)

تطور عجز الموازنة العامة خلال الفترة من ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ / ٢٠١٠

«بالمليون جنيه»

البيان	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩	٢٠٠٩/ ٢٠١٠	٢٠١٠/ ٢٠١١
العجز النقدى	٥٥٧١٨,٤	٤١٨١٥,٠	٦٠٨٨٧,٠	٦٨٩٩٥,٠	٩٤١٥٠,٧	١١٣٨٣٤,٠
العجز الكلى	٤٩٥٥٨,٩	٥٤٦٩٧,٠	٦١١٢٣,٠	٧١٨٢٦,٠	٩٤٨٨٠,٣	١٠٥٥٥٢,٠
الناتج المحلى الإجمالى	٦١٧٧٠٠,٠	٧٤٤٨٠٠,٠	٨٩٥٥٠٠,٠	١٠٣٨٦٠٠,٠	١١٨١٠٠٠,٠	١٣٧٨٠٠٠,٠
٪ العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٨٪	٧,٣٪	٦,٨٪	٦,٩٪	٨,٠٪	٧,٧٪

المصدر: البيان التحليلى عن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ص ٧٩ والبيان التحليلى عن مشروع موازنة عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ص١٥.

وعلينا هنا أن ننتبه إلى تلاعب متعدد المستويات يقوم به المسئولون فى وزارة المالية خصوصًا، فى وزارات حكومة الدكتور أحمد نظيف عمومًا، ويتمثل وفى الآتى:

١ـ الميل المستمر فى المبالغة فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى، سواء من خلال التقديرات السعرية لهذا الناتج محليًّا أو دوليًّا (البترول مثلًا) أو من خلال بناء مصفوفة الناتج المحلى بصورة غير دقيقة، مما يؤدى إلى تضخيم رقم المقام المستخدم فى معادلة حساب نسبة العجز إلى الناتج المحلى.

٢ـ التلاعب فى حجم وقيمة الدين المحلى الإجمالى والاستحواذ غير القانونى على أموال ورصيد أصحاب المعاشات لدى وزارة المالية، وتعليق قيمة الفوائد الواجبة على فوائض أموال صندوقى المعاشات المعاد إقراضها إلى الحكومة وإلى بنك الاستثمار القومى.

٣ـ إضافة مفهوم «العجز الأولى» وذلك باستبعاد فوائد الديون من مخصصات الاستخدام، بما يؤدى إلى إظهار أرقام العجز بصورة أقل من حقيقته.

وعلى أية حال، فإن تسجيل الرقم الحقيقى للدعم وليس الرقم الافتراضى من شأنه أن يظهر (العجز الكلى) أو (النقدى) فى الموازنة العامة للدولة بصورته الحقيقية، مع الأخذ فى الاعتبار ما يجرى فى الحسابات الختامية المجمعة فى موازنات الهيئات الاقتصادية التى يظهر تحليل حساباتها مأزقًا اقتصاديًّا وماليًّا يحتاج إلى إعادة نظر شاملة فى سياسات التشغيل والإدارة لهذه الهيئات الاقتصادية خاصة تلك التى تحقق خسائر سنوية هائلة مثل اتحاد الإذاعة والتليفزيون (٦٠٠ مليون جنيه فى المتوسط سنويًّا).

□ □ □

(*)Áūøɯ ă ǩł ɛǩǔǩł ǰ ǭ Ɛdžǭ Ƴʒłǹǭ ʒłɏǵƑ

ثارت فى الشهور القليلة الماضية قضية «الغاز الطبيعى فى مصر»، وانتقلت الحوارات والنقاشات من أروقة وصالونات النخب السياسية والثقافية، ومن أعمدة كتاب الصحف المصرية، إلى أزقة الحوارى والمقاهى الشعبية فى كل محافظات وربوع مصر تقريبًا.

وطرحت فى سياق هذا الجدل الحامى بين الجميع، تساؤلات مصيرية وشديدة الحيوية لأمن مصر ومستقبل شعبها وأجيالها القادمة، وكان من أبرز تلك التساؤلات:

- ما هى حقيقة وحجم تصديرنا للغاز الطبيعى المصرى إلى الكيان العنصرى فى فلسطين المحتلة؟
- وما هى أسعاره المباع بها؟ وما هى الأسعار العادلة لهذا الغاز؟
- وأخيرًا ما هى السياسة الرشيدة التى ينبغى لنظام حكم وطنى يراعى المصالح العليا أن يتبناها فى مجال الطاقة عمومًا وفى مجال الغاز الطبيعى على وجه الخصوص، فى ضوء الاحتياطيات المؤكدة منه والمتوقعة فى المستقبل المنظور؟

والحقيقة أن موضوع الغاز الطبيعى قد تصدر المشهد العالمى كله بنفس القدر من الاهتمام الذى انشغل به المصريون، خاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبعد القفزة الكبيرة وغير المسبوقة التى حدثت فى سعر برميل النفط الخام بعد الاحتلال الأمريكى والغربى للعراق فى مارس من عام ٢٠٠٣؛ حيث تجاوز حدود المائة والأربعين دولارًا فى يونيه من عام ٢٠٠٨، ثم أخذ فى الانخفاض بعد ذلك حتى قارب المائة والعشرين دولارًا فى الأسابيع الأولى من شهر أغسطس (آب) من العام نفسه، وإن كان من غير المتوقع أن ينخفض عن معدل المائة دولار للبرميل خلال السنوات الثلاثة القادمة.

(*) نشرت بجريدة العربى تاريخ ٨/ ٣/ ٢٠٠٩ تحت عنوان «كيف نقدر السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى».

وقد زاد من حدة النقاش والجدل العام فى مصر، تصريحات بعض المسئولين المصريين حول هذا الموضوع، فأصبح من الضرورى تناولنا له بالدراسة والتحليل، وسوف نتناول موضوعنا فى أربعة محاور رئيسية، هى:

أولًا: حقيقة وثقل وأهمية الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة

شهدت العقود الثلاثة الماضية تزايدًا ملحوظًا فى حصة استخدام الغاز الطبيعى كمصدر للطاقة ـ بدلًا من حرقه وتبديده ـ ففى مطلع الستينيات كان نصيب الغاز الطبيعى لا يزيد عن ٩٪ من إجمالي مصادر الطاقة العالمية، ولكن بحلول عام ٢٠٠٥ أصبح الغاز الطبيعى يشكل حوالى ٢٥٪ من تلك المصادر على المستوى العالمى، ويقدر الخبراء أن يصل نصيب الغاز الطبيعى منتصف هذا القرن (٢٠٥٠) إلى حوالى ثلث المصادر العالمية للطاقة.

ويزيد من اهتمام العالم بالغاز الطبيعى عدة اعتبارات، منها وفرته فى الحقول والمكامن، وبالتالى سهولة الحصول عليه، بالإضافة إلى نظافته البيئية مقارنة بغيره من المصادر الأخرى، يكفى أن نشير إلى أن غاز ثانى أكسيد الكربون المنبعث من احتراق الغاز الطبيعى يقل بحوالى ٣٥٪ عن نظيره المكافئ من النفط، وحوالى ٦٥٪ من الفحم، وهكذا لبقية مصادر الطاقة الأخرى.

ولعل هذا ما شجع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدامه مبكرًا منذ مطلع القرن العشرين، حتى إنها أقامت أكبر بنية تحتية فى العالم لتوصيل الغاز الطبيعى إلى المنشآت الصناعية وإلى المنازل، قدرت فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى بحوالى ٥٥٧ ألف كيلومتر طولًا.

وتزداد أهمية الغاز الطبيعى كذلك بسبب التقلبات الدورية الحادة التى تطرأ كل فترة زمنية، ومع المشكلات السياسية الدولية فى أسعار النفط وعمليات المضاربة الواسعة التى تجرى عليه فى البورصات العالمية. ولعل هذا ما حدا بمجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعى إلى التفكير فى صيغة تنظيمية دولية ـ على غرار منظمة الأوبك ـ للحفاظ على مصالحها وتحسين شروط تسعير هذه المادة الإستراتيجية

وتصدرت روسيا وإيران وفنزويلا والجزائر هذا الجهد الدولى، فى ظل غيبة مصرية تكاد تكون كاملة.

ثانيًا: منطق فاسد وممارسات مشبوهة

فى تصريحات غريبة ومفاجئة لوزير البترول المصرى «المهندس سامح فهمى»، نشرت بجريدة المصرى اليوم بتاريخ (٣٠/ ٦/ ٢٠٠٨)، أشار الوزير إلى أن أسعار تصدير الغاز الطبيعى المصرى محكومة بعنصرين:

- **الأول**: تكلفة الاستخراج.
- **الثانى**: السعر المحلى.

والحقيقة أن هذه التصريحات ليست فقط مجافية للمنطق السليم، لكنها محملة بمعانٍ فاسدة وعقل استعماري تقليدى، وليس وزير مؤتمن على ثروات مصر من النفط والغاز؟

فشركات النفط العالمية الكبرى (أو ما كان يطلق عليها الشقيقات السبع) كانت تدير الثروة النفطية للبلدان المنتجة ـ العربية وغير العربية ـ منذ مطلع القرن العشرين بنفس هذا المنطق؛ حيث كانت تكلفة الاستخراج متدنية تتراوح بين ٢٨ سنتًا فى البلدان العربية وحوالى ٦٧ سنتًا فى بلدان أخرى، ومن ثم فقد كانت تمنح مشايخ الخليج وحكومة إيران أقل من ٥ , ١ دولار للبرميل، فى حين كانت الشركات تحقق أكثر من ٢٠ دولارًا فى صورة أرباح، وكذلك الحكومات الغربية تحقق ضرائب على مشتقات النفط تزيد فى المتوسط على ٣٠ دولارًا فى البرميل الواحد ..!!

هذا المنطق علاوة على فساده، فهو يحمل مضامين خطيرة لرجل أسندت إليه مسئولية وأمانة إدارة هذا القطاع الحيوى من ثروة البلاد من النفط والغاز، ولعل مناط فساد هذا المنطق ثلاثة أمور:

الأول: أن سعر مصادر الطاقة الأخرى مثل النفط أو الفحم أو الطاقة الحرارية أو غيرها فى السوق العالمية لا تتحدد بمؤشر تكلفة الاستخراج، وإنما بأحوال العرض

والطلب ونقطة التوازن بينهما، فهل يمكن القول إن تكلفة استخراج برميل النفط السعودى أو الكويتى أو غيرهما من الضخامة بحيث يرجع إليه ارتفاع سعر برميل النفط فى السوق الدولية حاليًّا إلى أكثر من مائة دولار؟

الثانى: أن عنصر الاحتياطيات المؤكدة أو المتوقعة، وحق الأجيال القادمة تدخل عنصرًا أساسيًّا فى التسعير عبر وسيلتين، إما التسعير المباشر من خلال الصفقات أو المزايدات التى تقوم بها الدول المنتجة ذاتها، أو من خلال التحكم فى كميات المعروض فى السوق العالمية سواء من النفط أو الغاز.

الثالث: أن عامل المضاربة المنتشر فى الأسواق العالمية بعد حرمان دول منظمة (الأوبك) والمنتجين عمومًا منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضى من تحديد سعر برميل النفط بزعم مخالفة ذلك لمبدأ حرية التجارة، كان يدفع لصالح شركات المضاربة التى يسيطر عليها ويديرها فعليًّا كبار الرأسماليين والشركات الأمريكية والأوروپية، يكفى أن نشير إلى أن هذه الشركات وبورصات النفط قد زاد نصيبها فى تسويق النفط العالمى من ٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٧، كما أن عدد العقود المستقبلية المتداولة للنفط فى بورصات البترول قد زاد بدوره من ٧,٣ ألف عقد عام ١٩٨٢ إلى ٤٦٧ ألف عقد فى منتصف عام ٢٠٠٢.

وبالتالى فإن حديث المهندس (سامح فهمى)، إما أنه ينم عن جهل الرجل بأحوال ومقتضيات سوق الطاقة العالمى ـ وهو ما أستبعده أنا شخصيًّا ـ أو أنه يكشف عن أهواء وأغراض ضارة بالمصلحة العليا لمصر وفساد مستشرٍ فى إدارة هذه الأصول الإستراتيچية التى توشك على النفاد.

ثالثًا: إذن كيف يتحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى؟

هناك أكثر من عشرة عوامل يتحدد فى ضوئها سعر الغاز الطبيعى، سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول، ويجرى على أساسها المعادلات الحسابية، وهذه العوامل هى:

١ـ تكاليف الاستخراج، ومنها عمليات البحث والتنقيب والنقل والتأمين وغيرها.

٢ـ مقدار المتاح منه كاحتياطيات مؤكدة لدى الدولة المنتجة، وليس التوقعات والتقديرات المنفلتة.

٣ـ مقدار وأهمية هذه المادة فى الاقتصاديات المحلية والعالمية.

٤ـ طبيعة الفرص البديلة للاستخدام ونمط الأولويات المحددة من جانب الدولة والقائمين عليها.

٥ـ شكل وهيكل السوق الدولية للطاقة عمومًا وللغاز الطبيعى على وجه الخصوص، وأسعار البدائل المتاحة.

٦ـ مدى الخطط الاقتصادية التنموية داخل الدولة المنتجة ومدى رغبتها فى استخدامه كمصدر للتوسع الصناعى أو الخدمات المنزلية أو غيرهما.

٧ـ وضع وهيكل سوق النفط العالمى من حيث أسعاره وهيكل الطلب والعرض القائم فى الحاضر وفى المستقبل المتوسط والطويل.

٨ـ ضرورة مراعاة المتطلبات الحاضرة واحتياجات الأجيال القادمة، فلا ينبغى أن تترك البلاد خاوية وخربة من مصادر الثروات الطبيعية والطاقة فى المستقبل.

٩ـ مدى نقاء الغاز الطبيعى المستخرج؛ حيث يتباين السعر وفقًا لاختلاف درجة نقاء الغاز الطبيعى.

١٠ـ مدى وجود تكتلات للدول المنتجة للغاز من عدمه؛ حيث يؤثر هذا العنصر فى سيادة حالة من الفوضى والغموض فى صفقات بيع الغاز الطبيعى بين الأطراف المختلفة فى السوق الدولية حاليًّا.

إذن وكما هو واضح فإن هذه النظرة السطحية المخلة التى طرح بها وزير البترول المصرى الموضوع لا تعكس جهلًا بحقائق وقيمة هذه المادة الحيوية فحسب، وإنما تعكس المستوى المتدنى لمدركات صانع القرار الاقتصادى والسياسى فى مصر لحقائق الأسواق الدولية ومقتضيات الحفاظ على الأصول والموارد الحيوية.

نعود الآن إلى سؤالنا المحورى .. كيف نحدد السعر العادل للغاز الطبيعى المصرى ؟

حتى نقترب ببساطة من الموضوع ويسهل على القارئ غير المتخصص فهم أبعاده نشير إلى العناصر والمكونات التالية:

١ـ أول هذه العناصر هو طبيعة ومستوى أسعار برميل النفط الخام فى المتوسط بالأسواق الدولية ولفترات متوسطة الأجل، فكما نعلم فإن برميل النفط الخام ينتج ما بين ٤ , ٥ و٨ , ٥ مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) وهى وحدة القياس المعتمدة دوليًّا، ويرجع سبب التباين إلى اختلاف نوع الزيت (ثقيل ـ خفيف.. إلخ).

٢ـ فإذا كان سعر برميل النفط فى السوق الدولية يعادل ٣٠ دولارًا، فإن المليون وحدة حرارية بريطانية تعادل ٥٥ , ٥ إلى ١٧ , ٥ دولار فى المتوسط، محملًا بتكاليف النقل والتأمين، وهو ما كان سائدًا فعلًا فى الأسواق الدولية قبل الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، والتى شهدت بعدها أسواق الطاقة عمومًا والنفط خصوصًا قفزة هائلة لم تشهدها من قبل:

جدول رقم (٢٦)

أسعار الغاز الطبيعى فى أهم أسواقه مقارنة بأسعار الزيت ١٩٨٥ ـ ٢٠٠١

«الوحدة = دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانيةBTU »[*]

السنة	الغاز الطبيعى (المنقول عبر الأنابيب)					غاز مسال اليابان Cif	زيت خام فى OECD Cif
	الاتحاد الأوروبى Cif	الولايات المتحدة (عند رأس البئر)	الولايات المتحدة (واردات)	كندا البرتا	بريطانيا		
١٩٨٥	٣,٨٣	–	٣,٢	–	–	٥,٢٣	٤,٧٥
١٩٨٦	٣,٦٥	–	٢,٤	–	–	٤,١٠	٢,٥٧
١٩٨٧	٢,٥٩	–	٢,٠	–	–	٣,٣٥	٣,٠٩
١٩٨٨	٢,٣٦	–	١,٨	–	–	٣,٣١	٢,٥٦
١٩٨٩	٢,٠٩	١,٧٠	١,٨	–	–	٣,٢٨	٣,٠١
١٩٩٠	٢,٨٢	١,٦٤	١,٩	١,٠٥	–	٣,٦٤	٣,٨٢
١٩٩١	٣,١٨	١,٤٧	١,٨	٠,٨٩	–	٣,٩٩	٣,٣٣
١٩٩٢	٢,٧٦	١,٧٧	١,٨	٠,٩٧	–	٣,٦٢	٣,١٩
١٩٩٣	٢,٥٣	٢,١٠	٢,٠	١,٦٩	–	٣,٥٢	٢,٨٢
١٩٩٤	٢,٢٤	١,٩٢	١,٨	١,٥٠	–	٣,١٨	٢,٧٠
١٩٩٥	٢,٣٧	١,٦٩	١,٥	٠,٨٩	–	٣,٤٦	٢,٩٦
١٩٩٦	٢,٤٣	٢,٧٦	١,٩	١,١٢	١,٨٤	٣,٦٦	٣,٥٤
١٩٩٧	٢,٦٥	٢,٥٣	–	١,٣٦	٢,٠٣	٣,٩١	٣,٢٩
١٩٩٨	٢,٢٦	٢,٠٨	–	١,٤٢	١,٩٣	٣,٠٥	٣,١٦
١٩٩٩	١,٨٠	٢,٢٧	–	٢,٠٠	١,٦٤	٣,١٤	٢,٩٨
٢٠٠٠	٣,٢٥	٤,٢٣	–	٣,٧٥	٢,٦٨	٤,٧٢	٤,٨٣
٢٠٠١	٤,١٩	٤,٠٧	–	٣,٦١	٣,٢٢	٤,٦٤	٤,٠٦

(*) لا يوجد تفسير لهذه القفزة مع اختفاء عبارة (عند رأس البئر)، وكذلك اختفاء سعر الواردات اعتبارًا من عام ١٩٩٧، ويرجح أن يكون موقع التسعير قد تغير إلى حدود المدينة، بمعنى أن السعر صار يتضمن تكلفة الضخ بالأنابيب إلى مشارف المناطق الاستهلاكية.

٣ـ ومع ارتفاع سعر برميل النفط من أقل من ٣٠ دولارًا مطلع عام ٢٠٠٣ إلى ما يجاوز ١٤٥ دولارًا للبرميل فى يونيه من عام ٢٠٠٨، ثم انخفاضه إلى حدود أقل من ١٢٠ دولارًا للبرميل خلال أشهر صيف ذلك العام، فإن متوسط سعر المليون وحدة حرارية من الغاز (وتساوى ٢٨,٤متر مكعب غاز أو ألف قدم مكعب) سوف يتراوح طوال السنوات الثلاثة الماضية والسنوات الثلاثة القادمة بين ١٦ و٢٠ دولارًا.

٤ـ بيد أن عمليات بيع وشراء النفط الخام تكاد تجرى يوميًا، والعقود الآجلة أو المستقبلية تجرى عبر عمليات المضاربة المنتشرة فى الأسواق الدولية، وهى بالتالى تختلف إلى حد بعيد عن عقود بيع وشراء الغاز الطبيعى التى تتحكم فيها الحكومات المنتجة من ناحية، والتى تتطلب عقد اتفاقيات متوسطة وطويلة الأجل، بما لا يسقط حق الدولة المنتجة عن شرط «مراجعة الأسعار كل فترة زمنية» غالبًا سوف تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات كما جرى فى حالة تعاقدات روسيا الاتحادية مع دول الاتحاد الأوروپى أو أوكرانيا. وفى هذا الصدد قد يكون من المفيد عرض التجربة الروسية مع أوكرانيا التى كانت لوقت قريب جزءًا من الاتحاد السوڤييتى السابق، وما زال الأسطول الروسى يتمركز فى شواطئ أوكرانيا، لقد سجل سعر بيع الغاز الروسى إلى أوكرانيا ١٨٠ دولارًا مقابل كل ألف متر مكعب من الغاز، وبحساب بسيط فإن سعر بيع المليون وحدة حرارية بريطانية (B.T.U) التى تعد وحدة الحساب الأساسية يعادل ١,٥ دولار. فهل يجوز أن يكون النظام المصرى أكثر كرمًا على إسرائيل العنصرية من روسيا على أوكرانيا..!!

٥ـ إذن السعر العادل للمليون وحدة حرارية من الغاز المصرى الذى جرى التعاقد به منذ منتصف التسعينيات أو مطلع الألفية الثالثة مع إسبانيا أو النمسا أو الكيان العنصرى فى فلسطين المحتلة (٧٥ سنتا إلى ١,٢٥ دولار) لم يكن متوافقًا مع التعاقدات التى كانت تجرى أيضًا فى السوق الدولية خلال الفترة نفسها، كما يظهرها الجدول السابق؛ حيث كان يتراوح بين ٤ دولارات و٦ دولارات للمليون

وحدة حرارية حينما كان سعر برميل النفط يتراوح بين ٣٠ دولار إلى ٣٥ دولار وبالتالي فإن ما جرى فى الحالة المصرية يعد انتهاكًا خطيرًا للمصالح الاقتصادية والوطنية المصرية يستوجب المساءلة والعزل من الوظيفة أيًّا كان شاغلها.

٦ـ وإذا قدرنا ـ مع الغالب من رأى الخبراء فى مجال الطاقة واقتصادياته ـ بأن سعر برميل النفط فى السوق الدولية سوف يتوازن غالبًا عند سبعين دولارًا لسنوات قد تطول بسبب اعتبارات جيو ـ سياسية وجيو ـ إستراتيجية، فإن الغاز المصرى ينبغى ألا يقل سعره خلال السنوات الخمس القادمة عن ١٥ دولارًا للمليون وحدة حرارية تحت أى ظرف من الظروف مع ضرورة الاستمساك بشرط المراجعة الدورية للأسعار(*).

□ □ □

(*) برميل النفط ينتج ٤,٥ مليون وحدة حرارية إلى ٨,٥ مليون وحدة حرارية (B.T.U) وبالتالى فإن المعادل السعرى للمليون وحدة حرارية غاز تتوقف على سعر بيع برميل النفط فى السوق الدولية.

ŋǬYƘǢǩƚ ǧƘǾΣ ǟƚ ǯƘǬƸ ƒþ ǹƸdžǮǩƚ ǧþƸƣɯǩƚ ǰǵʒ(*)

نقلت إلينا جريدة «المصرى اليوم» فى ١٧/ ١/ ٢٠١٠م خبر تفاوض هيئة البترول المصرية مع عدة تحالفات مصرفية دولية ومحلية من أجل الحصول على قرض جديد بقيمة ٢ مليار دولار (ما يعادل ١١ مليار جنيه مصرى) وقد ضمت هذه التحالفات مؤسسات مالية ومصرفية دولية كبرى مثل جى.بى مورجان وبنك جولدمان ساكس وسوسيتيه جنرال ودويتشه بنك، بالإضافة إلى البنك التجارى الدولى والبنك العربى الأفريقى والبنك الأهلى.

وسوف تقدم هذه التسهيلات الائتمانية لمدة ٤٤ شهرًا تبدأ من مايو ٢٠١٠م وتستمر حتى نهاية عام ٢٠١٤م ثم يبدأ بعدها العد التصاعدى لخدمة هذا الدين (الأقساط + الفوائد).

وقد أدهشنى أن هذا الخبر برغم تكراره واتباع وزارة البترول وهيئتها سياسة الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية عبر طرح سندات دين دولية لم تحظ بالاهتمام الكافى والضرورى من جانب كافة المتخصصين بشئون الاقتصاد المصرى من ناحية، وكذا المهتمين عمومًا بمستقبل هذا البلد وأجياله القادمة..!!

ذلك أن هذه السياسة تعنى عدة حقائق على جانب كبير من الخطورة والضرر، هى:

الأولى: أن هذه الديون بمثابة رهن مستقبلى لإنتاجنا من البترول وموارد الطاقة لسنوات طويلة قادمة، فالضمانة الحقيقية للممولين الدوليين هو إنتاج مصر من هذه المصادر، بما يعنى الحصول على موارد مالية فى الوقت الراهن تسدد من عائدات إنتاجنا من البترول ومصادر الطاقة المصرية الأخرى مستقبلًا، وهى سياسة قصيرة النظر وضارة ضررًا بالغًا بحقوق الأجيال القادمة التى ستتحمل وحدها عبء خدمة هذه الديون وعدم الاستفادة من إيرادات مواردنا من الطاقة.

(*) نشر هذا المقال بجريدة الأهالى بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠١٠.

الثانية: لم يتساءل أحد عن سر إقبال هذه المؤسسات والمصارف الدولية لتمويل هذا القرض فى ظل أزمة اقتصادية ومالية خانقة تمسك بتلابيب الاقتصاد العالمى، والإجابة ببساطة هى أن السيطرة على مصادر الطاقة المصرية ـ خاصة النفط والغاز ـ وحقوق الامتياز التى يرتبها القرض لصالح الدائنين تجعل لهم كلمة نافذة فى سياسات التسويق والإنتاج حتى لو ادعى بعض موظفى هيئة البترول المصرية عكس ذلك.

الثالثة: ولأن لهذه المؤسسات التمويلية والمصرفية الأمريكية والأوروبية مواقف واتجاهات متعلقة بالاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط وما يسمى «عملية السلام» فى المنطقة، فإن تعزيز نظم تمويل بعض القطاعات والأنشطة ذات الطبيعة الإستراتيجية (الطاقة ـ قناة السويس ـ السياحة) يوفر تطويعًا إضافيًا للقرارات المصرية فى بعض الاتجاهات المرتبطة بالسياسات الأمريكية والأوروبية الجارية فى المنطقة.

الرابعة: والأسوأ أن أحدًا من المسؤولين فى عزبة البترول والغاز المصرى لم يقدم للرأى العام المصرى أسبابًا حول اللجوء إلى هذه السياسة الضارة، وكيف ستستخدم هذه القروض وفى أى مشروعات؟ وما هى درجة أولوياتها وإلحاحها، وكأننا بصدد ما سبق ووصفه أحد كتابنا وأدبائنا «بأنه أشبه ببيع أصول وموارد البلد «لدواعى السفر»؟!.

□ □ □

ÁDZKRǩł ŘdžÄǩł

ŋǾƨKǾʂǩł ŊƷłY âł DǸƨþ ..Ƹdžǭ

ŋǮǽƩɿǩ ŋǾƽƘǾʂǩƗ ŋǾǩǸɭʂǮǩƗ ƳƘǖƛǫ

«ĔĒ ǫÊ ʂǩƗ¼ ƝƷƘɯǖǩƗ ǟƩǓ»(*)

تابعت بالكثير من الحزن والأسى، مأساة المصريين الفقراء فى عبارة الموت «السلام ٩٨» التى غرقت بركابها، فى فبراير من هذا العام (٢٠٠٦م)، فلم ينج منها سوى أربعمائة راكب، بينما ضاع فى أعماق البحر الأحمر ما يزيد على ألف إنسان، معظمهم من النساء والأطفال الذين لم يجدوا من يقدم لهم يد المساعدة والعون.

صحيح أنها لم تكن المرة الأولى ـ فقد سبقها أكثر من ثمانى حالات غرق مماثلة تقريبًا ـ وكذلك لن تكون الأخيرة ليس بسبب تفشى حالات الإهمال والتسيب فى أداء العمل فى مصر فحسب، بل من جراء تدخل السياسة فى توفير غطاء وحصانة سياسية لبعض ذوى المال والنفوذ.

وقد أدهشنى فى كل المتابعات الإعلامية ـ الفضائية منها أو الصحفية ـ وآخرها برنامج «تحقيقات صحفية» فى إحدى القنوات الفضائية المصرية، تكرار الحديث حول المسئولية السياسية للحكومة أو وزير النقل المختص لهذه المأساة، ومن ثم الإصرار على المطالبة باستقالة الحكومة أو على الأقل الوزير التى تقع فى دائرته عمليات النقل البحرى.

هكذا تكرر الطلب والإصرار طوال المناقشة التى دارت بين ضيوف الصحفى الذى يتولى رئاسة تحرير إحدى الصحف الخاصة، دون أن ينتبه أحد إلى التوقف عند الأبعاد السياسية والقانونية لتلك الجريمة، سواء من حيث المضمون السياسى، أو مناط المسئولية السياسية النظرية أو الفعلية، وتحول المشهد كله إلى نوع من الصراخ الهستيرى، أو الديماجوجيا السياسية.

(*) نشرت مختصرة بجريدة الكرامة بعنوان «مبارك مسئول سياسيًا عن كارثة العبارة» بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.

ومن هنا وجدت من المناسب أن نتوقف بالشرح والتحليل القانونى للأبعاد السياسية الفعلية ـ وليس الافتراضية أو النظرية كما يحدث فى بعض الدول الغربية ـ لهذه الجريمة المتكاملة الأركان، حتى ينتقل الحوار والنقاش فى المجتمع المصرى وبين النخبة الثقافية والسياسية المصرية، إلى مستوى من الموضوعية والجدية، ومحاولة التمييز بين المسئولية الجنائية لحادث غرق العبارة بركابها، وطبيعة ومناط المسئولية السياسية لها.

نطاق ومناط المسئولية الجنائية لحادث غرق العبارة السلام ٩٨

على الفور ـ وكما يحدث عادة فى كل مصيبة أو حادثة فى مصر يشوبها الإهمال وتلتبس بشبهة فساد ـ تشكلت لجان تحقيق جنائية من وكلاء النائب العام المصرى، علاوة بالطبع على لجان فنية متخصصة فى النقل البحرى، للتعرف على أسباب الكارثة التى راح ضحيتها ما يزيد عن ألف إنسان مصرى وعربى، وعادة ما تدور جوانب التحقيق الجنائى والفنى حول موضوعات من قبيل:

١ـ مدى السلامة الفنية للعبارة، من حيث القدرات الميكانيكية والملاحية.

٢ـ مدى سلامة الحمولة ومطابقتها للمعايير القياسية للأوزان المقبولة.

٣ـ مدى سلامة إجراءات السلامة المتبعة داخل السفينة وكفايتها لمواجهة الحوادث المتوقعة مثل الحريق والغرق.. إلخ.

٤ـ ما هى الجهات التى منحت السفينة ترخيص الإبحار، والجهات التى تولت التفتيش عليها وسمحت لها بالرحلة.

٥ـ لماذا اندلع الحريق فى باطن السفينة، وما مدى صحة تصرفات طاقم السفينة فى مكافحة الحريق والمسئولية الفردية والجماعية لأعضاء الطاقم فى هذا.

٦ـ مدى استكمال أدوات الإنقاذ من قوارب وقمصان وغيرها.

٧ـ مدى سلامة تصرفات ربان السفينة والطاقم أثناء ظهور بوادر للخطر.

٨ـ مدى سلامة إجراءات الإنقاذ أو الترقب والرصد من جانب ميناء الوصول (سفاجا)، خاصة بعد تأخر السفينة عدة ساعات عن موعد وصولها المتوقع.

٩ـ مدى سلامة إجراءات وتوقيت خروج فرق الإنقاذ البحرية المدنية أو العسكرية لمواجهة الموقف حينما ظهرت الكارثة.

هذه هى عينة من التساؤلات ومحاور التحقيق والبحث الذى سيدور من لجان التحقيق الجنائية والفنية، فما هو مناط المسئولية السياسية التى يتحدث عنها المطالبون بإقالة الحكومة كلها، أو وزير النقل المختص؟

الإهمال.. والنفوذ السياسى وتعارض المصالح الخاصة مع المصلحة العامة

لا شك أن الإهمال والتسيب، وتدهور قيم الإجادة فى العمل، وغياب الرغبة فى التطوير والتحسين، قد باتت سمة غالبة على المصريين منذ سنوات طويلة، خاصة بعد أن انتهى أعظم إنجازاتهم الحديثة أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، بهزيمة سياسية أتى بها السادات وأسلوبه فى التفاوض كما يعرف الجميع فحقق بها لإسرائيل ما لم تحققه بعد انتصارها العسكرى الساحق فى يونيو عام ١٩٦٧م.

ويرجع خبراء علم الاجتماع وعلوم السياسة أسباب هذه الظاهرة المحزنة فى حياتنا إلى عوامل عدة، منها عدم كفاية الأجور والمرتبات التى يتقاضاها المصريون العاملون فى مصر لتلبية احتياجاتهم المعيشية المتزايدة، وما ترتب عليه من صراع وحشى بينهم على التكسب بأية وسيلة، حتى لو كانت على حساب المصلحة العامة (المدرسون أو أعضاء مجلسى الشعب والشورى مثلًا.. إلخ)، ومنها كذلك غياب مشروع قومى يجمعهم ويشدهم فى ملحمة تحدٍّ، وقد يكون بسبب غياب القدوة فى القيادة، وغياب الإحساس بالخطر والتحدى، كل هذا قد يكون صحيحًا فى فهم الظاهرة المدمرة التى يعيشها المصريون منذ عام ١٩٧٤م وحتى يومنا.

بيد أن هذا الإهمال الذى نتحدث عنه هو وليد الإحباط وغياب الأمل فى المستقبل، بعكس الحال فى الإهمال الذى هو مولود لتحقيق المنافع الشخصية، وتقاضى الثمن

عن التغاضى عن تنفيذ شروط السلامة وتطبيق صحيح القانون نصًّا وروحًا، خاصة إذا تدثر هذا الإهمال بغطاء من الحصانة والنفوذ السياسى الذى تخلعه عليه أعلى سلطة سياسية فى الدولة، سواء كانت سلطة الحزب الحاكم، أو قرار جمهورى بعضوية مجلس الشورى، وهنا مناط المسئولية السياسية للجريمة التى لا تتوقف عند إقالة وزير هنا أو هناك، أو حتى تشكيل وزارى بكامله، وإنما المسئولية تقع مباشرة على رئيس الجمهورية.. كيف؟ إن مناط المسئولية السياسية لحماية رعايا الدولة المصرية فى مثل هذه الحالة تتمثل فى:

١ـ أن العبارة «السلام ٩٨» كانت تحمل ركابًا مصريين وغير مصريين

٢ـ وأن هذه العبارة كانت تتحرك منذ سنوات من موانى مصرية (سفاجا أو نويبع أو غيرهما)، ومن ثم فإن رفع علم بنما لا يمكن الاحتجاج به لإسقاط حق سلطات الموانى المصرية فى مراجعة اشتراطات السلامة الفنية لها.

٣ـ وأن هذه المراجعة التى تتولاها إدارات هيئة موانى البحر الأحمر (وهى هيئة اقتصادية تخضع لسلطات وزارة النقل المصرية)، لا تتوقف عند مراجعة صحة بدن العبارة، بل تمتد إلى مراجعة سلامة وكفاية أدوات الإنقاذ من حوادث الحريق والغرق، ومدى ملاءمتها للمقاييس المعمول بها فى الدول المحترمة.

٤ـ وبالنظر إلى أن الشركة المالكة للعبارة لها مقار عمل دائم فى مصر، فهى بالضرورة خاضعة لقوانين دولة الموطن أو المقر، ولا يجوز بالتالى الاحتجاج بالعلم المرفوع على سارية السفينة.

٥ـ والأخطر والأهم، أن صاحب الشركة التى تكسب المليارات من الدولارات من هذا العمل طوال السنوات الطويلة الماضية، يمتلك جنسية مصرية ـ كما يمتلك جنسيات أخرى، فهذا عصر تعدد الجنسيات والولاءات ـ وقد زاد الأمر فخلع عليه رئيس الجمهورية حصانة ونفوذ سياسى فمنحه بقرار جمهورى عضوية مجلس الشورى، وهنا أخطر جوانب الموضوع وجوهر المسئولية السياسية لهذه الجريمة.

فإذا كان اشتغال الشخص بالعمل العام وعضويته فى المجالس التمثيلية (البرلمان أو النقابات أو غيرها) فى الدول المحترمة يضع تصرفاته وحياته تحت مجهر الرقابة الشعبية من خلال وسائل النشر والصحافة، فإنه على العكس فى الحالة المصرية، حيث يؤدى ذلك إلى زيادة نفوذه خارج نطاق القانون، ويكسبه هيبة على أفرع الهيئات التنفيذية، ولدى الموظفين، بدءًا من المحافظ والوزير، وانتهاء بالموظفين الصغار ورؤساء المصالح والهيئات العامة، مثلما هو حال هيئة موانى البحر الأحمر، التى يعمل بها حوالى ٧٨١ موظفًا، يتقاضون من الأجور والمرتبات (عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م) حوالى ١١,٥ مليون جنيه، أى أن متوسط الأجر الشهرى للموظف فى تلك الهيئة يتراوح بين ٤٠٠ جنيه فى الوظائف الدنيا وحوالى أربعة آلاف جنيه للوظائف القيادية والعليا، بينما تتحرك بضائع ونشاط اقتصادى يدور حول ثلاثة إلى أربعة مليارات جنيه سنويًّا من تلك الموانى، سواء كان هذا النشاط البحرى يتمثل فى مسافرين فى رحلات للحج والعمرة، أو تقديم خدمات بحرية للسفن العابرة فى قناة السويس أو نقل البضائع، أو غيرها.

ومن ثم فإن تصور حرية الحركة للملياردير (ممدوح إسماعيل) بأمواله من ناحية، ثم بمنحه الغطاء السياسى والحصانة السياسية والدبلوماسية تجعله يشترى بنفوذه وتأثيره كل العاملين فى موانى البحر الأحمر بدءًا من المحافظ مرورًا برئيس هيئة موانى البحر الأحمر، انتهاء بالخبراء والمهندسين المسؤولين عن تقرير السلامة الفنية للسفينة، ومن لم يتقاضَ بشكل مباشر، فإن الرحلات المجانية التى ينظمها لهم ممدوح إسماعيل، والحفلات السنوية والولائم التى يقيمها الرجل بمناسبة وبدون مناسبة، والحصانة السياسية التى أضفاها عليه رئيس الجمهورية وشركائه من الأسرة المالكة، قد هيأت المناخ كله لاختراق أية قيود قانونية أمام الرجل وشركته وجعلته ـ هو ومن على شاكلته ـ صاحب القرار والكلمة الفصل فى نشاطه دون رقيب أو حسيب، وهنا مناط المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية ـ دون غيره ـ عن هذه الجريمة التى تندرج فى باب الجرائم ضد الإنسانية التى هى إحدى الجرائم التى ينعقد لها الاختصاص أمام المحكمة الجنائية الدولية فى «لاهاى».

ولا يجوز القول بأن تعيين رئيس الجمهورية لشخص ما، تحت رغبة بعض المقربين له أو بدوافع غير معلومة، يعفيه من أخطاء ذلك الشخص وممارساته اللاحقة، ذلك أن الحياة المصرية تعلم وتعيش حالة انتساب كل نجاح لرعاية الرئيس، بما فى ذلك النجاحات الصغيرة مثل الحصول على كأس الأمم الأفريقية، فلماذا إذن لا يتحمل مسئولية اختياراته من الأشخاص، خاصة إذا شاب هذا الاختيار شبهة فساد ومشاركة فى الأرباح المالية سواء من المقربين للرئيس، أو بعض أقرب أقربائه..!!

كما أن الشواهد والقرائن منذ سنوات صعود الابن المعجزة (جمال) فى عالم السياسة، تؤكد أن تزاوجًا سريًّا غير شريف وغير مقدس قد نشأ وأفصح عن نفسه بين عالم المال والأعمال وبين رجال الحكم والإدارة بمن فيهم الرئيس نفسه، وهو ما يمثل خرقًا فاضحًا حتى للدستور المعمول به نصًّا وروحًا. وهذا هو جوهر ما يسمى «الفكر الجديد». إذن فإن أى حديث عن مسئولية وزير أو حتى حكومة هو تصويب فى غير محله، إن المسئولية السياسية فى الجريمة تنعقد على عاتق رئيس الجمهورية دون سواه، وأى حديث خارج هذا النطاق هو تحريف للواقع والحقيقة، إننى أقولها بوضوح.. إنها مسئولية رئيس الجمهورية، ولذا نطالب بلجنة تحقيق محايدة ودولية.

□ □ □

ŋǽʒǸĦǮ ʅǩł ƼǾƕʒ ƴlj ǫĸĦơł ŋǊǽƐǕ

(*)Ɛdžǭ Ǻə ǰǾǾDzǍǸǩł Ǩ Ǧ ǩ ǋǸǕƳ

طوال السنوات القليلة الماضية، استنهضت القوى الوطنية المصرية قوتها، وعبرت عن نفسها فى عدة حركات شعبية جديدة، حملت هموم المصريين وأحزانهم، وطول شوقهم للتغيير السياسى والاجتماعى، والتصدى لنظام حكم لم تشهد مصر فى تاريخها الطويل مثيلًا له من حيث احتقاره لمطالب المواطنين، والتقليل من قيمة وأهمية الرأى العام، والتغول دون رحمة على بقية السلطات والصلاحيات، سواء كانت سلطة قضائية أو تشريعية، واستأثر بكل السلطات رجل واحد تربع على عرش السلطة فى البلاد، دون سابق تأهيل أو خبرة، أو تاريخ من العمل الوطنى المشهود.

ومارس على مدار كل تلك السنوات سياسات القهر والاعتقال لعشرات الآلاف دون وازع من ضمير، واغتصب السلطة عدة مرات عبر انتخابات مزورة، وأقصى كل المعارضين الشرفاء لسياساته، ولم يتورع عن سجن أحد أهم قادة حرب أكتوبر وقائده السابق فى القيادة العامة للقوات المسلحة، الفريق الركن سعد الدين الشاذلى، ووصل الأمر به إلى ممارسة جرائم اغتيال ضد أفراد مثل المجند الشاب «سليمان خاطر» وغيره.

وقد جاءت شعارات الحركة الوطنية فى السنوات الأخيرة برفض التمديد لهذا الرجل، أو التوريث لنجله المتهم بجريمة استغلال النفوذ للتكسب هو وأخوه من وراء عمليات تجارة وسمسرة مشبوهة، دون أن يقدما وأبوهما مسوغات لتلك الثروة التى يمتلكونها، والتى تقدر وفقًا لبعض التقديرات الأكثر تحفظًا بعدة مليارات من الجنيهات.

(*) نشرت بجريدة الكرامة بعنوان مختلف ومختصرة بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠٠٦.

وبقدر إهمال وتجاهل رئيس الجمهورية لكل دعوات المحاسبة والإصلاح، بل وتورطه من جديد فى التلاعب الفج والفاضح فى الاستفتاء المشهود على تعديل المادة (٧٦) من الدستور، واستخدام أساليب البلطجة وتعريض أمن المواطنين للخطر، من خلال استخدام تلك الوسائل تحت سمع وبصر رجال الأمن والشرطة يوم الخامس والعشرين من مايو عام ٢٠٠٥م، والذى سجلته بالصوت والصورة عدسات الصحافة والإعلام الدولى والمحلى، والثابت باليقين خاصة ما جرى أمام مبنى نقابة الصحفيين.

فإننا نوجه الدعوة لكل الوطنيين المخلصين من:

- رجال القانون الدستورى والجنائى.
- رجال العلوم العسكرية والأمن القومى.
- رجال السياسة والفكر.
- رجال الصناعة.
- رجال الاقتصاد.
- رجال الثقافة.
- رجال الصحة والشئون الاجتماعية.

لعقد ورش عمل منظمة للنظر فى أمر تقديم عريضة اتهام «بالخيانة العظمى» لرئيس الجمهورية استنادًا إلى حقائق نص المادة (٧٩) من الدستور والمادة (٨٥) منه.

حيث تنص المادة (٧٩) من الدستور على: «**يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه**».

ولما كانت هناك شواهد متعددة وأدلة ثبوتية حول حنث هذا الرئيس بهذا القسم من حيث:

١ـ محاولات الخروقات الدستورية المتعددة لتوريث الحكم لنجله، بما يمثل تهديدًا للنظام الجمهورى.

٢ـ تكرار عدم احترامه للدستور والقانون فى مواقف عديدة مما يمثل حنثًا باليمين.

٣ـ التأكد عبر ربع قرن من حكمه من عدم رعاية مصالح الشعب، بل حرصه المشكوك فى نزاهته على مصالح رجال المال والأعمال، وبيع الممتلكات العامة، وتربح أقرب المقربين منه من عمليات البيع، والتلاعب فى ديون مصر والسماح لأحد أبنائه بشراء تلك الديون وإعادة بيعها للحكومة، مما يمثل خرقًا للمادة (٩٥) من الدستور، وكذا إهماله الجسيم فى أكثر من كارثة وتعامله برعونة مع المصائب التى أضرت بالفقراء وحدهم، وآخرها قضية عبارة الموت (السلام ٩٨) وسالم إكسبريس وغيرها.

٤ـ وفيما يتعلق الحفاظ على استقلال الوطن، فإن شواهد السياسات التى اتبعها هذا الرئيس قد أسلمت استقلال الوطن دون شبهه واحدة إلى الولايات المتحدة، وعززت من قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية وغيرها، وليس أقلها تفريطه فى الأمن القومى المصرى وذلك بإهمال تعزيز القدرات الذاتية للقوات المسلحة المصرية، التى تحولت كل ترسانتها الحربية إلى مصدر واحد ووحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية، مما شل أى قرار إستراتيچى مصرى بعمل تعرضى، إذا ما تعرضت البلاد لمخاطر من حدودها الشمالية الشرقية أو من غيرها، وكذا مطالبته الولايات المتحدة وقواتها العسكرية المحتلة لبلد عربى هو العراق من الاستمرار فى احتلال هذا البلد، مما يعد خرقًا فاضحًا لكل المواثيق المصرية والعربية والدولية التى تنهى أن استخدام القوة فى حل المنازعات، وتعتبر الاحتلال لأراضى الغير عملًا من أعمال العدوان، ومن ثم فإن تصريح هذا الرئيس العلنى وأكثر من مرة، بضرورة استمرار هذا التواجد العسكرى الأمريكى المخالف للشرعية الدولية وبالمخالفة للقانون الدولى، تدخل فى دائرة التجريم الدولية، وتضعه فى دائرة الخيانة العظمى.

٥ـ وزاد الأمر التلاعب بقضايا تمس بشكل مباشر وتهدد النسيج الاجتماعى التاريخى لمصر، لدواع ومتطلبات قصيرة النظر، مثل استخدام أو التغاضى عن الاحتقان الطائفى فى البلاد والذى تكرر عشرات المرات فى عهده من أجل التمديد لقانون الطوارئ.

ولما كانت المادة (٨٥) من الدستور تنص على الآتى: «**يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس. ويُوقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتًا لحين الفصل فى الاتهام. وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب. وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى**».

ولذلك:

١ـ فإن إقدام رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية التى يترأسها على تزوير الانتخابات للحفاظ على نصاب الثلثين بما يضمن خروج نص الاتهام من حيز الممكن سياسيًّا وعمليًّا، وهو ما يشكل جريمة لا تسقط بالتقادم وهى جريمة تزوير إرادة الأمة.

٢ـ ولما كان الرئيس وسلطته التنفيذية، وأغلبيته المصنوعة فى المجلس التشريعى قد امتنعت طوال ربع قرن من حكمه عن إعداد وإصدار قانون محاكمة الوزراء أو رئيس الجمهورية، وأصول المحاكمة وتنظيم المحكمة المختصة وتعيين قضاتها، مما يندرج فى باب إنكار العدالة أو التهرب من توفير شروطها.

٣ـ ولما كان هذا الرئيس قد امتنع عن تعيين نائب له طوال ربع قرن من حكمه ـ لأسباب أصبحت معلومة للكافة الآن ـ بما يحول عمليًّا وسياسيًّا من إجراء محاكمته لغياب النص عن الجهة التى سيؤول إليها الحكم مؤقتًا أثناء محاكمة الرئيس.

لكل هذا فإننى أهيب بأعضاء مجلس الشعب الشرفاء ـ ويقارب عددهم الثلث الآن ـ من تقديم عريضة اتهام بالخيانة العظمى، حتى لو كان من غير المقدر أن تنال أغلبية

الثلثين، فيكفى أن نبدأ بالخطوة الأولى، كما أطالب أهل الرأى والفكر والعسكريين الوطنيين أن يشاركوا فى ورشة العمل المخصصة لإعداد وثيقة الاتهام لهذا الرجل الذى احتقر الشعب وإرادته طوال ربع قرن، فاستحق احتقار الشعب له، والعمل على تقديمه للمحاكمة.

فلننتقل من شعار «لا للتمديد.. لا للتوريث» إلى شعار أكثر واقعية وثورية «فلنحاكم هذا الرئيس».



(*)¬ÅǯŏūǩŁ ŋǱǨØƱǩŁ¼ ŋǮǽƩɩǩ ǹʒǸʠƽʎǩŁ ǫǸǶǞǯǩŁ

اعتاد العقل المصرى ـ وربما العربى ـ فى تعامله مع القضايا العامة، على الخلط بين الانطباعات الشخصية ـ من مشاعر حب أو كره ـ والتقييم الموضوعى المبنى على حسابات الظروف والدوافع والبيئة المحيطة بكل موقف أو قرار. وبسبب من هذه الطبيعة الغالبة فى حياتنا، تاهت فى الكثير من الأحيان، معانٍ حقيقية فى تقييم الأداء أو تقدير نتائج السياسات العامة.

وقد آن الأوان، أن نتأمل هذه الحالة العقلية، ونقاومها داخلنا، من أجل تصحيح مسار أدائنا الاجتماعى والسياسى، وقبل كل هذا وبعده مفاهيمنا الثقافية.

مفهوم «الخيانة» بين الأخلاق والقانون

إذا كانت جريمة «الخيانة»، من الجرائم والسلوكيات المرذولة على المستوى الإنسانى والشخصى فى حياتنا عمومًا، سواء فى صور الخيانات الزوجية، أو خيانة الأمانة، أو حتى خيانة قيم ومعايير الصداقة، فإن العقل القانونى الحديث، قد نقلها من إطارها الشخصى المجرد إلى الإطار العام، وذلك بالنص على تجريم بعض تلك الأشكال والممارسات، ما دامت توافرت شروطها الموضوعية والمتعارف عليها فى علم التجريم والعقاب، وبأركانها المادية والمعنوية.

وقد أفاض رجال الفقه والتشريع والقضاء فى تأصيل بعض هذه الأركان والشروط الواجب توافرها؛ حتى يتحقق لها توصيف الجريمة ويقع بشأنها حكم الجزاء والعقاب.

وقد انتقل مفهوم «الخيانة» من حقل الخاص إلى حقل العام ومجال السياسة، عبر تاريخ طويل من الجدل والنقاش حول المعنى والشروط الواجب توافرها فى جريمة

(*) نشرت بجريدة الكرامة كاملة بعد تغيير عنوانها إلى «من يخون مصر» بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦م.

«الخيانة» فى حقل السياسة، خاصة أن سلوك المسئولين أو القادة السياسيين ينطوى فى الكثير من الأحيان على استخدام مكثف ومتنوع لأدوات العنف أو القوة، سواء فى المجال الداخلى أو حتى فى العلاقات مع الدول الأخرى.

وفى الوقت نفسه فإن هذا الاستخدام للسلطة Power يتطلب درجة من الحماية والحصانة حتى يؤدى الفعل دوره فى إدارة شئون المجتمع والدولة، وهو ما ابتدعته مدرسة القانون اللاتينى ومجلس الدولة الفرنسى فى عهد «لويس بونابرت» تحت مسمى «نظرية أعمال السيادة» التى تحصن قرارات رئيس الدولة من مجال المساءلة ومن مجال النزاع القضائى فى الكثير من الأحيان.

وقد غالى مجلس الدولة الفرنسى counsel detate فى بداية عهده فى إضفاء هذه الحصانة على قرارات «نابليون» خوفًا من بطشه، مما أدى لشيوع مفهوم غير صحيح ـ وفقًا لاتجاهات الفقه الدستورى الحديث خاصة فى فرعه الأنجلو ـ سكسونى ـ بشأن استحالة محاكمة الرئيس الأعلى للدولة عن كثير من الأخطاء والجرائم التى قد تقع فى عهده، ويكون مسئولًا عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولعلنا نتذكر ما جرى للرئيس «ريتشارد نيكسون» عام ١٩٧٤م واستقالته تجنبًا لتقديمه للمحاكمة فى جريمة «ووترجيت» الشهيرة، التى يعد الجرم الذى ارتكب فيها لا يشكل واحدًا على مليون مما يرتكبه رؤساء الجمهوريات والملوك فى بلداننا العربية ومنها مصر طبعًا. وكذا ما جرى مع الرئيس «بيل كلينتون» عام ١٩٩٦م وكاد يعصف بفترة رئاسته بسبب علاقاته الغرامية، وما قيل حول كذبه فى شهادته المسجلة أمام لجنة من أعضاء الكونجرس الأمريكى.

ومن هنا جاء توصيف جريمة «الخيانة العظمى» باعتبارها مجال ونطاق الاتهام الوحيد الذى يمكن أن يوجه إلى رئيس الدولة، والتى ارتبطت فى أذهان عامة الناس بأنها تندرج فى إطار التجسس أو التعاون مع الأعداء، أو نقل معلومات إلى العدو أو الإضرار بمصالح الدولة العليا.

والحقيقة أن الالتباس الحادث فعلًا حول تلك المفاهيم والممارسات السياسية والسلوكية تؤدى إلى التخبط وعدم الوضوح فى توجيه الاتهام مثل:

- تعريف المصالح القومية العليا، وما هى الجهات المناط بها تحديد هذه المصالح.
- التفرقة بين التعاون مع العدو أو توقيع اتفاق سياسى أو معاهدة تنهى حالة الخصومة أو أصل النزاع.
- التجسس مع دولة معادية أو خلق قنوات سرية بمعرفة الجهات المختصة وتحت إشرافها.. إلخ.

وهذه كلها معانٍ ومفاهيم غامضة وملتبسة، بحيث لا تصمد بعض دعائمها أمام مقصلة اتهام. وإلا فكيف نقيم إقدام الرئيس السابق «أنور السادات» على زيارة إسرائيل فى نوفمبر من عام ١٩٧٧م، وقبلها بشهور طويلة يجرى محادثات سرية مع قادتها فى المغرب، ونحن ما زلنا فى حالة حرب معها، وتقوم قواتها باحتلال الأراضى المصرية والعربية، أليس ذلك بالمعنى الدستورى المجرد يندرج فى توصيف «الخيانة العظمى»، ولكنه بالمعنى السياسى قد خلع عليه توصيفات «بطولية» من أعضاء مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم ومن بعض قطاعات السكان فى ذلك الحين.

وكذلك كيف نصف قيام السادات بالاتصال السرى بوزير الخارجية الأمريكى «هنرى كيسنجر» وإرساله رسالته الشهيرة إليه يوم الأحد ٧ أكتوبر عام ١٩٧٣م، وفى أثناء إدارة العمليات الحربية، والتى يخطره فيها ـ وكذلك يخطر إسرائيل عبر كيسنجر ـ بأنه لا ينوى (توسيع نطاق الحرب..!!) وهو ما كان يجرى التأكد منه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لحظة بلحظة من خلال الطلعات الجوية والأقمار الصناعية الاستطلاعية، ألا يندرج ذلك فى توصيف جريمة نقل معلومات والتخابر مع العدو، وكشف نوايا القيادة السياسية والعسكرية المصرية تجاه خط سير العمليات واتجاهاتها.

وبرغم ذلك لم يقدم السادات للمحاكمة بتهمة «الخيانة العظمى»، بل وجد بعض العملاء والساقطين فكريًا من أمثال مديرى بعض مراكز الأبحاث المشبوهة فى بعض الصحف المصرية والصحفيين الذين خلعوا على الرجل صفات الدهاء والعبقرية والذكاء بمثل هذه التصرفات..!!

إذن فى هذه المنطقة الرمادية بين السياسة والقانون، غالبًا ما تتوه الحقيقة، وتغيب المسئولية الجنائية والدستورية تحت زعم «أعمال السيادة» أو متطلبات السياسة والمصلحة العليا.

الدعائم الدستورية لجريمة «الخيانة العظمى»

كيف نقيم إذن دعائم ارتكاب جريمة «الخيانة العظمى» على أساس من الدستور والقانون؟ وما هى أركانها المادية والمعنوية؟

فإذا كان من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ إقامة دعوى «الخيانة العظمى» على رئيس الدولة فى بلد ما استنادًا إلى تقييم لبعض سياساته المتبعة، نظرًا لتواضع مستوى الوعى السياسى العام، وتضاؤل نسب المشاركة السياسية، وتواضع الاهتمام بالقضايا العامة لدى القطاع الأوسع فى البلاد، فإنه يمكن من ناحية أخرى تأسيس دعائم الاتهام على مرتكزين أساسيين يتوافر فى حال وجودهما أركان المسئولية الجنائية لجريمة «الخيانة العظمى» بشقيها المادى والمعنوى، وهما:

- **الأول**: مدى التزامه نصًّا وروحًا بالقسم الدستورى الذى تولى على أساسه مسئولية المنصب.
- **الثانى**: ارتكابه فعلًا أو عملًا من شأنه إنكار العدالة أو تعويق تحقيقها.

وفى حالتنا المصرية سوف نعتمد على ما توفره المادتان (٧٩) و(٨٥) من الدستور المصرى باعتبارهما مرتكزًا لهذه المسؤولية السياسية والجنائية لجريمة «الخيانة العظمى» فى حق الرئيس محمد حسنى مبارك.

ووفقًا لنص المادة (٧٩) يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية: «**أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه**».

إذن فرئيس الجمهورية، وقبل أن يباشر مهامه الدستورية، ينبغى أن يؤدى هذا اليمين القانونية التى تتضمن التزامًا دستوريًّا وقانونيًّا بالواجبات الأربعة الآتية:

١ـ أن يحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى.

٢ـ أن يحترم الدستور والقانون.

٣ـ أن يراعى مصالح الشعب رعاية كاملة.

٤ـ أن يحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

وتضيف المادة (٨٥) واجبين إضافيين على عاتق رئيس الجمهورية؛ حيث تنص على «**يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، ويوقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتًا لحين الفصل فى الاتهام، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب. وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى**».

ومن ثم فقد أضافت هذه المادة وألزمت رئيس الجمهورية بواجبين إضافيين هما:

٥ـ أن يعين نائبًا لرئيس الجمهورية ليتولى الحكم أثناء محاكمة الرئيس.

٦ـ أن يعمل على إصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ونظم تشكيلها والإجراءات المتبعة أمامها.. إلخ.

والسؤال الآن... من أين تنشأ أركان المخالفة وتقوم أركان جريمة «الخيانة العظمى» فى حق الرئيس مبارك؟

لقد استقرت الدول والحكومات المتحضرة على آليات فى العمل السياسى ـ المرن بطبعه وضروراته ـ تتواءم وتتناسب مع الأطر الدستورية والقانونية ـ البطيئة التغير بطبيعتها ـ وإلا تحولت السياسة وأفعال رجال السياسة وقراراتهم، إلى أهواء شخصية

ومزاجية، تهدف إلى خدمة جماعة، أو جماعات دون بقية الفئات، وهو ما يعد انقلابًا على الدستور والقانون.

هذا التوازن المطلوب بين السياسة وتغيراتها، والقانون وقيوده هو الذى يحفظ للمجتمعات المتحضرة تماسكها، ويضمن لها آليات مؤسسية لعملية اتخاذ القرارات أو صنع السياسات، وهو ما يطلق عليه بحق «دولة القانون» أو «دولة المؤسسات»، وهو نقيض لدولة الفرد الواحد أو العائلة الواحدة أو الجماعة الواحدة.

فى حالتنا المصرية خرج القرار السياسى فى الكثير من الأحيان عن الإطار الدستورى أو القانونى الحافظ له، فأصبح يعبر عن رغبات شخص الرئيس أو عائلته أو الحلقات الضيقة المحيطة به من رجال مال وأعمال أو عسكريين، سواء كان ذلك فى قرارات سياسية تؤثر على مستقبل البلد وتحالفاته الإقليمية والدولية، أو فى صورة قرارات اقتصادية تنعكس على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية المباشرة لقطاعات واسعة من السكان.

وبالنظر لغياب آلية سياسية ديموقراطية حقيقية ترتب حسابًا سياسيًّا للرئيس والحزب المنتمى إليه من قبيل:

- غياب انتخابات نزيهة وشفافة وتحت إشراف حقيقى وكامل من القضاء المصرى ومنظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية.
- وبالتالى غياب وانعدام أى فرصة للتداول السلمى للسلطة.
- وبالمقابل زاد استخدام النظام لوسائل القمع والتعذيب الوحشى داخل السجون وفى أقسام الشرطة ضد المعارضين وكذا آحاد الناس.

كل هذا أدى عمليًّا إلى انعدام فرص المحاسبة السياسية لسياسات الرئيس، والمتمثلة فى إمكانية تغيير الحكومة والنظام عبر «صناديق الانتخابات»، فلم يبق للناس سوى إجراء هذه المحاكمة للرئيس وسياساته على أرض النص الدستورى ذاته وفى الأطر القانونية الملزمة.

فلنأخذ إذن هذه الواجبات الدستورية المناطة برئيس الجمهورية، ونقارنها بأداء الرجل خلال فترة حكمه الطويلة التى امتدت لأكثر من ربع قرن كامل:

١ـ فإذا توقفنا عند الواجب الملقى على عاتق الرئيس باحترام الدستور والقانون، نجد أن هناك الكثير من القرارات والسياسات والمواقف التى تتناقض مع الدستور، وتمثل انتهاكًا فاضحًا وإهدارًا واضحًا له، فسياسة الخصخصة وبيع ممتلكات القطاع العام بتلك الصورة المشبوهة تتعارض تمامًا مع نصوص المواد (٢٤ و٣٠ و٣٣) حيث تنص المادة (٢٤) على «**يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها وفقًا لخطة التنمية التى تضعها الدولة**». أما المادة (٣٠) فتنص على «**الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية**».

وفى المادة (٣٣) تنص على «**للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقًا للقانون باعتبارها سندًا لقوة الوطن وأساسًا للنظام الاشتراكى ومصدرًا لرفاهية الشعب**».

وكما هو واضح فإن هذه النصوص تتعارض تمامًا مع السياسات الجارية منذ عام ١٩٩١م، والفضائح المالية المصاحبة لعمليات البيع لهذه الأصول العامة، والتى يستفيد من ورائها كبار المسؤولين وأبنائهم وزوجاتهم، وليس آخرها فضيحة بيع «عمر أفندى».

فإما أن يكون هذا الرئيس مخالفًا للدستور، ولا يقيم له وزنًا أو احترامًا، أو كان الأجدر به ولجماعته وعائلته أن يقوم بتقديم تعديل لهذه المواد الدستورية، واستفتاء الشعب عليها، حتى تصير سياساته فى الخصخصة صحيحة ومسايرة للدستور والقانون. هذا الإجراء المادى المباشر من جانب الرئيس، الذى يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور (المادة ١٣٧) يشكل بوضوح أحد الأركان المادية فى جريمة «الحنث باليمين» و«عدم احترام الدستور والقانون» وهى أحد عناصر جريمة «الخيانة العظمى».

٢ـ أما واجب المحافظة ـ مخلصًا ـ على النظام الجمهورى، فإن ما تأكد من منح صلاحيات ـ دون مسئولية ـ خارج نطاق الدستور لنجله (جمال مبارك) والسعى

والترتيب الحثيث والتلاعب بمواد الدستور (وآخرها التعديل المبتور للمادة ٧٦) من أجل تمهيد الطريق لتوريث نجله وقطع الطريق على من عداه، يمثل إهدارًا خطيرًا لهذا الواجب المنصوص عليه، كما أنه تهرب هو وأبناؤه من تقديم إقرار واضح وشفاف ومعلن على الرأى العام المصرى، بشأن حجم ثرواتهم ومصادر هذه الثروة الهائلة والمغموسة بشبهة «استغلال النفوذ» وممارسة أشكال من الأنشطة الاقتصادية والمالية المحظورة دستوريًا ـ مثل متاجرة ابنه فى ديون مصر ـ وغيرها من الممارسات التى ينبغى أن تضطلع بحصرها لجان متخصصة فى كافة مصادر النشاط والثروات، كل هذا يمثل أيضًا أحد عناصر قيام الركن المادى والقصد الجنائى لجريمة «خيانة الأمانة» والحنث باليمين وعدم احترام الدستور.

٣ـ أما واجب «مراعاة مصالح الشعب رعاية كاملة» فإن مسار ونتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها التى اتبعها الرئيس حسنى مبارك طوال ربع قرن، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، مقدار تحيزه المطلق لفئة واحدة وجماعة وحيدة فى المجتمع المصرى، إلا وهى جماعة رجال المال والأعمال، ومشاركته إياهم فى الآمال والأحلام، سواء كانت أحلام اليقظة أو المنام، فنحن أمام رئيس ينتمى بالمطلق لهذه الجماعة دون بقية فئات الشعب، لذا فإن انخراط مجموعات متخصصة فى مجال الاقتصاد والاجتماع والشئون الصحية والتعليمية وغيرها فى دراسة نتائج تحيزات هذا الرئيس والأضرار التى لحقت بأغلبية الشعب المصرى من جراء سياساته سوف تستخلص نتيجة واحدة ألا وهى عدم التزام هذا الرئيس بواجب «رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة» ومن ثم حنثه باليمين الدستورية.

٤ـ وبالنسبة لواجب «المحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، فإن الأمر يقتضى التعرف بداية على معنى ومضمون هذا المصطلح أو التعبير، بالنظر إلى طبيعة هيكل وميزان القوى العالمية خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى، بحيث أصبح واجب الحفاظ على استقلال الوطن من المرونة

والغموض، وهو ما ينبغى إيجاد محددات أساسية لهذا التعبير. وهنا فإن مراجعة دقيقة لممارسات هذا الرئيس فى مجالات مثل:

- التعاون الاستخباراتى مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية ونطاقه وحدوده.
- استخدام القاهرة وأجهزة أمنها كمراكز للتعذيب والاستجواب لصالح الأجهزة الأمريكية.
- التعاون الاستخباراتى مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والتعرف كذلك على حدوده ومجالاته.
- الانصياع الكامل لمطالب الولايات المتحدة ـ وأحيانًا إسرائيل ـ فى قضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية والعراقية وغيرها.
- تحول مركز توريد السلاح وقطع الغيار للقوات المسلحة المصرية من مراكز متعددة إلى مركز واحد ووحيد هو الولايات المتحدة، وربط القدرات العسكرية المصرية بمبالغ الدعم والمعونة العسكرية الأمريكية (من ١٢٠٠ مليون إلى ٩٠٠ مليون دولار سنويًّا خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩م وحتى اليوم) بما يمثله ذلك من تهديد مباشر على قدرات هذه القوات فى حماية أمنها القومى، خاصة إذا تعرضت مصر لتحرشات من حدودها الشرقية (إسرائيل) وهو ما يضع هذه القوات فى نفس الموقف الذى فرضته بريطانيا على مصر وبقية الدول العربية عام ١٩٤٨م وقطعت فيه المعدات وقطع الغيار عن القوات العربية أثناء الهدنة الأولى.

كل هذه المسائل تضع علامات استفهام حقيقية حول المخاطر والأضرار التى لحقت بمصر والإقليم العربى ـ الذى يمثل العمق الإستراتيچى والحيوى لمصر وأمنها الوطنى المباشر ـ من جراء هذه السياسات التى اتبعها الرئيس مبارك، ومن ثم فإن عقد ورشة عمل متخصصة فى قضايا «الأمن القومى» من كبار العسكريين المصريين وعلى رأسهم الفريق الركن سعد الدين الشاذلى، من أجل حصر هذه الأضرار قد أصبحت ضرورة حياة وبقاء لمصر وأمنها القومى.

٥ـ أما الواجبان الإضافيان اللذان فرضهما على الرئيس نص المادة (٨٥) وهما:

- تعيين نائب لرئيس الجمهورية.
- وإصدار قانون محاكمة الرئيس والوزراء.

فهما واجبان إلزاميان، وليس كما ذهب البعض باعتبارهما واجباين جوازياين، ذلك أن تعيين النائب إذا كان جوازيًا وفقا لنص المادة (١٣٩) من الدستور فإنه يصبح إلزاميًّا وفقًا للاختصاص الدستورى الذى خص به الدستور (النائب) وفقًا للمادة (٨٢) والمادة (٨٥).

فالمادة (٨٢) تنص على «إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية». أما المادة (٨٥) التى سبق وأوردناها فى صدر هذه المقالة فقد خصت النائب «بتولى المسئولية أثناء محاكمة الرئيس بتهمة الخيانة العظمى». ومن ثم فإن تعيين النائب هى من ألزم واجبات الرئيس وليست مسألة جوازية كما يدعى بعض مفسرى السلطان..!!

وبالتالى، فإن إخلال الرئيس طوال ربع قرن من توليه المسئولية بهذا الواجب يعتبر إخلالًا بالدستور يستوجب المساءلة والمحاسبة القانونية والدستورية للرئيس.

وكذلك فإن نص الفقرة الثالثة من المادة (٨٥) تلزم رئيس الجمهورية ـ دون سواه ـ بالعمل من أجل إصدار قانون محاكمة الرئيس وطريقة تشكيل المحكمة وإجراءات المحاكمة، وتقاعس الرئيس طوال هذه الفترة عن إصدار مثل هذا القانون يمثل إخلالًا إضافيًّا بواجباته الدستورية، ويشكل جريمة «الحنث باليمين».

لكل هذه الأسباب، فإن توافر الأركان المادية لجريمة «الخيانة العظمى» محققة، وتكتمل أركان الجريمة بتوافر القصد من إهمال الرئيس القيام بهذه الواجبات الدستورية عن عمد، وهو ما عكسته بوضوح عملية التلاعب بتعديل المادة (٧٦) من الدستور من أجل الالتفاف على واجب الحفاظ على النظام الجمهورى، وسد كل الطرق الدستورية لتداول سلمى للسلطة وتكريس سلوك «توريث» منصب الرئيس إلى نجل الرئيس المحاط بشبهات جريمة «استغلال النفوذ»، وهى كلها أسباب ودواعٍ تؤكد قيام الأركان القانونية لجريمة «الخيانة العظمى» فى حق الرئيس محمد حسنى مبارك.

(*)ÝǺǭǸǢǩł ƸdžǭǰǭǪ æ ʒǁɰǭ 5 ǾɥƸǩł ʒƴǵǪ Ǩǵ

تنص دساتير الدول كافة على مجموعة من الصلاحيات والمسئوليات المعينة المناطة برؤساء الدول حصرًا دون سواهم، وتحملهم بالمقابل بمجموعة من الالتزامات والخضوع للمساءلة فى حال الإخلال بتلك الواجبات والمسئوليات المناطة بهم، والتى بموجبها يمارس الرئيس عادة هيمنته على كافة مؤسسات الدولة الثلاث (التنفيذية ـ التشريعية ـ القضائية)، بالإضافة بالطبع إلى المؤسسة الإعلامية أو الصحفية كما هو الحال فى الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ وتعديلاته الثلاثة فى أعوام (١٩٨٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٧).

ولعل فى مقدمة مسئوليات الرئيس ـ أى رئيس ـ الحفاظ على الأمن القومى للدولة بكل ما يتضمنه هذا المصطلح أو المفهوم ـ الواسع والفضفاض أحيانًا كثيرة ـ من معانٍ ودلالات وإجراءات.

وفى الدستور المصرى الراهن جاءت سلطات الرئيس موزعة بين فصلين أساسيين، هما الفصل الأول من الباب الخامس المتعلق بسلطات وصلاحيات رئيس الدولة (باب نظام الحكم) والمتضمنة فى المواد الثلاث عشرة، من المادة (٧٣) حتى المادة (٨٥). وفى الفصل الثالث من نفس الباب الخاصة بالسلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية وهى ثلاث وعشرين مادة أخرى (من المادة ١٣٧ حتى المادة ١٥٢ والمواد ١٧٣ و١٨٢و ١٨٤و١٨٩) وبهذا يكون رئيس الجمهورية فى مصر قد استحوذ وحده على ٣٦ مادة من مواد الدستور البالغة ٢١١ مادة، أى بنسبة ٦, ١٧٪ من مجموع مواد الدستور المصرى.

وقد منحت هذه المواد مجتمعة رئيس الجمهورية سلطات تكاد تكون «إلهية» فله وحده كل تلك الصلاحيات دون أن يكون هناك مادة واحدة تحدد أشكال مساءلة الرئيس أو محاسبته إذا ما قصر فى أداء واجباته ومسئولياته الكثيرة والمتعددة، وهو

(*) نشرت بجريدة العربى الناصرى على ثلاثة أسابيع بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٩م، ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩م، ١/ ٢/ ٢٠٠٩م.

أمر ينافى التنظيم الدستورى السليم، ويمثل أحد أوجه الاختلال الجسيم والضار فى البناء السياسى والدستورى المصرى.

فهو الذى يسهر على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور (م ٧٣) وهو الذى يتخذ إجراءات فى حال قيام خطر يهدد الوحدة الوطنية (م ٧٤)، وهو الذى يتولى رئاسة السلطة التنفيذية (م ١٣٧)، وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (م ١٤١)، وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم (م ١٤٣)، وهو الذى يصدر اللوائح التنفيذية للقوانين (م ١٤٤)، وهو الذى يصدر لوائح الضبط (م ١٤٥)، وهو الذى يصدر القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (م ١٤٦)، وهو الذى يتخذ فى غيبة مجلس الشعب الإجراءات والتدابير الاحترازية (م ١٤٧)، وهو الذى يعلن حالة الطوارئ (م ١٤٨)، وهو الذى له حق العفو من العقوبة أو تخفيفها (م ١٤٩) ـ لاحظ بما يعنى سلطة التدخل فى أعمال القضاء ـ وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م ١٥٠)، وهو الذى يبرم المعاهدات (م ١٥١)، وهو الذى يدعو الشعب للاستفتاء وفقًا للظروف التى يقدرها (م ١٥٢)، وهو الذى يرأس المجلس الأعلى للهيئات القضائية (م ١٧٣)، وهو الذى يرأس مجلس الدفاع الوطنى (م ١٨٢)، وهو الذى يرأس هيئة الشرطة (م ١٨٤)، وله كذلك أن يطلب تعديل بعض مواد الدستور (م ١٨٩)، وله أيضًا إلقاء بيانات عن السياسة العامة أمام مجلسى الشعب والشورى عند الضرورة (م ٢٠٤ م ١٣٦).

هذا بالإضافة إلى ما جاءت به تعديلات الدستور عام ٢٠٠٧ (أو بتعبير دستورى صحيح الانقلاب على الدستور) من مواد جديدة أبرزها وأخطرها المادة (١٧٩) المسماة مكافحة الإرهاب التى منحت رئيس الجمهورية سلطة إحالة أى مواطنين متهمين قد يراها هو ومن حوله أنها «إرهاب» إلى أية جهة «قضائية» والمقصود هنا بالطبع المحاكم العسكرية.

هذه السلطات الواسعة جدًّا، والمغالى فيها لدرجة غير مسبوقة ولا معروفة فى النظم الدستورية الحديثة، تجعل من المهم النظر إلى تصرفات الرئيس والدائرة المحيطة به

والمؤثرة فيه وفى قراراته وسياساته بما تستوجبه المسئولية الوطنية من أجل الحفاظ على مصالح ومستقبل الأجيال القادمة.

ووفقًا لكل هذه المواد خاصة المواد (٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٥، ٨١، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤) تصاغ سياسات الأمن القومى المتعلقة بحماية الدولة داخليًّا من التمزق، وخارجيًّا من الاعتداء.

والسؤال: هل قام الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه السلطة رسميًّا فى أكتوبر من عام ١٩٨١ بواجباته فى هذا الشأن بصورة مناسبة ومقبولة؟ وهل هناك شبهة إهدار لأمن مصر القومى داخليًّا وخارجيًّا خلال هذه الفترة؟

وبادئ ذى بدء ينبغى التوقف بالشرح والتحليل حول مكونات الأمن القومى لدولة من الدول، وهل هناك نظرية للأمن القومى المصرى لها من المعالم والثوابت والركائز المستقرة ما يجعل القياس والتقييم ذا طابع موضوعى بعيدًا عن التقديرات الشخصية لكل كاتب أو باحث فى قضايا من قبيل هذه الموضوعات المعقدة؟ أم أن المسألة كما يقول أنصار «المارينز الفكرى» فى مصر والمنطقة العربية، إن كل عناصرها من المتغيرات وليست من الثوابت، حيث كل شىء من منظورهم قابل للتغيير والتعديل؟

ووفقًا لنص المادة (٧٩) من الدستور يلتزم رئيس الجمهورية بأداء أربعة واجبات كاملة يستوجب الإخلال بها محاسبة الرئيس ومحاكمته، وهى:

- **الواجب الأول:** الحفاظ مخلصًا على النظام الجمهورى.
- **الواجب الثانى:** احترام الدستور والقانون.
- **الواجب الثالث:** رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة.
- **الواجب الرابع:** الحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

فهل أدى الرئيس هذه الواجبات بصدق، وهل احترم الدستور بحق، وهل حافظ على النظام الجمهورى بكل ما يقتضيه الواجب؟ وما هى مناط المصالح القومية لمصر وشعبها وأمنها القومى؟

فى نظرية الأمن القومى للدول

قبل أن يبرز مفهوم الأمن القومى national security بمعناه الحديث بعد الحرب العالمية على يد الكاتب الأمريكى «جورج كينان» G.Kenyan كانت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة (بريطانيا ـ البرتغال ـ روسيا القيصرية ـ فرنسا ـ بلجيكا ـ إسبانيا ـ إيطاليا ـ النمسا ـ المجر) تنظر إلى مفهومها للأمن من منظور دائم يرتبط بفكرة المصلح national interests التى تركزت على تأمينها للأسواق وتأمين مصادر المواد الخام، ومن ثم التوسع فى المستعمرات، ومع ذلك فقد حافظت كل دولة استعمارية أوروپية على مجموعة من السياسات والإجراءات التى من شأنها إضعاف خصومها فى القارة، وذهبت بريطانيا ـ وما زالت ـ إلى صياغة رؤية إستراتيچية ثابتة منذ ذلك التاريخ يقوم على مناهضة أية محاولات لتوحيد دول القارة الأوروپية أو هيمنة إحدى دولها على ربوع القارة لما لذلك من مخاطر على النفوذ البريطانى داخل القارة، هكذا فعلت ضد الهيمنة «النمساوية ـ الهنغارية» وضد محاولات فرنسا تحت قيادة «نابليون بونابرت» وضد محاولات ألمانيا تحت حكم هتلر والحزب النازى.

على أية حال ودون أن نستغرق فى نظريات الأمن القومى وأدبياتها، نود أن نلخص ما انتهت إليه تلك النظريات جميعًا من أسس ومرتكزات لا تتغير عناصرها بتغير الظروف، ولا تتبدل أسسها بتغيرات الزمن وتبدلات الأصدقاء أو الأعداء.

لقد استقرت نظريات الأمن القومى تلك، إلى أن نظرية الأمن القومى «لدولة ما من الدول»، تتحدد فى عنصريين أساسيين يتفرع عنهما عشرات العوامل والعناصر، وهذان العنصران الرئيسيان هما:

- **المحدد الأول:** تحديد طبيعة ومناط المصالح الحيوية للدولة.
- **المحدد الثانى:** تحديد مصادر الخطر والتهديدات القائمة والمحتملة بمختلف مستوياتها وأنواعها.

وإذا حاولنا أن نجسد هذه العناصر فى صورة توضيحية فإنها ستكون على النحو التالى:

ηǩƿyǬǩ ÅǭÑÆǩł ǰǭàł ηæƩŏ ƩDžǨDzŪƿ ӨǨÑ Ǧ ǭ

محددات نظرية الأمن القومى للدولة

المحدد الأول

تحديد طبيعة ومناط المصالح القومية

- **مصالح حيوية** (اقتصادية– سياسية – علمية – عسكرية – ثقافية .. الخ)
- **مصالح حساسه**
- **مصالح ممكنة**

المحدد الثانى

تحديد مصادر الخطر والتهديدات

- مخاطر طبيعتها داخلية
- مخاطر مستواها خارجية

المخاطر الخارجية

- **مخاطر وتهديدات قائمة**
- **مخاطر وتهديدات محتملة**

١)عسكرية (نطاقها – عمقها – أساليبها)

٢)اقتصادية (حرمان من مكسب – أو غير مباشرة)

٣) علمية (طبيعتها وانعكاساتها على بقية الوجود)

يترتب على ذلك وضع السياسات المطلوبة

- إجراءات وسياسات وقائية
- إجراءات وسياسات نشطة

توزيع الأدوار والمسئوليات

رئيس الجمهورية

- **أجهزة الأمن القومى**
- **مجلس الوزراء**
- **الأجهزة التشريعية والتمثيلية**

فلنتوقف عند كل عنصر من هذين العنصرين بالشرح والتحليل حتى نتمكن من التعرف بدقة وبصورة علمية ـ بعيدًا عن التجاذبات السياسية ـ عن الإجابة عن سؤالنا الإستراتيجى:

هل أهدر الرئيس حسنى مبارك أمن مصر القومى؟

أولًا: تحديد طبيعة ومناط المصالح القومية لمصر

دائمًا ما كان الرئيس السابق (أنور السادات) يهاجم خصومه السياسيين، واصفًا إياهم بأنهم يعادون «المصالح القومية» لمصر، دون أن يكون هناك معنى وتحديد علمى دقيق لهذا المصطلح فى علوم الأمن القومى national security بحيث بدا مع كثرة تكرارها أنها قد تماهت مع رغبات وطموحات وسياسات وقرارات الرئيس السادات نفسه، ومن هنا أصبح فى المنظور الإعلام الرسمى أن كل من يعارض الرئيس السادات أو قراراته هو بمثابة عدو للمصالح القومية المصرية..!!

إذن ما الذى يعنيه مصطلح المصالح الحيوية أو القومية لمصر على وجه الخصوص؟

الحقيقة أن هذا المصطلح يتحدد فى ثلاثة مستويات من الأهمية، بحيث قد تتداخل أحيانًا، أو تتقاطع أحيانا أخرى ، أو تترتب من حيث الأهمية أحيانًا كثيرة، وهى:

- المصالح الحيوية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو حتى ثقافية أو علمية.
- المصالح الحساسه ، وهى درجة أدنى من الأولى، وقد تكون ذات طبيعة دائمة أو مؤقتة مثل اتفاقيات التعاون فى مجالات الاستثمار أو تنقل العمالة أو منح تسهيلات تجارية أو أمنية.. إلخ.
- المصالح الممكنة وهى أقل أهمية من سابقتها، ولكنها قابلة للتطور والتفعيل، وهى هامة لمصر سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو العسكرى أو الأمنى، لذا فإن وجود سياسة مصرية فى بعض الدوائر الجيو ـ سياسية البعيدة عن أنظار ومشاهدة الرأى العام (مثل حالة إريتريا أو الصومال أو مدغشقر أو

الرأس الأخضر أو حتى كردستان العراق) من القضايا التى تمس الأمن القومى المصرى وتؤثر على المصالح القومية سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو حتى القريب.

ولا ينحصر مجال تحديد دوائر المصالح القومية على شخص الرئيس أو حتى الأجهزة الأمنية ومراكز رسم السياسات، بل يتعداها فى الكثير من الأحيان ليشارك فيها الكتاب والمحللين الإستراتيجيين الذين قد يتحلون ببعد النظر ونقاء الرؤية والبصيرة الإستراتيجية.

ومن هذه الزاوية فإن المصالح القومية لمصر ـ بمستوياتها الثلاثة ـ تتطلب ومنذ اللحظة الأولى الأهداف التالية:

١ـ لعل أول هذه الأهداف لمصر هو تحقيق التوازن فى القوى والمصالح داخل الإقليم العربى وأبعاده بالتالى عن دوائر التأثير والاستقطاب الدولى الحاد، صحيح أن هناك مصالح لدول كبرى ومتوسطة داخل الإقليم، وصحيح أن هناك ميولاً قد تصل إلى حد التحالف والتبعية بين بعض دول المنطقة العربية ودول كبرى مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، أو الاتحاد السوڤييتى فيما مضى، ولكن تظل السياسة المصرية والمصالح القومية المصرية تقتضى دون هوادة إبعاد دول المنطقة عن حالة الاستقطاب الحادة والضارة الجارية على المسرح الدولى والتى قد تدفع بالضرورة إلى تفتيت الجهد العربى، بل والوصول به إلى حد التناحر العربى ـ العربى، وهو ما يصب مباشرة ودون لحظة تردد واحدة لمصلحة (إسرائيل) التى هى العدو القومى الرئيسى، أو على الأقل لدى البعض الآخر مصدر التهديد والخطر الرئيسى فى المنطقة بحكم طبيعة تكوينها العنصرى والعدوانى، وبالتالى فإن ضرورات المصلحة القومية المصرية هى فى اتباع مجموعة من السياسات النشطة ـ سياسيًّا واقتصاديًّا وعلميًّا وعسكريًّا وأمنيًّا ـ لتحقيق هدف التوازن فى الإقليم وإبعاده عن سياسات المحاور والاستقطاب، وليس شده إلى تلك الحالة عبر سياسات الرئيس مبارك التى دفعت المنطقة دفعًا إلى مزيد من الاختلال والاستقطاب لصالح المشروع الإسرائيلى والأمريكى

فى المنطقة عبر شد الدول العربية شدًّا منذ عام ١٩٨٦ إلى مسار التسوية بنهج كامب ديفيد وتشجيع بقية الأطراف العربية على سلوك نفس الطريق، وكأنه دور وظيفى مدفوع إليه من خلال التعاون والتحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ورائها.

٢ـ ويترتب على هذا الهدف القومى والإستراتيجى لمصر، محاربة محاولات التفتيت والتقسيم الجارية داخل دول المنطقة (فلسطين ـ السودان ـ العراق ـ الصومال ـ اليمن ـ الجزائر ـ المغرب) عبر اتباع سياسة نشطة وإيجابية فى وأد ومحاربة هذه المحاولات وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج لتترك المنطقة ودولها وشعوبها مجالًا حرًّا لتحركات الدول الكبرى والإقليمية لتحقيق كل منها مصالحها، ولا يجوز والأمر كذلك أن يدفع البعض بأن مسئولية رئيس مصر تقتصر على حماية حدود بلاده الجغرافية فقط، ذلك أن بديهيات المصلحة القومية المصرية وحماية حدود مصر ذاتها يبدأ من حيث يستقر الآخرون فى المنطقة العربية ، ودفع دولها وحكوماتها نحو العمل التكاملى ـ والتوحيدى ـ سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى أو العسكرى، أما ترك العراق للحصار والغزو ـ بل والمشاركة النشطة فى الجريمتين ـ وترك السودان لمصيره المجهول تتقاذفه الرغبات الأمريكية أو البريطانية أو الطموحات الفرنسية، وسيطرة الأساطيل الأجنبية من كل صنف على البحر الأحمر فى عملية تدويل فاضحة وظاهرة، وتركها فى مهب الريح تتلاعب بها القوى الكبرى وظروف التقسيم الجيو ـ سياسى فهو إهدار واضح وفاضح لأمن مصر القومى على المدى المتوسط والبعيد. ولا يحتج البعض بالقول بأن مصر التى لا تشار بالرأى من جانب الحكومات العربية لا ينبغى أن تتحمل مسئولية ووزر تصرفات الآخرين المشبوهة والمجنونة أحيانًا (القذافى فى ليبيا ـ الترابى أو البشير فى السودان ـ صدام حسين فى العراق.. إلخ)، وبرغم بعض الوجاهة فى هذا الرأى فإن مسئولية أمن مصر القومى تتطلب سياسة نشطة ـ غير كسولة أو مدفوعة بدورها باستقطاب دولى من نوع أكثر خطورة مثل المحور الأمريكى الأسرائيلى ـ تقوم على حفظ توازن المصالح والقوى فى الإقليم العربى، وليس على دفعه دفعًا إلى الحضن الأمريكى الإسرائيلى.

٣ـ ومن جملة المصالح الحيوية لمصر عدم التورط فى توقيع اتفاقيات ومعاهدات سواء على المستوى الأمنى أو السياسى أو الاقتصادى ترتب التزامات أو تضع قيود تؤثر سلبًا على حرية صانع القرار أو قدراته على المرونة والمناورة، والحقيقة أن نظام الرئيس حسنى مبارك، ومن قبله الرئيس السادات قد أفرطا فى توقيع معاهدات واتفاقيات دولية أو إقليمية وضعت قيودًا صارمة على قدرات مصر المستقبلية، بدءًا من اتفاقيات «كامب ديفيد» فى سبتمبر من عام ١٩٧٨، ومعاهدة «السلام» المصرية الإسرائيلية فى مارس من عام ١٩٧٩، ثم اتفاقية التجارة الحرة (دورة أورجواى عام ١٩٩٤) واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» مع إسرائيل والولايات المتحدة، والبروتوكول الخاص بتوريد الغاز الطبيعى لإسرائيل، وفى غيرها من الاتفاقيات مع بعض الأطراف الخليجية (كالكويت) التى قيدت الخيارات المصرية الاقتصادية والسياسية. صحيح أن العلاقات الدولية قد تتطلب إجراء بعض التنازلات أو المساومات مع بعض الأطراف لتحقيق مصالح متبادلة، بيد أن ما جرى فى حالة إسرائيل تحديدًا كانت خسارة صافية لمصر من الناحيتين الاقتصادية والإستراتيچية، حتى لو تحقق بعض الأرباح ـ بالمعنى المالى المجرد لبعض رجال المال والأعمال المصريين ـ فمراجعة اتفاقيات الكويز أو الغاز الطبيعى تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك تحقق خسارة إستراتيچية لمصر على أكثر من ناحية، سواء من زاوية تعزيز نفوذ وقوة إسرائيل، أو بدعمها من خلال منحها الغاز المصرى بأقل من عشر ثمنه فى السوق العالمية وقت التعاقد وبعدها، وفى نفس الوقت لقد أضرت بمصر وسمعتها أمام كل الشعوب العربية، وخاصة الشعب الفلسطينى الذى يكتوى من الحصار الذى تفرضه إسرائيل وأدى إلى موت المئات بسبب هذا الحصار الذى يشارك فيه للأسف نظام الرئيس حسنى مبارك، وهو ما سنعود لتناوله تفصيلًا بعد قليل.

٤ـ كما أن المصلحة الحيوية لمصر تقتضى بدون تردد المساعدة فى تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة لكل من سوريا ولبنان وفلسطين، حتى لو كان هناك اتفاقية ومعاهدة تسوية سياسية بين «إسرائيل» ونظام الحكم فى مصر، فممارسة مصر دورًا مسئولًا من أجل مساعدة الدول العربية فى تحرير أراضيها سواء

بالجهد الدبلوماسى أو القانونى أو الاقتصادى أو الإعلامى، هو من ضرورات الحفاظ على عمق إستراتيجى مطلوب مع المحيط الحيوى لمصر، وبالتالى فإن الخصومة والعداء المستمر فى العلن وفى الخفاء الذى يمارسه نظام الرئيس حسنى مبارك ضد الحكم فى سوريا أو الحركات الوطنية المقاومة فى فلسطين (حماس وكل فصائل المقاومة) وموقفه الأرعن وغير المسئول أثناء العدوان الإسرائيلى الوحشى ضد لبنان وحزب الله فى يوليو (تموز) عام ٢٠٠٦، هو امتداد طبيعى لسياساته المتواطئة ضد العراق أثناء الغزو والاحتلال الأمريكى والبريطانى والغربى عمومًا لهذا البلد العربى الهام، ووصل فيها الحال إلى مطالبة الرئيس المصرى لقوات الاحتلال الأمريكى بعدم الخروج من العراق بزعم الحرص على العراق..!! هذا السلوك هو بمثابة تهديد خطير ونهائى للأمن القومى العربى ولأمن مصر بالتالى، وكله فى النهاية مدفوع بوضوح للمهادنة والخضوع للمطالب الأمريكية التى يتوارى خلفها النفوذ والمصالح الإسرائيلية.

٥ـ من مقتضيات المصلحة القومية لمصر، الإصرار على تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى العربى والإقليمى (شاملة إيران وتركيا)، وليس الانغماس أكثر فأكثر فى الاندماج فى الاقتصاد الأوروبى والأمريكى، اللذين باتا يشكلان حوالى ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من تجارة مصر الدولية (استيرادًا وتصديرًا) بينما لا تتعدى نسب التعاون الاقتصادى المصرى العربى حوالى ٨٪ إلى ١٠٪ من تجارتنا الدولية طوال حكم الرئيس مبارك ومن قبله الرئيس السادات، وبرغم الدعوات التى أطلقها الرئيس حسنى مبارك بشأن ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة مع البلدان العربية، أو منطقة اتحاد جمركى، فإن سياساته العملية كانت تستسهل التعاون والتبعية لدول الغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص، مدفوعًا باعتبارين هما:

الأول: أن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى اللذين حرصا وشاركا بمنتهى القوة والحماس لبنائه منذ عام ١٩٧٤ كان قد خلق واقعًا جديدًا متمثلًا بوجود طبقة اجتماعية رأسمالية مصرية ـ سواء كانت تجارية بتوكيلات أو شبه صناعية ـ تعتمد وتفضل التعامل مع الغرب دونما عداه، بعضها لاعتبارات مرتبطة بالبنية الموضوعية التى تخلقت منذ

عام ١٩٧٤، أو بسبب ممارسات الفساد وتقاضى الرشا والعمولات من الشركات والمؤسسات والأجهزة الغربية. فإذا راجعنا بعض الدراسات الأكاديمية الجادة التى تناولت نشأة هذه الطبقة من رجال المال والأعمال وجمعياتهم التى يمارسون من خلفها الحكم وتوجيه سياسات الوزراء والرئاسة نتعرف بدقة على هذه الحقيقة (انظر دراسة الدكتوراه لناهد عز الدين عبد الفتاح، ودراسة الماجستير لسامية إمام السعيد حول الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح فى مصر).

الثانى: أن ارتباطات الرئيس حسنى مبارك ـ وسلفه الرئيس السادات ـ وبنية نظاميهما قد تعمقت تمامًا مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص وأجهزتها الأمنية والاستخبارية، لأسباب قد يكون بعضها غير أخلاقى ومتعارض مع نصوص الدستور المصرى، بحيث أصبح من المستحيل فضها دون أن ينهار النظام السياسى الحاكم ذاته.

ومن هنا فإن عدم بذل الجهد الضرورى والكافى من أجل بناء وتعزيز مساحة التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادى العربى يتحمل مسئوليته ـ كبقية الحكام والملوك العرب ـ مما قلص فى المحصلة النهائية قدرات مصر كدولة وكمجتمع على الحفاظ على استقلاله السياسى والاقتصادى بل وحتى الغذائى، بحيث أصبحت القرارات التى يصدرها هذا الرئيس مرتهنة بالكامل سواء على الصعيد الدولى أو الأقليمى أو الفلسطينى لإرادة ورغبات وقرارات الولايات المتحدة وبالتالى لإسرائيل.

٦ـ وفى مجال إهدار فرص مصر فى التنمية (المصالح الممكنة) فإن التصرفات المحكومة بشبهات سوء التقدير ـ ناهيك عن شبهات فساد فجة ومكشوفة ـ فيما يتعلق بإدارة مرفق الطاقة وخصوصًا الغاز الطبيعى المصرى، والتلاعب بأساليب أقل ما يمكن أن توصف به أنها أساليب «احتيالية» من أجل تصدير هذا الغاز إلى الكيان العنصرى الصهيونى فى فلسطين المحتلة، وبأسعار ليس لها نظير ولا مثيل فى العالم (دولار إلى ١,٢٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، بينما متوسط سعرها فى الأسواق العالمية يتراوح بين ٦,٠ دولارات إلى ٩,٠ دولارات وقت التعاقد وبدء التنفيذ)، ولمد زمنية طويلة جدًّا (٢٠ عامًا) بما يساعد هذا المشروع

الاستعمارى المعادى على المدى الطويل من السيطرة والهيمنة على مقدرات ليس فقط الفلسطينيين بل على المنطقة العربية برمتها، وتكشف التعاقدات التى تمت مع إسبانيا وفرنسا والنمسا، فيما يتعلق بتصدير الغاز الطبيعى المصرى إليها منذ عام ٢٠٠١ على نفس المنحى المضر للمصلحة الاقتصادية المصرية المجردة، من حيث تدنى السعر جدًّا، وعدم التفكير فى استخدام هذا المورد الإستراتيچى الناضب فى التوسع الصناعى وتطوير حياة المواطنين فى مصر بمد هذا المصدر إلى المنازل وتخفيف العبء عن البسطاء ومحدودى الدخل، ولم تكن هذه التصرفات والقرارات المسئول عنها مباشرة الرئيس حسنى مبارك سوى تعبير عن جهل وسوء تقدير للموقف من ناحية، ومشفوعة بشبهات فساد هائلة كما كشفت عنها تحقيقاتنا بشأن العمولات التى قدمت فى مشروع «أجريوم الكندية» فى دمياط، وإلى الغاز المدعم لكبار الاحتكاريين المصريين مثل أحمد عز ومحمد أبو العينين وحسين سالم وغيرهم من المرتبطين بعلاقات شخصية برئيس الجمهورية، مما أهدر حوالى ٢٥ مليار جنيه خلال السنوات السبعة من (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) على الأقل.

٧ـ لقد تحققت لمصر فرصة تاريخية نادرة لتجاوز حاجز الأزمة والتعثر الاقتصادى والاجتماعى، حينما تدفقت موارد لم تكن أبدًا عنصر أساسيًّا فى الاقتصاد والموارد المصرية بمثل هذه الكثافة، وهى عوائد البترول وإيرادات قناة السويس، وعوائد السياحة، ثم أخيرًا تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، لقد بلغت هذه الموارد مجتمعة حوالى ٥٠٠ مليار دولار خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، بددت فى التمويل الترفى وأنشطة التمويل العقارى والمضاربة على الأراضى والعقارات وفى بناء وتشجيع القرى السياحية على طول السواحل المصرية الشمالية والشرقية ـ ناهيك عن إحساس تنامى بالحرمان لملايين المصريين من جراء سرقة حقهم فى البحر وفى النيل ـ وأدت سياسات هذا الرئيس فى تبديد هذه الفرصة التاريخية للتنمية نظرًا لافتقاره إلى منظومة وطنية للأولويات تعيد لمصر ثقلها، وترتب للمستقبل حاجاته ومقتضياته. فشهدنا فى عهده تقاتل المصريين دون مبالغة وقتلهم لبعضهم بعضًا فى طوابير طويلة وحزينة للحصول على الخبز، تجاوز

عدد المشاجرات المسجلة فيها خلال خمسة أشهر من أزمة الخبز (يناير ـ مايو ٢٠٠٨) حوالى خمسة آلاف مشاجرة بين الفقراء الواقفين فى تلك الطوابير أدت بعضها إلى قتل حوالى اثنى عشر مصريًّا، فأشاعت مناخ من الكراهية بين الناس الفقراء، وأفرزت حالة من التوجس والتوتر بينهم، وزاد عليها ما أدت إليه سياساته بفتح باب الاستيراد فى السلع الإستراتيچية (كالقمح) للمستوردين الرأسماليين، وإلى ما كشفت عنه التحقيقات الصحفية وتبين باليقين من تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات فى نوفمبر من عام ٢٠٠٨ من قيام كثير من هؤلاء ـ وبتواطؤ واضح من أجهزة وزارة التضامن الاجتماعى والرقابة على الصادرات والواردات ـ من استيراد كميات كبيرة من القمح الرخيص من أوكرانيا غير المناسب للاستخدام الآدمى..!!

٨ـ وفى مجال التعليم والبحث العلمى: لقد تدهور بصورة غير مسبوقة فى عهده مستوى الأداء التعليمى الحكومى، وجرى اعتماد سياسات وإجراءات لدفع الناس دفعًا إلى تعليم أولادهم فى المدارس الخاصة (من ٦٧٦ مدرسة عام ١٩٧٧ إلى ٤٥٥٠ مدرسة عام ٢٠٠٥)، وإلى الجامعات الخاصة (من جامعة واحده فى بداية عهده إلى ١٦ جامعة عام ٢٠٠٥)، وانتشرت خطيئة الدروس الخصوصية بين العاملين فى النظام التعليمى بسبب سياسات الإفقار المتعمدة التى اتبعها الرئيس ونظامه للمدرسين وغيرهم من العاملين بأجر ومرتب salary فى القطاع الحكومى (٥ , ٥ مليون مواطن)، فانهارت أولى خطوط الدفاع الأخلاقية والقيمية أمام النشء والشباب بسبب انتشار هذه الممارسة المجرمة قانونًا وأخلاقًا، وكان صمت الرئيس عنها ونظامه وأجهزته هو بمثابة توريط لملايين الناس فى ممارسات فاسدة مسكوت عنها ما دام أن النظام كله محكومًا ومنذ مطلع التسعينيات بجرائم رشا وفساد وعمولات أصبحت حديث كل بيت فى مصر، وحديث كل مؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية. وفى ظل التحدى العلمى الأسرائيلى ذى الأبعاد العسكرية الواضحة، وقيامها بإطلاق ستة أقمار صناعية منذ عام ١٩٨٨ (نظام أفق)، وتملكها أكثر من مائتى رأس نووى مؤكد، لم يتحرك هذا الرئيس ونظامه فى تطوير منظومة البحث العلمى والتكنولوچى

بما يناسب تطوير قدرات علمية حقيقية مصرية قادرة على مواجهة هذا التحدى العلمى الإسرائيلى حتى فى أطره السلمية، فشهدنا تدهور أداء مراكز الأبحاث العلمية، وتدهور الأداء البحثى بالجامعات المصرية، وتدهور مركز المعامل العلمية فى الجامعات والمدارس الحكومية، وعبر التضييق على مكتب التنسيق وفرض التوزيع الإقليمى الإليكترونى (عام ٢٠٠٧) والمبالغة الشديدة فى مجموعات القبول بكليات ما يسمى القمة، كان الدفع يجرى نحو اتجاه المواطنين المصريين وإجبارهم واقعيًا نحو التوجه لإلحاق أولادهم بالجامعات والمعاهد الخاصة فى إطار فلسفة وموقف سياسى معادى عمليًا لمبدأ مجانية التعليم الذى اكتسبه المصريون منذ عام ١٩٤٢ وبتضحيات هائلة. وتكشف الدراسات الحديثة التى قمنا بها وقام بها آخرون حول إنفاق المصريون على التعليم (٥٤,٠ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) مقدار العبء الضخم الذى تتحمله الأسر المصرية من أجل تعليم أبنائهم مقابل انسحاب تدريجى واضح للدولة من حقل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الحيوية للمصريين خاصة الفقراء ومحدودى الدخل منهم.

٩ـ وفى مجال الأمن والموازنة العامة للدولة والتى تكشف فى حد ذاتها عن نمط أولويات هذا الرئيس ونظامه، نجد وزارة الداخلية وحدها قد زاد عدد العاملين فيها من ضباط وأمناء وصف ضباط ـ وبعض المدنيين ـ من ٣٥٠ ألفًا عام ١٩٨١ إلى أن بلغ عددهم عام ٢٠٠٨ حوالى ٨٠٠ ألف فرد، هذا بخلاف أفراد الأمن المركزى (خدمة العلم) الذين يقارب عددهم ٣٥٠ ألفًا آخريين، يتولون قهر والتنكيل بالمصريين وحرمانهم من حقوقهم الدستورية والقانونية الخاصة بحق الاعتراض والاحتجاج على تلك السياسات، وقد أدى ذلك إلى ابتلاع هذه الوزارة لنحو ٧,٠٪ إلى ١٠,٠٪ سنويًا من مخصصات الموازنة العامة للدولة بينما كان قطاع الصحة الذى يخدم ٧٠,٠ مليون مصرى يخصص له ما بين ٣,٠٪ إلى ٤,٠٪ من إنفاق الموازنة العامة سنويًا، وزاد الأمر أن لجأ الرئيس ووفقًا لتعليماته إلى التلاعب بالموازنة العامة للدولة عبر ما يسمى «بند الاعتماد الإجمالى» لتسريب عدة مليارات إضافية من وراء ظهر الأجهزة الرقابية

والتشريعية إلى أجهزة الأمن فى صورة مكافآت لكبار الضباط والقيادات والأفراد، وبرغم صرخات آلاف المعذبين تحت سوط الجلادين فى أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز بجهاز أمن الدولة ومقراته، ونشر آلاف التقارير الخاصة بالتعذيب فى مصر، سواء فى الصحف، أو التقارير الدولية، فقد أصر هذا الرئيس على تجاهل صرخات الملايين من المعذبين، فأهدر بذلك كرامتهم وخان الواجب الدستورى المتضمن فى القسم الدستورى وفقًا للمادة (٧٩) ولم يراعِ مصالح الشعب رعاية كاملة، بل وأوغل هو ورجاله فى تلك الوزارة فى انتهاكَ كرامات الناس وأعراضهم، فانتهكت المحرمات فى الكثير من حالات التعذيب تلك، وسقط كثيرًا من القتلى والشهداء تحت معاول التعذيب المنظم والممنهج.

ثانيًا: تحديد مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بمصر والتعامل معها

كما سبق وأشرنا فإن العنصر الثانى فى كفة ميزان نظرية الأمن القومى للدولة، هو تحديد مصادر الخطر والتهديدات المحيطة بالدولة والتعامل معها، بكافة أبعادها ومستوياتها ومصادرها فمن ناحية:

- قد يكون الخطر قائمًا وآنيًّا.
- وقد يكون الخطر محتملًا أو متوقعًا.
- وقد يكون مجرد تهديدات قائمة.
- أو تهديدات محتملة.

وهنا لا بد من تحديد طبيعة تلك المخاطر والتهديدات:

- هل هو خطر ذو طبيعة عسكرية أو تهديد على حدود الدولة السياسية، ومن أى الاتجاهات والمحاور؟
- هل هو خطر غير مباشر يتخذ من وسائل العمل غير المباشر (مثل التجسس) أسلوبه وآلياته؟

وهى كلها ترتب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الدفاعية أو الوقائية أو الردعية، وأخيرًا الأعمال التعرضية (الهجومية).

وفى حالتنا المصرية، لقد أدت سياسات الرئيس حسنى مبارك طوال ثلاثين عامًا من حكمه إلى استفحال مصادر الخطر والتهديد، وليس العكس، بما أضعف ميزان قوتنا فى الصراع الإقليمى الدائر حولنا، والمتوقع أن يطاولنا رصاصه وربما قذائفه النووية فى المستقبل.. كيف؟

١ ـ إذا كان من الصحيح والثابت القول بأن الرئيس حسنى مبارك قد ورث عن سلفه (الرئيس أنور السادات) اتفاقيتى كامب ديفيد (سبتمبر عام ١٩٧٨) واتفاقية «السلام» المصرية الإسرائيلية (مارس ١٩٧٩)، بكل ما رتباه من قيود والتزامات شديدة الوطأة على الإرادة السياسية والعسكرية المصرية (مناطق منزوعة السلاح فى معظم سيناء ـ قيود على تحركات القوات المصرية فيها ـ قيود على تغيير فى مسارح العمليات الشرقية.. إلخ)، فإن مقتضيات الحصافة وبعد النظر الإستراتيجى كانت تتطلب حصار نفوذ ونهج «كامب ديفيد» السلبى، وعدم الاندفاع أكثر فى إلزام مصر بقيود إضافية، وقد حاول الرئيس حسنى مبارك فى أوائل عهده أن يروج بين قوى المعارضة المستأنسة فى مصر وفى بعض الحكومات العربية أن «كامب ديفيد» قد ماتت، فراح البعض من المعارضين فى مصر وفى حكومات سوريا والجزائر وليبيا يروج لهذه الفكرة من أجل إعادة النظام المصرى الجديد إلى جامعة الدول العربية ومنظومات العمل العربى المشترك، وفى ظل أكبر خديعة إستراتيجية قام بها الرئيس المصرى الجديد، حيث نجح هو فى توريطهم واحدًا بعد الآخر فى المشاركة فى نهج «كامب ديفيد»..!! ثم أضاف الرجل قيودًا جديدة على مصر والعرب تمثلت فى:

(أ) ربط وتنسيق الجهد المعلوماتى والاستخبارى المصرى بالنشاط الاستخبارى الأمريكى والإسرائيلى (السى أى إيه ـ أف بى أى ـ الموساد ـ الشين بيت ـ الشاباك)، عبر التعاون فيما سمى مواجهة حركات التطرف فى فلسطين ومصر وبقية المنطقة العربية، ومن خلال رعاية أمريكية بدت مكشوفة وفى حضور وزيرة خارجيتها

(كونداليزا رايس) وترأسها لاجتماع قادة أجهزة الاستخبارات العربية للدول الست (مصر ـ الأردن ـ السعودية ـ الإمارات ـ البحرين وغيرهم) فى سابقة غير معهودة ولا معروفة فى العلاقات الدولية، حيث جرى تدشين غرفة عمليات استخبارية سوداء فى مواجهة ما سمى «التطرف»، وكان المقصود بالطبع قوى المقاومة العربية الجديدة فى لبنان وفلسطين والعراق وكذا فى مواجهة «إيران» وسوريا، وزاد الأمر أن تحولت بعض العواصم العربية (القاهرة ـ دمشق ـ الرباط ـ عمان ـ الخرطوم) إلى مسالخ تعذيب لصالح استنطاق المعتقلين الذين تقوم القوات الأمريكية فى أفغانستان وفى غيرها باعتقالهم..!!

(ب) ربط قطاعات حيوية من الصناعة المصرية (الغزل والنسيج والملابس الجاهزة) بالصناعات الإسرائيلية وتحت مظلة أمريكية فيما سمى بمشروع «المناطق الصناعية المؤهلة» أو الكويز quiz، والذى قد يحقق بعض الأرباح المالية والاقتصادية لبعض رجال المال والأعمال فى مصر، ولكنه يمثل ضررًا فادحًا على الصناعة المصرية فى الأجلين المتوسط والطويل، وكذا التأثير سلبًا على مركز مصر الإقليمى ويشجع أطراف عربية خليجية على التوغل فى تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذا الكيان العنصرى المعادى.

(ج) الاندفاع المتكرر منذ عام ١٩٨٢ فى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع قوات الولايات المتحدة الأمريكية سنويًّا فيما سمى «مناورات النجم الساطع»، بما ساعد القوات الأمريكية على دراسة الطابع الطبوغرافى لمسارح العمليات العربية المرتقبة والتعامل معها، وهو ما مهد وساعد هذه القوات على اجتياح واحتلال العراق بعد أقل من عشر سنوات على هذه المناورات، كما فتح هذا السلوك المصرى تحت قيادة هذا الرئيس، الطريق أمام بقية الدول العربية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب على تنظيم مناورات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، اتخذت عناوين شتى منها التدريب على مكافحة ما يسمى الإرهاب.

٢ـ وإذا كانت مقتضيات الأمن القومى لمصر تقتضى الحفاظ على جاهزية القوات المسلحة وتطوير أسلحتها ومعداتها وأساليب عملها وتكتيكاتها، بما يتيح لها

فاعلية القيام بواجباتها الدفاعية أو التعرضية (الهجومية) وفقًا للظروف، ومواجهة المخاطر والتهديدات من أى محور من محاور الخطر والتهديد، فإن هذه المصلحة تتنافى تمامًا مع استفراد طرف دولى واحد ـ تقريبًا ـ بتوريد السلاح الرئيسى لمصر (مثل الطائرات والدبابات، ونظم الرادار والدفاع الجوى، ونظم القيادة والسيطرة وغيرها)، نظرًا للارتباط العضوى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا يحتج أحدًا بأن توقيع اتفاقية «السلام» بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٨، قد ألغى اعتبار «إسرائيل» المصدر الرئيسى للخطر، والمكمن الحقيقى للتهديد الذى على أساسه ما زالت القوات المسلحة المصرية تضع خرائط عملياتها وتجهز مسارح تلك العمليات، ومن ثم فإن استسهال وإدمان المعونة العسكرية الأمريكية منذ عام ١٩٧٩ والتى تراوحت سنويًّا بين ١٣٠٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار حاليًّا، والتى على أساسها يجرى تجديد الأسلحة والمعدات، وتعد مخازن قطع الغيار والذخيرة، بما يجعل القوات المسلحة المصرية عرضة لنفس الموقف الذى تعرضت له الجيوش العربية فى يونيه من عام ١٩٤٨، بعد فرض الغرب الهدنة الأولى على العرب، بحيث فرغت مخازن أسلحتهم، وفرض عليهم حظر شامل لتوريد السلاح والذخيرة من مصدرها الوحيد (بريطانيا)، فى الوقت الذى كانت أوروبا كلها تقريبًا قد أقامت ما يشبه جسرًا لتوريد أحدث الأسلحة إلى العصابات الصهيونية، فانقلبت موازين القوى العسكرية فى الجولة الثانية لغير صالح العرب وحدثت الهزيمة العربية فى تلك الحرب. ولا شك أن صانع القرار فى مصر ـ أيًّا كان فى الحاضر أو المستقبل ـ سوف يجد نفسه أمام خيارات مستحيلة لمواجهة أى عدوان إسرائيلى جديد على مصر، فإما أن يتجنب هذه الحرب ويقدم التنازلات المطلوبة لإسرائيل، وإما التعرض لهزيمة ساحقة، لأن ظهيره من مورد الأسلحة الأمريكية لن يسعفه أبدًا. إنها أكبر الأخطاء الإستراتيجية التى ارتكبها الرئيس حسنى مبارك وسلفه الرئيس السادات، وسوف ندفع ثمنها غاليًا فى المستقبل، سواء كنا نحن أو أولادنا من بعدنا.

٣ـ إن مقتضيات الأمن القومى المصرى تتطلب باستمرار ـ حتى فى ظل ما يسمى قيود اتفاقيات كامب ديفيد ـ الحرص على تقويض وإضعاف قوة ونفوذ إسرائيل

فى المنطقة، بل والعمل الحثيث بوسائل العمل غير المباشرة على تفتيتها وفك برنامجها النووى الخطير، ومن ثم القيام بالدعم الصامت والهادئ لقوى المقاومة العربية إزاءها، ومن هنا فإن الموقف الذى اتخذه هذا الرئيس أثناء العدوان الإسرائيلى الغاشم على الضفة الغربية وغزة فى إبريل من عام ٢٠٠٢، وحصار القيادة الفلسطينية فى رام الله (ياسر عرفات) وكذلك المساندة العلنية والتغطية السياسية التى قام بها هذا الرئيس ـ وملكا السعودية والأردن ـ للعدوان الإسرائيلى ضد لبنان وحزب الله فى تموز (يوليو) عام ٢٠٠٦، ثم الاستمرار فى هذا النهج أثناء حصار قطاع غزة لمدة عامين كاملين، بل والذهاب إلى حد المساهمة الإجرامية فى فرض هذا الحصار ولإغلاق معبر رفح، وقتل أكثر من ٢٥٠ مريضًا فلسطينيًّا بسبب الحصار ولإغلاق المعبر المصرى فى وجوههم، وكذلك المساهمة فى مساندة تيار «أبو مازن ـ دحلان» الموالى للمشروع الإسرائيلى والأمريكى والراغب فى تصفية القضية الفلسطينية ـ وليس حلها ـ كل هذه السياسات هى عناصر مدمرة ومخربة للأمن القومى المصرى، ومعززة بالمقابل لهيمنة ونفوذ إسرائيل فى المنطقة العربية، علاوة على ما خلفته من حساسيات عدائية وضارة بين الشعوب العربية ومصر، وهى مشاعر ستظل ساكنة فى الوجدان العربى لعقود طويلة، وسوف نجنى نحن قبل غيرنا ثمارها المرة (أُكِلْتُ يومَ أُكِلَ الثورُ الأبيضُ).

□ □ □

ƧʒƙƱǩłþ ǨƠłƴǩł ğƴ⁄Σ

(*)ƸdžǭǺə ǺĂłƸǢǮǽƴǩł ğƘǊǄǩł Ǻə

تثير مسألة علاقة الخارج بالداخل فى النضال الديمقراطى عمومًا، مشكلات عديدة، سواء على الصعيد النظرى والسياسى، أو على الصعيد الأخلاقى. وتزداد صعوبة وتعقيدات الموضوع حينما يكون هذا الخارج مجروحًا فى شرفه السياسى، ومشكوكًا فى أغراضه وأهدافه ونواياه. كما يؤدى غياب وانقطاع التراث النضالى والخبرة العملية والسياسية للكثيرين من الشباب حديثى العمل بقضايا التغيير السلمى فى المجتمعات، إلى صعوبات يطغى فيها البعد الأخلاقى المجرد على المعطيات السياسية ومتطلباتها.

وتواجه المناضلين المصريين ـ من كافة التيارات والفصائل المعارضة ـ هذه المعضلة فى نضالهم القاسى وغير المتوازن فى القوى بينهم وبين النظام، من أجل التغيير السلمى لهذا النظام الذى أوصل البلاد إلى حافة الانهيار على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى الأخلاقية.

وقد انقسم الشارع السياسى المصرى والرأى العام المتابع ـ أو المتفرج بالمعنى الأدق ـ بتياراته المختلفة بين ثلاثة تيارات، هى:

الأول: وهو الأكثر اتساعًا، حيث يرفض تمامًا فكرة التحالف مع الخارج أو التعاون معه من أجل ممارسة الضغوط على النظام السياسى الراهن من أجل إجراء إصلاحات حقيقية وذات معنى، أو حتى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية الاستبدادية القائمة منذ يوليو عام ١٩٥٢م، ويستند هذا التيار فى موقفه هذا، إلى بُعدين، أحدهما يرتبط «بميراث عرفى» للحركة الوطنية المصرية القديمة التى نظرت دائمًا إلى الأجنبى باعتباره مستعمرًا وله أجندته الخاصة، ويجد هذا الميراث العرفى خبرته فى ذلك

(*) لم تنشر فى أى جريدة.

الشرخ الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢م، حينما قبل «النحاس باشا» وحزب الوفد تشكيل الوزارة بطلب من السفير البريطانى وتحت حراب القوات البريطانية التى أهانت الملك ـ رمز السيادة فى الدولة فى ذلك الحين ـ وحاصرت قصره وهددت بإزاحته عن العرش. أما البُعد الثانى فهو يستمد تأثيره من تجربة العراق «الجديد» الذى دمرته القوات الأمريكية والبريطانية بدعوى تغيير النظام الاستبدادى وجاءت فى صحبتها بمجموعات من السياسيين العراقيين الموجودين فى المنافى والمرتبط معظمهم بأجهزة الاستخبارات الأجنبية من كل نوع وصنف، فأغرقوا العراق فى حمامات دم استمرت طوال سبع سنوات من «التحرير» وما زالت، والمؤكد أنها ستستمر لسنوات طويلة قادمة.

الثانى: تيار أقل اتساعًا، يرى أنه وإن كان لا يجوز التحالف مع الشيطان (الخارج) ضد إبليس (النظام المصرى والأنظمة العربية عمومًا)، فإنه ينبغى الاستفادة من التناقضات القائمة بين الطرفين، سواء كان بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروپى من جهة، والنظام العسكرى الحاكم فى مصر من جهة أخرى، أو بين منظمات المجتمع المدنى فى العالم والنظام الحاكم فى مصر من أجل التخلص من هذا النظام وتقديم رموزه وقياداته إلى المحاكمات المحلية أو الدولية.

الثالث: تيار من الأقلية، يرى أنه لا غضاضة فى التعاون مع كافة دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروپى من أجل التخلص من هذا النظام العسكرى الاستبدادى الذى ينزلق بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة الماضية إلى نظام «بلطجة» بالمعنى الحرفى للكلمة بعيدًا عن مفاهيم السياسة وعلومها، وينطلق هؤلاء من حقيقة أن هذا النظام قد استسلم منذ سنوات بعيدة للولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث يستحيل عليه المزايدة على غيره عند التعاون بين قوى المعارضة والولايات المتحدة أو غيرها من الدول الأوروپية للتخلص منه، ومن ثم فإن التعاون مع الخارج لا يندرج فى خانة «الخيانة العظمى» لأن هذا النظام تحديدًا مجروح فى وطنيته ومشكوك فى ذمته المالية والأخلاقية، وبالتالى فإنه لم يعد يعبر بأى حال عن المطالب والأمانى

الوطنية. وتحت هذا قبل هؤلاء مقابلة «كوندليزا رايس» أثناء زياراتها المتكررة إلى المنطقة ومصر ومن قبلها وزير الخارجية الأمريكى السابق «كولن باول».

والآن.. ما هو الموقف الصحيح وسط هذا التيه السياسى؟

إذا استعنا بالسوابق التاريخية، وفى مواقف مشابهة، تحمل من الالتباس والغموض ما يستدعى إعادة فك وتركيب الصورة، فإن من أشهر وأبرز تلك السوابق التاريخية حالة «فلاديمير إليتش لينين» قائد الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م، حينما اعتلى الرجل قطارًا عسكريًّا ألمانيًّا، وهى فى حالة حرب ضد بلاده روسيا، من أجل الوصول إلى العاصمة «بطروسبرغ» مركز التمرد والثورة البلشفية، والغريب فى الأمر أن الرجل ـ بمقاييس ومعايير الوطنية المجردة ـ قد ارتكب فعل «الخيانة العظمى» بكل حذافيره..!!

والأدهى والأمر أن «لينين» كان يعتلى هذا القطار الألمانى من أجل الذهاب إلى روسيا لقيادة ثورة اجتماعية فى بلد فى حالة حرب ويكاد يعلن هزيمته فى تلك الحرب، وهكذا يبدو بالمعايير البسيطة والمجردة أن «لينين» ذلك القائد والمفكر التاريخى للثورات الاشتراكية فى العالم كان مجرد «خائن»..!!

والسؤال: هل يجوز هذا الحكم على هذا القائد البارز؟

الإجابة بالقطع كلَّا.

إذن: ما هى المعايير الصحيحة فى الحكم على مثل هذا الموقف؟

وما هى الأسس الفكرية لتعاملنا مع جدل الخارج والداخل فى كفاحنا الديمقراطى الراهن؟

الحقيقة أن المعايير السياسية والفكرية التى ننطلق منها فى وضع جدل الخارج والداخل تنبع من القيم التالية:

١ـ الموقف من النظام والحكم: فإذا كان القطاع الأغلب من السكان يتضرر من سياسات هذا النظام فى المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وغيرها، فإن هذا الموقف يترتب عليه الرغبة فى تغيير هذا النظام واستبداله بنظام أكثر تعبيرًا عن مصالح الأغلبية.

٢ـ مدى إمكانية التغيير السلمى: إذا استحال على قوى المعارضة السياسية إجراء تغيير سلمى للنظام والحكم، بسبب قمع النظام واستبداديته، واستخدامه لوسائل التزوير فى الانتخابات وعدم استقلالية السلطة القضائية وغيرها من الوسائل القمعية.

٣ـ موقف النظام من القضايا الوطنية والقومية: يمثل موقف النظام فى مصر من القضايا الوطنية والقومية (السياسة الخارجية) عنصرًا أساسيًّا من عناصر التقييم والمشروعية، فإذا تحول النظام إلى مجرد أداة من أدوات القوى المعادية للمصالح الوطنية والعربية كالولايات المتحدة وإسرائيل ، فإن عملية تغييره أو العمل على تغييره تكتسب مشروعية وطنية جامعة.

٤ـ انغماس النظام وقياداته فى الفساد: فإذا كان قيادات النظام ورموزه فى معظم المواقع والمناصب متورطة فى عمليات فساد وممارسة جريمة «استغلال النفوذ» واستخدام المنصب العام كوسيلة للتربح الذاتى أو لأفراد أسرهم، فإن تغيير النظام أو العمل على تغييره يصبح ضرورة وطنية تجب أى ضرورات أخرى.

٥ـ عدم الكفاءة فى إدارة شئون المجتمع والدولة: إذا اتسم أداء القائمين على النظام بعدم الكفاءة وسوء التقدير، فيما يظهر من أحداث داخلية أو خارجية بحيث بدا للعيان وللكافة مقدار التخبط وعدم الوضوح فى عملية اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبالصورة المناسبة، فإن مطالب تغيير النظام تتخذ زخمًا وطنيًّا وشعبيًّا، وفى الحالة المصرية فإن انعدام الكفاءة فى إدارة شئون البلاد بدت واضحة للعيان فى أكثر من موقف وفى أكثر من كارثة، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومالية واقتصادية وإستراتيچية عديدة خلال فترة حكم الرئيس محمد حسنى مبارك والجماعة المحيطة به، ولعل من أبرز ظواهر انعدام الكفاءة والتى أدت إلى أضرار إستراتيچية لمصر وإقليمها الحيوى، ما جرى ويجرى فى السودان والصومال من تمزيق وتفتيت دون جهد مصرى لتجميع الفرقاء، مما أدى لترك

الساحة فارغة لإسرائيل والولايات المتحدة للتحرك وإعادة تركيب المنطقة كما يحلو لهما وبما يحقق مصالحهما الإستراتيجية، وهو ما يضر ضررًا بالغًا بالأمن القومى المصرى وبالمصالح الإستراتيچية المصرية والعربية، وكذلك ما جرى فى العراق وأدى لاحتلاله وتفتيته والدور المصرى المشبوه فى فلسطين.

٦ـ مدى احترام النظام للدستور والقانون: يتبين خلال العقود الثلاثة الماضية أن هذا النظام وقياداته قد أهدروا الدستور والقانون فى الكثير من المواقف والأحداث، ليس آخرها صراعه ضد السلطة القضائية والتعدى على القضاة ومحاولة إحداث فتنة داخل الهيئة القضائية المصرية والتعنت فى رفض إصدار «قانون استقلال السلطة القضائية»، كما أن ما جرى من التفاف حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور فى مايو من عام ٢٠٠٥م من أجل قطع كل السبل على أى قيادة مصرية وطنية معارضة للتقدم للترشح لتولى منصب رئيس الجمهورية، وتفصيل التعديل على مقاس «طفل الرئيس» يضع النظام ورئيسه وقياداته فى خانة ارتكاب جريمة «الحنث باليمين الدستورية» وفقًا لنص المادة (٧٩)، بما يدفع البلاد إلى جريمة «توريث العرش الجمهورى» فيما يعد انقلابًا دستوريًّا كاملًا.

هذه هى بعض المعايير الموضوعية للحكم على هذا النظام وسياساته، بيد أنه على الجانب الآخر نواجه بضعف قوى المعارضة المنظمة فى البلاد، سواء كانت أحزابًا سياسية أو جمعيات أهلية أو نقابات عمالية أو مهنية وغيرها، بسبب طبيعة الضربات الأمنية والقمعية المستمرة والمتكررة ضدها وضد قياداتها من أجل إجهاض أية محاولة لتجميع الصفوف أو تشكيل «جبهة وطنية ديمقراطية» للتغيير.

إذا كان الأمر كذلك.. فمن أين سيأتى أفق التغيير من أجل إنقاذ مصر ـ والمنطقة العربية كلها ـ من هذا المصير المظلم الذى وضعنا فيه هذا النظام ورئيسه؟

فى الحقيقة نحن إزاء خيارين أحلاهما مر:

الأول: إما أن نقبل بتواضع قوانا ونناضل نضالًا بطوليًّا رومانسيًّا، بلا أدنى أمل فى الانتصار والتغيير، بفعل ميزان القوى المختل لصالح النظام وقواه الأمنية التى تزيد على ثلاثة ملايين جندى وضابط (٥٠٠ ألف قوات مسلحة + ١,٣ مليون فى الداخلية

+ ٥٠٠ ألف مخبر ومرشد وجاسوس من بين المواطنين) علاوة على حوالى ٥ ملايين مواطن هم كل المستفيدين من سياسات النظام المالية والاقتصادية بحيث يشكلون حوالى ٥ , ٧٪ من إجمالى سكان مصر. وهذا الخيار هو كل ما يتمناه النظام ويرغبه.

الثانى: أو أن نوسع من مجال تحالفاتنا الداخلية والدولية من أجل استخدام ضغوط الخارج واستثمارها لإحداث ثغرة فى حائط هذا النظام الأمنى الديكتاتورى ـ مجرد ثغرة ـ تسمح بتعديل ولو طفيف فى توازن القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد لصالح الأغلبية، ولتكن هذه الثغرة ممثلة فى تعديل جوهرى فى المادتين الخطيرتين فى الدستور المصرى، وهما المادة (٧٦) والمادة (٧٧)، فعبرهما نستطيع استجماع بقية القوى السياسية من أجل تغيير سلمى فى البلاد ورفع يد النظام العسكرى الباطش والثقيلة عن مواطنينا ومناضلينا.

ويظل السؤال.. كيف نتعامل مع الخارج دون أن نقع فى فخاخ الصياد الأمريكى؟

هنا تتجلى عبقرية القادة والمفكرين الوطنيين بحق، ودون ادعاء، وهنا أيضًا تتبلور الصفوف وتفرز القوى الوطنية المخلصة لقضايا التغيير عن تلك التى تدعى وتملأ الدنيا ضجيجًا فى منابرها الإعلامية والصحفية، بينما ممارستها الواقعية واتجاهات قادتها تتجه إلى التحالف مع النظام بفعل علاقات المصالح الشخصية والأنانية لهؤلاء القادة الوهميين والمرتبطين بأجهزة أمن النظام.

فى هذا ينبغى أن تسارع القوى الوطنية المصرية الراغبة فى التغيير بحق فى مراجعة حساباتها والاتفاق على الآتى:

١ـ إننا إذا كنا بصدد حالة عولمة للسوق الرأسمالى الدولى تندفع إليه كل أنظمة الحكم العربية دون خجل أو وجل، ودون أى اعتبار للأضرار المترتبة على هذا الاندماج القسرى فى السوق الرأسمالى الدولى الذى تهيمن عليه الليبرالية المتوحشة والولايات المتحدة تحديدًا، فإننا بالمقابل سوف نسعى لعولمة نضالنا الديمقراطى دون تردد، عبر التحالف والتعاون مع كل منظمات المجتمع المدنى

العالمى ومنظمات حقوق الإنسان الدولية فى كل بقاع الأرض، من أجل فضح سياسات هذا النظام وكشف الغطاء عنه دوليًّا وأخلاقيًّا.

٢ـ وإننا لن نتردد فى استخدام القوى الحليفة للغرب من أجل الضغط على حكوماتها لوقف كافة صور الدعم لهذا النظام، سواء كان اقتصاديًّا أو عسكريًّا، ووقف مده بالقروض والمنح التى تذهب معظمها إما إلى جيوب الفاسدين أو إلى مؤسسات القمع وأجهزة أمن وإعلام النظام العسكرى الاستبدادى الحاكم فى مصر.

٣ـ وإننا سوف نستخدم ـ كلما كان ذلك متاحًا ـ منابر البرلمانات الأوروپية وغير الأوروپية من أجل المطالبة بدعم مطالب الديمقراطية والتغيير السلمى فى مصر، وحماية المعارضين من اعتقالات أجهزة الأمن المصرية.

٤ـ إننا سوف نلجأ ـ كلما توافرت الشروط القانونية ـ إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة حقوق الإنسان الأوروپية، من أجل رفع دعاوى قضائية ضد رموز النظام الحاكم وقادته، وعلى رأسهم السيد حسنى مبارك وأولاده وزوجته وكبار قيادات أجهزة الأمن، بشأن عمليات التعذيب والقتل الذى تعرض له عشرات ومئات المعتقلين السياسيين ـ وغير السياسيين ـ طوال حكم هذا الرئيس، وسندفع من أجل استخدام هذه المحاكم والمنابر لكشف جرائم هذا النظام وقادته.

٥ـ كما سنتعاون مع كافة منظمات وهيئات الشفافية الدولية، وذلك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لدينا، كما ندعو المواطنين والموظفين العموميين الذين تقع هذه المعلومات تحت أعينهم إلى تقديمها إلى هذه الجهات، لكشف حالات الفساد الواسعة النطاق التى ميزت حكم هذا الرجل وممارسات أولاده فى الداخل والخارج وأقربائهم، وكذا قيادات ورموز هذا النظام فى كل المواقع الحكومية من أجل الدفع لإجراء محاكمات دولية لهؤلاء.

٦ـ إننا لن نتعامل مع أى جهاز حكومى أمريكى فى هذا المجال، ولكننا على استعداد للتعاون مع أى بعثة أهلية أو أكاديمية أو غير رسمية أمريكية، من أجل كشف الحقائق أمامها ومطالبتهم بالضغط على حكوماتها من أجل وقف الدعم والمعونات العسكرية لهذا النظام.

٧ـ إننا لن نتعامل مع إسرائيل ومنظماتها المدنية أو الحكومية تحت أى شرط، وتحت أى ظرف.

هذه هى باختصار ملامح العلاقات الصحيحة التى ينبغى أن نتعامل بها مع ضغط الخارج ، دون حساسية ساذجة، ودون أن نتصاع لابتزاز عملاء أجهزة النظام وأبواقه فى بعض الأحزاب المخترقة أو بعض صحفه الصفراء.

إننا أمام معركة فاصلة وأخيرة لهذا النظام، فإما أن نكون نحن، أو يكون هو، وبنتيجتها سيتحدد بها ملامح مصر والعالم العربى، ولا نبالغ إذا قلنا والعالم كله خلال عقود طويلة قادمة.

□ □ □

ƸdžǬ Ǻə ǹʒǸƣƽƴǩƚƥ Ǻƽƙǿʂǩƚ ţÊDžâƚƥ ŋǿĂƚƸǢǮǽƴǩƚ ǨɯǢƣʂǬ(*)

لم تعد مسألة الإصلاح السياسى والدستورى فى مصر، مجرد خلافات أو صراعات بين جماعات النخب السياسية والفكرية فى البلاد، بقدر ما أصبحت نقطة تلاقٍ بين كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وبالمثل نقطة تقاطع بين مصالح القوى الدولية والإقليمية من جهة أخرى.

ذلك أن عملية الإصلاح السياسى والدستورى لم تعد مجرد مطالب تلح وتصر عليها قوى المعارضة السياسية فى مصر فحسب، بل إنها قد تعدت ذلك لتكون إحدى أوراق «اللعب» على الساحة الدولية وفى يد قوى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروپى، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م.

وبرغم اختلاف وتيرة المطالبة وجدية وإصرار الفرقاء جميعًا الراغبين فى الإصلاح والرافعين لشعاراته، فإن أحدًا منهم ـ بمن فيهم قيادات حزب النظام والحكم فى مصر وهو الحزب «الوطنى الديموقراطى» ـ لا يستطيع أن يتجنب الحديث عنه، وعن ضروراته لمستقبل مصر والعالم العربى برمته.

صحيح أن كثيرين ممن يرفعون شعارات «الإصلاح» هم من أكثر المناوئين له، والمدركين لخطورة إجراءاته على مصالحهم ومستقبلهم، ولكنهم على أية حال لا يجرأون بالجهر صراحة برفض الإصلاح فى البلاد، أو تحدى رغبة القوى الدولية الدافعة إليه والراغبة فيه، حتى لو كان بمقاييس مصالحها المباشرة بصرف النظر عن طموحات شعوب المنطقة وآمالها.

ضرورات التمييز بين الإصلاح السياسى والإصلاح الدستورى

عادة ما يستخدم الناس تعبير الإصلاح السياسى والدستورى، كحزمة واحدة تعكس حالة من الشعور بدرجة التلازم بين المفهومين، بيد أن الخبراء من علماء السياسة

(*) نشرت على موقع «إسلام أون لاين» فى شهر يوليو ٢٠٠٦م.

والفقه الدستورى، عادة ما يميزون بين المفهومين، وإن كانوا لا ينكرون درجة الارتباط بينهما:

فالإصلاح الدستورى: يرمى إلى إحداث تغييرات ملموسة فى بعض ـ أو كل ـ الإطار الدستورى المنظم لعلاقات سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) بحيث تؤدى إلى إحداث توازن أفضل بين هذه السلطات، بما يضمن فاعلية أكبر لدورها، ووقف تغول وتوغل السلطة التنفيذية على بقية سلطات الدولة، ويشمل الإصلاح الدستورى ـ بالضرورة ـ الوثيقة الدستورية الأساسية أو ما يطلق عليه «الدستور» وبعض القوانين المكملة للدستور، مثل قوانين مباشرة الحقوق السياسية، والانتخابات، والسلطة القضائية، ومجلس الشعب وغيرها.

ويؤدى إجراء إصلاح من هذا النوع، إلى إتاحة مجال أوسع من الحريات العامة والمشاركة السياسية من جانب القطاع الأكبر من المواطنين، خاصة إذا كانت نسب المشاركة فى الانتخابات العامة فى البلاد ـ وفقًا للبيانات الرسمية ـ لا تتجاوز فى أحسن الأحوال ٢٣٪، بينما تؤكد المصادر المحايدة من جانب المراقبين والشواهد بأنها لا تزيد على ٧٪ إلى ١٠٪ ممن لهم حق التصويت والانتخاب.

وتتركز عناصر الإصلاح الدستورى الأساسية للمطالبين به فى الآتى:

١ـ فتح مجال الترشح لشغل المناصب العامة بدءًا من رئيس الجمهورية، مرورًا بالمحافظين، وانتهاء برؤساء الأحياء والقرى والبلديات للكافة، إعمالًا لمبدأ المساواة (م ٤٠ من الدستور)، ووفقًا لتكافؤ الفرص، وهنا تثار قضية المادتين الحاكمتين فى الدستور المصرى الراهن (دستور ١٩٧١م) إلا وهما المادة (٧٦) والمادة (٧٧).

٢ـ استقلال حقيقى للسلطتين التشريعية والقضائية، حتى يتحقق توازن حقيقى بين السلطات بما يؤدى إلى وقف تغول وتوغل السلطة التنفيذية على بقية سلطات الدولة، وبما يؤدى فعليًا وسياسيًا إلى خلق حالة «الاستبداد السياسى» وصنع الفرعون أو الديكتاتور.

٣ـ إصلاح القوانين المنظمة لممارسة الحقوق السياسية وفى مقدمتها النظام الانتخابى، بما يضمن شفافية ونزاهة حقيقية من خلال نظام مراقب عليه قضائيًّا ـ فى ظل استقلال حقيقى للقضاء ـ بدءًا من نظم قيد الناخبين، مرورًا بنظم التصويت وفرز الأصوات، انتهاء بإعلان النتائج، وكلها بعيدًا عن سطوة وزارة الداخلية والشرطة.

أما الإصلاح السياسى:

فهى عملية أوسع نطاقًا وأشمل مجالًا، بحيث تصبح الإصلاحات الدستورية بمثابة روافع أو إحدى آليات وأدوات عملية الإصلاح السياسى، والذى يشمل:

١ـ إطلاق حق تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية بمجرد توافر شروطها وإخطار الجهة الإدارية.

٢ـ حق إصدار الصحف والمطبوعات.

٣ـ حق تكوين النقابات أو الانسحاب منها دون تدخل الجهات الأمنية.

٤ـ حق الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمى.

٥ـ وغيرها من الحقوق الجماعية الخاصة بالحريات العامة والفردية.

تأثير عنصر الزمن فى عملية الإصلاح السياسى والدستورى

يكلف إبقاء أوضاع الاستبداد السياسى الراهن، وعدم الإسراع فى إجراء عملية الإصلاح المطلوبة المجتمع والدولة فى مصر نفقات باهظة، وتهدر فرص حقيقية للنمو الاقتصادى والاجتماعى.

فعلى سبيل المثال، يؤدى فرض حالة الطوارئ طوال الربع قرن الماضى (١٩٨١ ـ ٢٠٠٦) إلى نفقات مالية باهظة، حيث زادت مخصصات وتكاليف جهاز الأمن والدفاع من أقل من ٨ مليارات جنيه عام ١٩٨١م إلى أكثر من ٣٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ـ وذلك بخلاف المعونة العسكرية السنوية الأمريكية التى تتجاوز فى

المتوسط ٢, ١ مليار دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار تعتبر من الديون الخارجية لمصر ـ ويرجع السبب فى هذه الزيادة فى تضاعف بند الأجور والمرتبات للعاملين فى أجهزة وزارتى الداخلية والدفاع بسبب ما يسمى (علاوة الطوارئ)، من ناحية، وزيادة أعداد العاملين فى وزارة الداخلية تحديدًا.

ووفقًا للبيانات المتاحة فقد زاد عدد العاملين فى تلك القطاعات من ٢, ١ ملايين شخص عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٥, ٢ ملايين شخص فى الوقت الراهن موزعين على النحو التالى:

- القوات المسلحة من ٤٥٠ ألفًا إلى ٥٠٠ ألف شخص.
- الشرطة حوالى ٨٠٠ ألف شخص جلهم تقريبًا من العسكريين.
- قوات الأمن المركزى حوالى ٤٥٠ ألف شخص تحت السلاح (حوالى ٢٠ فرقة).
- عملاء وجواسيس ومرشدين للمباحث الجنائية وأمن الدولة فى حدود ٥٠٠ ألف شخص يخترقون بهم كل الجمعيات والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية وجماعات الجريمة المنظمة والأحياء الشعبية وغيرها.

كل هذه التكاليف كان من الممكن تجنبها لو كانت عملية الإصلاح السياسى والدستورى قد تمت منذ زمن طويل، بحيث يتفرغ المجتمع وأفراده للتنمية والتقدم، دون قهر وإحساس متزايد بالظلم الاجتماعى والسياسى.

إذن، القائلون بأن الإصلاح السياسى والدستورى يحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج شروطه وظروفه ـ وهم عادة المستفيدون من الوضع الحالى من داخل أجهزة الأمن والنظام والحكم ـ يقوضون فعليًّا فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا، فإن من يدعون بأن الإصلاح السياسى والدستورى يحتاج إلى تحقيق بعض التقدم فى نتائج ما يسمى «الإصلاح الاقتصادى» حتى يساير الإصلاح السياسى هذا التقدم، يجهلون استحالة تحقيق أى تقدم على المسار الاقتصادى وجذب الاستثمارات الحقيقية، ما لم تكن هناك عملية سياسية ودستورية تضمن استقرارًا حقيقيًّا فى المجتمع المصرى.

فارتباك الأداء العام، سواء الحكومى أو الخاص، وانسداد أفق الإصلاح يؤدى إلى انشغال الفئات والجماعات المختلفة، سواء كانوا من أساتذة الجامعات أو القضاة أو الصحفيين أو الأطباء أو المعلمين أو العمال أو غيرهم بالمطالبة بالإصلاح، بما يترتب عليه عمليًّا تواضع نتائج هذه المؤسسات الهامة والجماعات الحيوية.

ويزعم «التدريجيون» أو المعادون للإصلاح السريع، أن من شأن إجراء هذا التغيير والإصلاح السريع أن يؤدى إلى قفزة فى الظلام jumping in the dark، وبالتالى احتمال استفادة قوى وجماعات سياسية أو دينية معينة من هذا، والاستيلاء على الحكم بسبب انتشار حالة من الفوضى الشاملة..!!

بل لقد ذهب بعض المسئولين إلى التصريح علنًا ووسط محافل دولية إلى القول بأن الشعب المصرى لم ينضج بعد لعملية ديمقراطية من هذا النوع..!!

البدائل المتاحة أمام مستقبل الإصلاح

طوال ثلاثين عامًا أو يزيد، تعثرت عملية الإصلاح السياسى والدستورى فى البلاد، ويبدو أن أفق السنوات القادمة لا تحمل جديدًا من جانب القائمين على الحكم والإدارة، فى تغيير نهجهم الذى أوصل البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادى والسياسى والأخلاقى، لقد انتهى الأمر بهم إلى تحويل مصر بكل ثقلها السياسى والحضارى إلى مجرد «سمسار إقليمى» لصالح الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروپى، بل وأحيانًا إسرائيل.

والحقيقة أنه لا تتوافر أية إرادة سياسية من جانب النظام والحكم، فى إجراء عملية إصلاح سياسى ودستورى جادة على أى مستوى من المستويات، فالخوف من احتمالات أن يأتى الإصلاح بقوى سياسية واجتماعية جديدة إلى الحكم، وبما يؤدى إليه عادة من إعادة فتح الملفات المغلقة لهذا النظام، سواء فى مجال الفساد المالى غير المسبوق أو سياسات النهب العام، أو فى مجال انتهاكات حقوق الإنسان التى تمت فى هذا العهد، أو فى ملفات التحالفات السرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، فى قضايا مثل العراق وفلسطين وغيرها. ومن ثم، فإن المراهنة على قيام هذه المجموعة

الحاكمة ومن خلفها مؤسسة الجيش والشرطة بهذه الإصلاحات هو من أكبر الأوهام الخادعة للناس.

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار تجاهل دعوات الإصلاح، والبطء الشديد فى إجراءاتها، سوف يؤدى ـ لا محالة ـ إلى احتمالين لا ثالث لهما، وكلاهما يحمل قدرًا من المخاطر الحقيقية على البلاد:

الأول: إما حالة فوضى شاملة تؤدى فعليًّا إلى قفزة فى المجهول، قد يستغلها على الأرجح بعض المغامرين من داخل المؤسسة العسكرية والأمنية لتولى الحكم.

الثانى: أو تواطؤ قوى داخلية ـ عسكرية أو مدنية ـ مع أطراف دولية كالولايات المتحدة، يتم بمقتضاه نقل السلطة خارج نطاق الإرادة الوطنية المصرية.

ولعل المخاطر المصاحبة لكلا الاحتمالين، ودخول البلاد إلى دهاليز مظلمة، وفترة اضطرابات طويلة الأجل هو الأقرب إلى التصور.

لذا، فإن القوى الوطنية والديمقراطية المصرية مطالبة الآن ـ وقبل فوات الأوان ـ بأن تقدم سيناريو لبديل وطنى مقبول، سواء أمام القوى الحية داخل المجتمع المصرى، أو للمحيط الدولى والإقليمى، ويتمثل هذا البديل المقترح فى إجراء توافق بين هذه القوى السياسية الأساسية ومنظمات المجتمع المدنى على العناصر والمكونات التالية:

أولًا: الاتفاق على «برنامج الحد الأدنى» المقبول من كافة القوى والمنظمات السياسية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدنى، وهذا البرنامج ينبغى أن يشتمل بوضوح على المواقف التالية:

١ـ حق التداول السلمى للسلطة عبر الانتخابات المراقب عليها والمشرف عليها قضائيًّا.

٢ـ ضمان الحقوق العامة والحريات الفردية.

٣ـ النص على حق تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات.

٤ـ ضمان استقلال السلطة القضائية.

٥ـ الاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية لإعادة صياغة الدستور.

ثانيًا: بناء الجهاز السياسى الجاهز لأن يكون بديلاً للنظام والحكم الراهن، فى حال حدوث تغير سياسى، وهذا البديل هو «الجبهة الوطنية» التى تضم كافة ممثلى هذه القوى التى اتفقت على برنامج الحد الأدنى.

ثالثًا: اختيار قيادات معلنة لهذه الجبهة من أجل مخاطبة الرأى العام الداخلى والدولى، وتمثيل الجبهة فى المحافل الدولية المتاحة.

رابعًا: الإعلان عن قبول مبدأ «المصالحة والعفو» لرموز وقيادات النظام الحاكم، الذين لم يتورطوا بشكل مباشر فى نهب المال العام، أو ارتكاب جرائم التعذيب والتنكيل بالمواطنين.

إننا ومصر كلها فى مفترق طرق صعب، فإما أن نتآزر لإنقاذها أو أن نسقط بها، وهو ما لا نستطيع تحمله أمام أنفسنا وأبنائنا من بعدنا.



ƤǩƙɌǩł Ǩdžǟǩł

ǴǾə ƸdžǭʓǥƸǭʒǸǵƴơƿ..ǬǾǭāâłƟƙǕłƸDž

ŋǵǸǛ ǂ ǮǩǏ ǜ āǏǸǮǩǏƿ ..ǮǨǛǩ ǺǪǕ ǺǪǾǏƐ ƽ âǏ ǮǏƿƴǕǩǏ : ěǞƿ
ŋǅǵǏƐǩǏ ǮǨǛǩ ŋ ǥ ƐǕǭ Ǻə ŋǮǽʒǨǩǏ ƿ ƐdžǅǩǏ Ƴƿƴƒ

منذ أن بدأ العدوان العسكرى الإسرائيلى على لبنان فى الثانى عشر من يوليو الماضى، وهناك تصريحات وأحاديث متكررة حول «النصر» أو «الهزيمة» بين جماهير العالم العربى والإسلامى.

وقد تحدث قائد المقاومة العربية واللبنانية التاريخى «السيد حسن نصر الله» حول أبعاد ونتائج وتداعيات هذه المعركة التاريخية، على مصير ومستقبل المنطقة العربية وشعوبها، انطلاقًا من مقولات النصر أو الهزيمة.

كما تبارى عدد من الكتَّاب والمفكرين العرب، فى الفضائيات الناطقة بالعربية فى تحليل أبعاد ونتائج هذه الجولة المصيرية من الصراع العربى/ الصهيونى. ولكن اللافت للنظر أن أيًّا من هؤلاء الكتَّاب والمحللين لم يتوقف بالشرح والتحليل عند مفهوم «النصر» أو حدود «الهزيمة» بالتطبيق على الأهداف السياسية لتلك الحرب العدوانية الجديدة.

فمتى يمكن القول أن المقاومة اللبنانية وحزب الله، قد حققا نصرًا كاملًا، أو نصرًا جزئيًّا؟ ومتى يمكن القول أننا بصدد هزيمة ـ لا قدر الله ـ لهذه المقاومة الباسلة؟

الأهداف السياسية للحرب

لأن الحرب هى ممارسة للسياسة بوسائل أخرى ـ كما استقر الفكر العسكرى والإستراتيچى ـ فإن تحقيق إنجاز ميدانى، كبر شأنه أو صغر، يتوقف على مدى استثماره فى تحقيق هدف سياسى معين، فعلى سبيل المثال، برغم الإنجاز العسكرى المصرى فى الأسبوع الأول من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، فإن الأهداف السياسية للحرب لم تتحقق بصورة تتناسب مع الأداء العسكرى المصرى والسورى، والذى لا ينتقص منه

كثيرًا الاختراق العسكرى الذى قامت به إسرائيل فى الأسبوع الثانى من الحرب، سواء على الجبهة المصرية (ثغرة الدفرسوار) أو على الجبهة السورية والوصول إلى قرية (سعسع) على بعد ثلاثين ميلًا من العاصمة «دمشق»، لقد كانت الأهداف السياسية لحرب أكتوبر تتمثل فى:

١ـ كسر نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على فكرة الحدود الآمنة.

٢ـ تحريك الموقف السياسى الساكن، وإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم والوصول إلى أعتاب تسوية سياسية عادلة للصراع العربى/ الصهيونى.

فإذا بنا بعد نهاية الحرب ندخل إلى سراديب «هنرى كيسنجر»، وينتهى الأمر بعزل مصر عن محيطها العربى، وبداية تفكيك التحالف العربى الذى بدا أثناء الحرب وبلغ ذروته فى دعم دول النفط العربية لجبهات القتال ، وذلك بخفض نسبة من تصدير النفط ورفع أسعاره وهو ما كان له نتائج وتداعيات كبيرة.

المهم.. إن تحقيق الأهداف السياسية للقتال هو الذى يحدد حالة «النصر» أو حالة «الهزيمة»، وفى الجولة الجديدة للصراع على الساحة اللبنانية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فإن الهدف السياسى للعدوان الإسرائيلى يتحدد فى الآتى:

١ـ تدمير البنية العسكرية «لحزب الله»، وهو ما من شأنه إحداث تداعيات فى التركيبة السياسية الداخلية للبنان، تسمح بدفع الأطراف اللبنانية المتعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية فى التجرؤ على «حزب الله» وتقليم أظافره ودوره السياسى فى المعادلة اللبنانية.

٢ـ تأمين الحدود الشمالية الإسرائيلية، سواء بوجود عناصر الجيش اللبنانى على الحدود، أو بوجود قوات دولية بما يعنى توريط المجتمع الدولى كله و«الناتو» خصوصًا فى تأمين تلك الحدود الإسرائيلية.

٣ـ إذا لم يكن الحد الأقصى للأهداف الإسرائيلية متاحًا، فيمكن القبول بهدف الحد الأدنى وهو تراجع مقاتلى «حزب الله» إلى ما وراء نهر الليطانى، مع نشر قوات دولية، وهو ما يعنى تحقيق هزيمة سياسية للحزب، تؤدى أيضًا إلى

تشجيع بقية الأطراف اللبنانية المناوئة للحزب على محاولة استكمال مهمة تقليم أظافر الحزب السياسية والعسكرية، وبمعاونة أطراف إقليمية متواطئة مثل النظام السعودى والمصرى والأردنى.

٤- ومن شأن ذلك - فى حده الأقصى أو الأدنى - استكمال حصار سوريا وعزلها إقليميًّا، وإضعاف الدور الإيرانى فى الإقليم، تمهيدًا لعمليات مباشرة تتم مستقبلًا ضد هاتين الدولتين.

٥- كما أن تحقيق هذه الأهداف الإسرائيلية ضد «حزب الله» سيؤدى لا محالة إلى كسر شوكة المقاومة البطولية الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية، وكذا شوكة عرب ١٩٤٨م.

٦- ثم أخيرًا وبتداعيات النتائج، فإن استعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين تؤدى إلى رد الاعتبار المعنوى لجيش الدفاع الإسرائيلى.

أما الأهداف السياسية للحرب التى توقعتها قيادات المقاومة اللبنانية وحزب الله بعد عملية أسر الجنديين، فهى كالتالى:

أولًا: كسر أنف وغطرسة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بإجبارها على إجراء عملية تبادل واسعة للأسرى، ودفعها إلى اتباع نمط للعمليات الحربية تناسب نمط قتال قوات المقاومة اللبنانية.

ثانيًا: كسر إحدى ركائز نظرية الأمن الإسرائيلى المستندة على فكرة نقل مسرح العمليات إلى أراضى الخصم، وذلك من خلال قيام حزب الله بعمليات قصف صاروخية تطال معظم المدن والمستعمرات الإسرائيلية فى شمال فلسطين المحتلة، وإجبارهم على اللجوء إلى الملاجئ فى حرب استنزاف لا يستطيع العدو الصهيونى احتمالها اقتصاديًّا أو سياسيًّا أو حتى نفسيًّا.

ثالثًا: تخفيف الضغوط عن كاهل المقاومة الفلسطينية الباسلة التى استفردت بها إسرائيل منذ ٢٨ سبتمبر من عام ٢٠٠٠م، وزاد من وطأتها فى الشهور القليلة الماضية

بعد نجاح «حماس» فى تشكيل الحكومة ورفضها لأسس التسوية التى قادتها حركة «فتح» ووصلت بالقضية الفلسطينية إلى طريق مسدود.

رابعًا: ستؤدى المواجهة العسكرية الراهنة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، إلى إحداث حالة اصطفاف وطنى لبنانى جديد، خاصة بعد أن وصل «الحوار الوطنى» الداخلى إلى تبلور قوى لبنانية معادية للمقاومة ولسلاح «حزب الله» بسفور مدعومة من قوى دولية وإقليمية متعددة، وبرغم عدم التقدير الدقيق لتأثير الهجمة الوحشية الإسرائيلية على البنية التحتية اللبنانية، واستهدافها للمدنيين فى بيروت وبقية المدن والقرى اللبنانية، فإن هدف الاصطفاف الوطنى وعزل الأصوات العميلة لإسرائيل والولايات المتحدة داخل الساحة اللبنانية من أمثال (أمين الجميل وسمير جعجع وسعد الحريرى.. إلخ) قد حدث إلى حد كبير.

إذن، وبعد مرور أكثر من أسبوعين على العدوان الإسرائيلى، والمقاومة البطولية الباسلة لمقاتلى «حزب الله» كيف يمكن تقييم الموقف الإستراتيچى والتكتيكى على المستويين السياسى والعسكرى؟ وكيف يمكن تصور احتمالات (أو سيناريوهات) المستقبل؟

انتصارات تكتيكية للمقاومة

ما بين الأهداف الإستراتيچية فى الحرب لكل طرف من الأطراف، وأدائه التكتيكى تقع المسافة بين احتمالات النصر أو الهزيمة، وحتى اليوم (٢٧/ ٧) نستطيع أن نقول بأن «حزب الله» ومقاتليه قد نجحا فى تحقيق أكثر من انتصار تكتيكى بامتياز:

أولًا: قد نجح فى إجبار العدو الإسرائيلى على تغيير أساليب قتاله المعروفة، ونزل إلى مستوى الأداء الكلاسيكى النمطى، فمن المعروف أن التكتيك العسكرى الإسرائيلى يعتمد أساليب قتال المدرسة العسكرية الألمانية القائمة على عمليات التمهيد النيرانى المكثف (الجوى والبرى والبحرى)، ثم إجراء عمليات الاختراق بالعمق باستخدام سلاح المدرعات، وبالتالى إحداث حالة من الارتباك فى صفوف القوات المعادية، وفى هذا الأثناء تجرى عمليات الالتفاف والتطويق، يتم على إثرها

تدمير القوات العربية المعادية ومحاصرة مراكز قياداتها وتدميرها، وقد تلجأ القوات الإسرائيلية لتحقيق ذلك إلى عمليات الإبرار الجوى أو البحرى الواسعة لعزل القوات المعادية لها، هذا هو تاريخ الأداء التكيكى للعسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨م وحتى الأمس القريب، بيد أن سير العمليات الراهن يشير إلى انقلاب إجبارى قد حدث فى ذلك التراث العسكرى الإسرائيلى، حيث الاعتماد الآن على إستراتيجية القضمات المتتابعة أو ما يسمى «الخرشوفة» التى صاغها أحد خبراء الإستراتيجية العسكرية البريطانية (ليدل هارت)، وقد أثبت الأسبوعان الماضيان فشلًا إسرائيليًّا ذريعًا فى إنجازها، خاصة فى المثلث الحدودى اللبنانى (مارون الراس ـ عيترون ـ بنت جبيل) وتكبد خلالها لواء النخبة الإسرائيلى (لواء الجولانى) خسائر فادحة. وفقًا لخط سير العمليات هذا، فإن قدرة إسرائيل العسكرية المجردة ـ ناهيك عن الأبعاد المتعلقة بتأثير ضرب مدن ومستعمرات شمال فلسطين وحتى حيفا ــ فى تحقيق إنجاز عسكرى يصبح محل شك كبير.

ثانيًا: وإذا كان نجاح حزب الله فى استمرار قصفاته الصاروخية على ثلث شمال فلسطين المحتلة هو بحد ذاته نجاح تكتيكىّ، وبرغم كل الطلعات الجوية الإسرائيلية وسيادتها المطلقة على الأجواء اللبنانية، فإن نجاحه التكتيكى الأكبر هو فى قدرته على الحفاظ على تماسك مراكز قيادته ووسائل اتصاله وسيطرته الميدانية على وحداته برغم التقطيع الإجرامى الذى حدث من جراء القصف الجوى الإسرائيلى لكافة الجسور والطرق وشبكات الاتصالات الهاتفية وغير الهاتفية، واستمرار وحداته المقاتلة فى الحرب بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الصراع العربى ـ الصهيونى، ناهيك عن مفاجأته للعدو بتدمير البارجة (ساحر ٥)، أو إسقاط عدة طائرات مروحية من طراز أباتشى.

ثالثًا: انعكس النجاح العملياتى لحزب الله على مستوى تعبئة الرأى العام العربى والعالمى، فاستمر التراكم الشعبى فى خلق وعى معادٍ لإسرائيل ككيان عنصرى وحشى وإجرامى، وهو تراكم أدى فعليًّا خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، ومنذ انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧ إلى نزع الغطاء «الأخلاقى» عن الدولة العبرية لدى قطاعات واسعة من الرأى العام الأوروبى والأمريكى وفى العالم الثالث، ناهيك عن تأثيره فى

إعادة الاعتبار لوعى وذاكرة الشعوب العربية فى دول استسلمت فيها أنظمتها الحاكمة لإسرائيل منذ سنوات بعيدة (مصر ـ الأردن ـ موريتانيا ـ ودول الخليج) باعتبار إسرائيل عدوًّا تاريخيًّا لا يجوز التصالح أو إقامة علاقات من أى نوع معه.

رابعًا: انعكس أيضًا النجاح العملياتى لحزب الله فى تعديل الخطاب العربى الرسمى المهادن، خاصة لدى الأنظمة الحاكمة فى السعودية ومصر وغيرهما، حيث بدأت السياسة السعودية تتحدث عن أفكار جديدة تؤجل بمقتضاها الحديث حول نزع سلاح حزب الله واعتماد مطلبى الحزب والمقاومة اللبنانية فى (وقف إطلاق نار فورى وتبادل الأسرى) فى صلب خطابهم السياسى، مع تضمين هذا الخطاب المراوغ بعض المطالب الأمريكية والإسرائيلية تحت شعار «بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها» أو القبول بفكرة وجود قوات دولية على الحدود مع تحفظ بعضها ـ مثل مصر ـ على وجود قوات من «الناتو»..!!

والآن.. فى ضوء تلك المعطيات الجديدة ما هى احتمالات وسيناريوهات المستقبل؟

السيناريوهات الخطرة

برغم هذه النجاحات التكتيكية البالغة الأهمية التى حققها مقاتلو حزب الله فى الأسبوعين الماضيين، فإن حالة الحصار الإقليمى والتآمر الدولى من الضخامة بحيث ينبغى الاحتراس من أن تنجح السياسة والدبلوماسية فى تحقيق ما لم تحققه القوة العسكرية الغاشمة لإسرائيل، تمامًا كما حدث فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ مع الرئيس السابق «أنور السادات»، وبالتالى فنحن إزاء ثلاثة احتمالات (سيناريوهات) يتوقف حدوث أىٍّ منها على مجريات الصراع العسكرى والميدانى على الأرض من جهة، وعلى تحركات بعض الأطراف الدولية (الولايات المتحدة وفرنسا تحديدًا) واستخدامهما لبعض الأنظمة العربية التى احترفت السمسرة السياسية منذ فترة طويلة مثلما الحال فى مصر والمملكة السعودية.

السيناريو الأول:

إذا ما استمر النهج العسكرى الإسرائيلى الراهن ـ القائم على تكتيك القضمات المتتابعة أو الخرشوفة ـ فإن الصراع العسكرى مرشح للاستمرار لفترة طويلة نسبيًّا، وهو ما يحمل احتمالات متناقضة وأفقًا سياسيًّا غير مضمون.

فمن ناحية يسمح ذلك لإسرائيل وعبر القصف والتدمير الهمجى لكل المدن والقرى اللبنانية بزيادة أصوات النظم العربية والإقليمية التى تطالب بضرورة «إيجاد حل» على شاكلة الحل السعودى الذى يتقنع بدموع التماسيح وادعاء الحرص على لبنان وشعبه، ومضمون هذا الحل الإقليمى ــ المدعوم أمريكيًّا وإسرائيليًّا ـ هو وقف إطلاق النار مع الموافقة على وجود قوات دولية على الحدود، وتراجع قوات حزب الله، ودون أن يتجرءوا على المطالبة بنزع سلاح الحزب.

ولكن هذا السيناريو أيضًا له تأثيرات سلبية داخلية على إسرائيل والائتلاف الحاكم فيها، ذلك أن استمرار «حرب استنزاف» من هذا النوع سيؤثر أيضًا على سكان شمال فلسطين المحتلة، كما أنه سيطرح درجة من الشكوك فى قدرات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على إنجاز المهمة التى حددتها لنفسها أمام المواطنين، أو أمام الولايات المتحدة، ألا وهى تدمير البنية العسكرية لحزب الله، تمهيدًا للاستثمار السياسى داخل لبنان يسمح بتقليم أظافره فى التركيبة السياسية اللبنانية.

ومن ناحية أخرى، فإن معدل الخسائر المرتفعة بين صفوف القوات الإسرائيلية غير مسبوق، بحيث سيؤثر سلبًا وبصورة خطيرة على تآكل الروح المعنوية لهذا الجيش الذى هو عماد الدولة العبرية وركيزة وجودها، وهو أيضًا فوق طاقة احتمالها. وبالتالى فإن استمرار العمل العسكرى بهذا النهج، الذى فرضته تكتيكات المقاومة اللبنانية، لا يحمل احتمالًا حقيقيًّا بأى مكسب سياسى جوهرى، خاصة إذا صمد الداخل اللبنانى ورفض حزب الله أى اقتراح أو خطة «عربية» مدعومة أمريكيًّا وإسرائيليًّا من أجل إنزال قوات دولية على الحدود اللبنانية، حتى لو قبلت بهذا حكومة مشكوك فى شرفها كحكومة فؤاد السنيورة وحلفائه.

هذا الاحتمال (أو السيناريو) برغم خسائره البشرية والمادية على الشعب اللبنانى، إلا أنـه يمثل خسارة إستراتيچية لإسرائيل، وانتصارًا لنهج المقاومة ووجودها ومستقبلها.

السيناريو الثانى:

وبناء على نتائج الأسبوعين الماضيين ونمط العمليات الجارى، فإنه من المتصور أن تغير إسرائيل نهجها العملياتى، وتعود إلى أسس عقيدتها العسكرية التكتيكية بكل ما تتضمنه من مخاطر بعيدة المدى، أى القيام بعمليات اجتياح واسعة فى الجنوب اللبنانى وبعمق ٢٠ إلى ٤٠ كيلو متر، مصحوبة بعمليات إنزال بحرى على تخوم مدينة «صور» أو «جنوب صيدا» من أجل المراهنة على مقايضة سياسية بالانسحاب من هذه الأراضى اللبنانية المحتلة مقابل وجود قوات دولية رادعة أو قوات من «الناتو» على الحدود بين البلدين، ومن الجانب اللبنانى طبعًا، مع المطالبة ـ اللفظية ـ بنزع سلاح حزب الله كمحاولة إسرائيلية لإخفاء الفشل العسكرى فى تحقيق هذا الهدف.

ونظرًا إلى أن هذا التغيير فى التكتيك العسكرى الإسرائيلى، لا يضمن تدمير خلايا حزب الله فى الجنوب اللبنانى والبقاع، فإن محاولة تجنب الخسائر الإسرائيلية التى ستحدث بسبب حرب العصابات البارعة التى سيقوم بها مقاتلو حزب الله ضد هذه القوات الإسرائيلية، يمكن أن تدفع إسرائيل إلى قبول الخروج من الجنوب سريعًا مقابل تقديم بعض التنازلات لحكومة لبنان قد تشمل:

- عملية تبادل محدودة للأسرى.
- خروج من مزارع شبعا المحتلة، أو بعض قطاعاته.

وذلك كمحاولة لتعزيز فرص الوجود السياسى لأطراف لبنانية داخلية على استعداد لقبول صفقة من أجل تقليم أظافر حزب الله سياسيًّا، مع إمكانية نشر وحدات من الجيش اللبنانى على الحدود بالتعاون أو بالتجاور مع القوات الدولية.

السيناريو الثالث: توسيع نطاق الحرب.. والهروب إلى الأمام

وفى ظل عدم نجاح السيناريوهان السابقان فى تحقيق نتائج سياسية تقترب بإسرائيل وأمريكا من الأهداف الإستراتيجية لتلك الحرب، فإن اندفاع إسرائيل ـ كعادتها ـ بالهروب إلى الأمام عبر توسيع نطاق عملياتها الجوية لتطال بعض المواقع السورية على الحدود اللبنانية السورية، أو حتى داخل العاصمة «دمشق» بهدف دفع العالم كله إلى حافة الهاوية، ومن أجل الإسراع فى تدخل دولى ينقذ إسرائيل من ورطتها فى الجنوب اللبنانى ومن قبضة مقاتلى حزب الله، وكذلك دفع أطراف عربية مثل السعودية ومصر والأردن إلى أداء دورهم كسماسرة إقليميين لصالح الولايات المتحدة، وذلك بتوفير غطاء «عربى» لإبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية لإسرائيل، وتشكيل قوة دولية قد تساهم فيها بعض تلك الأطراف العربية، وبهذا يتحقق لإسرائيل بعض أهدافها من العدوان على لبنان.

وفى كل الأحوال فإن قبول الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض العملاء الإقليميين واللبنانيين بانتصار حزب الله هو من أكثر الأمور استحالة فى الصراع الجارى، وهذا الانتصار لحزب الله، يعنى استمرار تواجده على الحدود مع إسرائيل، وإجراء عملية تبادل واسعة للأسرى، وكذا الانسحاب من مزارع شبعا.

والأقرب إلى التصور هو محاولة القيام بعملية مساومة compromise بين الطرفين فى اللحظة الأخيرة، يحقق لإسرائيل بعض مطالبها ـ خاصة إبعاد حزب الله عن حدودها ـ دون التطرق فى هذه المرحلة إلى مسألة نزع سلاح حزب الله، مع وجود قوات سواء لبنانية أو دولية على الحدود، وإعطاء حزب الله ورقة لقبول تسوية من هذا النوع تتمثل فى عملية تبادل واسعة نسبيًّا للأسرى، وهذا هو مضمون الأفكار السعودية التى طرحها وزير الخارجية السعودى بعد «حجه» البيت الأبيض وتوقيع الرئيس «بوش» على مضمونها.

إن سلاح حزب الله قد أوقف مؤامرة دولية وإقليمية كبرى، لكنه بالقطع لا يستطيع وحده أن يغير الخرائط الإقليمية، فالشعوب العربية فى مصر والأردن والسعودية مطالبة الآن أكثر من أى وقت بتغيير هذه الأنظمة المشبوهة.. فهل تقدر؟

ŋĂǪǬŬǮǩł ÙłƸĂÂǩ ÁƼǨǾʂǩł ĐŀŸàł

(*) čċċđ ǸǾǩǸǽ Æǝ ǮǨǲǚǩ ÁǪŪ ÁǪǾƕłƸƼ âł ǮłƿƴǖǩłĐǨǲƥǪ

إذا كانت هذه الأهداف السياسية للأطراف المباشرة فى الحرب والتى عرضناها قبل قليل، فما هى الأهداف السياسية والإستراتيچية للأطراف المتوارية خلف مسرح العمليات العسكرية، بعيدًا عن الحديد والنار، سواء كانت هذه الأطراف دولية أو إقليمية أو داخل لبنان ذاته؟

الحقيقة أن تعقيد المشهد اللبنانى/ الإسرائيلى الراهن، يعكس كونه «بؤرة بلورية» تتجمع فيها مصالح دولية وإقليمية عديدة، لذا فإن تحليل الأداء وتقييم النتائج فى هذا الصراع المعقد يحتاج إلى عملية «فك» و«إعادة تركيب» لتفاعلات المصالح بين كافة هذه الأطراف، ومن هنا فإننا سوف نتوقف عند أربعة مستويات للتحليل:

الأول: مستوى مصالح وأدوار القوى الدولية المؤثرة (الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ الاتحاد الأوروپى ـ روسيا).

الثانى: أدوار القوى الإقليمية ومصالحها (أطراف عربية ـ إيران وسوريا).

الثالث: تفاعلات القوى الداخلية اللبنانية وارتباطاتها.

الرابع: دور الرأى العام العالمى والعربى وتأثيره.

فإذا بدأنا بالمستوى الأول، ينبغى التوقف مليًّا عند الولايات المتحدة الأمريكية بكل أبعاد مواقفها ورؤيتها الإستراتيچية تجاه المنطقة والعالم.

١ـ الولايات المتحدة.. تدير المعركة السياسية لإسرائيل

إن هذا العدوان هو إسرائيلى من حيث الأداة والأهداف، وأمريكى من حيث البناء والتصميم والرؤية، وفى هذه الحالة امتزجت الأداة بصاحبها، وتلاقت المصالح

(*) نشر هذا المقال كاملاً بمجلة «صامد الاقتصادى» الفلسطينية فى عدد يوليو/ سبتمبر ٢٠٠٦م.

بالأهداف، بما يعكس طبيعة التحالف بينهما. وقد كان حجر الزاوية فى هذا التحالف الغربى تجاه لبنان هو ما يسمى «القرار ١٥٥٩» وضرورة تنفيذ ما تبقى فيه من بنود والذى ينحصر ـ بعد خروج القوات السورية من لبنان ـ فى بندين أساسيين هما:

- نزع سلاح الميليشيات فى لبنان، والمقصود هنا بالطبع سلاح «حزب الله» والفصائل الفلسطينية، سواء داخل المخيمات الفلسطينية أو خارجها.
- وبسط ما يسمى سلطة وسيادة الدولة على حدودها مع إسرائيل، وذلك بنشر وحدات الجيش اللبنانى على تلك الحدود بديلًا عن وجود مقاتلى «حزب الله».

هذا من حيث الغطاء والشكل القانونى، أما الإطار السياسى الأوسع والأشمل، فهو يتمثل فى العملية الجيو ـ سياسية geo_politic التى تجريها الولايات المتحدة منذ الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتى أطلقت عليها «الشرق الأوسط الكبير» والممتدة من حدود باكستان شرقًا وحتى جبال طوروس وموريتانيا غربًا، والتى أطلقها الرئيس الأمريكى «جورج بوش الأب» منذ يونيو من عام ٢٠٠٤، اقتباسًا من أفكار وأطروحات «شيمون بيريز» التى عرضها فى كتابه المنشور عام ١٩٩٤ بعنوان «الشرق الأوسط الجديد» وبشر فيها بعلاقات جديدة فى هذه المنطقة تتولى فيها إسرائيل دور القيادة والتوجيه، والذى عادت واستخدمته وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندليزا رايس» أثناء الأزمة الأخيرة، ووسط ركام الحطام ورائحة البارود، واحتراق اللحم الحى للأطفال والنساء فى لبنان وفلسطين بفجاجة غير معهودة فى التاريخ الحديث، وجوهر هذه الرؤية الإستراتيجية الأمريكية يقوم على ثلاثة مرتكزات هى:

الأول: السيطرة المطلقة على مصادر النفط والغاز فى هذه المنطقة التى تحتوى وحدها على حوالى ٦٥٪ إلى ٧٠٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، وكذا السيطرة على وسائل نقله وإمداداته والأنانيب، وهيكل الأسعار ومستوى الإنتاج، إنها التطبيق العملى لمقولة وزير الخزانة الأمريكى الشهير «وليم سيمون» عام ١٩٧٤ حينما قال: «these peoples do not own oil, they only sit on it» وترجمتها الحرفية «إن هذه الشعوب ـ يقصد العرب ـ لا يملكون النفط، إنهم مجرد جالسين فوقه».

الثانى: إن هذه السيطرة المطلقة، وتحولهم من مجرد زبون ممتاز customer إلى شريك فى الإنتاج والتسعير والتسويق، هو الذى سيمكنهم مستقبلًا من السيطرة أو «خنق» hanging المنافسين المحتملين وتحديدًا الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروپى وربما روسيا.

الثالث: ولأن إسرائيل هى إحدى ركائز إستراتيچية الأمن القومى الأمريكى، فإن الحفاظ على أمنها وقوتها ضرورة حيوية للأمن والمصالح الأمريكية، وقد بدأت مرحلة الانتقال من «الردع» الإسرائيلى، إلى «الهيمنة» المطلقة الإسرائيلية، عبر إدخالها ـ قسرًا ـ فى هذا النظام الشرق أوسطى، الذى بدأ فعليًّا منذ تخلى الرئيس المصرى السابق «أنورالسادات» عن القضايا العربية والقومية، وقام بزيارة إلى إسرائيل وتوقيع اتفاقية «تسوية» منفردة معها عام ١٩٧٨، وبعدها انزلقت المنطقة كلها وحكوماتها واحدة بعد الأخرى، فى ذات المسار الاستسلامى، وجرى تفكيك حقيقى للإطار الإقليمى العربى برمته.

وبانهيار وتفكك «الاتحاد السوڤييتى» وكتلته فى أوروپا الشرقية منذ السابع من نوفمبر عام ١٩٨٩، اندفعت الرؤية اليمينية الأمريكية المحافظة ـ أو الإمبراطورية كما توصف حاليًّا ـ إلى بعيد دون رادع أو حواجز، وأضافت أحداث الهجوم الانتحارى على الأراضى الأمريكية فى الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، حالة من التهور والرغبة فى الانتقام من كل ما هو عربى أو إسلامى فيما يشبه «حرب صليبية» على كافة المستويات، واعتمدت فيها على مفاهيم غير مسبوقة فى العلاقات الدولية وفى القانون الدولى مثل «الحرب الاستباقية» primitive و«الفوضى الخلاقة» creative anarchy كأساس فلسفى وسياسى لعملية تفكيك وإعادة تركيب جيو ـ سياسية فى المنطقة برمتها، استنادًا إلى المعطيات الديموجرافية والتقسيمات العرقية والمذهبية والطائفية، وهو ما يكاد يتماثل مع النموذج الصهيونى فى فلسطين (إسرائيل)، وباعتبارها دولة «يهودية» كما أقر وأعلن لأول مرة الرئيس الأمريكى المحافظ «جورج بوش الابن» فى إبريل من عام ٢٠٠٤م.

ولأن ولادة هذا النظام، وتحقق هذا السيناريو «التفتيتى» فى العراق ما زال متعثرًا ـ برغم بوادر الحرب الأهلية الطائفية المنحى والمحتوى بفعل السياسات الأنجلو ـ أمريكية منذ الاحتلال ـ فإن الاندفاع إلى الأمام هو دائمًا سياسة الفاشلين الحائزين على القوة الغاشمة، ومن هنا كان إعداد وتهيئة المسرح اللبنانى ـ الجاهز أكثر من غيره ـ لتكرار سيناريو التقسيم الطائفى من أجل تحقيق عدة أهداف فى وقت واحد:

١ـ حصار سياسى «لحزب الله» وقوى المقاومة الوطنية اللبنانية، باعتباره أحد الامتدادات الإقليمية لسوريا وإيران من ناحية، وباعتباره يمثل خطرًا مباشرًا على استقرار وأمن إسرائيل من ناحية أخرى.

٢ـ من شأن تحقيق هذا الهدف، فصل المسارين السورى واللبنانى فى إطار عملية التسوية السياسية للصراع العربى ـ الصهيونى، ومن ثم إضعاف الموقف التفاوضى السورى تمهيدًا لعملية داخلية تستهدف تغيير النظام البعثى فى دمشق.

٣ـ يمثل إضعاف «حزب الله» سياسيًّا وعسكريًّا فى لبنان، سحب أحد أوراق القوة السياسية الإقليمية لإيران، وبالتالى التجهيز لمرحلة ما بعد موضوع الملف النووى الإيرانى.

٤ـ ولأن لبنان بطبيعته يمثل النموذج النقيض لإسرائيل من زاوية التعايش التاريخى بين كافة مكوناته الطائفية والعرقية، فإن تفجير هذا الوضع وإعادة تركيبه بما يتناسب مع الرؤية الأمريكية الجديدة القائمة على التقسيمات العرقية والطائفية والمذهبية هو المدخل الجديد للشرق الأوسط المختلف والجديد الذى ترغبه الإدارة الأمريكية اليمينية المحافظة ذات التوجه الصهيونى بامتياز، ويسهل على الإدارة الأمريكية مهمتها طبيعة التركيبة الثقافية للنخب السياسية التقليدية فى ذلك البلد، من حيث اعتياد بيع الولاءات السياسية للقادر على دفع الفواتير، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمى (السعودية مثلًا) أو الدولى (الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا.. إلخ).

وقد بدأت الولايات المتحدة مبكرًا تجهيز المسرح اللبنانى، مستفيدة من أخطاء القيادة السورية فى لبنان طوال العشرين عامًا الماضية، خاصة بعد الإصرار السورى

بالتجديد الرئاسى للرئيس «إميل لحود»، ومن أجواء التوتر الذى خلقته عمليات تفجير ومحاولات اغتيال غامضة لشخصيات سياسية محسوبة فى معظمها على التيارات المناوئة للوجود السورى فى لبنان (مروان حمادة ـ جورج حاوى ـ مى شدياق ـ سمير قصير ـ .. إلخ) ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى السابق صاحب الصلات والعلاقات الواسعة والغامضة فى بعض جوانبها (السعودية ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة) فهيأت المناخ السياسى لما سمى تحركات «١٤ آذار» عام ٢٠٠٥، وشكل القرار (١٥٥٩) حجر الزاوية وخميرة التحول، دافعة القيادة السورية إلى سحب قواتها العسكرية من لبنان، وفى ظل مناخ معادٍ لسوريا، فحققت بذلك فصلًا فعليًّا للمسارين السورى واللبنانى فى إطار عملية التسوية التى تديرها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٣م.

ولم يبق من تنفيذ القرار سوى تصفية النفوذ السياسى والعسكرى «لحزب الله»، الذى لم تفلح فيه قدرات ومناورات الأطراف اللبنانية الداخلية المتعاونة مع المشروع الأمريكى/ الصهيونى، والمدعوم بالمال السعودى والتواطؤ المصرى والأردنى، فكان التدخل بالعمل العسكرى الإسرائيلى هو أداة تحقيق هذا الهدف السياسى، فكيف أدارت الدبلوماسية الأمريكية الأزمة؟

لقد انتهجت الإدارة الأمريكية مجموعة من الوسائل والأساليب والإجراءات عشية وأثناء الأزمة تمثلت فى الآتى:

١ـ كشف الغطاء الإقليمى عن «حزب الله» والمقاومة اللبنانية، على إثر عملية أسر الجنديين الإسرائيليين فى الأسبوع الأول من شهر تموز (يولية)، وذلك بتبرؤ رئيس الوزراء اللبنانى (فؤاد السنيورة) أولًا من العملية دون أن يقدم أى أفق سياسى لأسباب العملية أو الإشارة إلى الأسرى اللبنانيين أو مزارع شبعا المحتلة أو استيلاء إسرائيل على مصادر المياه اللبنانية، وكانت هذه الحكومة بأغلبيتها المصنوعة تمثل فى الجوهر التيارات والقوى المتحالفة مع المشروع الأمريكى/ الفرنسى فى لبنان من أمثال (سعد الحريرى ـ سمير جعجع ـ أمين الجميل ووليد جنبلاط)، وبعدها بساعات جاء بيان المصدر الرسمى السعودى الذى وصف المقاومة اللبنانية وحزب الله بأنهم «مغامرون» وقام بتحميلهم المسؤولية، بما

مثل ضوءًا أخضر ـ لا شك فيه مطلقًا لإسرائيل للقيام بعملياتها الواسعة تحت حجة الدفاع الشرعى عن النفس ـ وفى اليوم الثانى مباشرة للتصريح السعودى، قام عبد الله الثانى ـ ملك الأردن ـ فيما يكاد يعرف عسكريًّا «بمعركة التثبيت على الأرض» بزيارة القاهرة وانتزاع موقف مصرى مماثل ومطابق للموقف السعودى، حيث صدر البيان المصرى/ الأردنى الثنائى حاملاً نفس العبارات تقريبًا، وزاد عليها الإضافات ـ الخرفة للرئيس المصرى ـ حيث الحديث حول «البتاع ده» قاصدًا التهوين من قيمة ومصداقية وبسالة «حزب الله» من ناحية والتخويف من قدرات إسرائيل العسكرية فيما يشبه دور تحطيم الروح المعنوية لأنصار المقاومة فى لبنان وغير لبنان، وبهذا منح الموقف المصرى والأردنى ـ وقبله السعودى ـ شرعية العدوان الإسرائيلى على لبنان، تمامًا كما فعلوا بعد فوز «حماس» فى الانتخابات الفلسطينية فى يناير من عام ٢٠٠٦ وبداية تشكيلها الحكومة الفلسطينية الجديدة، فقامت نفس هذه الأنظمة بحصارها السياسى وغير السياسى، والحقيقة أن هذا الموقف الثلاثى لا يمكن فهمه وتحليله إلا فى سياق النظر إلى عملية الاختراق الواسعة النطاق الذى قامت به الولايات المتحدة ـ لصالح وحساب إسرائيل ـ للنظام الإقليمى العربى كله منذ ورطت السادات فى عملية الزيارة لإسرائيل عام ١٩٧٧، وما تبعها من توقيع معاهدات «سلام منفرد» معها، وفقًا للرؤية الأمريكية حول المسارات المنفصلة والمفاوضات المباشرة التى حكمت هذه السياسة الأمريكية طوال الخمسين عامًا من الصراع العربى/ الصهيونى.

٢ـ وبعد تهيئة الأجواء الإقليمية والعالمية (قمة مجموعة الثمانية وغيرها) لرفض عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، بدأت عمليات الهجوم الجوى الإسرائيلى على لبنان، من أجل تحطيم بنيته التحتية فى محاولة لخلق مناخ وبيئة نفسية وسياسية داخل لبنان معادية لحزب الله والمقاومة عمومًا.

٣ـ وفى نفس الوقت عطلت الولايات المتحدة أية محاولة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن، طبقًا لنص وروح الميثاق الذى يتطلب عقد مثل هذا الاجتماع

في الأوقات والأحداث التى تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وجاء الرفض الأمريكى على لسان الرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته، ووصل الأمر إلى حد إعلان وزيرة الخارجية بأننا بصدد «مخاض ولادة شرق أوسط جديد»..!!

٤ـ وأثناء عمليات القصف والعدوان الوحشى الإسرائيلى، كان اجتماع مجموعة الثمانية G.٨ فى بطرسبورغ الروسية قد أخذ بدوره الموقف الأمريكى المنحاز لإسرائيل تحت زعم «حق إسرائيل فى الدفاع الشرعى عن النفس» وجاءت تصريحات الرئيس المضيف «بوتين» معززة لهذا المعنى، وهو ما جاء بالحرف فى البيان الختامى الصادر عن الاجتماع فى (١٤/ ٧).

٥ـ وبعد مرور عشرة أيام على العدوان والتدمير الممنهج للبنية التحتية والعقارية والجسور وكل شيء فى لبنان، ومع انكشاف بوادر عجز عسكرى إسرائيلى عن تحقيق الأهداف العسكرية من العدوان خلال المدة المتفق عليها (من أسبوع إلى أسبوعين)، تحركت وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندليزا رايس» إلى المنطقة وسط مطالبات وتوسلات عربية من الحكومات والنظم الحاكمة، محاولة فرض وتسويق المطالب الإسرائيلية والأمريكية المشتركة، التى فى مقدمتها نزع سلاح «حزب الله»، ونزول القوات الدولية المتعددة الجنسيات بمهمات الردع فى المنطقة الحدودية اللبنانية وبعمق حتى نهر الليطانى، وفى ظل ما اسمته «حل دائم» للصراع بين البلدين، بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى إقامة علاقات دبلوماسية وطبيعية بين لبنان وإسرائيل.

بيد أن نجاح «حزب الله» ومقاتليه فى صد الزحف البرى الإسرائيلى على الجنوب، وتكبيد إسرائيل خسائر بشرية وتكتيكية غير مسبوقة فى تاريخ الصراع على المستوى الميدانى، وقصف الثلث الشمالى كله «لفلسطين المحتلة» قد عطل المشروع الأمريكى كله فى لبنان، فقد توارت العناصر والقوى السياسية اللبنانية التى تناهض «حزب الله» ـ ولو إلى حين ـ كما حدث اصطفاف وطنى جديد ليس فى لبنان وحده، وإنما فى طول الجغرافيا العربية والإسلامية ، وفشلت المحاولة السعودية المشبوهة فى زرع بذور الفتنة الطائفية ـ سنة وشيعة وفتوى جبريل ـ ونجح هذا الاصطفاف الداخلى فى ضم

التيار العونى (العماد ميشيل عون) وسليمان فرنجيه وكريم بقرادونى وغيرهم من التيارات الوطنية المسيحية والإسلامية والقومية واليسارية.

٦ـ وبتعثر القوات الإسرائيلية وتكبدها خسائر فادحة كل يوم، وفى كل قرية أو منطقة حدودية لبنانية حاولت الدخول إليها، كان عنصر الزمن قد خرج من الملعب الأمريكى/ الإسرائيلى، وانتقل دوره لصالح الموقف المقاوم، حيث زاد حرج الأنظمة العربية المتواطئة من ناحية، وكذا الحكومتين الإسرائيلية والأمريكية أمام حلفائهما الغربيين ـ ومن أهمهم فرنسا وروسيا ـ نظرًا لزيادة المجازر الوحشية التى ترتكبها الطائرات الإسرائيلية من ناحية (مراوحين ـ قانا ـ صرفيا ـ القاع ـ الشياح ـ عيناتا ـ غازية.. وغيرهم)، كما دخل الرأى العام العربى والعالمى بزخم جديد، مدفوعًا بمناظر القتل البشعة التى ترتكبها إسرائيل يوميًّا فى لبنان، وهنا بدأت الدبلوماسية الأمريكية محاولة جديدة من أجل احتواء حجم الغضب العالمى وتأثيراته السياسية، فحدث تحرك بطىء ثانٍ من وزيرة الخارجية ـ التى رفض استقبالها لأول مرة فى بيروت ـ وبدأ مسلسل الزِّيارات المكوكية لمساعدها «ديفيد والش» بين بيروت وتل أبيب، فى محاولة لفرض الشروط من جديد، ولكن مع مساحة من المرونة أحدثتها المبادرة الفرنسية بتقديم مشروع قرار إلى المجلس، سواء بالتنسيق مع الولايات المتحدة ـ وهو ما تفضله فرنسا بالطبع فى ظل مفهوم تقسيم مناطق النفوذ أو المصالح ـ أو بدونها حتى لو كان مصيره الفشل أو الفيتو الأمريكى، وهو ما كان يحاول الطرفان الأمريكى والفرنسى تجنبه لعدم تكرار الصدام الذى حدث بينهما عشية الغزو الأمريكى للعراق فى مارس من عام ٢٠٠٣م.

٧ـ ومع حرج موقف الأنظمة العربية بسبب طول الحرب، وبداية ظهور ملامح هزيمة عسكرية وعملياتية حقيقية لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى، بدا أن الموقف الأمريكى قد بات مكشوفًا دوليًّا بصورة غير مقبولة لدى كافة الأطراف، فقبلت التعاون مع الأفكار الفرنسية المطروحة بشأن استصدار قرار دولى من مجلس الأمن يقضى بوقف إطلاق النار فورًا، وتشكيل قوة دولية متعددة الجنسيات

لحماية الحدود الإسرائيلية من الجانب اللبنانى، خاصة بعد الانقسام الحاد الذى بدا واضحًا فـى اجتماع وزراء الخارجية لدول الاتحاد الأوروپى المنعقد فى بروكسل يوم ٣١/ ٧، بين التيار المناصر للرؤية الفرنسية، والآخر التابع للرؤية الأمريكية وفى مقدمتهم بريطانيا وهولندا والتشيك، وزاد عليها ألمانيا تحت حكم الحزب الديمقراطى المسيحى.

٨ـ وبرغم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة «كوفى عنان» لاجتماع طارئ لمجلس الأمن من أجل إدانة المجزرة البشعة التى ارتكبتها إسرائيل فى بلدة «قانا» وراح ضحيتها أكثر من ٥٨ مدنيًّا لبنانيًّا، نصفهم على الأقل من الأطفال، وتأكيده بأن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن على المحك، فإن الدبلوماسية الأمريكية قد دفعت الأمور إلى مجرد إصدار بيان من المجلس يتأسف فيه على أرواح المدنيين الأبرياء، دون إشارة واحدة لإسرائيل أو إدانة لجريمتها.. !!

٩ـ ونظرًا للتصدع المتزايد فى الموقف الإقليمى والدولى الذى بدا أنه متعاطف مع حق إسرائيل فى الرد من بداية الأزمة، فإن المقاومة البطولية لحزب الله والمذابح الهمجية التى ارتكبتها القوات الجوية الإسرائيلية قد غيرتا إلى حد كبير الموقف الدولى، وهنا ـ فيما يشبه لعبة تقسيم الأدوار ـ تقدمت فرنسا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، ثم جرى التوافق الأمريكى الفرنسى على تقديم مشروع مشترك بينهما يتضمن فى نصوصه مطالب الحد الأقصى الإسرائيلية مع بعض المطالب اللبنانية مثل الحديث حول مزارع شبعا، من أجل جر النقاش الإقليمى واللبنانى ـ الإسرائيلى إلى أرض التسوية للأزمة التى بدا أنها قد تخرج عن حدود السيطرة، ونجح التكتيك الأمريكى ـ الفرنسى فى جر الأطراف العربية والحكومة اللبنانية إلى ضفاف مشروع ثالث هجين بين المشروعين الأمريكى والفرنسى بما يحقق لإسرائيل بالسياسة ما عجزت عن تحقيقه بالعمل العسكرى. وعبر الإعلان عن مفاوضات عسيرة بين ممثلى الدولتين فى أروقة الأمم المتحدة وفى الاتصالات الهاتفية بين رئيسى الدولتين انتظر العالم والعرب ما ستسفر عنه هذه المفاوضات التى تتناول شأنًا من شئون دولة عربية دون أن يكون للعرب دور مؤثر...!!

وقد ظهرت وسائل الإعلام العالمية لتبشر العالم بقرب التوصل إلى اتفاق وتوفيق بين المشروعين الفرنسى والأمريكى، والذى جاء كما هو متوقع منحازًا بالمطلق لإسرائيل، من حيث تضمنه بنودًا تنص على المطالب الإسرائيلية مثل تشكيل قوة ردع متعددة الجنسيات تحت الفصل السابع من الميثاق وبداية نزع سلاح حزب الله، وعودة مقاتليه شمال نهر الليطانى، ودون التقيد بوقف فورى لإطلاق النار أو عودة مزارع شبعا للسيادة اللبنانية أو الحديث حول الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية.. إلخ.

إذن، لقد أظهرت هذه المعركة بوضوح سواء قبل العدوان أو أثنائه، أن من يدير المعركة السياسية لإسرائيل هو الولايات المتحدة، وليس الدبلوماسية الإسرائيلية التى تكشفت أنها بلا رصيد على المسرح الدولى.

٢ـ فرنسا.. ولعبة المصالح وتقسيم الأدوار

تجيد الدبلوماسية الفرنسية منذ زمن، لعبة الأدوار المزدوجة، ربما كان هذا راجعًا إلى بنية سياسية ونفسية وثقافية فرنسية متناقضة ومزدوجة الطابع، فمن ناحية تجد فرنسا نفسها أسيرة طموح إمبراطورى له جذور فى التاريخ الفرنسى الاستعمارى القديم، تعززه مكامن قوة ثقافية حاضرة حتى يومنا، ومن ناحية أخرى فإن مصادر وتوزيعات القوى العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، تدفع فرنسا إلى خلفية المشهد الإمبراطورى العالمى، سواء كان ذلك أثناء فترة الحرب الباردة (١٩٤٥ ـ ١٩٨٩)، أو فيما بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى السابق (١٩٩٢) وتفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولى وبالمسرح الدولى.

وهنا مصدر التناقض والارتباك فى الأداء السياسى والدبلوماسى الفرنسى أثناء الأزمات (كوسوفو ـ يوغسلافيا ـ الشرق الأوسط ـ إيران.. إلخ) لذا فإن السياسة الفرنسية بقدر ما تؤدى أدوارًا عالمية فى حدود إدراكها لموازين القوة وحدودها، بقدر ما تحرص على تأكيد دوائر نفوذها الأساسية وحركتها العامة فى دوائرها الثلاثة الباقية، وهى:

- الدائرة الأوروپية، حيث تزاحم دون لحظة تردد أو مساومة النفوذ الأنجلو ـ سكسونى المتمثل فى عملية الاستقطاب الأنجلو ـ أمريكية لبعض دول القارة فى إطار عملية بناء عسيرة للاتحاد الأوروپى.
- الدائرة الأفريقية وتحديدًا فى شمال وغرب القارة.
- دائرة البحر الأبيض المتوسط، أو ما يسمى فى الأدبيات الغربية بالشرق الأوسط ممتدًا حتى حدود باكستان والهند الصينية فى المنظور الفرنسى.

ولا تمارس فرنسا أدوارًا تنافسية جادة فى أمريكا الجنوبية أو أستراليا أو غيرهما.

وقد لعبت فرنسا دورًا هامًّا بالتعاون مع الولايات المتحدة والنظام السعودى ـ ورفيق الحريرى ـ فى صياغة وإصدار القرار (١٥٥٩) من مجلس الأمن فى العام ٢٠٠٤، فى سابقة غير معهودة فى القانون الدولى والتنظيم الدولى، وفى محاولة فرنسية لاستعادة بعض نفوذها داخل لبنان، وضمن صراع النفوذ الذى يجرى بينها وبين الولايات المتحدة هناك.

ومن هنا فقد كانت فرنسا معنية بما يجرى فى لبنان منذ بداية العدوان الإسرائيلى فى الثانى عشر من يوليو، وبعد فترة انتظار استغرقت خمسة أيام من القصف الجوى والبرى والبحرى المدمر للبنية التحتية اللبنانية، بدأت فرنسا فى التحرك والمطالبة بوقف فورى لإطلاق النار خشية من إضعاف حلفائها المسيحيين فى الساحة اللبنانية من جراء استمرار القصف والدمار، وما يلحق بها من احتمال انهيار الدولة اللبنانية ذاتها، وقد زادت مطالبتها بعد أن تبين لها متانة الموقف العسكرى «لحزب الله» وضعف القدرة العسكرية الإسرائيلية على تحقيق إنجاز ميدانى فى مواجهته.

بيد أن القدرة السياسية الفرنسية فى إنجاز قرار دولى بوقف العدوان كانت متواضعة فى مواجهة نفوذ أمريكى طاغٍ وضاغط من أجل منح إسرائيل وقواتها العسكرية الوقت الإضافى من أجل إنجاز المهمة الخاصة بتدمير حزب الله، وتمهيد الطريق للبنان جديد ترغبه الولايات المتحدة وتخطط له منذ سنوات، لذا جاءت التحركات الفرنسية أشبه

ببعثات الإغاثة فى شكلها السياسى، فتكررت زيارات وزير الخارجية الفرنسى (دوست بلازييه) ورئيس الوزراء (دو فيلبان) إلى لبنان والمنطقة دون حصاد سياسى يذكر.

وقد أحدثت المناظر المروعة لأطفال «قانا» بتاريخ ٣٠/ ٧ أثرها فى خلق قوة دفع جديدة للدبلوماسية الفرنسية، خاصة بعد فشل اجتماع وزراء الخارجية لدول الاتحاد الأوروپى المنعقد فى العاصمة البلجيكية (بروكسل) بتاريخ ٣١/ ٧ فى إصدار بيان يطالب بوقف فورى لإطلاق النار وإدانة إسرائيل؛ بسبب مواقف الدول المؤيدة للسياسة الأمريكية فى دول الاتحاد (بريطانيا ـ ألمانيا ـ التشيك ـ هولندا)، فعادت الدبلوماسية الفرنسية إلى بيروت مرة أخرى مصحوبة هذه المرة بتصريحات غير مسبوقة بشأن الدور الإيرانى الداعم لاستقرار المنطقة ـ على حد تعبير وزير الخارجية الفرنسى ـ وزاد عليها اجتماع غير مرتب فى العاصمة بيروت بين الوزير الفرنسى ووزير الخارجية الإيرانى (منو شهر متكى)، وكأنها إشارة ضغط على الحليف الأمريكى، تؤكد أنه ما لم تتعاون الولايات المتحدة مع فرنسا فى مشروع استصدار قرار يقضى بوقف إطلاق النار، فإن فرنسا قد تضطر للسير إلى حد التعاون مع إيران وسوريا وغيرهما للدفع فى طريق وضع مخرج ما للأزمة.

وقد نجحت الجهود الفرنسية فى دفع الولايات المتحدة للتنسيق مع فرنسا وصياغة مشروع قرار مشترك منحاز بالمطلق إلى إسرائيل. إن المحلل المراقب للسياسة الفرنسية فيما يتعلق بالشأن العربى، يكتشف بسهولة أن التمايز والاختلاف بين المواقف الفرنسية والأمريكية هو مجرد اختلاف شكلى فى معظم القضايا والأزمات، ولم يصل أبدًا إلى عمق القضايا، وهو محكوم فى كل الأحوال بدوافع التنافس على مناطق النفوذ أكثر من كونه محكومًا بالتعاطف مع القضايا العربية، أو بالأبعاد الأخلاقية التى غالبًا ما تتحدث عنها فرنسا ودبلوماسيوها.

٣ـ الاتحاد الأوروپى.. العاجز عن الفعل

سيظل الاتحاد الأوروپى يعانى من مشكلتين مزمنتين، سواء فى إدارته ومواجهته للأزمات الدولية، أو فى طريقة إدارته لشئونه الداخلية وعلاقاته الدولية، فمن جهة

بقدر تطور القدرات الاقتصادية والنقدية والتجارية لهذا الكيان الجيو ـ سياسى، بقدر ضعف وانقسام إرادته السياسية بين تيارين أساسيين داخل بنية الاتحاد:

الأول: تيار أوروپى تقوده بإصرار فرنسا، ويضم مجموعة دوارة من الدول تتغير مكوناتها مع كل دورة انتخابية فى هذه الدولة أو تلك (ألمانيا ـ إيطاليا ـ إسبانيا.. إلخ) وهذا التيار أميل إلى الاستقلال النسبى عن السياسات الأمريكية الموغلة فى التطرف والأنانية، خاصة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

الثانى: تيار أنجلو ـ سكسونى تلعب فيه بريطانيا دور رأس الرمح الدائم لصالح تحالف ـ يصل أحيانًا كثيرة إلى حد التبعية المطلقة ـ للسياسات التى ترسمها واشنطن، وهذا التيار يضم دولًا معظمها من دول المنظومة الاشتراكية السابقة مثل التشيك والسوفاك ورومانيا وبولندا والمجر.. إلخ.

والحقيقة أنه مع كل توسيع جديد للنطاق الجيو ـ سياسى لبنيان الاتحاد (حاليًّا ٢٥ دولة) ستزداد حدة الانقسامات، فيما يتعلق بالشئون الدولية والعلاقات مع واشنطن، بما يؤدى فعليًّا إلى شلل الإرادة السياسية للاتحاد وقدرته على اتخاذ قرارات مؤثرة فى النزاعات والأزمات الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن مستقبل التطور الاقتصادى فى بلدان الاتحاد الأوروپى يعتمد فى جزء كبير منه على التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية التى تجرى فى المحيط الخلفى لأوروپا ، ونعنى به الشرق العربى ـ الشريك التجارى الأكبر لأوروپا ـ سواء فيما يتعلق بمصادر النفط والغاز أو فيما يختص بتسويق الإنتاج الأوروپى. وهذه العلاقة المركبة والحيوية تخرج فى بعض جوانبها عن قدرات الاتحاد الأوروپى بسبب انفراد الولايات المتحدة ـ وإسرائيل ـ بأهم تلك الأحداث والتطورات الجارية.

هذا الواقع يؤدى إلى إرباك المواقف الأوروپية عمومًا، والاتحاد ككيان سياسى على وجه الخصوص، وهو ما بدا واضحًا فى أزمة العدوان الإسرائيلى الأخيرة على لبنان وفلسطين فى الفترة الماضية.

فالتيار الأول حاول فى اجتماع بر وكسل (٣١/ ٧) الدفع فى طريق تضمين البيان الختامى دعوة لوقف فورى لإطلاق النار مع معالجة جزئية لمشكلات، مثل وضع مزارع شبعا وتبادل الأسرى وغيرها، بيد أن التيار الثانى قد نجح فى وأد هذه الفكرة وصدر البيان الختامى للاجتماع أشبه بالمتواطئ بالصمت على ما يجرى فى لبنان، وكأنه ينصاع لمطلب الإدارة الأمريكية وبريطانيا، لمنح إسرائيل مزيدًا من الوقت لتحقيق بعض النجاحات العسكرية والميدانية.

والحقيقة أنه من غير المقدر أن يخرج بنيان الاتحاد الأوروپى عن هذا الواقع السياسى لفترة قد تطول من الزمن، بما يجعلنا نؤكد أن هذا الاتحاد سيظل مجرد بنك للتسويات المالية والاقتصادية للمصالح الأمريكية فى المنطقة لسنوات طويلة قادمة دون أن يكون صاحب قرار سياسى مستقل.

(٤) روسيا.. المتحرك على مهل

اكتوت روسيا ـ أو الاتحاد السوڤييتى السابق ـ من جراء السياسات العربية المتناقضة خلال الثلاثين عامًا الماضية، فاختزنت الذاكرة السياسية الروسية ذكريات غير إيجابية تجاه سياسات ومواقف الدول والحكومات العربية ـ بل وحتى الفلسطينية ـ ومن ناحية أخرى فإن الانقلاب السياسى والاجتماعى الضخم الذى حدث فى روسيا منذ أغسطس من عام ١٩٩١، قد خلق قوى اجتماعية وسياسية جديدة هى أقرب فى تحالفاتها ورؤيتها لمستقبل روسيا للغرب عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص.

والحقيقة أن كل ما نجح فيه الرئيس الجديد «فلاديمير بوتين» طوال السنوات الستة الماضية هو وقف حالة الانهيار الاقتصادى والتدهور السياسى والانحطاط الاجتماعى والأخلاقى الذى صاحب فترة تولى «بوريس يلتسين» وجماعته الصهيونية الميل والهوى.

كما تمكن «بوتين» من خلق ما يمكن تسميته «كتلة الوسط السياسى» فى روسيا بين نفوذ اليسار الشيوعى التقليدى الذى حكم البلاد طوال سبعين عامًا ماضية، وقوى الخصخصة والليبرالية الجديدة التى كانت أقرب فى سلوكها السياسى والاقتصادى

لجماعات «المافيا» وعصابات النهب والتهريب، فأوقف حالة الانهيار تلك دون أن يقدم رؤية إستراتيجية بديلة تضمن لروسيا مكانًا مستقلًا ومقدرًا فى السياسات العالمية.

وقد انعكست هذه المحددات الروسية فى الأزمة الأخيرة ، فأعلن الرئيس الروسى «بوتين» على هامش اجتماعات مجموعة الثمانية (G ٨) المنعقدة فى ضيافة المدينة الروسية التاريخية «بطروسبرغ» عن تفهمه للموقف الإسرائيلى بعد أسر حزب الله للجنديين الإسرائيليين، وزاد على ذلك الاعتراف بحق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، وهو نفس الموقف الذى أعلنه الرئيس الأمريكى منذ اللحظة الأولى للأزمة والعدوان الإسرائيلى.

ومن هنا جاء البيان الختامى لقمة الثمانية محملًا «حزب الله» مسئولية الأزمة، دون أن يتطرق للتصرفات والتدمير الممنهج الذى تقوم به إسرائيل ضد البنية التحتية للبنان، وذلك على عكس الموقف الروسى المدعم نسبيًّا لإيران فى موضوع «الملف النووى» والرافض بالمطلق لفرض عقوبات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية على ذلك البلد، بسبب الاعتبارات الاقتصادية المحضة لروسيا، لذا فإن الصمت الروسى، والقبول بالإدارة الأمريكية للأزمة ومشاركتها لفرنسا فى ذلك هو موقف روسيا من بداية الأزمة وحتى نهايتها.

(٥) الدول العربية.. القطيعة بين الشعوب وحكوماتها

كشفت أزمة العدوان الإسرائيلى على لبنان فى يوليو من العام ٢٠٠٦، عن حالة الاختراق الواسعة التى حدثت للنظام الرسمى العربى، وانهيار إطاره الإقليمى. كما كشفت عن جوهر السياسات الحقيقية لبعض الأنظمة العربية، التى ظلت تتوارى خلف شعارات دينية أو عقائدية أو غيرها، وكان من أكبر تلك المفاجآت هو الموقف الرسمى السعودى من الأزمة التى بدأت بأسر حزب الله للجنديين الإسرائيليين.

صحيح أن النظام السعودى ينتهج سياسات منذ فترة طويلة معادية لفكرة العروبة أو الوحدة العربية أو القومية، وكذا المناهج الاشتراكية أو غيرها، وكان يبنى تحالفاته ـ وتبعيته ـ للسياسات الأمريكية فى المنطقة وفى العالم على شعارات ودعاوى دينية

ومعادية الشيوعية، بيد أن الجديد ، وبعد سقوط خطر الشيوعية، هو اقترابه المباشر للمواقف الإسرائيلية فى العدوان على الشعبين الفلسطينى واللبنانى دون أن يستطيع هذا النظام السعودى والعائلة الحاكمة فيه تقديم تبرير أخلاقى أو غطاء سياسى مقبول شعبيًّا.

وإذا كان النظامان فى مصر والأردن، قد انكشف دورهما الإقليمى باعتبارهما مجرد «سمسار إقليمى brokers regional » منذ ثلاثين عامًا أو يزيد، فإن الجديد هو الموقف الرسمى السعودى الذى أعلن عقب عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، إنها «مغامرة غير محسوبة يتحمل نتائجها وتبعاتها من قام بها»، وكانت هذه أكثر من مجرد إشارة واضحة لإسرائيل للقيام بعملية العدوان الهمجى على لبنان.

وقد استكمل الملك الأردنى المهمة بزيارته الخاطفة إلى القاهرة صباح إعلان الموقف الرسمى السعودى، لينتزع موقف مصرى مشابه، وهو ما حدث بالفعل، حيث صدر البيان الختامى للقاء المصرى الأردنى حاملًا نفس العبارات السعودية تقريبًا، وزاد عليها التصريحات الصحفية للرئيس المصرى العجوز التى ذهبت إلى حدود الخرف السياسى وتضامنه المكشوف مع إسرائيل، والاستهزاء بحزب الله، واصفًا إياه «البتاع ده»..!!

وبهذا انكشف الغطاء الإقليمى عن لبنان وحزب الله، وتهيأ المسرح للعدوان الإسرائيلى الجاهز الإعداد منذ أكثر من عامين. ولم تفلح محاولات إنقاذ البنيان الإقليمى المتداعى، سواء من جانب بعض الحكومات العربية المتورطة بدورها فى الحرب الأمريكية ضد «الإرهاب» ـ مثل اليمن والجزائر والسودان ـ أو من الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى.

لقد تشكل اصطفاف إقليمى جديد فى المنطقة يقوم على استبدال مصادر الخطر الإيرانية بالخطر الإسرائيلى، وأصبح هذا الاصطفاف يضم كل دول الخليج الست، ومصر والأردن، ناهيك عن انشغال العراق بحربه الأهلية وبتحالف حكومته مع الاحتلال الأنجلو ـ أمريكى.

فإذا أضفنا إلى الصورة الإقليمية الحالة الليبية التى ينشغل صاحبها بتأمين منصبه، والإعداد لتوريث نجله الحكم، فإن الوضع الإقليمى العربى يكاد يكون قد انهار تمامًا.

وقد انعكس هذا الوضع المتهالك على الأداء السياسى والدبلوماسى لدول المنطقة أثناء الأزمة، حيث التأخر فى اجتماع مجلس الجامعة العربية، ثم وبعد فترة من التأخير المتعمد جاء الاجتماع خاليًا من أى موقف إيجابى، بل خرج بفضيحة سياسية جديدة، حينما وقف الأمين العام لجامعة الدول العربية ليعلن عن «موت عملية السلام فى الشرق الأوسط» بينما وقف رئيس الدورة «وزير دولة الإمارات» ليعلن بجواره أن العملية لم تمت بعد..!!

وفى الختام خرج المجتمعون «العرب» بتوصية يتيمة تتمثل فى عرض الأمر على مجلس الأمن الدولى باعتباره صاحب الولاية الأصلية فى النزاعات الدولية..!!

ولم يتوقف مسلسل التدهور العربى السياسى والأخلاقى عند هذا الحد، فقد زادوا على الفضيحة طابع المهزلة، حينما قرروا عقد اجتماعهم التالى فى العاصمة بيروت المحاصرة جويًّا وبحريًّا وبريًّا، كتعبير عن دعم الحكومة والشعب اللبنانى، وذلك يوم ٧/ ٨ عبر استئذان الدولة المعتدية (إسرائيل) بالسماح لهم بالهبوط بطائرتهم العسكرية المصرية فى مطار بيروت المدمر وذلك عبر الولايات المتحدة، وبعضهم زاد الأمر فطلب الإذن مباشرة من إسرائيل..!!

لقد فرضت المعطيات الجديدة فى الصراع نفسها على ما بقى من دبلوماسية عربية جماعية، سواء كان بالمقاومة البطولية للمقاومة اللبنانية، أو التحركات السياسية الأمريكية والفرنسية التى عبرت عن نفسها فى مشروع القرار المشترك المقدم منهما إلى مجلس الأمن يوم ٥/ ٨، والذى رفضته الحكومة اللبنانية وقواها السياسية الوطنية، باعتباره مشروعًا ونصًّا متحيزًا بالمطلق إلى إسرائيل ويمنحها بالسياسة ما لم تستطع الحصول عليه بالحرب والعدوان، كما كان، لتمسك الحكومة اللبنانية بما سمى «مبادرة السنيورة ذات النقاط السبع» التى سبق وقدمها فى مؤتمر «روما» وأضاف إليها موافقة الحكومة اللبنانية بكل مكوناتها على نشر خمسة عشر ألفًا من أفراد الجيش اللبنانى

فى جنوب نهر الليطانى حتى الحدود الدولية مع «إسرائيل». فأصبح هذا بمثابة سقف التحرك الدبلوماسى العربى.

والمتأمل لهذه النقاط السبع التى قدمها رئيس الوزراء اللبنانى ـ المنتمى سياسيًّا وفكريًّا لجماعة المستقبل والرابع عشر من شباط ـ فى مؤتمر روما فى ١٨/ ٧، يكتشف أن بعضها يمثل تنازلًا لإسرائيل ومحاولة حقيقية لتطبيق ما تبقى من القرار الجائر (١٥٥٩)، ومن ثم فقد كان التفافًا على المقاومة وحزب الله، سواء فيما يتعلق ببند «بسط سيادة وسلطة الدولة على جميع الأراضى اللبنانية» أو بند «توسيع نطاق وصلاحيات مهام قوة الطوارئ الدولية على الحدود اللبنانية/ الفلسطينية المحتلة، لتكون قوة ردع معاونة لوحدات الجيش اللبنانى، وذلك كله مقابل وقف فورى لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من النقاط والقرى المحدودة التى احتلتها، وكذا مجرد تحديد الموقف الدولى لمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، أو نقل السيادة عليها بصورة مؤقتة إلى الأمم المتحدة لحين ترسيم الحدود مع سوريا، وأخيرًا العودة إلى اتفاقية الهدنة بين إسرائيل ولبنان الموقعة عام ١٩٤٩، مع إجراء عملية تبادل محدودة للأسرى.

على أية حال، فإن تحرك الأطراف العربية سواء أثناء عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب فى بيروت المحاصرة (٧/ ٨/ ٢٠٠٦)، أو المحاولات السعودية التى عبرت عن نفسها أثناء الزيارة التى قام بها وزير الخارجية سعود الفيصل إلى واشنطن فى الأسبوع الأول من الحرب، كانت مجرد تكرار لأفكار جماعة ١٤ شباط فى لبنان، ومثلت سقف الموقف العربى الرسمى المناهض جوهريًّا وفى العمق للمقاومة وحزب الله.

وباختصار، فإن الغطاء الإقليمى المطلوب الآن هو مجرد تنفيذ مضمون القرار العدوانى ١٥٥٩، ثم ما جاء مؤخرًا فى القرار ١٧٠١ الصادر بعد جهد من مجلس الأمن فى يوم السبت الموافق ١٣/ ٨.

(٦) حزب الله.. ومخاطر الداخل

بقدر ما يمثل التعدد والتنوع المذهبى والسياسى فى لبنان عمقًا حضاريًّا وذخيرة للتعايش، بقدر ما يحمل جرثومة هلاك ونقاط ضعف أثناء الأزمات، خاصة إذا استغلت قوى دولية عاتية بحجم الولايات المتحدة هذا التعدد والتنوع من أجل تحقيق أهدافها السياسية التى تتطابق فى هذه الفترة التاريخية مع أهداف إسرائيل وإستراتيچيتها فى المنطقة القائمة على التفتيت واللعب على المعزوفة الطائفية أو العرقية أو غيرها فى داخل المحيط الإقليمى العربى.

وعشية عملية أسر الجنديين الإسرائيليين، والقيام بالعدوان بعدها كانت عملية الشحن الطائفى والمذهبى تتحرك فى أكثر من اتجاه لصالح هدف واحد ووحيد هو نزع سلاح حزب الله، ودفع لبنان إلى ما يشبه معاهدة ١٧ آيار (مايو عام ١٩٨٣)، وكان اللاعبون الأساسيون فى هذا الشحن دولًا وحكومات متنوعة بعضها عربى (العائلة السعودية ورجال دينها) وبعضها الآخر غربى (الولايات المتحدة ـ فرنسا، وبالطبع إسرائيل).

لقد نجح تيار ١٤ شباط ـ بعد خروج التيار الوطنى الحر من جماعة ١٤ آذار ـ من تدويل الأزمة اللبنانية قبل مقتل رفيق الحريرى وبعده، وساندت هذه الجهود العائلة المالكة السعودية وفرنسا والولايات المتحدة ومن وراء الستار كانت إسرائيل، ووقف «حزب الله» وتيار المقاومة محشورًا فى الركن، مدافعًا عن ظهره الذى بدا أنه قد بات مكشوفًا بعد تورط النظام السورى فى مواقف وسياسات أودت بسوريا إلى خارج لبنان، ومن هنا وبعد أن فشلت قوى (١٤ شباط) من تنفيذ عملى لمهمة تجريد حزب الله من سلاحه، جاءت إسرائيل لتنفيذ المهمة بالحديد والنار، وبعلم هؤلاء ومسارعة بعضهم بالتواجد خارج لبنان فى تلك الفترة حتى لا يطوله رذاذ النار والبارود..!!

بيد أن النتائج الميدانية على الأرض لم تأت كما تصوروا ورغبوا؛ بسبب الصمود الأسطورى لمقاتلى حزب الله والمقاومة اللبنانية والالتفاف الشعبى حولها، وهكذا وجد أنصار التيار (الأمريكى ـ الصهيونى ـ السعودى) فى لبنان أنفسهم محشورين فى ركن ضيق.

فأمين الجميل طالب دون خجل ولا وجل وأثناء الأيام الخمسة الأولى من الحرب «حزب الله» والسيد حسن نصر الله بتسليم كل ما لديه من سلاح إلى الدولة اللبنانية وينتهى الأمر (حوار مع غسان بن جدو بقناة الجزيرة يوم ١٥/ ٧)، وكذلك تقريبًا وبنفس الألفاظ تحدث «سمير جعجع» صاحب مذبحة صابرا وشاتيلا، أما العماد «ميشيل عون» والتيار الوطنى الحر الذى يقوده فى الوسط المارونى ـ وهو التيار الغالب بين الموارنة ـ فقد تحلى بروح المسئولية الوطنية، وأدرك خصائص اللحظة وأبعاد العدوان الإسرائيلى، وكذلك فعل «سليمان فرنجية» زعيم تيار المردة فى شمال لبنان ونجاح واكيم وطلال أرسلان.

أما «وليد جنبلاط» فقد وجد نفسه ـ وبعد أن انقلب انقلابًا جذريًّا على التراث الوطنى للحزب الاشتراكى والتقدمى وكمال جنبلاط ـ محشورًا ومحصورًا فى وضع بائس، فأخذ خطابه وجماعته يراوح بين قديمه الوطنى وجديده الأمريكى ـ الإسرائيلى، كما جاءت مقررات ما سمى «القمة الروحية الإسلامية ـ المسيحية» التى انعقدت فى مقر البطريركية فى بكركى، على غير ما ترغب الولايات المتحدة وفرنسا، برغم المواقف السلبية المعلنة سابقًا للبطريرك «نصر الله بطرس صفير» أثناء زياراته لدول الغرب والولايات المتحدة قبل العدوان بعدة أسابيع قليلة.

أما «سعد الحريرى» وتياره ـ تيار المستقبل ـ فقد وجدوا أنفسهم إزاء وضع شديد الحرج بين الممول السعودى المتواطئ على المقاومة من جهة والشعب اللبنانى الذى يتعرض لأبشع عملية تدمير ممنهج لمقومات حياته من جهة أخرى، فتراوح خطابه السياسى بين مطالب هؤلاء وضغوط أولئك، وإن ظل محافظًا على موقفه الثابت من ضرورة نزع سلاح «حزب الله» بعد انجلاء غبار هذه الأزمة.

ولم يبق لهؤلاء رصيد فى الشارع السياسى يتحركون به للضغط على «حزب الله» للتسليم والاستسلام، وإنما ظلت لهم القدرة على التحرك الرسمى من خلال التركيبة التلفيقية لحكومة «فؤاد السنيورة» الذى ظل بدوره يدور حول القرار (١٥٥٩)، باحثًا عن وسيلة لتنفيذه دون الوصول إلى حافة هذا الدمار، وكان طرحه للنقاط السبع فى مؤتمر «روما»، دون التشاور المسبق والجاد مع كتلة المقاومة فى الحكومة ـ حزب

الله وحركة أمل ووزراء الرئيس لحود ـ هو أحد المناورات السياسية التى استهدف منها الحصول على الموافقة الأمريكية لوقف إطلاق النار والتنفيذ الحقيقى لمضمون القرار المذكور.

لقد أدار السنيورة الجهد الدبلوماسى الحكومى بروح القرار (١٥٥٩)، ولم يسع أبدًا لاستثمار نجاح المقاومة فى هزيمة إسرائيل عسكريًّا فى رفع سقف المطالب السياسية اللبنانية.

والسؤال.. وسط كل هذه الألغام المبثوثة داخليًّا ودوليًّا، كيف أدار «حزب الله» وقيادته السياسية هذه المعركة فى أبعادها السياسية؟

لقد أدار الحزب هذه المعركة وسط أوضاع سياسية بالغة التعقيد كما سبق وأشرنا، فمن جهة كشفت جولات الحوار «الوطنى» اللبنانى الطويلة قبل الحرب عن إصرار تيار ما يسمى (١٤ شباط) ومن خلفهم البطريرك «نصر الله بطرس صفير» على ضرورة نزع سلاح «حزب الله»، أو بمعنى أدق رغبة مؤكدة فى الانخراط فى مشروع التسوية السياسية لصراعات المنطقة الذى تديره الولايات المتحدة وإسرائيل، والمستهدف خلق شرق أوسط جديد.

ومن الناحية الأخرى، فإن التواطؤ المكشوف الذى أبداه زعماء ثلاث دول عربية ــ السعودية ومصر والأردن ـ مع العدوان الإسرائيلى وتحميلهم الحزب مسئولية هذه الحرب قد أضاف بأعباء سياسية جديدة على الحزب وقيادته، وكذلك فإن السياسة المزدوجة التى يمارسها رئيس الحكومة اللبنانية «فؤاد السنيورة» طوال العام المنصرم، كانت تشكل مخاطر جديدة على الحزب وإدارته لعملية تفاوض سياسية ناجحة مستقبلًا.

وبالمثل، فإن الحصار المضروب دوليًّا حول «حزب الله» وحلفائه فى سوريا وإيران، كان يضيف قيودًا على حركته السياسية وقدراته التفاوضية.

وبرغم هذه القيود الأربعة الصعبة، فقد نجح الحزب وقياداته فى إدارة معركة سياسية، خرج منها بأقل الخسائر الممكنة، واستطاع أن يقتنص بعض المكاسب السياسية، وإن

كانت لا تتناسب مع حجم نجاحاته فى الميدان العسكرى، لكنها على كل حال قد أضافت نصرًا معنويًّا لمجاهدى المقاومة وإلى الشعوب العربية والإسلامية.

وهنا نستطيع أن نشير إلى ثلاث ركائز أساسية فى إدارة حزب الله السياسية للحرب، مكنته من تجاوز الفخاخ الأمريكية والفرنسية ـ وحتى للأسف العربية ـ وهى:

الركيزة الأولى: صمود مقاتلى حزب الله وإبداعاتهم فى المجال التكتيكى والميدانى.

الركيزة الثانية: ثبات القيادة السياسية للحزب وخطابها المتزن وغير الانفعالى.

الركيزة الثالثة: الالتفاف الشعبى حول المقاومة، سواء داخل لبنان أو على امتداد الخريطة العربية والإسلامية، بل وحتى العالمية.

فإذا نحينا جانبًا العنصر الأول، باعتباره يدخل فى صميم الإدارة العسكرية للحرب، ويخرج بالتالى من مجال تحليلنا الراهن، فإننا نشير إلى أن قيادة حزب الله قد اعتمدت فى إدارتها للجهد السياسى على مجموعة من الوسائل والأساليب المتنوعة، يمكن إبرازها فى الوسائل التالية:

١ـ استخدام وسائل الإعلام بصورة متزنة والظهور الفعال للسيد «حسن نصر الله» خمس مرات ـ بمتوسط مرة واحدة كل ستة أيام أثناء القتال ـ لبث الطمأنينة وتوجيه رسائل سياسية لكافة الأطراف الداخلية اللبنانية من جهة، وللشعوب والحكومات العربية من جهة أخرى.

٢ـ تقديم ملف التفاوض ـ علنيًّا على الأقل ـ لرئاسات الدولة اللبنانية وقياداته ـ خاصة رئيسى الوزراء والنواب ـ سواء حول قضية تبادل الأسرى، أو بالنسبة للجهود السياسية بشأن وقف العدوان الإسرائيلى.

٣ـ الإدارة الجيدة والفعالة لعملية الإعمار التى بدأت بعد اليوم الأول لسريان وقف الأعمال القتالية، بما خفف من الضغوط المحتملة التى قد تمارسها أطراف إقليمية أو دولية أو داخلية على الحزب؛ بسبب مئات الآلاف من النازحين عن مناطق القصف فى الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.

لقد بدأت الإدارة السياسية للحرب من جانب حزب الله بالظهور المبكر لقائد المقاومة التاريخى «السيد حسن نصر الله» فى قناتى «المنار» و«الجزيرة» خلال الأسبوع الأول من العدوان، فحدد خطوط الحركة ووزع أدوار التفاوض لرئيسى الوزراء والنواب، فمنح الدولة ـ بالتعبير القانونى لا الشخصى ـ مساحة للحركة السياسية والدبلوماسية الواسعة، ونظرًا لمماطلة الولايات المتحدة وبريطانيا ـ وبقية دول التحالف الغربى الاستعمارى ـ فى الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولى، اندفع رئيس الوزراء «فؤاد السنيورة» كما سبق وأشرنا ودون تشاور مع بقية مكونات حكومته فى عرض ما يسمى «خطة السبع نقاط» فى مؤتمر «روما» المنعقد بتاريخ (١٧/ ٧) التى تضمنت نقاطًا تمثل تنازلًا مبكرًا للمطالب الأمريكية والأهداف الإسرائيلية، مما مثل إشارات مقلقة لقيادة المقاومة والتحالف الوطنى المتعاون معه، وقد انعكس هذا الموقف فى الاجتماع العاصف الذى جرى فى مجلس الوزراء بعد عودة السنيورة مباشرة من «روما»، واضطرت المقاومة ـ حفاظًا على حالة الإجماع الشكلى داخل التركيبة الحكومية ـ إلى إعلان موافقتها على «خطة السنيورة ذات النقاط السبع» والتى تحتوى على النقاط التالية:

١ـ وقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار.

٢ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من النقاط القليلة التى احتلتها داخل الأراضى اللبنانية.

٣ـ إجراء عملية تبادل للأسرى اللبنانيين بالجنديين الإسرائيليين.

٤ـ بسط سلطة الدولة ونشر الجيش اللبنانى جنوب نهر الليطانى وحتى الحدود الدولية.

٥ـ القبول بتوسيع وتعزيز قوات الأمم المتحدة المتواجدة فى الجنوب اللبنانى.

٦ـ تحديد الموقف من مزارع شبعا ووضعها تحت وصاية الأمم المتحدة لمرحلة انتقالية لحين تقرير وضعها النهائى وترسيم الحدود مع سوريا.

٧ـ العودة إلى اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان «وإسرائيل» عام ١٩٤٩م.

ولم يكن تعاطى «السنيورة» ـ المنتمى فعليًّا وحزبيًّا إلى التيار المعادى لوجود المقاومة ـ مع قضايا الحرب مختلفًا كثيرًا عن تعاطيه لقضايا القرار (١٥٥٩) والمطالب الأمريكية والغربية والإسرائيلية الخاصة بنزع سلاح حزب الله من حيث السياسة المزدوجة، والتعاطى بأكثر من لغة وأكثر من وجه مع المسؤولين الأمريكيين والفرنسيين من جهة، أو مع بقية أعضاء حكومته من جهة أخرى.

والحقيقة أن نمط الإدارة السياسية لقيادات حزب الله للصراع والسجال السياسى الداخلى قبل الحرب بعدة شهور قد نجح فى تحييد عناصر لبنانية معادية، كما نجح فى وقف اندفاع عناصر أخرى إلى أحضان عملية الغزو والعدوان الإسرائيلى ـ على عكس ما حدث أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ـ وكان لاتفاق التفاهم الذى تم بين حزب الله والتيار الوطنى الحر بزعامة «العماد ميشيل عون» فى مارس الماضى أثره الهائل فى إعادة فرز الصف المسيحى، وقد أدى ذلك إلى تحصين جانب هام من الجبهة الداخلية اللبنانية أثناء العدوان الأخير.

وبعد ظهور المشاهد الأولى لمذبحة قانا الثانية (٣٠/ ٧) التى راح ضحيتها حوالى ٥٨ مدنيًّا نصفهم تقريبًّا من الأطفال، تحركت آلة العمل الدبلوماسى الغربية، فتقدمت فرنسا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن تطالب فيه بوقف فورى لإطلاق النيران، فدفعت الولايات المتحدة ـ فى سبيل احتواء حالة الغضب العالمى ـ إلى التفاهم مع فرنسا لتقديم مشروع قرار مشترك بينهما، متضمنًا معظم المطالب والأهداف الأمريكية والإسرائيلية من العدوان والحرب.

وهنا عاد «السيد حسن نصر الله» للظهور مرة أخرى على الشاشة «بالمنار» ليقدم موقفه ورؤية المقاومة من مضامين المشروع الأمريكى ـ الفرنسى، وينبه الحكومة بضرورة الصمود ورفض هذا المشروع المشبوه، وكان لهذا الموقف المقاوم، تأثير فى إحراج كافة الأطراف داخل الحكومة اللبنانية، وبين وزراء الخارجية «العرب» الذين تنادوا للاجتماع فى بيروت ـ بعد استئذان إسرائيل المحاصرة بطائراتها الأجواء اللبنانية ـ وهو ما أسفر عن تشكيل وفد (عربى) للسفر إلى نيويورك لممارسة الضغوط والاتصالات على أعضاء مجلس الأمن من أجل تعديل صيغة المشروع المقدم، فصدر

القرار رقم (١٧٠١) متضمناً بعض المكاسب السياسية لإسرائيل، وحاذفاً فى نفس الوقت بعض الصيغ الخطرة والضارة بلبنان ومقاومته، وإن ظل الحكم النهائى على القرار هو أنه أعطى لإسرائيل غطاء سياسيًّا لهزيمتها العسكرية فى الميدان. والحقيقة أنه برغم الأداء العسكرى المبدع لحزب الله ومقاتليه، والأداء السياسى الهادئ والمتزن لقادته، فإنه ستظل هناك فجوة خطرة تتمثل فى عدم جواز ترك أمور التفاوض السياسى بين أيدى قوى وحكومات تناوئ المقاومة نصًّا وروحًا، لذا فإن الدرس الأول من هذه الأزمة هو ضرورة مشاركة حزب الله بفاعلية أكبر داخل الساحة السياسية اللبنانية من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية فيها، لضمان وجود ظهير سياسى رسمى يدافع عن المقاومة، بدلًا من أن يكون مجرد خنجر فى ظهرها.

□ □ □

ǹƐdžƷǩł ȝƿƴǩłƿ .. āłƐüǩł ğÊƣ ƒƑƿ ǯłƐǽƑ :ƘǺƸƘþ

..āłƐüǩł ğÊƣ ƒł ǰǭ ϴłǸƻƽ ơƣÊþ ƴüƛ

ǨƜƐǽƣ ʂ Ʒǩł āƘəƿ Ɛlj ƘƮǩł ƐĂƘƱǭ(*)

بعد مرور ثلاث سنوات من غزو واحتلال العراق.. كيف يمكن قراءة المشهد العراقى الراهن؟ وما هى تفاعلاته وتعقيداته واحتمالاته؟

دعونا نؤكد بادئ ذى بدء، أننا هنا بصدد حالة فريدة فى التحليل السياسى والإستراتيچى، تتداخل فيها كل عناصر الفعل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولا نبالغ إذا قلنا عوامل التأثير الدينى والأيديولوچى، ولو فى خلفية عملية اتخاذ القرار. ثم إنها بتفاعلها مع كل الأطراف المؤثرة فى المشهد العالمى الراهن تضع الأوضاع الإقليمية والدولية على فوهة بركان ثائر.

سوف نبدأ بقراءة أوضاع ثلاثة أطراف فاعلة بشكل رئيسى فى المشهد العراقى طوال السنوات الثلاثة الماضية، وهى:

- الولايات المتحدة.
- إيران.
- المقاومة العراقية الوطنية المسلحة.

على أن نترك عوامل التأثير الثانوية فى الوضع العراقى الراهن، مثل تركيا ودول الجوار العربية إلى الجزء الثانى من التحليل.

أولًا: الولايات المتحدة الأمريكية

حددت الولايات المتحدة وإداراتها الجمهورية اليمينية المحافظة أهدافها من غزو واحتلال العراق فى خمسة أهداف، هى:

(*) نشرت بجريدة الغد بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٦م.

١ـ إزاحة نظام حزب البعث وصدام حسين عن الحكم، بسبب تعويقه لمسيرة التسوية الأمريكية للصراع العربى ـ الصهيونى.

٢ـ وبالتالى تأمين إسرائيل والثأر لعملية قصفها بالصورايخ العراقية التى تمت أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتدمير البنية الصناعية والبحثية العراقية.

٣ـ التأمين والسيطرة المباشرة على آبار نفط العراق، بعد أن تأمَّن للولايات المتحدة السيطرة المباشرة على آبار نفط الكويت والسعودية وبقية مشيخات الخليج العربى.

٤ـ التواجد ـ بقوة النيران هذه المرة ـ فى منطقة وسط وغربى آسيا، وفى الجوار المباشر لإيران ـ باعتبارها التهديد المباشر الآن للمصالح الأمريكية ـ وكذا الصين والهند باعتبارهما تهديدًا محتملاً، أو منافسًا صاعدًا فى المستقبل.

٥ـ بداية إجراء عملية مخططة ومقصودة لذاتها ـ بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ـ لتغييرات جيو ـ سياسية وثقافية فى منطقة الشرق العربى والإسلامى، تتخذ من شعار «الإصلاح الديمقراطى والسياسى» غطاء أخلاقيًا لها، وتمتد لتشمل سوريا ولبنان ومصر والسودان ومشيخات الخليج والسعودية وبقية دول المنطقة التى أطلقوا عليها الشرق الأوسط الكبير.

والسؤال الآن فى ضوء محاولتنا للتقييم الإستراتيچى للوضع الراهن:

ما الذى تحقق من هذه الأهداف الأمريكية بعد ثلاث سنوات فى العراق؟

والحقيقة أنه وباستثناء هدف إزاحة نظام الرئيس صدام حسين وحزب البعث من حكم العراق، لم يتحقق شىء حقيقى من أهداف الولايات المتحدة، حيث شكلت المقاومة العراقية المسلحة، ومنذ اللحظة الأولى لدخول القوات الأمريكية «بغداد» حائط صد إستراتيچى أمام تحقيق بقية الأهداف الأمريكية:

١ـ فلا هى أمنت احتياجاتها من النفط العراقى، الذى انخفض إنتاجه من ٣ ملايين برميل يوميًا فى المتوسط قبل الغزو، إلى أقل من ١,٥ مليون برميل يوميًا بعد

الاحتلال، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمى من أقل من ٢٨ دولارًا للبرميل قبل الغزو إلى أن تجاوز حاجز الستين دولارًا فى مطلع عام ٢٠٠٦م.

٢ـ ولا هى تمكنت من استكمال اجتياح المنطقة العربية، وإجراء التغييرات التى تطلبها وتلح عليها، ولولا ضعف وهوان الحكام العرب من أمثال حسنى مبارك أو العائلة السعودية أو مشايخ الكويت والإمارات وغيرها لواجهت الولايات المتحدة والإدارة الجمهورية اليمينية الحاكمة فضيحة سياسية وكارثة كاملة لسياساتها فى المنطقة.

٣ـ كما أن هدف تأمين إسرائيل من ناحية العراق، قد قابله تصاعد خطر إيرانى ونفوذ إيرانى متعاظم فى المنطقة، بعد فراغ القوى الذى حدث فى العراق، فامتد الزحف الإيرانى من جنوب العراق كله ووسطه، إلى سوريا، انتهاء بجنوب لبنان، ومع أزمات الولايات المتحدة مع فنزويلا ويسار أمريكا اللاتينية الزاحف إلى الحكم هناك، فإن مجالات أوسع لصراعات القوى الدولية فى سبيلها للتحقق.

٤ـ ومع تصاعد أعمال المقاومة العراقية الباسلة، وافتضاح أمر السلوك الأمريكى والبريطانى، وعملائهم حكام العراق الجدد، الذين جاءوا بصحبة دباباتها، فإن موجة الاحتجاجات العالمية قد حسرت أى مبرر أخلاقى لهذه الحرب العدوانية التى خلت منذ لحظة اندلاعها الأولى من أى مشروعية قانونية دولية، وهو ما من شأنه وضع أمريكا وإسرائيل وبريطانيا فى دائرة الدول الخارجة على القانون الدولى والمشروعية الأخلاقية.

٥ـ وقد أدى كل هذا، إلى وضع جعل فيه إمكانية انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى مستقبلًا محل شك كبير، كما أنه يشكل خميرة قوى ضغط لبلورة ملامح تعدد أقطاب وتعدد مصادر القرارات الدولية، وعلينا هنا أن نلاحظ التحركات الروسية والصينية الأخيرة سواء فى عقد صفقات تسلح مع إيران وسوريا أو استقبال قادة «حماس» لنكتشف صعوبة تعايش هذه القوى الدولية مع انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى.

٦ـ وإذا أضفنا إلى كل هذا، أن عملية غزو واحتلال العراق، بما خلقته من فراغ القوى فى الساحة العراقية قد حققت مكاسب إستراتيجية هائلة «لإيران»، من حيث تنامى نفوذها فى جنوب العراق، وصعود نفوذ المرجعيات الدينية ـ الشيعية والسنية ـ فى الخطاب العام فى العراق، بما أدى إلى نسف كل الدعاوى الأمريكية حول بناء دولة ديمقراطية علمانية حديثة فى ذلك البلد، ثم صعود الجماعات السياسية الإسلامية فى طول المنطقة العربية والإسلامية بدءًا من باكستان شرقًا وصولًا إلى المغرب غربًا.

ومن هنا، فإننا نستخلص أن نصف هزيمة إستراتيچية قد تحققت فعلًا للمشروع الأمريكى فى المنطقة والعالم، وأن نصف الهزيمة الثانى يتوقف على تداعيات ما يجرى من محاولات خلق اصطفاف طائفى فى العراق تمهيدًا لإشعال فتيل الحرب الطائفية فيه.

وبالمقابل تحركت الولايات المتحدة من أجل إنقاذ ما بقى لها من كبرياء فى رقصة الذئب الأخيرة، فبدأت فى تطبيق تلك السياسة التى أعلن عنها السفير الأمريكى الصهيونى «مارتن إنديك» بعد أسبوع واحد من احتلال بغداد، حيث قال «إن السياسة المثلى التى ستتبعها الولايات المتحدة فى العراق هى السياسة الاستعمارية التقليدية.. أى فرق تسد». فحركت عناصر الحرب الطائفية مستفيدة من وجود عناصر جديدة فى الساحة العراقية من أجل إحداث اصطفاف وتخندق فى المجتمع العراقى، يقوم على فكرة «الانتماء المذهبى» بديلًا عن الانتماء الوطنى أو القومى، فبدون هذا الاصطفاف الطائفى فإن مشروع وجود وهيمنة قوى مثل:

- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
- حزب الدعوة الشيعى.
- فيلق بدر المؤيد من قبل الحرس الثورى الإيرانى.
- بعض المرجعيات الدينية الشيعية وعلى رأسها السيد السيستانى.

وكل هؤلاء لا مستقبل سياسى لهم فى العراق بدون إحداث هذا الاصطفاف الطائفى، كما أنه يضعهم فى خطر شديد إذا لم ينجحوا فى تحقيقه.

وتلاقت فى هذا مصالح أطراف وقوى قد تبدو متناقضة سياسيًّا وأيديولوچيًّا مثل:

- الموساد الاسرائيلى.
- أجهزة الاستخبارات الإيرانية والحرس الثورى.
- أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية.
- حزب ما يسمى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.
- حزب الدعوة الشيعى.
- أحزاب وقوى عميلة بوضوح مثل المؤتمر الوطنى (أحمد الجلبى) وحزب الوفاق الوطنى (أياد علاوى) وغيرهما.
- الحزبين الكرديين الرئيسيين بزعامة مسعود برازنى وجلال طالبانى، بهدف ضمان انشغال العرب السنة والعرب الشيعة ببعضهم بعضًا وبمشاكلهم الطائفية، بما يضمن فترة استقرار طويلة لمشروع الدويلة الكردية المنفصلة فى شمال العراق وبناء هياكلها السياسية والتنظيمية والعسكرية، وتهيئة المسرح الدولى لقبولها فى الوقت المناسب (حالة كوسوفو مثلًا).

وهكذا أصبحت هذه القوى على الأرض تعمل بصورة منفردة من أجل تحقيق نفس الهدف، ألا وهو إدخال العراق فى «اصطفاف طائفى» يمزقه ويهيئه إلى مرحلة اقتتال داخلى طويل الأجل.

وإذا فشل سيناريو تفجير «الحرب الأهلية الطائفية» تكون الهزيمة الأمريكية الإستراتيچية الكاملة قد تحققت، وسيترتب عليها تغيير شكل وملامح وآليات عمل النظام الدولى كله.

أما إذا نجح سيناريو «تفجير الحرب الأهلية الطائفية» ـ لا قدر الله ـ فإن المشهد العراقى سوف ينفتح على احتمالات شديدة الخطورة، وسيجر خلفه ـ لا محالة ـ المشهد الإقليمى كله بسبب احتمالات تدخل عسكرى إيرانى مباشر داخل العراق

لدعم ومساندة عملائها وأتباعها، مما سيجبر أطرافًا عربية وإقليمية أخرى للتدخل لمساندة أطراف عربية أخرى، وستصاب بلهيب النار كل الأنظمة الخليجية ومشيخات الخليج التى لعبت دورًا مدمرًا للعراق خلال عملية الغزو الأنجلو ـ أمريكى، خاصة الكويت والبحرين والسعودية.

تحت كل الظروف، فإن سيناريو التفجير الداخلى سوف يسمح للولايات المتحدة بفترة التقاط أنفاس من أعمال المقاومة العراقية المسلحة بما يحقق لها أحد أمرين:

- إما انسحاب آمن لقواتها من العراق، وترك الجميع فى حرب ضد الجميع، بما يحفظ بعض ماء وجهها ويحقق لها هدف تدمير هذا البلد لسنوات طويلة قادمة.
- أو أن يضطر بعض الأطراف العراقية المتقاتلة إلى طلب المساندة والدعم من القوات الأمريكية، تجنبًا لمذابح جماعية تبدو ملامحها حاضرة الآن فى المشهد العراقى بعد ظهور ما يسمى فرق الموت التى تديرها جماعات فيلق بدر المدعومة من الحرس الثورى الإيرانى وأجهزة الاستخبارات الإيرانية، وهنا تتحول قوات الاحتلال الأمريكية إلى مشارك فى العمليات، أو «وسيط تحت النار» أو قوة فصل بين الطرفين، وهو سيناريو كابوسى للعرب بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وهنا نود أن نؤكد على حقيقة فى العمل الإستراتيچى الأمريكى، وهى أن تقسيم العراق أو الإبقاء عليه موحدًا ـ وضعيفًا ـ ليس هدفًا أمريكيًّا محددًا مسبقًا، وإنما هو متروك من المنظور الأمريكى للتطورات التى ستجرى على الأرض، فإذا كان الإبقاء على العراق موحدًا ـ بسلطة مركزية ضعيفة ـ يحقق المصالح والأهداف الأمريكية التى أشرنا إليها، فسوف يبقون عليه موحدًا، أما إذا كانت ضرورات المصالح والأهداف الأمريكية تقتضى تقسيمه وتقطيعه شيعًا وأحزابًا وأعراقًا فسوف يدفعون إلى هذا المصير دون تردد.

ثانيًا: إيران بين الاصطفاف المذهبى والورقة الكردية

إيران هى الكاسب الأعظم مما جرى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، سواء من جراء اندفاع الإدارة الأمريكية اليمينية ذات الميول الصهيونية

الواضحة، فى عمليات غزو واحتلال «أفغانستان» فى نوفمبر عام ٢٠٠١، أو فى غزو واحتلال العراق فى مارس من عام ٢٠٠٣م.

لقد أعطى اندفاع المحافظين الجدد والتيارات الصهيونية المسيطرة على دفة أجهزة صناعة القرار فى الولايات المتحدة (الكونجرس ـ البيت الأبيض ـ وزارة الخارجية ـ البنتاجون ـ أجهزة الاستخبارات ـ بعض وسائل الإعلام) لأشد خصومهم (إيران) أوراقًا إستراتيچية كبرى فى حرب «النفوذ» وحرب «المواقع» على مستوى المنطقة والعالم.

١ـ ففى أقل من عامين تخلصت إيران من عدوين لدودين هما:

- حكم الطالبان الجهول على حدودها الشرقية.
- وحكم البعث وصدام حسين على حدودها الغربية.

وقد حدث هذا بدون أن تتكلف إيران نقطة دم واحدة..!!

٢ـ ثم إنها ولأول مرة فى تاريخها تتواجد عسكريًّا (الحرس الثورى) واستخباريًّا (بأربعة آلاف نقطة استخبارات مغطاة بمشاريع) داخل الكتلة العربية (السنية) لتؤسس بذلك وجودًا اجتماعيًّا وسياسيًّا طويل الأجل، يمتد من جنوب العراق ومحيط بغداد، واصلًا إلى كركوك والموصل، ومخترقًا بالأفق إلى جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت.

٣ـ ومن أسف فإن مستقبل هذا النفوذ الإيرانى فى مساحة هذا القوس يرتهن بثلاثة عوامل تبدو متناقضة إلى حد كبير:

الأول: أن يكون الاصطفاف الشيعى هو أحد مكونات وفاعليات هذا النفوذ، وهو ـ كما هو واضح ـ مكون طائفى وعقائدى بامتياز، يتناقض فى الجوهر والعمق مع مشروع المقاومة الوطنية العراقية المسلحة للاحتلال، ومع المكون القومى العربى، وطموح بناء دولة مدنية حديثة.

الثانى: أن هذا الاصطفاف الطائفى الذى تسعى إليه إيران سيكون أيضًا فى مواجهة مع المشروع الصهيونى، وفى إطار المنظور الإيرانى الضيق للصراع ـ المنظور العقائدى

الإسلامى ـ وهنا يتناقض الموقف الإيرانى مع سياسات الأنظمة العربية كافة التى تسعى إلى تسوية سياسية للصراع بأى ثمن مع أمريكا وإسرائيل.

الثالث: أن إيران ومشروعها فى العراق يحتاج إلى بعض الوقت لبلورة واستقرار هذا الاصطفاف الجديد، مما يؤدى عمليًّا وميدانيًّا، إلى تلاقيه مع مشروع الاحتلال الأنجلو ـ أمريكى للعراق، والحديث حول الاستقرار فى هذا البلد من جانب إيران أو الولايات المتحدة، يعنى بكل وضوح إتاحة الوقت الهادئ حتى يحقق كل طرف منهما أغراضه من احتلال هذا البلد العربى الهام.

وهنا مناط تفسير المواقف الإيرانية وعدم رغبتها فى تفجير الصراع مع إسرائيل فى جنوب لبنان، أو مع الولايات المتحدة فى الساحة العراقية. وهنا أيضا مناط المفارقة والتناقض بين المواقف السورية والمواقف الإيرانية على الساحة العراقية، فبينما يتطلب حماية الأمن القومى لسوريا وأمن نظامها الحاكم، ازدياد أعمال المقاومة العراقية المسلحة ضد القوات الأمريكية وعملائها، فإن الموقف الإيرانى على العكس، يحتاج إلى تكريس هيمنة أتباعه وأعوانه على السلطة السياسية (المجلس الأعلى وحزب الدعوة.. إلخ) وإدارة عملية سياسية تحت راية الاحتلال، ومن ثم الحاجة إلى وقف أعمال المقاومة العسكرية وإبقائها فى إطارها السلمى (مظاهرات مثلًا)، ومن هنا ولولا وجود اتفاقيات ومصالح سورية ـ إيرانية فى مجالات أخرى خاصة فيما يتعلق بإسرائيل وحزب الله، لتفجر الصراع علنًا بين البلدين بسبب تلك المواقف المتناقضة على الساحة العراقية.

٤ـ نعود إلى ما تحقق إستراتيجيًا لإيران من جراء حماقة واندفاع السياسة الأمريكية، مثلًا فى مجال النفط والطاقة حيث حدث الآتى:

(أ) أدت السياسة الأمريكية ـ بالإضافة إلى نهب نفط العراق ـ وأعمال المقاومة المسلحة إلى تخفيض إنتاج العراق من النفط من نحو ٣ ملايين برميل يوميًّا قبل الغزو، إلى أقل من ١,٥ مليون برميل فى الوقت الراهن.

(ب) ومع بلوغ طاقة الإنتاج أقصاها فى السعودية (١٠ ملايين برميل يوميًّا) وبقية دول الخليج (من ٧ إلى ٨ ملايين برميل يوميًّا) وهذه الدول طالما لعبت دور حصان طروادة فى منظمة أوبك لصالح الولايات المتحدة، فلم يعد متاحًا لديها قدرة على

تعويض أى نقص جديد ينتج عن توقف إيرانى عن التصدير أو الاضطرابات فى السوق العالمية للنفط بسبب الموقف فى فنزويلا أو نيجيريا أو بوليفيا.

(ج) ومع تصاعد حدة الاضطرابات فى نيجيريا وحوض نهر النيجر، ومن ثم توقع نقص صادراتهما من النفط، فإن إيران تجد نفسها فى مركز تفاوضى أقوى فى مجال الطاقة.

(د) وكذلك مع تحول فنزويلا من عميل نفطى للولايات المتحدة طوال عقدى السبعينيات والثمانينيات، إلى طرف معادٍ ومناوئ للسياسات الأمريكية تحت حكم القائد التاريخى «هوجو شافيز» وكذا صعود حكم اليسار فى بوليفيا ـ منتج واعد للغاز الطبيعى ـ وتشيلى والأرجنتين والبرازيل، فإن قوس ضخم من أزمات الطاقة يوشك أن يتشكل فى المشهد العالمى.

(هـ) وإيران هنا بإنتاجها الذى يزيد عن ٤ ملايين برميل يوميًّا، واحتمالات قوية للغاز الطبيعى فى المستقبل، تمتلك أوراقًا تفاوضية هائلة فى مواجهة حرب النفوذ والتأثير العالمى، سواء فى ملفها النووى أو فى غيرها من المجالات ـ وهو ما سنعرضه فى الجزء الثانى من هذه الدراسة ـ خاصة بعد أن تزايدت أسعار برميل النفط من أقل من ٢٨ دولارًا للبرميل عشية غزو واحتلال العراق، إلى أن تجاوز حاليًّا حاجز الستين دولارًا للبرميل الواحد.

وقد مكن هذا المعطى الاقتصادى والسياسى الجديد لإيران من الاندفاع فى مشروعها لامتلاك أسرار القدرة النووية السلمية وما بعد السلمية، مستفيدة من أوراق التأثير والنفوذ التى باتت فى قبضة يديها الآن.

ومن هنا فإن عملية التفاوض المزمع إجراؤها بين الولايات المتحدة وإيران ـ والتى جاءت بغطاء من أحد رجال إيران فى العراق هو عبد العزيز الحكيم ـ سوف يشتمل على كل الملفات ولن يقتصر على البحث فى الشأن العراقى، وفى إطار تبادل صفقات ومصالح إستراتيجية واسعة النطاق، بينما يقتصر الموقف المصرى والعربى على المشاهدة والحسرة؟

□ □ □

(*)ãłƸüǩł ǯǨǪƽYƸ g ǺǪŪ ηØǄłƸǽ âł YǸ ǂ ƬǪǩ ηØʅØơłƸǪƽ èł YǨūƛ àł

فجأة فى الأسبوع الأول من شهر (أيار/ مايو) ٢٠٠٦.. اشتعل لهيب النار فى شمال منطقة كردستان العراق على الحدود الإيرانية ـ العراقية، ونقلت وكالات الأنباء أخبار الحشود العسكرية الإيرانية ـ والتركية ـ فى منطقة المثلث الحدودى بين الدول الثلاث. والسؤال الذى يشغل الفكر والعقل الإستراتيچى المتابع عن كثب للتطورات الجارية فى الملف العراقى هو:

ما هى الأبعاد الحقيقية لهذه التطورات الجديدة؟ وما هى علاقتها بواقع الصراع الضارى الجارى داخل العراق وحوله؟ وما هو تأثيره على كامل النسق الإقليمى الذى يتصارع على إعادة صياغة وبناء العراق قوى دولية مؤثرة ـ كالولايات المتحدة وبريطانيا ـ وأخرى إقليمية فاعلة أبرزها إيران وإسرائيل وتركيا؟

والحقيقة، فإن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات، من أجل التعرف على حقائق الوضع الجيو ـ سياسى فى المنطقة يتطلب كذلك، إعادة فك وتركيب دوافع وتحركات تلك الأطراف الدولية والإقليمية فى هذه اللحظة بالذات، ثم رصد مواقف وأهداف الأطراف الكردية الانفصالية فى شمال العراق، سواء باعتبارها طرف «لاعب» ـ بما يفوق قدراته وإمكانياته ـ أو بصفته كالعادة مجرد «مارولت» على مسرح عرائس القوى الإقليمية والدولية.

١ ـ الأكراد.. والفرصة المستحيلة

منذ أن فرض نظام الحظر الجوى على شمال العراق عام ١٩٩١، من قبل قوات التحالف الغربى والولايات المتحدة، تحولت كردستان العراق إلى «محمية أمريكية»، تعززت فيها قدرات الأحزاب الكردية الانفصالية، وفى الصدارة منها الحزب الديمقراطى الكردستانى (بزعامة مسعود برزانى)، وحزب الاتحاد الوطنى الكردستانى

(*) نشرت بجريدة الغد بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦م.

(بقيادة جلال طالبانى)، وخلال أكثر من ثلاثة عشر عامًا من الحصار الخانق على الشعب والنظام العراقى السابق، تأسست بنية تحتية لدولتين كرديتين فى شمال العراق، أحداهما بعاصمتة (آربيل) والأخرى فى (السليمانية)، لكل منها برلمانها وجيشها وشرطتها وجماركها وحكومتها.. إلخ.

بيد أن الغزو والاحتلال الأنجلو ـ أمريكى للعراق الذى بدأ فى العشرين من مارس عام ٢٠٠٣، وانهيار الحكومة المركزية فى (بغداد) وتفكك جيشها، قد منح القوى الانفصالية الكردية، ما اعتبرته فرصة العمر التاريخية، وقدرت أنه إذا ما أفلتت هذه الفرصة من أيديهم فربما لن تتكرر أبدًا.

وهكذا بدأت عجلة الانفصال الكردية فى الدوران، وبرغم الرفض الإقليمي سواء من جانب سوريا أو تركيا، أو حتى صمت إيران المشوب بالحذر، فقد استمرت إجراءات الانفصال الكردية متمثلة فى الآتى:

١ ـ الدفع بقوة من أجل تمرير القانون/ الجريمة المسمى «قانون إدارة الدولة العراقية» الذى صاغه المحامى الصهيوني الأمريكى «نوح جولدمان» وأصدره الحاكم الأمريكى «بول بريمر»، وضمن فيه للأكراد الانفصاليين وضعًا استثنائيًّا فى حكم العراق أو الانفصال، وقتما يرون أن البيئة الدولية والإقليمية مهيأة لذلك، وساعدهم على ذلك تواطؤ إيرانى بالصمت وقبول أعوان إيران فى العراق من أمثال الحكيم وإبراهيم الجعفرى وأحمد الجلبى وغيرهم.

٢ ـ العمل على إقامة حكومة موحدة بين الطرفين الكرديين المتنازعين على كردستان العراق (طالبانى وبرزانى) وكذا إقامة برلمان موحد.

٣ ـ انتخاب رئيس لإقليم كردستان العراق (البرزانى) له من الصلاحيات والسلطات ما يزيد على ما يملكه رئيس جمهورية العراق ذاته، مع إزاحة «الطالبانى» إلى موقع رئاسة الجمهورية العراقية، وضمان وزير خارجية للدولة العراقية الجديدة من قيادات الأكراد الانفصاليين «هوشيار زيبارى» لضمان تمرير البنية الجديدة وكسب الوقت.

٤ـ استمرار الضغط ـ إلى حد التهديد بالسلاح والانفصال ـ من أجل ضم «كركوك» الغنية بالنفط، إلى إقليم كردستان العراق من أجل ضمان وتأمين الأساس الاقتصادى للدولة الانفصالية، مع إجراء عمليات تطهير عرقى فى كركوك لصالح الأكراد.

٥ـ ثم إنه ومع وجود القوات الأمريكية وبعض حلفائها فى كردستان العراق، تأمن إلى حد كبير الإقليم من مخاطر الاختراق العسكرى التركى للحدود العراقية، ومهاجمة أوكار حزب العمال الكردستانى التركى، وبالتبعية منع قيام دولة كردية انفصالية فى شمال العراق.

وإزاء رفض سوريا وتركيا لهذا الواقع الجيو ـ سياسى الجديد فى شمال العراق، قام الانفصاليون الأكراد ـ خاصة جماعة مسعود برزانى ـ بالضغط على الدولتين من خلال تعزيز وتوفير الملاذ الآمن لجماعات حزب العمال التركى الذى نشط بعملياته داخل تركيا، كما قام بتنشيط عناصر التمرد الانفصالى الكردية فى سوريا التى ظهرت فى أحداث «القامشلى» عام ٢٠٠٤، ولم يتردد «هوشيار زيبارى» و«مسعود برزانى» فى التلويح علنًا بتهديد الدولتين، إذا ما استمروا فى الممانعة ودعمهم لعناصر المقاومة الوطنية العراقية من الحدود السورية.

ولم يحل دون إعلان انفصال كردى فى شمال العراق فعلًا سوى ثلاث حقائق عنيدة على الأرض:

الأولى: تردد الولايات المتحدة فى القبول بدولة كردية انفصالية فى هذه المرحلة، لما يمثله ذلك من احتمال تفجير كامل الوضع داخل العراق وفى الجوار الإقليمى المباشر، خاصة مع تزايد مخاوف حلفائها الأتراك، وبعض الدول العربية الأقل شأنًا مثل مصر والسعودية.. إلخ.

الثانية: أن قضية هضم «كركوك» لم تحسم بعد، وتزايدت ممانعة بعض القوى السياسية العراقية التى كان يظن أن غنيمة الجنوب العراقى سوف تدفعهم للتغاضي عما يحدث فى «أكردة كركوك» سواء جاء الرفض الجديد من القوى الشيعية مثل

حزب الدعوة أو مقتدى الصدر والتيار الصدرى، أو من القوى الوطنية والعلمانية والسنية التقليدية.

الثالثة: أن القوى الكردية الانفصالية الأساسية، قد حظت فى العملية السياسية الجديدة التى أدارها الاحتلال منذ يوليو من عام ٢٠٠٣ بدور «اللاعب الرئيسى»، وهو ما سمح لهم بالهيمنة على المناصب الرئيسية فى النظام السياسى الجديد مثل رئيس الجمهورية ووزير الخارجية ووزير التخطيط ونائب رئيس الوزراء وغيرها، واستخدامهم بذكاء للتناقضات العدائية المتزيدة بين الأحزاب الطائفية الشيعية الموالية لإيران (مثل حزب الدعوة وحزب المجلس الأعلى وغيرهما) من جهة، والأحزاب والقوى الوطنية والعلمانية والسنية من جهة أخرى، بما يعطى القوى الكردية الانفصالية مساحة نفوذ على القرار السياسى فى العراق بأكبر كثيرًا من حجمهم السياسى والديموجرافى.

لقد مكن هذا الحال فى الداخل العراقى، تمدد نفوذ الحزبين الكرديين الانفصاليين، فتصوروا أنهم قادرون على أداء دور إقليمى مؤثر فى إطار اللعبة الدولية التى ترعاها وتديرها الولايات المتحدة.

٢ـ الأكراد.. واللعبة الإقليمية الخطرة

مثلما استخدمت الحركة الصهيونية وإسرائيل يهود الشتات «الدياسبورا»، تصورت الأحزاب القبائلية الكردية أنها قادرة على استخدام الامتدادات «القومية» والعشائرية الكردية فى دول الجوار الإقليمى أداة للتأثير وانتزاع المكاسب، بدا هذا واضحا فى ثلاثة محاور:

المحور الأول: فى أحداث «القامشلى» فى سوريا، والتى كانت بمثابة إنذار لحكومة ونظام البعث فى سوريا.

المحور الثانى: فى التغاضى عن نشاط حزب العمال الكردستانى التركى الذى قام بتصعيد عملياته فى جنوب شرق تركيا ، كوسيلة ضغط على تركيا وتحذيرها من مغبة رفضها وممانعتها لوجود دولة كردية شبة مستقلة فى شمال العراق.

المحور الثالث: ظهور التعاون المكثف مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية، وفى عمليات تسلل واختراق داخل الحدود الإيرانية بهدف جمع المعلومات والبحث عن وسائل لتفجير التمرد الكردى فى شمال غرب إيران، وفى إطار إستراتيجية أمريكية ـ بريطانية مشتركة لزعزعة النظام الإيرانى من الداخل، كبديل عن توجيه ضربة عسكرية مباشرة لمنشأتها النووية، التى ربما لم تتوافر وسائلها، أو يصعب تحمل نتائجها، وقد بلغ مستوى التعاون إلى حد إرسال طيارين أكراد إلى إسرائيل للتدريب لديها.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إعلان الأحزاب الكردية الانفصالية، رفضها حالة «الاصطفاف الطائفى» الشيعى الذى تديره وتقوده الأحزاب الشيعية الطائفية الموالية لإيران ـ مثل حزبى الدعوة والمجلس الأعلى ـ وكذا حالة الاصطفاف السنية، يعاند بذلك الموقف الإيرانى وطموحاته فى العراق، وهو ما عكسته بوضوح نجاح تلك الأحزاب الكردية ـ وبالتعاون مع القوى الأخرى ـ فى إقصاء ربيب إيران «إبراهيم الجعفرى» من منصب رئاسة الوزراء فى الفترة الأخيرة.

إذا كانت هذه هى القراءة الصحيحة للأوضاع الجيو ـ إستراتيجية فى شمال العراق وحوله، فإن الحشود الإيرانية والتركية على الحدود مع كردستان العراق تشير إلى تطورات وتداعيات جديدة يمكن رصدها على النحو الآتى:

١ـ إن تزامن الحشود العسكرية الإيرانية والتركية على الحدود هناك تؤكد أن تنسيقًا إستراتيجيًّا قد حدث بين القيادتين سواء على المستوى السياسى أو العسكرى بهدف حصار التمدد الكردى فى المنطقة.

٢ـ كما أن القصف الإيرانى لبعض معاقل حزب العمال الكردستانى التركى، هو بمثابة رسالة لا تخطئها العين لقادة الأكراد العراقيين بأنه من غير المسموح لهم الذهاب بعيدًا فى مطالبهم داخل العراق ذاته، وإلا اصطدموا بالمصالح الإيرانية فيها، حتى لو تصوروا أنهم «محمية أمريكية».

٣ـ كما أن استخدام الورقة الكردية داخل إيران عبر نشاط المتسللين الأكراد العراقيين، هى خطوط حمراء لن تتسامح إيران بشأنها، ولن تسمح بالتالى بتكرار أحداث

«القامشلى» السورية على الأراضى الإيرانية، أو أحداث «الأهواز» فى إقليم خوزستان.

٤ـ وبالمقابل فإن ضرورات تسوية «الطبخة» السياسية الإيرانية داخل العراق تستدعى الضغط على الإرادات السياسية للأطراف العراقية المناوئة لطهران، وفى مقدمتها الأحزاب الكردية التى تصورت أن وجودها فى الشمال سيجعلها بمنأى عن النفوذ الإيرانى المتصاعد فى جنوب ووسط العراق، وهنا فإن هذه الحشود وعمليات القصف داخل الشمال الكردستانى العراقى، يشكل أداة ضغط على الأطراف الكردية فى الشمال، من أجل تليين المواقف، وإشعارهم أن المحيط الإقليمى لكردستان العراق هو قوة لا يمكن تجاهلها تحت وهم الحماية الأمريكية.

٥ـ وإذا كانت تركيا قد تجنبت وامتنعت عن عمليات الاختراق العسكرى الواسع النطاق الذى كانت تقوم به بين الفينة والأخرى فى الشمال العراقى لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستانى التركى، وذلك بعد التواجد الأمريكى المباشر فى تلك المنطقة عام ٢٠٠٣، خوفًا من الاحتكاك بالقوات الأمريكية وحلفائها هناك، فإن القصف الإيرانى المحدود لبعض النقاط والقرى الحدودية العراقية، هو محاولة أولية «لجس النبض» لردود الفعل الأمريكية تجاه القصف، وربما كان هذا مجرد سيناريو محتمل لاختراق إيرانى أوسع مدى وأعمق مسافة فى المستقبل.

والاستنتاج الذى يستخلصه المحلل الإستراتيجى من هذا، أن إيران قد أصبحت فعلًا قوى إقليمية متعاظمة الشأن تدير صراعاتها وفقًا لحسابات الدولية ـ حتى لو اختلفنا مع بعض جوانبها نحن الوطنيين العرب ـ بينما على الجانب الآخر، فإن الأطراف الإقليمية الأخرى ـ باستثناء إسرائيل وتركيا ـ تدير سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية بمنطق القبائل والعشائر والمماليك، وشتان بين إدارة مؤسسات، وإدارة أفراد، خاصة إذا كان هؤلاء الأفراد يتسمون بالغباء والفساد معًا.

إن أحد مصادر الخطر الحقيقية على المقاومة العراقية الجسورة يأتى من الداخل العراقى أكثر من قوات الاحتلال، ومن أسف فإن هذا الداخل العراقى تتورط فيه إيران بكل أنانية وشوفينية النظام الإيرانى، بعيدًا عن كل الشعارات الإسلامية ومعاداة الشيطان

الأكبر.. إلخ، فعلى أرض الواقع السياسة الإيرانية شوفينية بحسابات المصالح، وطائفية بحسابات العقائد وانتهازية بميزان المبادئ.

ثالثًا: المقاومة العراقية.. شكوك ومخاطر

فرضت المقاومة العراقية نفسها منذ اللحظة الأولى على جميع الأطراف، سواء على الساحة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، وأصبحت بذلك مناط الأمل لدى الشعوب المقهورة من جراء الظلم الأمريكى، ومن أجل وقف غرور وغطرسة القوة الاستعمارية الأمريكية.

بيد أن هذه المقاومة الجسورة، محاطة بالكثير من الأخطار الذاتية من حيث:

١ـ إن خطاب بعض فصائلها ذات طبيعة سلفية وتكفيرية، يدفع دون أن يدرى إلى حالة الاصطفاف الطائفى والاقتتال الداخلى، خاصة تنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين، وهو ما يصب مباشرة فى خدمة المخطط الأمريكى والإيرانى فى ذات الوقت.

٢ـ إن هذه المقاومة بتنوع مرجعيتها السياسية والفكرية والعقائدية (بعثية ـ إسلامية ـ قومية ـ اشتراكية) قد فشلت حتى اليوم فى صياغة برنامج مقاومة موحد يقوم على الركائز العشر التى سبق وعرضناها فى كتابنا عن المقاومة العراقية الصادر فى مطلع عام ٢٠٠٤، والمتضمن الموقف من الديمقراطية، واحترام التعددية السياسية والفكرية، واحترام حقوق الإنسان، وإدانة الممارسات البعثية السابقة، وتقديم نقد ذاتى من مناضلى البعث المقاومين، وكذا الموقف من دول الجوار العربية، وعروبة العراق وغيرها من الموضوعات التى من شأنها طمأنة الجماعات المحايدة فى الصراع الراهن.

٣ـ كما أن هذه المقاومة ـ بسبب غياب العنصر السابق ـ لم تنجح فى خلق جهازها السياسى الموحد الذى يمكنه مخاطبة الرأى العام العربى والعالمى، ومنظمات وجماعات مناهضة الحرب والمعادية للسياسات الأمريكية، وهنا يختلط الأمر

على البعض عند الحديث عن الجهاز السياسى للمقاومة ونشاطها الدعائى، والمقصود بالجهاز السياسى للمقاومة إعلان الآتى:

(أ) وجود جبهة وطنية لكافة ـ أو معظم ـ فصائل المقاومة المسلحة.

(ب) وجود برنامج للتحرير والديمقراطية بعناصره العشر الأساسية.

(ت) وجود ممثلين للمقاومة تحرص على التواجد العلنى فى كافة الدول التى تسمح ظروفها بذلك (فنزويلا، بوليفيا، روسيا، الصين، تشيلى، الأرجنتين.. إلخ).

(ج) وجود جهاز إعلامى نشط ومحترف.

٤ـ وتتزايد المخاطر على المقاومة العراقية الوطنية بسبب الدور الخطير المناوئ الذى تلعبه بعض الأحزاب الشيعية العميلة لإيران، وذات المنحى الطائفى وفيلق بدر، المدعومين مباشرة من الحرس (الثورى) الإيرانى وأجهزة استخباراتها ،وخاصة بعد تشكيلهم لفرق الموت التى تقودها وتدربها تلك الأجهزة الإيرانية متخفية وراء وزارة الداخلية العراقية ووزيرها بيان جبر صولاغ.

٥ـ ومن هنا تكتسب عملية تقسيم وفرز الصف الشيعى أهمية قصوى لمستقبل المقاومة العراقية، ومفتاح الموقف كله لدى ثلاثة أطراف شيعية وطنية بحق، هى:

- تيار جواد الخالصى وحزب الفضيلة الشيعى.
- بعض المرجعيات الشيعية الوطنية مثل آية الله أحمد بغدادى وغيره.
- التيار الصدرى وشخص «مقتدى الصدر» تحديدًا، ذلك التيار الاجتماعى الواسع الذى يتعرض الآن لعملية اختراق طائفى واسعة النطاق من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الشيعى، وكذا من فيلق بدر وأجهزة الاستخبارات الإيرانية، بهدف تحويله من تيار مقاوم رافض للاحتلال، إلى تيار منخرط فى الاصطفاف الطائفى يخضع لتوجيهات أمثال على السيستانى وسعيد الحكيم وغيرهما.

إن شخص السيد «مقتدى الصدر» هو مفتاح رئيسى فى وقف انزلاق الموقف داخل العراق إلى حرب طائفية، تدفع إليها القوى العميلة للاحتلال أو إيران، ومن هنا ضرورة التنبيه على قوى المقاومة العراقية، إلى فتح حوار دائم دون كلل مع السيد مقتدى الصدر، حتى لو كان خطابه أحيانًا يفتقر إلى النضج السياسى، وعداؤه المعلن لحزب البعث «الكافر» من وجهة نظره. إن ضم مقتدى الصدر إلى صفوف المقاومة وحمايته من الانزلاق فى عباءة السيستانى أو عبد العزيز الحكيم هو واجب نضالى وقتالى بامتياز.

إن المخاطر المحدقة بالمقاومة كثيرة، ربما يكون أقلها شأنًا هو قوات الاحتلال الأنجلو ـ أمريكية، ومن هنا فإن الجهد المنظم لتجنب الاقتتال الداخلى والعمل على ضم التيار الصدرى لمشروع المقاومة المسلحة هو أحد مفاتيح النصر.

□ □ □

ƘĦǪɯǢƍɋ ȿǭƿ ..ŋǽƳƸ Ğ ǩŁ ŋǩƎȿ Ǯǩł ǨDžǫ Ǻə

(*)¬ƴǽƘə ǺƕƘΣʒ¼ ǺǪŪ ŁɤƷ

شغلتنى منذ فترة ليست بالقصيرة، المسألة الكردية فى كل تجلياتها ومراحلها المختلفة، ففيها نموذج نادرًا ما يتكرر من حالات الالتباس والغموض، أفخاخ الصيادين من كل حدب وصوب.

وكان لإجتهادات الصديق الكاتب الصحفى والباحث المجتهد «رجائى فايد» وتخصصه فى هذا المجال عون كبير فى سبر أغوار بعض طلاسم هذه المأساة الإنسانية والدراما «القومية».

وقد أصدر «رجائى فايد» عدة كتب حول المسألة الكردية، أهدانى أحدثها وهو كتاب بعنوان «أكراد العراق.. الطموح بين الممكن والمستحيل» الصادر منذ عدة شهور قليلة عن دار الحرية.

وفى نفس الوقت نظم الصديق د. رفعت سيد أحمد ندوة حوارية ضيقة بمركز يافا للدراسات، دعا إليها عددًا محدودًا من الخبراء والباحثين لمناقشة أفكار «رجائى فايد» فى ضوء دراسته الميدانية التى أجراها بين عدد من الطلبة الجامعيين بمنطقة كردستان العراق للتعرف على اتجاهاتهم ورؤيتهم لمستقبل هذا الإقليم الذى يشكل دون أدنى مبالغة «لغمًا هائلًا» فى بنية التركيبة الجيو ـ إستراتيجية للإقليم العربى كله، بل فى الجوار الجيو ـ سياسى للشرق الأوسط، بعد لغم «إسرائيل».

إذن نحن إزاء جهد علمى منظم يقوم به الزميل «رجائى فايد» لعرض وتحليل المشكلة الكردية على القراء العرب لكسب تعاطفهم تجاه المسألة الكردية تارة، أو توسيع مداركهم بأبعاد تلك المسألة تارة أخرى، وهو ما يتطلب التفاعل مع هذا الجهد

(*) نشرت بجريدة الغد بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦م.

المحمود من ناحية، والتعاطى مع هذه المسألة بما تستحقه من خطورة على المستقبل العربى من ناحية أخرى.

فإذا تأملنا هذه القضية التى أصبحت تمس صميم وجودنا القومى، ينبغى التعامل معها من منظور متعدد المستويات وفقًا لمستويات تحليلية تاريخية وسياسية وإنسانية.. إلخ، وهنا نجدنا إزاء أوضاع وحقائق متناقضة ومحيرة نعرضها على النحو التالى:

المستوى الأول: في حقيقة القومية الكردية.. وحلم الدولة الكردية

نعم.. نحن إزاء حالة كردية متميزة عن القومية العربية، ولكننا بالمطلق لسنا أمام قومية كردية مكتملة، عبرت عن نفسها فى وحدة الجماعات والقبائل الكردية، وتاريخ المسألة الكردية حافل بصراعات القبائل الكردية ضد بعضها البعض بأكثر من صراعها مع الحركة القومية البعثية فى سوريا أو العراق، أو ضد القومية التركية أو الفارسية، وبرغم المزاعم الكردية حول الاضطهاد القومى الذى تعرضوا له على يد قادة الدول القومية المجاورة، فإن التاريخ الوسيط والحديث حافل بمرارات الدم والثأر المتبادل بين القبائل والجماعات الكردية وبعضها البعض، ليس آخرها استنجاد «مسعود برزانى» وقبيلته «الحزب الديمقراطى الكردستانى» بدبابات البعث وصدام حسين أواخر عام ١٩٩٢م ضد قبيلة «جلال طالبانى» وحزبه ـ الاتحاد الوطنى الكردستانى المتعاون مع إيران ـ وكليهما قد استنجدا بعد ذلك بالمخابرات الأمريكية والـ C.I.A من أجل «عملية توفير الراحة» وتقاضيهم أموال فى عين الشمس لقلب نظام الحكم فى بغداد تحت ما سمى أمريكيًّا «قانون تحرير العراق».

كما يشير التاريخ القريب، إلى الاتفاق الذى أجراه كل من مسعود برزانى وجلال طالبانى مع الجيش التركى فى منتصف التسعينيات ضد القبيلة الكردية الأخرى المسماة «حزب العمال الكردستانى» فى تركيا، فشاركا بقواتهما الجيش التركى فى تصفية وقتل المئات من أنصار رفيقيهما الكردى فى تركيا، والرابض فى جبال شمال العراق، حفاظًا على مصالحهما، ولم يقيما أى اعتبار للقضية «القومية» الكردية وعذابات أشقائهم أكراد تركيا..!!

وفى التاريخ القريب هناك عشرات الوقائع والأحداث التى تثبت الخيانات المتبادلة بين هذه الجماعات الكردية فى مناطق الحدود المتاخمة للدول الخمس، ومنها تآمر كثير من هذه القبائل الكردية الإيرانية ضد ما يسمى «جمهورية مهاباد» عام ١٩٤٦ التى كان يتزعمها «القاضى محمد»، وهو ما جرى مرة أخرى ضد حركة «الشيخ رشيد كولان» الكردية المدعومة من إيران، والتى قمعتها قوى «مصطفى البرزانى» عام ١٩٥٩، بل وإقدام مصطفى البرزانى على إعدام زعيم عشيرة «الزيبارى» المنافسة له عام ١٩٥٩.

وهنا نكتشف درجة من الازدواجية فى تناول الكاتب «رجائى فايد» فهو عندما يشير إلى تآمر بعض هذه القبائل الكردية وانضمامها إلى الجيش الإيرانى أو الجيش التركى، أو حتى الجيش العراقى ضد القبائل الكردية الانفصالية يصفها «بالخيانة»، أما عندما تقدم القبائل الكردية واجب الضيافة والكرم «لمصطفى البرزانى» وجماعته أثناء هروبه العظيم ـ كما يسميه الكاتب ـ فى اتجاه الاتحاد السوڤييتى بعد انهيار جمهورية «مهاباد» الانفصالية فى إيران يصفها بأنها «واجب قومى»!

إذن نحن إزاء رؤية كاتب منحاز بالمطلق لجماعة معينة، هى جماعة «مسعود برزانى» يتبنى مقولاتها ومغالطتها التاريخية.

المستوى الثانى: في جوهر التحالفات الكردية.. ومخاطرها

تاريخ الحركات الانفصالية الكردية، هو تاريخ التحالفات المتقلبة والمتناقضة، التى تحكمه فقط حسابات المصالح النفعية المجردة، والبعيدة تمامًا عن أية مبادئ فى السياسة أو العقائد، فبعضهم يتحالف مع شاة إيران العميل تاريخيًّا للاستعمار الأمريكى، ضد نظام الحكم فى العراق، وبعضهم الآخر يتحالف مع العراق ضد إيران وتركيا، وبعضهم الثالث يتحالف مع الأحزاب المتصارعة على الساحة العراقية ضد بعضهم البعض ـــ سواء كان مع البعث أو حكم عبد الكريم قاسم أو مع الحزب الشيوعى العراقى، وبعضهم حتى تحالف مع نظام صدام حسين ضد فريق أو قبيلة كردية أخرى، أو مع سوريا ضد هؤلاء وأولئك.

والخطير منذ مطلع التسعينيات هو تحالف هذه القبائل الكردية مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية عيانًا بيانًا وعلى مرأى ومسمع من كاميرات التلفاز وأجهزة الإعلام العالمية، فنحن فى عصر تحولت فيها الخيانة الوطنية والعمالة المباشرة لأجهزة الاستخبارات المعادية إلى وجهة نظر.. هل تتصورون مجرد وجهة نظر...!!

إنه تاريخ حافل من الانتهازية السياسية التى دفعت بالورقة الكردية فى النهاية إلى أيدى ألد أعداء العرب والمسلمين، إلا وهم بريطانيا والولايات المتحدة وأخيرًا إسرائيل.

ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة الشاذة فى التاريخ الاجتماعى للأمم والجماعات العرقية، إلا فى إطار ما تقدمه مدارس التحليل السياسى والاجتماعى للظواهر السياسية، والتى يمكننا أن نرجعها إلى الأسباب والجذور التالية:

الأول: عدم تبلور الحركة القومية الكردية، بعيدًا عن الأطر القبائلية التى تحكم المجتمعات والجماعات ما قبل القومية، فنحن أمام ظاهرة لم تتبلور قوميا بعد، ولسنا بالتالى بصدد حالة قومية.

الثانى: وداخل هذا الإطار الاجتماعى يمكن تفسير تقلب التحالفات السياسية للقوى والجماعات الكردية العراقية، فى ضوء فهم وضع العراق الجيو ـ إستراتيجى فى صراعات الإقليم ككل وتوازناته القلقة (تركيا ـ إيران ـ إسرائيل)، ثم أضيف إلى ذلك صراعات أجنحة حزب البعث فى سوريا والعراق، والتى زادت من الأبعاد الإقليمية والحزبية، وساهمت فى إضعاف العراق ومهدت التربة لما نراه ونشهده حاليًّا من انقسام وتفتيت.

الثالث: أن الحركة القومية العربية بدورها ـ بجناحيها الناصرى والبعثى ـ قد أدارت علاقاتها ببقية المكونات العرقية والإثنية فى الإقليم العربى بصورة استبدادية، فدفعت ببعض التيارات والجماعات العرقية والإثنية إلى التحالف مع الشيطان هنا وهناك من أجل بعض حقوقها المشروعة.

والخطير فى الأمر الآن ، أن الحركات الكردية فى شمال العراق قد أصبحت ـ بعد سقوط النظام فى بغداد فى التاسع من إبريل عام ٢٠٠٣ والإضعاف الممنهج للسلطة

المركزية فى العاصمة العراقية ـ بمثابة اللاعب الرئيسى فى صياغة مستقبل العراق «الكونفيدرالى» وليس الفيدرالى، وبالتالى فنحن إزاء كارثة تقسيم وتفتيت ربما تزيد عن كارثة احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م.

ويزيد من بشاعة الصورة، أن هذه الحركات الكردية الانفصالية ذات الطبيعة القبائلية والعشائرية، تتحرك فى أحضان تحالف مع أكبر حملة استعمارية تشهدها المنطقة العربية منذ أكثر من مائتى عام، ومن ثم فإن غرس بذور التناحر القومى بين العرب والأكراد، قد يؤدى إلى كوارث مستقبلية، سوف يتضرر منها العرب بقدر ما سيعانى من ويلاتها الأكراد إن عاجلًا أو آجلًا.

والسؤال.. كيف نتجاوز هذا المأزق الراهن، وإنقاذ العراق من شبح التقسيم والتفتيت الذى تحركه جماعات كردية غير مسئولة فى شمال العراق، وتدفع به إسرائيل والولايات المتحدة والسياسات الإيرانية والأحزاب الشيعية الطائفية المتحالفة معها فى جنوب العراق؟

□ □ □

ǧƳĸɯɋǮǩł ǮĸdžȚǩł ķƸ ƒ þ ..ǹþǸǆǩł ǜ ǫǮǩłþ ǮłƸǽ(*)

«إذا كان الموقع هو الرصيد.. فإن التوقيت هو فن الحكم».

بهذه الكلمات البسيطة والعميقة، عبر وزير الخارجية الأمريكي المحنك «جيمس بيكر» فى مذكراته المنشورة فى منتصف التسعينيات عن مفهوم إستراتيچى فى إدارة العلاقات الدولية، وإدارة الصراعات الدولية.

ولا يمكن أن نجد عبارة تصدق على حالة الصراع الدائر حاليًا بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أوروپا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى بمثل تلك العبارة.

وإذا كان ملف الصراع الممتد بين الطرفين منذ الثورة الدينية الإيرانية عام ١٩٧٩ وحتى يومنا، قد تناوله الكثيرون من الكتاب والمحللين من جوانبه السياسية والعلمية والتكنولوجية المختلفة، بحيث باتت أبعاده معروفة للجميع، فإن طرح الأبعاد الاقتصادية، والتلويح باستخدام مظلة مجلس الأمن لفرض حصار اقتصادي على إيران، بكل ما يشكله ذلك من تداعيات وآثار على مجمل تفاعلات الاقتصاد العالمى، لم تحظ بعد بدراسة معمقة وتناول تحليلى جاد.

فما هى معطيات الوضع الاقتصادي والإستراتيچى العام لأطراف الصراع الراهن (إيران، والغرب) بعد إعلان إيران الأسبوع الماضى عن نجاحها فى تخصيب اليورانيوم؟ وما هى سيناريوهات المستقبل؟ وكيف تمتلك الأطراف المختلفة أوراقًا للضغط وأدوات لإدارة هذا الصراع المصيري؟

دعونا إذن نبدأ بتأمل المشهد الإستراتيچى الراهن.

أخطاء السياسة الأمريكية.. مكاسب إستراتيچية لإيران.

كان لتأثير أحداث الحادى عشرة من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتزامنه مع صعود وسيطرة الصقور الجارحة فى الساحة السياسية والفكرية الأمريكية (المحافظين الجدد)، دور

(*) نشرت بجريدة الغد بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠٠٦م.

كبير فى اندفاع السياسة الخارجية الأمريكية إلى مناطق وبؤر نزاعات وصراعات حادة ودامية، وبصرف النظر عن كون هذه السياسة هى نتيجة مخططات مسبقة عبرت عن نفسها منذ عام ١٩٩٧ فيما سمى «السياسة الدفاعية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين»، التى كان قد أعدها وشارك فيها عدد كبير من الخبراء فى الإستراتيچيات الأمريكية، جاء معظمهم من المدارس الفكرية اليمينية، أو لا، فإن المحصلة النهائية للاندفاعات الأمريكية منذ أحداث ذلك اليوم التاريخى، سواء بحربها فى أفغانستان فى نوفمبر من ذلك العام، أو بعد ذلك فى العراق (مارس ٢٠٠٣)، كان تعزيز المركز الإستراتيچى العام لعدوها اللدود «إيران».

ذلك أن إيران قد وجدت نفسها فجأة، ودون كثير تضحيات مستفيدة إستراتيچيًّا على أكثر من صعيد:

ـ **فهى أولًا**: قد تخلصت من جار شرقي مثير للقلق والاضطراب، سواء على الصعيد السياسى، أو حتى من منظور الحساسيات الأيدلوجية والمذهبية ـ حيث طالبان السنية المتزمتة ـ وبتخلص إيران من نظام «طالبان» فى نوفمبر عام ٢٠٠١ فقد أمنت مكامن تهديد وخطر على حدودها الشرقية.

ـ **وهى ثانيًا**: أعطت فرصة العمر لإيران للتخلص من نظام قومى معادٍ لسياستها على حدودها الغربية ـ نظام صدام حسين والبعث ـ والتى لم تنجح طوال حرب الثمانى سنوات فى زحزحته عن الحكم، أو تصدير نفوذها فى الكتلة العربية السنية المجاورة، بالاعتماد والارتكاز على تكتل سكانى شيعى يتوطن فى جنوب العراق، وعلى التخوم الشمالية الغربية للمملكة السعودية والبحرين وغيرهما.

ـ **وهى ثالثًا**: قد أمنت مناطق نفوذ هائلة ـ اجتماعيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا ـ داخل العراق ذاته، مما خلخل البنية الاجتماعية والسياسية لهذا البلد العربى تاريخيا، مما حقق هدفًا إستراتيچيًّا، سعت إليه إيران منذ قرون طويلة ماضية، سواء فى ظل حكمها الإمبراطورى السابق، أو في ظل حكمها الإسلامى الراديكالى الحالى.

ـ **وهى رابعًا**: وبفعل استثمار أخطاء وخطايا السياسة الأمريكية فى العراق، وبذر بذور التقسيم العرقى والمذهبى، قد أفلحت فى استمرار حالة الفوضى السياسية

فى ذلك البلد، فخرج عمليًّا من ساحة الإنتاج النفطى المنظم والمؤثر (هبط الإنتاج العراقى من ٣ ملايين برميل يوميًّا قبل عام ١٩٩٠ إلى أقل من ١,٥ مليون برميل يوميًّا فى الوقت الراهن)، ومع استمرار حالة اليسار وقوى المعارضة الريديكالية المناوئة للسياسة الأمريكية فى دول قارة أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٩٨، فإن أوراق الضغط والتأثير على العصب الاقتصادى والمعيشى الحساس للدول الغربية عمومًا والولايات المتحدة على وجه الخصوص، قد أصبحت قريبة المنال لإيران، خاصة إذا ما أحسنت إدارة تحالفاتها فى هذا المجال النفطى، وهو ما بدت بوادره منذ عامين حينما تكثفت الزيارات الرسمية وعلى أعلى المستويات مع فنزويلا (الرئيس هوجو شافيز) وغيرها من دول القارة وكوبا.

ـ وهى خامسًا: ومنذ الغزو الإسرائيلى للبنان فى صيف عام ١٩٨٢، قد نجحت فى تعزيز مواقع أقدام قوية داخل دائرة الصراع العربى ـ الصهيونى، ومع نجاح المقاومة اللبنانية و«حزب الله» فى إجبار إسرائيل ـ لأول مرة فى تاريخ هذا الصراع ـ على الانسحاب المذعور ليلًا من الجنوب اللبنانى فى الخامس والعشرين من مايو عام ٢٠٠٠، أصبحت إيران بصورة أو بأخرى شريكًا فى هذا العرس العربى، سواء كان ذلك معلنًا أو ضمنيًّا، مما مكنها من حيازة أحد أوراق الضغط والصراع مع الولايات المتحدة والغرب الأوروپى.

إذن.. هذا هو المشهد العام من جانب الأوراق المتاحة لدى إيران فى الصراع المحتدم حاليًّا والمؤهل بأن ترتفع وتيرته بعد قرار مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فبراير الماضى، بإحالة ملف إيران النووى إلى مجلس الأمن، الذى يتوارى من خلف كواليسه وستائره الولايات المتحدة الأمريكية دون أدنى شك.

فما هى سيناريوهات المواجهة المستقبلية؟ وكيف ستواجهها إيران؟ وما هى تأثيراتها على الأطراف الدولية والإقليمية؟

سيناريوهات يشوبها الشك وعدم اليقين

لا شك أن أطراف دولية عديدة لا ترحب كثيرًا بامتلاك إيران لبرنامج نووى سلمى، قد ينقلب فى أية لحظة إلى برنامج للتسلح النووى، حتى روسيا والصين

والهند التى تتلامس حدودها أو تتجاور مع إيران جغرافيًّا، لا تجد من المفيد لها أمنيًّا وإستراتيجيًّا، أن يكون لها جار إضافى يمتلك أسلحة نووية، خاصة إذا كان هذا الجار مسلحًا بأيدلوجية دينية راديكالية، ومن ثم فإن الموقف الدولى العام ـ باستثناءات عربية وبعض دول أمريكا اللاتينية ـ لا يرحب كثيرًا، وينظر بعين الشك إلى الأنشطة النووية الإيرانية الراهنة حتى لو كانت فى مستواها السلمى.

بيد أن هذا القلق يتفاوت بحيث يصل فى حالة إسرائيل والولايات المتحدة ودول الترويكا الأوروپية ـ إنجلترا وفرنسا وألمانيا ـ إلى حد العداء الصريح والتهديد المباشر باستخدام كافة الوسائل بما فيها العسكرية، لمنع هذا البرنامج من الاستمرار والتطور.

ومن هنا فإن السيناريوهات المحتملة للصراع فى الفترة القادمة تتحدد فى ضوء مدى نجاح الولايات المتحدة فى نقل مشاعر القلق وعدم الارتياح الروسية والصينية تجاه الملف النووى الإيرانى، إلى حالة عداء وممانعة صريحة. وتستند السيناريوهات المرجحة فى بعض جوانبها على السلوك الإيرانى لبث حالة من الاطمئنان لدى الأطراف الدولية المختلفة، خاصة روسيا والصين والهند، أو على العكس نجاح الولايات المتحدة فى إحالة الشك وعدم الاطمئنان إلى حالة من القلق والعداء الصريح.

لذا فإن السيناريوهات المتصورة ـ بعد إحالة ملف برنامج إيران النووى إلى مجلس الأمن ـ هو أقرب إلى التصعيد المحسوب على النحو التالى:

السيناريو الأول: الحصار والخنق الاقتصادى المتصاعد

١ـ يبدأ بفرض قرار من المجلس بتوجيه إنذار لإيران من أجل وقف تخصيب اليورانيوم وعودة فرق التفتيش الدولية إلى المنشآت النووية ـ وغير النووية ـ الإيرانية.

٢ـ ثم وبعد منح مهلة محددة ـ لن تتجاوز الشهرين ـ يهيأ خلالها الأطراف القلقة وغير المرحبة بالأنشطة النووية الإيرانية مثل الصين وروسيا والهند وجورجيا

وأوكرانيا وغيرها من دول الجوار الإقليمي العربى، يتم الانتقال إلى موقف عدائى صريح باعتبار إيران دولة متعنتة وخارجة عن الشرعية الدولية.

٣ـ وبعدها يتم اتخاذ إجراءات من مجلس الأمن وفقًا لقرار جديد يفرض الحصار الاقتصادى المتدرج والمتصاعد، يبدأ من مقاطعة مسئوليها وبعض وارداتها من الآلات والمعدات، سواء المرتبطة بصناعات النفط والغاز، أو صناعات البتراوكيماويات أو غيرها، وصولًا إلى حالة من الخنق الاقتصادى الكامل، كما جرى فى العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى غزو واحتلال البلد وإسقاط النظام فيه.

السيناريو الثانى:

لا يستبعد أثناء تلك المرحلة، وبعد إعداد المسرح الإقليمى والدولى، توجيه ضربة عسكرية «محدودة» للمنشآت النووية الإيرانية، ومصانع بناء الصواريخ بعيدة المدى.

والآن.. ما هى فرص نجاح هذه السيناريوهات؟ وما هى قدرات إيران على الممانعة؟ وما هو تأثير هذه المواجهة على الاقتصاد العالمى من جهة والأوضاع الإقليمية من جهة أخرى؟

الحقيقة أن نجاح هذه الإستراتيجيات والسيناريوهات الأمريكية/ الإسرائيلية بصورة مطلقة أو بصورة جزئية، أو حتى فشلها يتوقف على ما تمتلكه إيران من قدرات اقتصادية وسياسية متعددة من ناحية ومدى ذكائها فى قراءة المعطيات الجيو ـ إستراتيجية الجديدة من ناحية أخرى.

فإذا توقفنا بالقراءة فى الهيكل الاقتصادى الإيرانى من جهة وهيكل وميزان الطاقة العالمى من جهة أخرى، يمكننا إجراء «تقدير موقف إستراتيجى» لما ستسفر عنه هذه المواجهة المحتملة.

فمن ناحية: يواجه الاقتصاد الإيرانى مشكلات متعددة، ونقاط ضعف مؤثرة، خاصة ما يتعلق بتواضع وضعف معدلات نمو الناتج الزراعى، وعدم قدرته على تلبية أكثر من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية الضرورية للشعب الإيرانى البالغ تعداده

حوالى ٦٥ مليون إنسان، وتحديدًا فى إنتاج الحبوب كالقمح والذرة والشعير والأرز، أو فى مجال المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان وغيرها. صحيح أن إيران تستطيع أن تغطى جزءًا من هذه الفجوة الغذائية من دول الجوار الآسيوى المباشر مثل أرمينيا وقزاغستان وأوزبكستان وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، ولكنها تظل عرضة لمضايقات فى حال فرض عقوبات من هذا النوع.

أما القطاع الصناعى الإيرانى: والذى يشكل حوالى ١٨٪ إلى ٢٠٪ من الناتج المحلى للبلاد، فما زال دون قدرة على الاعتماد على ذاته، خاصة بالنسبة للمعدات والتكنولوچيا الحديثة فى صناعات مثل البتروكيماويات والسماد والسيراميك والسجاد والقيشانى وغيرها.

وبرغم أن إيران تمتلك صناعات عسكرية وفضائية متقدمة نوعًا ما، فإنها ما زالت تعتمد على إمدادات ومعدات تكنولوچية مستوردة، مما يجعلها عرضه لضغوط شديدة فى حال فرض حصار اقتصادى شامل عليها. ولا توفر العلاقات الإقليمية لإيران رصيدًا يحميها من حالات فرض عقوبات اقتصادية عليها، وباستثناء سوريا وجنوب العراق، وبعض دول وسط آسيا ـ مثل قرغيستان وأرمينيا وبيلاروسيا ـ فإن جوار إيران العربى فى الخليج ينظر بعين الشك ـ إن لم يكن العداء ـ لإيران وسياستها فى الخليج والعراق.

ويبقى لإيران قدرتها وتأثيرها على شبكة وهيكل وميزان الطاقة العالمى، الذى يميل لصالح إيران فى ظل الظروف الاستثنائية التى ستحول دون أن تتمكن دول الخليج العربى والمملكة السعودية من تغطية أى نقص إضافى فى إمدادات النفط فى الوقت الراهن، وهو ما ينبغى أن نتوقف عنده بالشرح والتوضيح.

هيكل وميزان الطاقة العالمى.. وإيران

قراءة فى هذا الميزان، تعطينا استنتاجًا صحيحًا بشأن قدرات إيران على المواجهة والتحدى. ووفقًا للمصادر الدولية المتخصصة والمتعددة، سواء وكالة الطاقة الدولية I.E.A أو الشركات الدولية الكبرى B.P أو هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية U.S.G.S، كلها تؤكد على حقيقة وضع الطاقة العالمى على النحو التالى:

١ـ أن النفط الخام حاليًّا يشكل حوالى ٤٠٪ من إجمالى استهلاك الطاقة التجارية فى العالم (بمعدل حوالى ٧٥ إلى ٨٠ مليون برميل يوميًّا).

٢ـ وأن الفحم بكافة أنواعه قد انخفض نصيبه إلى ما دون ٢٤٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة فى العالم، ومعظمه يقبع فى مناجم أوروبا وأمريكا وأستراليا والصين.

٣ـ وأن الغاز الطبيعى ازداد نصيبه فى سلة الطاقة العالمية إلى ٢١٪، ومن المرجح أن يزداد نصيبه ليتجاوز ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠م.

٤ـ أما الطاقة النووية فقد ازداد نصيبها طوال الثلاثين عاما الماضية حتى بلغت حوالى ٧٥٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة عام ٢٠٠٢م، وهى آخذه فى الانكماش بسبب المخاطر التى تزايدت بفعل استخدامها، أو على الأقل لن تشهد توسعًا جديدًا فيها.

٥ـ أما مصادر الطاقة الجديدة أو المتجددة ـ مثل طاقة الرياح والشمس وغيرها ـ فهى لا تشكل حاليًّا سوى ٨٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة، وهى علاوة عن كونها مكلفة للغاية، فإن تطورًا تكنولوچيًّا حاسمًا بشأنها ما زال بعيد المنال.

٦ـ وأخيرًا فإن المساقط المائية لا تمثل سوى أقل من ٥,٢٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة تجاريًّا فى العالم.

إذن.. فإن لوحة الطاقة التجارية العالمية تشير إلى حقيقة أن ٦١٪ من إجمالى المستهلك منها، يأتى من النفط والغاز الطبيعى، فما هو وزن إيران فى هذا المجال فى ظل الظروف الدولية الراهنة؟

الظروف الدولية.. تمنح إيران قدرة تأثير إضافية

صحيح أن إيران تمتلك احتياطيًّا نفطًا مؤكد يقدر بنحو ٥,٨٪ إلى ١١٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة حتى الآن، وهى تنتج حوالى ٥,٣ مليون برميل يوميًّا فى الوقت الحالى، كما تمتلك حوالى ٥,٢٪ إلى ٥٪ من احتياطيات الغاز الطبيعى

عالميًّا، بيد أن الظروف الدولية وأخطاء السياسة الأمريكية طوال السنوات الخمس الأخيرة، قد منحت إيران قدرات إضافية تزيد عن قدرتها فى ظل ظروف علاقات دولية عادية، لا ترتفع فيها نبرات التهديد والوعيد والتدخل الفظ وغير المشروع فى شئون الدول الأخرى . فما هى هذه الظروف الدولية المساعدة لإيران؟

هذه الظروف: ما جرى فى العراق وانهيار دوره فى إنتاج وتصدير النفط من أقل من ٣ ملايين برميل يوميًّا ـ تزيد فى حال الخروج على نظام الحصص إلى ٥ , ٣ مليون برميل يوميًّا ـ أى ما دون ٢ , ١ مليون برميل فى الوقت الراهن، وبرغم محاولات بعض دول الخليج العربى والمملكة السعودية تعويض هذا النقص بزيادة حصص أعضاء الأوبك من ٥ , ٢٣ مليون برميل عام ٢٠٠١م إلى ٥ , ٢٥ مليون برميل نهاية عام ٢٠٠٤م ثم إلى ٢٦ مليون برميل يوميًّا ـ بخلاف عمليات التلاعب من جانب بعض الدول الأعضاء بطرح المزيد عن حصتها مثل الكويت والإمارات والمملكة السعودية ـ فإن طاقة الإنتاج لدى هذه الدول ، وفى ظل أحوال الآبار الراهنة يحول دون استجابة سريعة ومرنة لأي نقص إضافى فى إمدادات النفط فى حال توقف الإنتاج والتصدير الإيرانى.

وثانى هذه الظروف: أن تحولات الموقف فى فنزويلا وبوليفيا وشيلى والبرازيل لغير صالح السياسة الأمريكية، بل وعداء فنزويلا الصريح للسياسة الأمريكية، ونجاحها تحت قيادة «هوجو شافيز» التاريخية فى السيطرة على صناعاته النفطية بعد معركة شرسة ضد قوى الاحتكارات الأمريكية وعملائها فى الداخل، وهى خامس دولة منتجة للنفط على مستوى العالم (سواء من حيث الإنتاج ٥ , ٢ مليون برميل يوميًّا) أو الاحتياطى العالمى، كل هذا قد أضاف لموقف إيران عمقًا اقتصاديًّا وسياسيًّا فى مواقفها، خاصة بعد قيام الرئيس «هوجو شافيز» بزيارة إيران فى العام ٢٠٠٤ م، وجرى تنسيق فى المواقف والسياسات النفطية بين البلدين، وإذا أضفنا إلى ذلك تحول الموقف السياسى فى بوليفيا (انتخاب الشاب اليسارى موراليس)، وهى قوى غازية جديدة وواعدة فى القارة الأمريكية اللاتينية ، علاوة على التدهور الأمنى الكبير فى نيجيريا وعمليات التخريب التى تتعرض لها آبار وأنابيب النفط هناك ، فإن قوى الممانعة النفطية والسياسية تتحصن لدى إيران وفنزويلا ضد العدوانية الأمريكية.

وثالث هذه الظروف: هو بداية تقلص وتآكل قوى الإنتاج النفطى من خارج دول الأوبك، مثل المكسيك والنرويج وبريطانيا، وضعف احتياطياتها النفطية والغازية، بما يعطى لإيران وبقية دول الأوبك قدرات تفاوضية أكبر.

ورابعًا: وعلى الجانب الآخر تتزايد شراهة الدول الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا والصين واليابان والهند فى استهلاك النفط والغاز الطبيعى، فاليابان تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى من إيران وبقية دول الشرق الأوسط، ومن ثم فإن بقاءها الحضارى كله يعتمد على استمرار وانتظام هذه الإمدادات، وبالمثل فإن الصين ـ المنافس القوى المحتمل للولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة القادمة ـ تستورد حوالى ٣٠ مليون طن من النفط سنويًّا عبر أنابيب، أى ما يعادل ثلث احتياجاتها من النفط، ومن المقدر أن يتزايد هذه الاحتياج من النفط المستورد إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، وتأتى نصف هذه الواردات النفطية من إيران والشرق الأوسط. وتكاد تعتمد إيران بالنسبة لصادراتها النفطية وغير النفطية على الأسواق التالية:

- أسواق دول جنوب شرق آسيا والهند والصين.
- جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق.
- العراق وبعض دول الخليج العربى.
- ثم تأتى أخيرًا دول الاتحاد الأوروبى الخمس والعشرين.

كما تمثل السوق الإيرانية بحجم سكانه البالغ ٦٥ مليون نسمة، ومستويات معيشته المتزايدة التحسن سوقًا هامة لدول مثل الصين واليابان وبقية دول الاتحاد الأوروبى وجنوب شرق آسيا.

إذن.. التأثير الأكبر لأية سياسات مقاطعة ضد إيران سوف تطول دول مثل اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا، وستؤدى لا محالة إلى ارتفاع أسعار برميل النفط ليتجاوز حاجز الثمانين دولارًا فى أقل من عام واحد، بعد بداية تلك السياسات، خاصة إذا وجدت إيران تحالفًا قويًّا مع فنزويلا وبعض الدول المنتجة للنفط، ولن تستطيع الدول الحليفة للولايات المتحدة أو المناوئة لإيران فى المنطقة العربية أن تغطى هذا

النقص الجديد والخطير، كما لن تستطيع الولايات المتحدة عبر إدارة الاحتياطى الإستراتيچى الغربى من النفط والمقدر بمعدل استهلاك عام كامل أن تحول دون ارتفاع أسعار النفط بصورة قد تؤدى ـ فى ظل الظروف الحالية ـ إلى انهيار اقتصادى واسع فى الدول المتقدمة، بل والعالم بأسره.

وهكذا نستخلص أن ما زال لإيران أوراق ضغط تفاوضية قوية، خاصة بعد إمساكها بالورقة اللبنانية والعراقية، وبإقامة تحالف نفطى إستراتيچى مع «فنزويلا»، فالحرب ضد إيران لن تكون نزيهة سهلة، والأرجح أن العالم الصناعى كله سيدفع فاتورتها، والأرجح أنه لن يستطيع أن يدفعها.

□ □ □

ηǾǭƙǪƱ ηǮǫ g

هذه هى وباختصار بعض من «صحيفة اتهام» الرئيس الذى شغل مقعده فى حكم مصر لأكثر من سبعة وعشرين عامًا، وقبلها شارك فى حكم البلاد لحوالى ست سنوات فى منصب نائب الرئيس السابق «أنور السادات»، وهى جزء بسيط من كل، لعل أخطر وأسوأ أبعاده تلك الآثار النفسية والأخلاقية المدمرة التى تركتها سياسته وتحالفاته فى الداخل ـ مع طبقة رجال المال والأعمال الجدد ـ وفى الخارج ـ مع الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل ـ بحيث أهدرت الرصيد المصرى فى الخارج، وحطمت كبرياء المصريين فى الداخل.

وبرغم ثقل وعبء ملف حقوق الإنسان، وحملات القبض والاعتقال والتعذيب، وانتهاك الحرمات الذى ميز هذا العهد، وهو ما أصبح متضمنًا ومعروفًا فى كافة تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، فإننا لم نتعرض لها هنا، ولم نقف عنده، وإلا تحول هذا الكتاب إلى مجلدات تثقل القارئ، بقدر ما تثقل العقل والقلب والضمير.

وإذا كان للرجل من حسنات ـ وهى قليلة على أية حال ـ فهو أنه قد حاول فى بداية عهده أن يكون مختلفًا عن سابقيه، ولكن القدرات المعرفية لم تسعفه، وتجربته المعدومة فى العمل السياسى فى أوساط الناس لم تقدم له ما يفيد.

ومن ناحية أخرى، فإن قدرات الولايات المتحدة، وأجهزتها العلنية والسرية، وخبراتها الواسعة بوسائل التعامل مع رؤساء ومسئولى الدول فى العالم الثالث، كانت فوق طاقته على الصمود، فطرق الإغواء والإغراء هائلة وحافلة، وأدوات الضغط والترهيب أيضًا حاضرة.

وأخيرًا.. فإننا لا نعفى أنفسنا كشعب، وجماعات سياسية من كافة التيارات والروافد الفكرية من وزر ما حدث، حيث زين البعض للرجل الكثير من المخالفات، ولعب البعض دورًا فى «فرعنة» الرجل، وعندما اكتشف الجميع أنهم كانوا ضحايا الوهم،

وسوء التقدير، أدرك الآخرون أيضًا أن رهاناتهم على المصالح المالية المشروعة ـ وغير المشروعة ـ لدى الرجل كانت فى محلها ومكانها.

والآن.. لم يعد من الممكن تكرار التجربة، والانتظار لحسن نوايا القادم الجديد لشغل المقعد ـ خاصة إذا كان هو الوريث العائلى ـ أو قدرته على الصمود أمام عمليات الإغواء والإغراء المنظمة والمدروسة، فالملاذ لن يكون أبدًا لحسن النوايا، وإنما فى النضال بإخلاص من أجل تصميم نظام ديمقراطى حقيقى يؤمن التداول السلمى للسلطة، وبما يحفظ للفقراء والبسطاء كرامتهم، وحقهم فى المشاركة السياسية والمجتمعية الحقيقية، وبما يصون للبلاد توازنها، ويجدد حيويتها ونشاطها، ويكتشف من بين أبنائها أفضل من فيهم، فهذا هو التحدى الحقيقى.. فهل نقدر؟

□ □ □

Ā f Êǯǩł

(Č) Q̄āʒ ȦƮǫǭ

ǹƸ Ğ ȿǖǩł ǫǨǖǩł ǺǕƴǮǩł ǫǨǭ ǞǾǢƮǬǩł DŽ

ǹƳǨdžǬā èł ƸǿɯƱǩłþ ǺǞƮdžǩł äþʒǨə ǞǩǨƱǩł ƴɯǕ ǔǭ

¬ǫǨȹơł ŋNJǽƸǕ¼ ǴƛǨǬ ǥ ! ǸdžƱƛ

بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٨ بالمحكمة العسكرية بموقف الحى العاشر مدينة نصر

التحقيق مع الكاتب الصحفى عبد الخالق فاروق حسن، وذلك إثر استدعائه من قبل إدارة المدعى العام العسكرى لإجراء التحقيق معه فيما يخص كتابه «عريضة اتهام» والذى تحدد موعدًا للتحقيق يوم الثلاثاء الموافق ٨/ ٧/ ٢٠٠٨ وذلك عند الساعة العاشرة صباحًا.

وبدأ التحقيق أمام العميد/ محمد الشناوى (المحقق) ومساعد المدعى العام العسكرى، سكرتير التحقيق هانى شاكر، وفتح المحضر رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ إدارى إدارة المدعى العام العسكرى وبحضور كلٍّ من:

ـ ا/ عبد الخالق فاروق حسن ـ الكاتب الصحفى والخبير الاقتصادى.

ـ ا/ أحمد كامل ـ المحامى.

ـ ا/ ماجدة فتحى رشوان ـ المحامية وناشطة حقوقية.

ـ ا/ محسن بهنسى ـ المحامى عن جمعية المساعدة القانونية.

ـ ا/ ولاء إبراهيم عبد اللطيف ـ المحامية عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ـ ا/ روضة ـ المحامية عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

ـ ا/ مبارك ـ المحامى عن الشبكة العربية.

ـ د/ كريمة الحفناوى ـ ناشطة حقوقية.

وبدأ التحقيق بتوجيه اتهامين للأستاذ عبد الخالق فاروق، وهما:

١ ـ اتهامه بالحصول على أسرار من القوات المسلحة.

٢ ـ القيام بنشر معلومات وبيانات عن أفراد القوات المسلحة وأجهزتها، ونشرها دون الحصول على أذن مسبق من الجهات المختصة وهى (إدارة الشئون المعنوية).

وبدأ التحقيق بتوجيه الأسئلة للمذكور من قبل السيد المحقق، والتى أتت على النحو التالى:

س: منذ متى وأنت تقوم بنشر المقالات السياسية والاقتصادية؟

ج: منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن.

س: هل أنت الذى قمت بنشر كتاب «عريضة اتهام»؟

ج: نعم.

س: هل قمت بتضمن هذا الكتاب أى بيانات أو معلومات عن المؤسسة العسكرية؟

ج: لا، أنا لم أنشر به أى معلومات عسكرية، بل ما نشر هو تحليل للأداء الاقتصادى المصرى من خلال دراسة الموازنات العامة للدولة والمخصصات الرسمية لقطاع الدفاع والأمن والعدالة.

س: ما قولك فيما ورد لنا بتحليل المقالات التى نشرت فى هذا الكتاب، والتى تبين أنها تتضمن بعض المعلومات العسكرية والتى تندرج تحت المعلومات والأخبار العسكرية السرية كما عرفها القانون؟

ج: لا يتضمن الكتاب أية معلومات عسكرية، وإنما هى مقالات تحليلية اقتصادية من الموازنة العامة للدولة والمعلنة من خلال مناقشتها بمجلس الشعب.

س: تضمن الكتاب مقالة بعنوان «خطيئة المادة ١٥ وسيطرة العسكريين على جهاز الخدمة المدنية» وانتهت المقالة إلى اتهام المؤسسة العسكرى وقياداتها بسوء استغلال

نصوص مواد القانون والدستور للتوغل فى الأجهزة الإدارية للدولة، وصل إلى حد السيطرة على المؤسسات المدنية والتشريعية؟ وهذا ما يؤدى إلى إثارة الرأى العام ضد القوات المسلحة فما قولك؟

ج: المقصود من هذه المقالة كان يتضمن المادة ٤٠ من الدستور وتعارضها مع ما ورد بالمادة ١٥، وأن هذا يتعارض مع مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين المواطنين، وهذا هو الغرض الأساسى من كتابة هذه المقالة بدليل أننى تناولت الظروف التى صدرت فيها تلك المادة، وأن هذه الظروف قد انتهت، ولم أكن أقصد الإساءة إلى أفراد القوات المسلحة، وإنما كان الغرض أن هناك أفرادًا مدنيين كان من الممكن شغل تلك الوظائف التى يشغلها العسكريون.

س: ورد بتحليل المقالة كذلك أن هذا أدى إلى تضرر جهاز الخدمة المدنية ووجود حالة إحباط بين أفراد الأجهزة المدنية بالدولة فى تولى العسكريين للوظائف المدنية؟

ج: أنا لم أقصد أن تعيين الأفراد العسكريين هو السبب الرئيسى فى تدهور الجهاز المدنى، بل أقصد أن العسكريين لم يمنعوا تدهور الجهاز المدنى.

س: ورد بالمقالة بأن هؤلاء العسكريين الذين يشغلون المناصب المدنية أو الوظائف المدنية يضعهم فوق دائرة الحساب والرقابة وبالتالى يتم تورطهم فى جرائم الفساد والسرقة للمال العام؟ فهل ذلك لم يكن إساءة لأفراد القوات المسلحة؟

ج: لا يعد إساءة لأن ما ظهر فى الصحافة من جرائم فساد فى كثير من المحليات كان بعضهم (رؤساء أحياء) ضباطًا سابقين، و هذا لا يمس القوات المسلحة؛ لأنهم أصبحوا مدنيين بعد شغل هذه الوظائف، وكان الغرض من هذه المقالة لم يمنع تدهور أداء الجهاز المدنى بالدولة.

س: ورد فى بعض المقالات لهذا الكتاب أيضًا حصول أفراد القوات المسلحة من الضباط على مكافآت تسمى (علاوة الولاء) لتلبية احتياجاتهم من بند الاعتماد الإجمالى

الذى أصبح الباب الخلفى لذلك؟ فمن أين حصلت على تلك المعلومات، وهل تأكدت من صحتها قبل النشر باعتبارها معلومات تتعلق بالقوات المسلحة وأفرادها؟

ج: عند اطلاعى على الموازنة العامة للدولة وموازنة قطاع الدفاع والأمن والعدالة وبصفتى خبيرًا اقتصاديًّا تبين وجود بند الاعتماد الإجمالى المخصص لمواجهة الكوارث والطوارئ يذهب الجزء الأكبر منه إلى قطاع الدفاع والأمن والعدالة وتحديدًا الدفاع والأمن، ولم أكن أقصد المساس بتعزيز قدرات القوات المسلحة المصرية التى نعتبرها مصدرًا رئيسيًّا للأمن والأمان، ونحن نُكن لها كل الاحترام والتقدير.

س: ورد بهذا الكتاب كذلك معلومات وهى تعزيز القدرات الذاتية للقوات المسلحة التى تحولت كل ترسانتها الحربية إلى مصدر واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية مما شل أى قرار إستراتيجى مصرى بعمل تعرضى إذا ما تعرضت البلاد لمخاطر فى حدودها الشمالية الشرقية، فما هو مصدر حصولك على تلك المعلومات؟

ج: أنا تناولت هذا الموضوع أثناء تناولى مقال «عريضة اتهام» وكان مقالًا تحليليًّا بصفتى خبيرًا اقتصاديًّا، وكان تناولى من باب التحذير من أن يكون هذا هو الوضع وأن يكون تعزيز قدرتنا الذاتية من مصدر وحيد؛ لأن ذلك يشكل خطورة على الأمن القومى المصرى، وهذا الموضوع مسار مواضيع تنشر فى الجرائد اليومية، ولم أقصد أى إساءة للمؤسسة العسكرية.

س: قبل قيامك بنشر هذه المقالات فى كتابك «عريضة اتهام» هل قمت بالتأكد من صحة البيانات العسكرية التى تتضمنها الكتاب من حيث المرتبات والتسليح وغيرها؟

ج: هذه المعلومات تحليلية فقط، وليس لدى أى جدول للمرتبات أو غيره، وهذه المقالات نشرت فى الكرامة والعربى، ولم أذكر فيها أية مبالغ أو مكافآت مالية تحصل عليها الضباط.

س: أنت متهم بالحصول على سر من أسرار الدفاع، وهى بيانات عسكرية والتى ضمنتها هذا الكتاب، وقمت بنشرها دون الحصول على إذن مسبق من الجهات العسكرية المختصة بذلك قبل نشرها؟

ج: هذا الكتاب لا يتضمن أى معلومات أو بيانات عسكرية، وما تضمنه الكتاب لا يعد سرًّا من أسرار القوات المسلحة، وإنما جميعها بيانات من الموازنة العامة للدولة ومقالات تحليلية سبق نشرها فى الجرائد اليومية، ولم أكن أقصد بها الإساءة إلى المؤسسة العسكرية وإنما الحفاظ على الأمن القومى المصرى.

س: هل لديك أقوال أخرى؟

ج: أيوة، أحب أن أضيف أننى أُكن كل احترام وتقدير للمؤسسة العسكرية ودورها الوطنى، وأنا واحد من أبنائها ولا أقصد الإساءة بأى حال من قريب أو بعيد للمؤسسة، وهى الدرع الواقى للأمن القومى. وأنا لا أعلم أن ما نشر يعد معلومات تمس القوات المسلحة، وإنها فى حاجة للحصول على تصريح للنشر، وتناولتها فى إطار الحس الوطنى وما هو معلن من بيانات فى الموازنة العامة المعلنة بما يتماشى مع حرية الرأى والتعبير ومواثيق حقوق الإنسان.

ونلتمس حفظ التحقيق.

وعليه تقرر إخلاء سبيل السيد/ عبد الخالق فاروق حسن، بضمان تحقيق الشخصية من مقر إدارة المدعى العام العسكرى، مع التنبيه عليه بعدم تناول أية موضوعات تمس المؤسسة العسكرية إلا بعد الرجوع إلى الجهات المختصة بالحصول على تصريح بذلك.

أضاف:

بعد الانتهاء من التحقيق طلب السيد اللواء مدحت رضوان محمد غزى مدير إدارة المدعى العام العسكرى مقابلة السيد/ عبد الخالق فاروق وعدد اثنين من الحاضرين من هيئة الدفاع عن المذكور، وتقابل السيد اللواء مدير عام المدعى العام العسكرى، واستقبلنا جميعًا فى مكتبه الكائن بالدور الخامس؛ حيث تعرف علينا جميعا ودار بيننا

وبينه حوار كان أساسه عدم المساس سواء من قريب أو بعيد بالمؤسسة العسكرية وجهاز القوات المسلحة أو أفرادها بأية معلومات أو بيانات، وأكد على عدم تناولها بالنشر دون الحصول على إذن مسبق من الجهة المختصة بذلك، وهى إدارة الشئون المعنوية وهى الإدارة المختصة بالتعامل مع جميع الصحفيين والكتاب والبرامج الفضائية فيما ينشر حول أى معلومات تتعلق بالمؤسسات العسكرية، باعتبارها جناية عقوبتها الحبس، وأن من يفعل دون ذلك يعد مخالفًا لنص المادة ٨٥ من قانون العقوبات والتى تنص على الآتى:

يعتبر سرًّا من أسرار الدفاع:

١ ـ المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك، ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرًّا على من عدا هؤلاء الأشخاص.

٢ ـ الأشياء والمكتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الأشياء التى يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد ألا يعلم بها إلا من يناط بهم حفظها أو استعمالها، والتى يجب أن تبقى سرًّا على من عداهم؛ خشية أن تؤدى إلى إفشاء معلومات مما أشير إليها فى الفقرة السابقة.

٣ ـ الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها، وبصفة عامة كل ما له مساس بالشئون العسكرية والإستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته.

٤ ـ الأخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والإجراءات التى تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو تحقيقها أو محاكمة مرتكبيها، ومع ذلك فيجوز للمحكمة التى تتولى المحاكمة أن تأذن بإذاعة ما تراه من مجرياتها.

□ □ □

ÁĀƮdžǩł ł ơƘ Ğ ǩłþ Ƹ ǂ Ǳǩł ƷłƳ ğǸ ƒ ƟƘǪǸǪǖǪ

دار النشر يافا وصاحبها د/ رفعت السيد أحمد.

السيد الأستاذ/ عبد الخالق فاروق حسن من مواليد يناير ١٩٥٧، ويعمل باحثًا حرًّا ببعض المراكز البحثية ومركز الأهرام والدراسات الإستراتيچية وخبير اقتصادى.

ملحوظة:

تقدم جهاز أمن الدولة بكتاب قيد برقم ١٠٦٥ بتاريخ ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٨ بشأن ما ورد بكتاب «عريضة اتهام» موجهه لرئيس جهاز الأمن الحربى اللواء مصطفى شاهين.

كما اخبرنا السيد العميد المحقق بأن البلاغ مقدم من قبل جهاز الأمن الحربى ضد المذكور.

إعداد
ولاء إبراهيم عبد اللطيف
المحامية بوحدة العمل الميدانى
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
تحررًا فى ٩/ ٨/ ٢٠٠٨

ǜ ǩƐǯǩƙƛ ǜ ǽƩǖզǩƚ

- ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧م.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٧٩م.
- حصل على ليسانس الحقوق ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٩٢م.
- حصل على دبلوم فى القانون العام ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٩٧م.
- عمل باحثًا اقتصاديًا بمركز الدراسات السياسية والإستراتيچية بالأهرام.
- وعمل باحثًا اقتصاديًّا بمكتب رئيس الوزراء المصرى.
- وعمل باحثًا اقتصاديًّا بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.
- وعمل خبيرًا اقتصاديًّا بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
- يعمل الآن كاتبًا صحفيًّا وخبيرًا فى الشؤون الاقتصادية والإستراتيچية.
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣م عن كتابه «النفط والأموال العربية بالخارج».
- وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢م من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا عن كتاب «النفط والأموال العربية فى الخارج».
- وحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية عام ٢٠١٠عن كتابه «كم ينفق المصريون على التعليم»

مؤلفاته

١ـ اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤م.

٢ـ «مصر وعصر المعلومات» ـ طبعة أولى ـ صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١م.

٣ـ «اختراق الأمن الوطنى المصرى»، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣م.

٤ـ «أوهام السلام» ـ طبعة أولى ـ صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤م.

٥ـ «التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر»، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤م.

٦ـ «النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٩٥»، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩٧م.

٧ـ «أزمة الانتماء فى مصر» (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨م.

٨ـ «أزمة النشر والتعبير فى مصر»، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠م.

٩ـ «أوهام السلام» ـ طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ـ صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠م.

١٠ـ «مصر وعصر المعلومات» ـ طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ـ صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠م.

١١ـ «أبو زعبل ١٩٨٩» صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢م.

١٢ـ «اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢م.

١٣ـ «الموازنة العامة للدولة.. وحقوق الإنسان»، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢م.

١٤ـ «النفط والأموال العربية فى الخارج» ـ صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢م.

١٥ـ «اقتصاديات الإدارة الحكومية» صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣م.

١٦ـ «الاقتصاد المصرى.. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة»، دار المحروسة ٢٠٠٤م.

١٧ـ «البطالة.. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة» صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤م.

١٨ـ «المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى» صادر عن دار سطور ٢٠٠٤م.

١٩ـ «مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤م.

٢٠ـ «هموم مثقف.. فى وطن مرتبك»، مركز يافا للدراسات، ٢٠٠٥م.

٢١ـ «الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك»، مركز زايد، الإمارات العربية ٢٠٠٥م.

٢٢ـ «عشرون كتابًا فى كتاب» صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥م.

٢٣ـ «اقتصاد المعرفة العربى.. مشكلاته وأفق تطوره»، مركز زايد، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥م.

٢٤ـ «الفساد فى مصر.. دراسة اقتصادية تحليلية» دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٦م.

٢٥ـ «احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط» دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٥م.

٢٦ـ «انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر»، مركز يافا للدراسات، القاهرة ٢٠٠٦م.

٢٧ـ «مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر»، مركز يافا للدراسات، القاهرة ٢٠٠٦م.

٢٨ـ «عريضة اتهام ضد الرئيس»، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨م.

٢٩ـ «جذور الفساد الإدارى فى مصر.. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٢» صادر عن دار الشروق ٢٠٠٨م.

٣٠ـ «كم ينفق المصريون على التعليم»، صادر عن دار العين، ٢٠٠٨م.

٣١ـ كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى، دار العين، ٢٠١٠م.

٣٢ـ «اقتصاديات الفساد فى مصر.. كيف جرى إفساد مصر والمصريين» صادر عن دار الشروق الدولية، ٢٠١١.

٣٣ـ «الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك» صادر عن المركز العربى الدولى للإعلام ٢٠١١.

٣٤ـ «اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر.. كيف نبنى نظامًا عادلًا للأجور» القاهرة، صادر عن دار الشروق الدولية، ٢٠١١.

٣٥ـ «عريضة اتهام ضد الرئيس» طبعة مزيدة ومنقحة.

٣٦ـ اقتصاديات «الحج» و«العمرة».. كم ينفق المصريون على «الحج» و«العمرة» صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية..

له تحت الطبع

٣٧ـ القضاء المصرى وأزمة حقوق الإنسان وحرية الصحافة فى مصر.

٣٨ـ «اختيارات صعبة».. سيرة ذاتية وموضوعية (ثلاثة أجزاء).

٣٩ـ اقتصاديات الرعاية الصحية فى مصر.. كم ينفق المصريون على الصحة.

٤٠ـ الأصول والممتلكات الحكومية.. محاولة للتقدير.

(علاوة على عشرات المقالات الصحفية والدراسات التحليلة المنشورة).